مبادىء

الإقتصاد الكلي

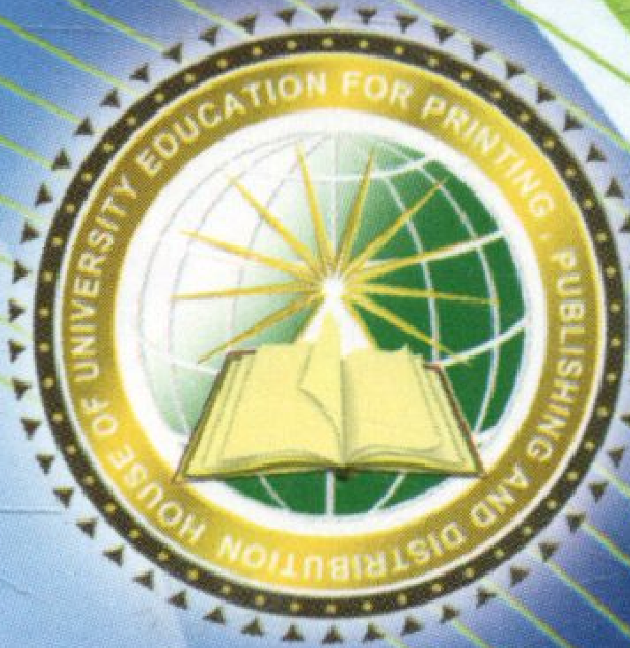
الحسابات القومية - هيكل التدفق الدائرى للدخل القومى
السياسات المالية و مستوى النشاط الإقتصادى - التضخم - البطالة

الدكتور
محمدى فوزى أبو السعود
استاذ و رئيس قسم الأقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية

الدكتور
على عبد الوهاب نجا
استاذ الأقتصاد المساعد
كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية

الدكتور
عفاف عبد العزيز
مدرس الأقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية

الدكتور
أسامة احمد الفيل
مدرس الأقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية



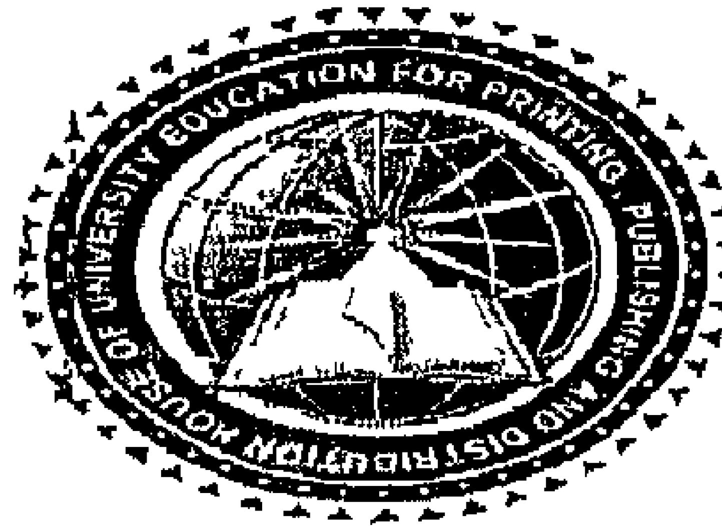
دار التعليم الجامعى
للطباعة والنشر والتوزيع
٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع.
تليفاكس: ٠٠٢-٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠١٠٠١٨٣١٧٩٦-٠٠٩-٠١١١٩٩٩٥-٠٠٢/
Email:dartalemg@yahoo.com

مبادئ الإقتصاد الكلى

دكتور
محمدى فوزى أبو السعود
أستاذ و رئيس قسم الإقتصاد
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

دكتور
على عبد الوهاب نجا
أستاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

٢٠١٥



دار التعليم الجامعى
٢١ش شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج م ع.
تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١ -٠٠٢ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩
Email:dartalemg@yahoo.com

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم الموضوعات الأساسية التى تدخل فى نطاق مبادئ الاقتصاد الكلى (Macroeconomics) للطالب أو القارئ الذى سبق له دراسة مبادئ الاقتصاد الجزئى. فدراسة الاقتصاد الكلى تعد من الدراسات الاقتصادية المهمة سواء بالنسبة للطالب المتخصص أو بالنسبة للقارئ العادي، فهى تمكنه من زيادة المعرفة بمفهوم النشاط الاقتصادى فى المجتمع، وماهية المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الناتج القومي، والدخل القومي، ومستوى العمالة، والمستوى العام للأسعار، وكيف يمكن قياس تلك المتغيرات، والعوامل المحددة لها فى النشاط الاقتصادى.

لقد تم عرض محتويات هذا الكتاب بصورة مبسطة ومتعمقة فى آن واحد، مستخدمين بعض أدوات التحليل الاقتصادى البسيطة التى تساعد فى تفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين عديد من المتغيرات الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى.

لا نستطيع الادعاء بأن هذا الكتاب يلم بكل الموضوعات التي تقع في نطاق الاقتصاد الكلى، ولكن وفقاً لما يسمح به المستوى الحالي من الدراسة، ويشتمل هذا الكتاب على تسعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول يتناول طبيعة الاقتصاد الكلى من حيث التعريف والأهداف والسياسات. ويدرس **الفصلان الثاني والثالث** مفاهيم الناتج والدخل والإنفاق علي المستوي القومي، فضلاً عن التدفق الدائري فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي. أما **الفصل الرابع** فيتناول الطلب الكلى من حيث مكوناته

ومحددات كل منها. ويختص **الفصل الخامس** بتحديد المستوى التوازني للدخل القومي في ظل النماذج المختلفة للاقتصاد القومي، فضلاً عن المضاعفات. ويتناول **الفصل السادس** مفهوم السياسة المالية وعلاقتها بمستوي النشاط الاقتصادي وعلاج كل من الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية. ويختص **الفصل السابع** بدراسة ظاهرة التضخم من حيث أسباب التضخم وقياسه وأنواعه وآثاره وعلاجه. ويدرس **الفصل الثامن** مشكلة البطالة من حيث أسبابها وأنواعها وعلاجها، فضلاً عن العلاقة بين التضخم والبطالة، والبطالة في مصر. ويتناول **الفصل التاسع** التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها وكيفية تمويلها محلياً وخارجياً.

أخيراً نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا فى تقديم إضافة علمية مقبولة إلى المكتبة العربية وإلى الدارسين فى هذا المجال والمهتمين به، والله الموفق وهو نعم المولى ونعم النصير.

المؤلفون

الإسكندرية في 2013

الفصل الأول*

طبيعة الاقتصاد الكلي

يتطلب الأمر عند البدء في دراسة الاقتصاد الكلي إيضاح عديد من المفاهيم الأساسية حول هذا الفرع من فروع النظرية الاقتصادية من حيث كل من تعريفه ونطاق دراسته، والاختلافات الأساسية بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، هذا فضلاً عن دراسة الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي. وهذا بدوره يجعلنا في حاجة إلى دراسة السياسات الاقتصادية الكلية تلك التي تمثل أدوات ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

يمهد كل ذلك الطريق أمامنا إلى دراسة الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي التي سوف يتم التصدى لدراستها في متن هذا المؤلف. **ويختص هذا الفصل بدراسة النقاط التالية:**

- ماهية الاقتصاد الكلي.
- الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.
- الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي.
- السياسات الاقتصادية الكلية.
- نماذج الأسئلة.

1 - 1: ماهية الاقتصاد الكلي

يعرف الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) **"بأنه ذلك الفرع من فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات**

---

* كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.

الاقتصادية الكلية – أي على مستوى الاقتصاد القومي - في مجتمع معين". وبالتالي فإنه يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي ومحدداته، فضلاً عن معدل النمو في هذا النشاط واتجاه الظواهر الاقتصادية وتأثير المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه.

ويتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد الكلي يتمثل في ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية التي تختص بدراسة الموضوعات الاقتصادية الكلية، التي تحدد مستوى معيشة أفراد المجتمع، ومن ثم، الحالة الاقتصادية للدولة. أي أنه يعالج أداء الاقتصاد القومي في مجموعه، وما ينطوي عليه ذلك من كيفية تحديد الناتج الكلي في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات ومستوى التوظف للموارد المتاحة في الاقتصاد. وبالتالي، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل، من خلال دراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذا المجتمع مثل: الناتج القومي، والدخل القومي، والاستهلاك الكلي، والادخار الكلي وأسعار الفائدة، ومستوى التوظف، والمستوى العام للأسعار.

ولذا، فإن الاقتصاد الكلي يحاول التصدي للإجابة على عديد من الأسئلة التي يمكن أن تطرح على المستوى القومي، لعل أهمها:

(1) كيف يتحدد مستوى الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع؟

(2) ما هي الأسباب الكامنة وراء التقلبات في ميستوى الناتج و/أو الدخل القومي من سنة إلى أخرى؟

(3) ما هي العوامل التي تحدد معدل نمو الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع عبر الزمن؟

(4) كيف يتحدد مستوى التوظف، ومن ثم، معدل البطالة في المجتمع؟

(5) كيف يتحدد المستوى العام للأسعار، ومن ثم، معدل التضخم في المجتمع؟

(6) ما هي العوامل التي تحدد مستوى كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد القومي؟ فضلاً عن اتجاهات التغير فيهما عبر الزمن؟

(7) ما هي الأسباب وراء وجود عجز في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة؟ وكيف يمكن معالجته؟

(8) ما هي الأسباب وراء التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية في المجتمع؟ وكيف يمكن معالجتها؟

(9) كيف يمكن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في المجتمع؟

(10) ما هي السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتعامل بكفاءة وفاعلية مع الظواهر والمشكلات الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل؟

وعند محاولة الإجابة على مثل هذه الأسئلة وغيرها، فإننا يمكن أن نتعرض إلى دراسة موضوعات كثيرة تمثل في مضمونها الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي، لعل أهمها: الناتج القومي والناتج المحلي، والدخل القومي والدخل المحلي والعلاقة بين كل منهما بالإضافة إلى التدفق الدائري للدخل القومي، والطلب الكلي والعرض الكلي، وتحديد المستوى التوازني للناتج القومي أو الدخل القومي، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في هذه المتغيرات، والنقود والبنوك وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، والتجارة الدولية، وميزان المدفوعات الدولية، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، وتمويل التنمية سواء من المصادر المحلية أو المصادر الأجنبية.

وهذه الموضوعات تمثل مقدمات أساسية سوف نتعرض لدراستها في هذا المؤلف، علماً بأن تلك الموضوعات التي سوف يتم تناولها تكون في نطاق المبادئ أو الأساسيات لأنه يوجد لها مجالات دراسية أوسع وأشمل وأكثر عمقاً في الفروع الأخرى لعلم الاقتصاد.

وبالتالي، فإن أهمية دراسة الاقتصاد الكلي ترجع إلى أنها تساعد في اتخاذ القرارات العامة للحكم على كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية، وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وكذلك الحكم على مستوى أداء النشاط الاقتصادي من خلال دراسة المتغيرات الكلية سالفة الذكر.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل ثلاثينيات القرن الماضي كان اهتمام الاقتصاديين يتركز على التحليل الاقتصادي الجزئي؛ حيث كان يشغل معظم تفكيرهم وإسهاماتهم في علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية، وذلك نتيجة للاعتقاد السائد لديهم أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، ويتحقق ذلك الأمر بصورة تلقائية، وبالتالي، لا توجد بطالة إجبارية. وأي اختلال يمثل وضعاً عارضاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية ويعود الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل مرة أخرى. وبالتالي، فإن الناتج القومي يكون ثابتاً في الأجل القصير. غير أنه في ثلاثينيات القرن الماضي حدث تغيران كبيران غيرا من هذا التفكير واتجها به إلى ضرورة دراسة الاقتصاد الكلي وتطوير النظرية الاقتصادية الكلية وزيادة الاهتمام بهذا الفرع من النظرية الاقتصادية، **وهذان التغيران هما**[1]:

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، ***النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص ص 285 ، 286 .

(1) أزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي:

وقد أثبتت أن الفروض التي تستند إليها النظريات التقليدية في إمكانية تحقيق التوظف الكامل وثبات الناتج القومي في الأجل القصير غير صحيحة، وبالتالي، لا يمكن الدفاع عنها.

فمثلاً: كان معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 3.2 ٪ من قوة العمل في عام 1929 ارتفع إلى 24.9 ٪ في عام 1933 . وقد اقترن هذا بانخفاض الدخل القومي الحقيقي من 315.7 مليار دولار إلى 221.1 مليار دولار، أي بنسبة 30 ٪ خلال العامين السابقين على التوالي.

وبالتالي، عندما تحقق الاقتصاديون من أن معدل البطالة والناتج القومي متغيران – وليس ثوابت – فقد أصبح هناك إجماع على ضرورة دراسة العوامل التي تحدد كل منهما، وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصاديّة الكلّيّة الأخرى في الاقتصاد.

(2) ظهور النظرية الكينزية:

وذلك في عام 1936 عندما نشر كينز كتابه في "**النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود**" وقدم فيه كينز نظريته في الاقتصاد الكلي، التي توضح أن البطالة يمكن أن تستمر فترات طويلة من الزمن أو حتى إلى ما لا نهاية. وأن الاقتصاد لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظف الكامل، ومَن ثم، يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل مَن التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية. ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة. ولذا، نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية لعلاج القصور في

الطلب الكلي. وبالتالي، مواجهة البطالة التي يمكن أن تستمر لفترات زمنية طويلة[1].

وقد استقبل كثير من الاقتصاديين النظرية الكينزية بحماس كبير؛ مما أدى إلى تزايد الاهتمام بدراسة التحليل الاقتصادي الكلي والمشكلات الاقتصادية الكلية حتى اليوم.

ويزداد الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي ونحن في بداية الألفية الثالثة وفي ظل العولمة؛ حيث تتعدد القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي يجب أن تخضع للبحث والتحليل حتى يتم التعامل معها بالمنطق العلمي السليم، مع الأخذ في الحسبان أن القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجه الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، تختلف كثيراً عن تلك القضايا والمشكلات التي تواجه الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل.

ففي المجموعة الأولى - مجموعة الدول المتقدمة - تتمثل أهم القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية في التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي؛ حيث تتعاقب فترات الرواج والكساد، وكذلك كيفية الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً حتى يستمر تحقيق الارتفاع في مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، هذا فضلاً عن تحقيق الاستقرار في الأسعار في مواجهة مشكلات العجز في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Routh G., ***Unemployment: Economic Perspectives***, The Macmillan Press Ltd., London, First Edition, 1986, p. 3.

بينما في **المجموعة الثانية** – مجموعة الدول النامية ـ فتدور أبرز القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية حول كيفية مواجهة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، وبالتالي، كيفية التخلص من التخلف والارتفاع بمستوى معيشة أفراد المجتمع. ومن هنا تبرز قضايا التضخم والبطالة وتمويل عملية التنمية الاقتصادية وعجز ميزان المدفوعات، وتزايد المديونية الخارجية، وتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وغيرها من المشكلات.

1 – 2: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي

رغم أن معظم الموضوعات الاقتصادية يمكن أن تدرج في أحد فرعي النظرية الاقتصادية، سواء النظرية الاقتصادية الجزئية أو النظرية الاقتصادية الكلية، كما أن كلي الفرعين لا يتنافسان معاً ولكن يكملان بعضهما البعض. إلا أن الاقتصاد الكلي يختلف عن الاقتصاد الجزئي من عدة زوايا، **وتتمثل أهم هذه الاختلافات في النواحي الآتية**[1]:

(1) مجال الدراسة:

حيث يهتم **الاقتصاد الجزئي** بدراسة جزئيات أو عناصر النشاط الاقتصادي، مثل: دراسة سلوك الفرد سواء كمستهلك أو كمنتج، أي دراسة العلاقات بين الأفراد كمستهلكين أو بين المنشآت كوحدات إنتاج، وبالتالي،

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:
Felderor B., Homburgs., *Macroeconomics and New Macroeconomics*, Springer – Verlag, Berlin Heidexberg, 1992, pp. 11, 12.

ينصب الاهتمام هنا بدراسة الجزء وليس الكل، مثل: دراسة كيفية تحديد سعر سلعة معينة وتغيره[1].

بينما يهتم **الاقتصاد الكلي** بدراسة كليات النشاط الاقتصادي، أي أنه يتخذ من الاقتصاد القومي ككل وحدة لدراسته، مثل: دراسة الناتج القومي، والدخل القومي، والبطالة، والتضخم، والعوامل التي تحكم سلوك هذه المتغيرات الكلية.

(2) طبيعة المشكلات:

حيث يهتم **الاقتصاد الجزئي** بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية الفرعية أو الجزئية، ويكون علاجها أسهل وأسرع – مقارنة بالمشكلات الكلية – مثل: التغير في سعر سلعة معينة؛ فقد يكون راجعاً إلى تغيرات في ظروف العرض و/أو الطلب الخاصة بها خلال فترة زمنية معينة. وكذلك بطالة فرد معين فقد يكون ذلك راجعاً إلى ظروف خاصة به. كما لا تعكس هذه المشكلات مشكلة عامة؛ فعندما تقرر الوحدة الإنتاجية تخفيض مستوى إنتاجها نتيجة لزيادة التكاليف أو الأجور قد لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى توقع بانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي.

بينما يهتم **الاقتصاد الكلي** بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع ككل، ويكون علاجها أكثر صعوبة ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة كما تنعكس آثارها على غالبية أفراد المجتمع وإن كان بدرجات متفاوتة. فمشكلة التضخم والبطالة على سبيل المثال يعاني منها معظم أفراد المجتمع.

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Mankiw N. G., ***Principles of Macroeconomics***, Tomson, Sowth – Western, U. S., Third Edition, 2004, p. 204.

وبالتالي، فإن ما ينطبق على الجزء من مشكلات لا ينطبق بالضرورة على الكل، فعلى سبيل المثال: ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية لا يعني بالضرورة أن المجتمع يعاني من مشكلة تضخم، لأن ذلك قد يكون راجعاً إلى نقص المحصول من هذه السلع لظروف مناخية أو طبيعية معينة، ومن ثم، لا يجب التعميم في هذه الحالة لأن ما هو صحيح على المستوى الجزئي لا يكون كذلك بالضرورة على المستوى الكلي.

(3) الأهداف:

حيث يهدف **الاقتصاد الجزئي** إلى تحسين الرفاهية المادية على المستوى الفردي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للفرد سواء كمستهلك أو كمنتج، مثل: سعي المستهلك إلى تعظيم إشباعه من خلال إنفاقه لدخله، وسعي المنتج إلى تعظيم أرباحه من خلال إنفاقه لموارده الاستثمارية.

بينما يهدف **الاقتصاد الكلي** إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ككل من خلال الارتفاع بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في الأسعار، وهذا يتطلب تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة في المجتمع.

(4) السياسات الاقتصادية:

حيث أنه في **الاقتصاد الجزئي** يتم استخدام سياسات اقتصادية جزئية، أي على نطاق المشروع كوحدة اقتصادية. وتستند هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية، وتسعى

هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية جزئية، ولذا، تكون أدواتها جزئية. وتنعكس آثارها على المشروع الاقتصادي – عادة – فقط دون غيره.

بينما في **الاقتصاد الكلي** يتم استخدام سياسات اقتصادية كلية، أي على نطاق الاقتصاد القومي ككل. وتستند هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية، ولذا، تكون أدواتها كلية، وتنعكس آثارها على الاقتصاد القومي ككل.

(5) مستوى التجميع:

حيث يدرس **الاقتصاد الجزئي** تجميعات جزئية أو فرعية تكون معرفة تعريفاً جيداً، وبها درجة من التجانس، مثل: طلب السوق على سلعة معينة، وهو عبارة عن مجموع طلبات المستهلكين المكون منهم سوق هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة عند كافة الأسعار. أو عرض السوق بالنسبة لسلعة معينة، وهو عبارة عن مجموع عرض المشروعات الفردية العاملة في مجال إنتاج هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة عند كافة الأسعار. والتعادل بين طلب السوق وعرض السوق، يتم من خلاله تحديد القيم التوازنية لكل من السعر والكمية في سوق هذه السلعة.

بينما يدرس **الاقتصاد الكلي** تجميعات كلية أكثر شمولاً وغير معرفة تعريفاً جيداً، ولا تكون بها أي درجة من التجانس، مثل: الطلب الكلي، وهو عبارة عن مجموع طلب كل قطاعات الاقتصاد القومي على كافة السلع والخدمات سواء أكانت سلعاً استهلاكية أم سلعاً إنتاجية خلال فترة زمنية معينة. وكذلك العرض الكلي، وهو عبارة عن مجموع الناتج من كافة السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية لكل وحدات الإنتاج خلال فترة

زمنية معينة. والتعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ينتج عنه تحديد مستوى الناتج أو الدخل القومي التوازني، ومستوى التوظف، وكذلك المستوى العام للأسعار[1].

ويتضح مما سبق، أنه رغم أن كلا من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي له أهمية في الدراسات الاقتصادية إلا أنه توجد فروق بينهما؛ حيث أن الاقتصاد الجزئي يهتم بتفاصيل ودقائق النشاط الاقتصادي، بينما الاقتصاد الكلي فإنه يهتم بالصورة العامة أو السلوك الاقتصادي العام. كما أن نتائج الاقتصاد الكلي لا يمكن استنتاجها من تجميعات الاقتصاد الجزئي.

ونسعى من خلال دراسة الاقتصاد الكلي إلى الوصول إلى الأسلوب الذي يمكننا من مواجهة المشكلات الاقتصادية الكلية، وينطبق هذا الأمر على الدول كافة، رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية. فسواء تمثل الهدف الذي تسعى الحكومات إلى تحقيقه في النمو الاقتصادي، أو تحقيق مزيد من الرفاهية عن طريق زيادة الناتج القومي، أو تحقيق هدف التوظف الكامل وعلاج مشكلة البطالة، أو تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم، أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحد من تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن ذلك يتم من خلال دراستنا للاقتصاد الكلي.

1 – 3: الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي

يهدف الاقتصاد الكلي إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي في مجموعه، ويتركز ذلك حول دراسة القوى التي تؤثر في مستوى

---

(1) د. أحمد محمد مندور (مشترك)، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، الناشر قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000 ، ص 14.

الأداء الكلي للاقتصاد، فضلاً عن دراسة المتغيرات التي تؤثر في مستوى هذا الأداء، ويهدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق عديد من الأهداف التي تعمل على زيادة رفاهية أفراد المجتمع، **وتتمثل أهمها في تحقيق ما يلي:**

(1) مستوى مرتفع في كل من الناتج القومي ومعدل النمو فيه:

يعرف الناتج القومي الإجمالي " بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة". ويتطلب الارتفاع بمستوى الناتج في المجتمع تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لموارده، ومن ثم، توزيع هذه الموارد واستخدامها في أفضل استخدام لها، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد وبحيث لا توجد موارد عاطلة.

ويقاس الناتج القومي وفقاً لأسلوبين هما:

(أ) **الناتج القومي النقدي أو الاسمي:** وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد مقومة بالأسعار الجارية. ولذا، فإنه يمكن أن تزداد قيمة الناتج القومي نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات أو نتيجة لارتفاع الأسعار أو نتيجة للاثنين معاً.

(ب) **الناتج القومي الحقيقي:** وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد مقومة بالأسعار الثابتة – أي على أساس أسعار سنة أساس معينة – ولذا، فإنه يستبعد أثر التغيرات في الأسعار، ومن ثم، يزداد الناتج القومي في هذه الحالة نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات النهائية فقط، أي نتيجة لزيادة حقيقية في الإنتاج. وهذا المقياس يكون أفضل من مقياس الناتج القومي النقدي؛ حيث يعبر بصورة أفضل عن

التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي بالمجتمع، ويعكس بالتالي، الصورة الحقيقية لرفاهية أفراد المجتمع والتحسن فيها.

وإذا تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً فإن الناتج القومي يزداد ويصل إلى ما يسمى **بالناتج المحتمل، ويعرف بأنه " أقصى ناتج يمكن تحقيقه في الاقتصاد عندما يتم استخدام الموارد المتاحة استخداماً كاملاً وأمثلاً في ظل المستوى الفني المتاح** ". ومن ثم، يكون المجتمع عند حدود إمكانيات الإنتاج، وبالتالي، لا يوجد أي فاقد اقتصادي في المجتمع، ويقاس هذا الفاقد الاقتصادي من خلال ما يسمى بفجوة الناتج، وهي تمثل الفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي في الاقتصاد القومي.

∴ **فجوة الناتج = الناتج القومي المحتمل – الناتج القومي الفعلي**

فإذا كان:

- الناتج الفعلي = الناتج المحتمل، فإن فجوة الناتج = صفر؛ وهذا يعني أن الاقتصاد يكون في حالة توظف كامل بالمفهوم العملي – الذي يسمح بحد أدنى من البطالة – ويعمل الاقتصاد عند حدود إمكانيات الإنتاج بالنسبة له، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي.
- الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، فإن فجوة الناتج تكون موجبة، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظف الكامل، ويعمل الاقتصاد عند مستوى أقل داخل حدود إمكانيات الإنتاج، ومن ثم،

توجد موارد عاطلة، ويدل هذا على ضعف مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي.

ويعد الناتج القومي الحقيقي المقياس الأكثر ملائمة لقياس معدل النمو في الاقتصاد القومي، ومن ثم، الحكم على درجة التحسن التي تطرأ على مستوى معيشة أفراد المجتمع. ويقصد **بالنمو الاقتصادي "تحقيق زيادة مستمرة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن"**. ولما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي عبارة عن خارج قسمة الناتج أو الدخل القومي على عدد السكان، فإن هذا يعني أن تحسن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي يفوق معدل نمو السكان، وهذا يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق النمو، كما يجب أن تتسم الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بالاستمرارية، وأن يكون معدل الزيادة في الناتج أو الدخل القومي النقدي أكبر من معدل ارتفاع الأسعار. **ويقاس معدل النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كما يلي:**

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي} - \text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}} \times 100$$

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وكلما إرتفع معدل النمو الاقتصادي فإنه يدل على ارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي، ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي ونجاح السياسات الاقتصادية في هذا المجتمع، والعكس صحيح.

غير أنه يجب أن يقترن ذلك الأمر بعدالة في توزيع الناتج القومي أو الدخل القومي فيما بين أفراد المجتمع، كما سوف يتضح فيما بعد.

(2) التوظف الكامل:

يسمى أيضاً التشغيل الكامل لكافة الموارد المتاحة في الاقتصاد، غير أنه عادة ما يقتصر ذلك المفهوم على عنصر العمل - فقط - لأنه يمثل وسيلة التنمية وغايتها في الوقت نفسه، ولذا، يطلق عليه هدف تحقيق التوظف الكامل أو العمالة الكاملة (**Full Employment**). ويقاس القصور في تحقيق هذا الهدف من خلال ما يسمى بمعدل البطالة.

وتتمثل البطالة (Unemployment) في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل في ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة(1).

ويقاس معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\textbf{عدد العمال العاطلين}}{\textbf{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن[1]:

---

[1] لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- International Labor Organization, ***World Labor Report***, ILO, Geneva,1995, pp. 17, 18.

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., ***Contemporary Labor Economics***, Mc-Graw Hill, New York, Sixth Edition, 2003, p. 554.

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

ونفرق بين مفهومين للتوظف الكامل أو العمالة الكاملة وهما:

(أ) **المفهوم النظري للتوظف الكامل:** وهو يعني ببساطة أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه في ظل الأجور السائدة فإنه يجد فرصة عمل، وهذا يعني أن يكون مستوى التوظف 100 ٪، وبالتالي، يكون معدل البطالة مساوياً للصفر. غير أن هذا الأمر يصعب تحقيقه، كما أنه يترتب عليه في حالة تحققه الإخلال بأهداف أخرى في المجتمع؛ حيث أن استيعاب جميع أفراد القوة العاملة في المجتمع يتطلب إحداث زيادة كبيرة في الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم، حدوث تضخم، وما يرتبط به من عديد من الآثار السلبية الأخرى.

(ب) **المفهوم العملي للتوظف الكامل:** وهو يعني الاستخدام الكفء لقوة العمل، بما لا يخل بالأهداف الأخرى في المجتمع، وخاصة هدف الاستقرار في الأسعار. ويتطلب ذلك وجود حد أدنى من البطالة يطلق عليه **معدل البطالة الطبيعي**، أي معدل البطالة المسموح به. ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى ويتراوح عادة فيما بين (3 ٪ – 5 ٪) من قوة العمل في المجتمع.

ويسعى أي مجتمع إلى تقليل حجم البطالة به إلى هذه المعدلات المقبولة، ومن ثم، الارتفاع بمستوى التوظف لأفراد القوة العاملة من أجل زيادة مستوى الناتج، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة يمثل خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ومن ثم، تمثل

نوعاً من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة[1].

يجدر بالذكر، أنه إذا كان الناتج القومي الفعلي في الاقتصاد مساوياً للناتج القومي المحتمل، فإن الاقتصاد يكون عند مستوى التوظف الكامل بالمفهوم العملي، ومن ثم، يكون معدل البطالة الفعلي معادلاً لمعدل البطالة الطبيعي والمسموح به، وتكون فجوة الناتج عند ذلك مساوية للصفر، بينما إذا كان الناتج القومي الفعلي أقل من الناتج القومي المحتمل، فيكون الاقتصاد دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وتكون فجوة الناتج في هذه الحالة موجبة.

(3) الاستقرار في مستوى الأسعار:

يعد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد الأهداف الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقرة، حيث يترتب على ارتفاع مستوى الأسعار الاختلال في كل من هيكل الإنتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل، فضلاً عن تدهور المدخرات، وزيادة الواردات ونقص الصادرات، ومن ثم، ظهور أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات وغير ذلك من الآثار السلبية المختلفة سواء على الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة وغيرها من المتغيرات الكلية[2]. ولذا، تلجأ الحكومات من خلال كافة السياسات والوسائل المتاحة إلى علاج التضخم ومنع حدوثه.

---

[1] تأخذ البطالة في المجتمع عدة أشكال، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Miller R. L., ***Economics Today***, Addision-Wesley, New York, U. S., 2001, pp. 150, 151.

[2] يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Miller R. L., ***Ibid***, pp. 153-157.

ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها وعدم تغيرها، أي أن يكون معدل التضخم مساوياً للصفر؛ حيث أن ذلك يصعب تحقيقه عملياً، كما قد لا يكون مرغوباً فيه في بعض الحالات؛ فالزيادة في الإنتاج عادة ما تكون مصحوبة بزيادة في التكاليف، وبالتالي، لابد من ارتفاع الأسعار لتغطية تلك الزيادة في التكاليف، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يمثل حافزاً على زيادة الإنتاج. وبالتالي، فإن استقرار الأسعار يقصد به المحافظة على معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبياً، وأن يكون ذلك عند أدنى حد ممكن.

ويقاس معدل التضخم في أي مجتمع من خلال الأرقام القياسية للأسعار سواء الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة، غير أنه – عادة – يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن، حيث أن:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الحالي} - \text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}} \times 100$$

وعندما يكون معدل التضخم موجباً، فإن هذا يدل على ارتفاع في المستوى العام للأسعار في العام الحالي عن العام الماضي، وعندما يكون معدل التضخم صفراً، فإن هذا يعني عدم تغير أسعار العام الحالي عن العام الماضي.

فمثلاً: إذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مجتمع ما من 115 في عام 2010 إلى 125 في عام 2011، فما هو معدل التضخم في هذا المجتمع؟

$$\therefore \text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2011} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2010}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2010}} \times 100$$

$$\therefore \text{معدل التضخم} = \frac{115 - 125}{115} \times 100 = \frac{10}{115} \times 100 = 9 \text{ ٪ تقريباً}$$

وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار ارتفع في عام 2011 بنسبة 9 ٪ عن نظيره في عام 2010 في هذا المجتمع.

(4) التوازن الخارجي واستقرار سعر الصرف:

يقصد بالتوازن الخارجي (External Balance) التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وهو ما يبينه ميزان المدفوعات، الذي تسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي.

فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات مع العالم الخارجي، ويتم تسديد هذا العجز إما عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الأجنبية لدى الدولة، ومن ثم، نقص احتياطياتها، أو عن طريق زيادة التزاماتها تجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض، ومن ثم، تظهر الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء إضافية على الاقتصاد القومي تؤدي إلى مزيد من التزاماتها في السنوات التالية. ومن ثم، تدخل الدولة في دوامة من عدم القدرة على تحقيق هدف التوازن الخارجي، خاصة إذا ما تفاقمت هذه الديون، ومن ثم، زيادة التزاماتها وأعبائها. ويترتب على ذلك تدهور في قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية باستمرار.

ولذا، فإن أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية في المجتمع يتمثل في العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وفي حالة وجود عجز فلابد من تدخل الحكومة واتخاذ بعض السياسات لمواجهته، منها تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، ومن ثم، زيادة متحصلات الدولة والحد من مدفوعاتها الخارجية بكافة الوسائل، ومن ثم، تقليل هذا العجز أو التخلص منه كلياً. وذلك لأن استقرار قيمة العملة الوطنية مرتبط بهذا التوازن في ميزان المدفوعات، وسوف يوضح ذلك الأمر بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد.

(5) العدالة في توزيع الدخل:

يعد هدف العدالة في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أن وجود اختلال في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع يؤثر سلبياً في عديد من المتغيرات الاقتصادية، هذا فضلاً عن الآثار السلبية فيما بين أفراد المجتمع ووجود الطبقية فيما بينهم وتولد نوعاً من السخط الاجتماعي وروح عدم الانتماء وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. ولذا، تتخذ الحكومات عديداً من السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق هذا الهدف للحد من التفاوت في توزيع الدخل القومي؛ إذ أنه في ظل تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى – وخاصة هدف النمو الاقتصادي – قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل القومي. وبالتالي، لابد من وجود بعض السياسات التي تحد من ذلك التفاوت، مثل: إجراءات الضمان الاجتماعي التي تحقق درجة معينة من العدالة في توزيع الدخل سواء فيما بين الفئات الاجتماعية، أو فيما بين المناطق والأقاليم، أو فيما بين قطاعات النشاط الاقتصادي.

والعدالة في توزيع الدخل قائمة على فكرة العدالة النسبية، ويوجد مفهومان للعدالة في توزيع الدخل[1]. **أولهما** العدالة بمفهوم أخلاقي إنساني وهو يدعو إلى ضرورة التعايش السلمي بين طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع والطبقات ذات الدخل المنخفض، ويقضي هذا المفهوم باقتطاع جزء من دخول الفئة الأولى وتحويلها إلى الفئة الثانية، حتى تقل الفجوة بينها ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الاشتراكية. **وثانيهما** العدالة بالمفهوم المادي البحت، ويعني حصول كل فرد على نصيب من الدخل بما يتناسب مع قدراته وملكاته في العمل والإبداع والابتكار، وبالتالي، فإن نصيب الأفراد الذين ليست لديهم هذه القدرات من الدخل يقل عن نصيب هؤلاء الذين لديهم هذه القدرات، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الرأسمالية.

وعلى الرغم من هذا التباين بين مفهومي العدالة في توزيع الدخل، فإن كل المجتمعات حالياً تجمع بين المفهومين، ولكن بصورة يُغلب عليها مفهوم على آخر حسب الفلسفة الاقتصادية السائدة في المجتمع.

1 – 4: السياسات الاقتصادية الكلية

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى.

- د. عبد المطلب عبد الحميد، *مرجع سابق*، ص 295 .

بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول العالم وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية **"بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة"**. وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه

الأهداف، وبالتالي، علاجُ المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقق تلك الأهداف يفاقم من تلك المشكلات، **ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، تتمثل فيما يلي:**

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.
- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.
- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.
- اختلال توزيع الدخل القومي.
- اختلال هيكل الإنتاج.
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية فيما يلي:

أولاً: السياسة المالية (Fiscal Policy):

تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وتغيير أي منهما يؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويتضح من ذلك أن السياسة المالية تتمثل أدواتها في مكونين:

المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي: ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.

المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب: وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي ـ بصورة غير مباشرة – من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق

الحكـومي و/أو زيـادة الضـرائب؛ ممـا يـؤدي إلـى انخفـاض الطلـب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

ثانياً: السياسة النقدية (Monetary Policy):

تتمثـل أدوات السياسـة النقديـة فـي تغييـر العـرض النقـدي فـي المجتمـع[1]، والائتمـان المصـرفي، ويـؤثر هـذا فـي مسـتويات أسـعار الفائـدة، ويدوره في مستوى الاستثمار، ومن ثم، في الطلب الكلـي، وبالتـالي، يؤثر في مستوى النشـاط الاقتصـادي. ويقوم علـى هذه السياسـة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في العرض النقدي في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك علـى منح الائتمان، فضـلاً عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الذي يمثل مكوناً من مكونات الطلب الكلي. ففي ظل ظـروف الركـود أو الكسـاد الاقتصـادي يتبـع البنـك المركـزي سياسـة نقديـة توسـعية ويزيـد مـن العـرض النقدي فـي المجتمـع، ويترتـب علـى ذلك الأمـر انخفـاض فـي أسـعار الفائـدة، ومـن ثـم، يـزداد الاسـتثمار، وبالتـالي، يـزداد مستوى الطلب الكلي؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما فـي ظل ظروف التضـخم فإن البنك المركزي يتبـع سياسـة نقدية انكماشية ترمي إلـى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتـالي،

---

[1] ويتمثل العرض النقدي فـي إجمالي وسائل الدفع فـي المجتمـع سـواء فـي صـورة نقود قانونية بكافة أنواعها، أو نقود مصرفية أو التزامات.

ينخفض مستوى الاستثمار ويدوره مستوى الطلب الكلي، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية:

(International Economic Policies)

تحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات هما:

(أ) السياسة التجارية (Trade Policy):

تتكون أدوات السياسة التجارية من التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات والصادرات. ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات – مثل حصص الواردات – فضلاً عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحدّ – فقط – بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

(ب) سياسة الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Policy):

تتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية في مستوى النشاط الاقتصادي.

تتبع الدول نظماً مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي بها؛ حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب؛ بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة – عادة – إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى في المدى الطويل. غير أنه عندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى؛ مما يؤدي إلى أن تصبح صادراتها أرخص نسبياً، ووارداتها أغلى نسبياً، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، كما يؤثر ذلك الإجراء أيضاً في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، في مستوى الإنتاج والتوظف ومستوى الأسعار بالمجتمع.

يجدر بالذكر هنا في نهاية هذا التحليل، أن سياسات التجارة الخارجية، التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، أمر مرهون بمرونات كل من الطلب المحلي على الواردات، والطلب الخارجي على

الصادرات، فضلاً عن مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، ويجب أن تكون هذه المرونات مرتفعة حتى تحقق هذه السياسات أهدافها[1].

رابعاً: سياسة الدخول (Income Policy):

تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم الشديد. ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار (**wages & price policies**).

يتم علاج التضخم الشديد وفقاً للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه – أيضاً – خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، وهذا يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وهذا الأمر تكون تكلفته عالية جداً على المجتمع. وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة التضخم المتزايد. وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار. وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم، ولذا، يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", ***International Monetary Fund: Staff Papers***, IMF, Washington, Vol. 43, Iss.2, Jun. 1996, http://80-proquestumi.com, 21/12/2002, pp. 316, 317.

تجدر الإشارة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية إلى أنه غالباً ما يوجد تعارض في تحقيق أهدافها؛ حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت. إذ أن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. فمثلاً، في ظل ظروف الركود الاقتصادي؛ فإنه يتم إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، فضلاً عن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يترتب عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم، ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية.

وبالتالي، فإن هذا الأمر، يتطلب من متخذي السياسات الاقتصادية الاختيار فيما بين أهداف الاقتصاد الكلي والتوفيق فيما بينها، والقبول بالتضحية بحد أدنى مقبول في هدف معين أو مجموعة من الأهداف في سبيل تحقيق هدف آخر أو مجموعة أخرى من الأهداف وفقاً لظروف المجتمع التي يمر بها، وكذلك وفقاً لأولوياته في تحقيق هذه الأهداف.

1 - 5: نماذج الأسئلة

س1- بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 - بدأ الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

2 - لا يختلف الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي من حيث مجال الدراسة.

3 – إذا كانت فجوة الناتج موجبة فإن هذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي في المجتمع.

4 – لا يختلف المفهوم النظري عن المفهوم العملي للتوظف الكامل.

5 – إذا ارتفع متوسط الأسعار في مجتمع معين من 150 في عام 2011 إلى 170 في عام 2012 ، فإن هذا يعني أن معدل التضخم في هذا المجتمع هو 5 ٪ .

س2 – أذكر دون أن تشرح:

1 – أهم أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

2 – الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلي.

3 – أهم سياسات الاقتصاد الكلي.

4 – خمس من مشكلات الاقتصاد الكلي التي تستخدم السياسات الكلية في علاجها.

الفصل الثاني*

الحسابات القومية

- يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الأداء به على مستوى المجتمع وتحديد العوامل التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وأداءه. وتستخدم الحسابات القومية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي بالدولة خلال فترة زمنية معينة – عادة تكون سنة – ويتم ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات، وهي قياس قيمة ما يتم انتاجه بالدولة خلال فترة التقدير وهو ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي، أو من خلال قياس قيمة الدخول المكتسبة نتيجة للقيام بعمليات الإنتاج خلال فترة القياس وهو ما يسمى بالدخل القومي، أو من خلال قياس قيمة ما يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال تلك الفترة وهو ما يسمى بالإنفاق القومي. وبالتالي، يعد كل من الناتج القومي، والدخل القومي، والإنفاق

---

* **كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.**

- لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2008، الفصل الثاني.
- مايكل ابدجمان، *الاقتصاد الكلي*، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.
- د. عبد المطلب عبد المطلب، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، الفصل الحادي عشر.
- د. رمضان مقلد، د. علي عبد الوهاب نجا، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2006، الفصل الثاني.
- Felderor B., Homburg S., *Macroeconomics and New Macroeconomics*, Springer, Berlin Heidexberg, 1992,ch 1,2.

القومي متغيرات بديلة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي بالمجتمع، ويقابل هذه المتغيرات القومية الثلاثة متغيرات مناظرة لها على المستوى المحلي. وسوف يركز هذا الفصل على دراسة مستوى النشاط لاقتصادي بالمجتمع من خلال دراسة هذه المتغيرات وكيفية قياسها والعلاقة بينها، فضلاً عن القيم النقدية والقيم الحقيقية لها، حيث تسمح بيانات الحسابات القومية الخاصة بهذه المتغيرات تحديد مستوى الأداء الاقتصادي، فضلاً عن إمكانية إجراء التوقعات عن اتجاهاته المستقبلية، ومن ثم، التنبؤ بالطلب على المنتجات، وبناء النماذج الاقتصادية واختبارها وهى كلها أمور تسهم في صياغة السياسات الاقتصادية السليمة لتحسين الأداء الاقتصادي بالمجتمع وتحقيق أهدافه. وفقاً لذلك، **فإن هذا الفصل يتصدى لدراسة النقاط التالية:**

- الناتج القومي الإجمالي.
- الدخل القومي.
- الإنفاق القومي.
- القيم النقدية والقيم الحقيقية للمتغيرات القومية.
- أهمية دراسة الحسابات القومية.
- نماذج الأسئلة.

2 – 1 : الناتج القومي الإجمالي {(GNP) Gross National Product}

2-1-1: مفهوم الناتج القومي الإجمالي:

يعرف الناتج القومي الإجمالي "بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل المواطنين والتي لا تدخل في إنتاج سلع أخرى، في

اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة". **ومن هذا التعريف يلاحظ ما يلي:**

(1) يقاس الناتج القومي على أساس القيم النقدية أو السوقية لإجمالي السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها خلال فترة التقدير، ويتم ذلك من خلال ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية المختلفة (ك1، ك2،..) في أسعارها السائدة خلال فترة التقدير (ث1، ث2،..)، أي يتم تقدير الناتج القومي كمجموع حاصل ضرب كميات السلع والخدمات النهائية المختلفة في الأسعار الجارية والسائدة بأسواقها خلال فترة التقدير.

(2) أن الناتج القومي يشتمل على السلع والخدمات النهائية فقط التي لا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال فترة التقدير، وذلك لتجنب الازدواج أو التكرار الحسابي الذي يحدث في حالة إضافة السلع والخدمات الوسيطة. غير أنه يمكن أن تتضمن تقديرات الناتج القومي بعض السلع والخدمات الوسيطة المنتجة خلال فترة التقدير لأنها لا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال فترة التقدير، ولذا، تعد من قبيل المنتجات النهائية، وذلك في ثلاث حالات استثنائية، وهي:

- الصادرات سوا كانت منتجات نهائية أو وسيطة أو أولية فهى تعد من وجهة نظر الاقتصاد منتجات نهائية.
- مخزون أخر الفترة يعد منتجات نهائية حتى وإن كان في صورة منتجات وسيطة أو أولية.

- الإنتاج الذي يكون في مرحلة الإعداد أو في خطوط الإنتاج في نهاية الفترة، فإنه يتم تقدير قيمته في الحالة التي يكون عليها ويعد كمنتج نهائي خلال فترة التقدير.

(3) أن الناتج القومي يحسب وفقاً لمعيار الجنسية، وبالتالي، يتضمن ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين سواء في داخل الوطن أو خارجه، وإن كان يصعب تقدير ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين بالخارج، وبخاصة في حالة الأفراد مزدوجي الجنسية.

(4) أن الناتج القومي يحسب خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، ولذا، فإنه يكون عبارة عن تيار أو تدفق (Flow) لما يتم إنتاجه من السلع والخدمات بواسطة عوامل الإنتاج التي يمتلكها المواطنين خلال فترة التقدير الجارية فقط. وبالتالي، فإن قيمة السلع والخدمات التي تكون في صورة مخزون في بداية الفترة فإنها لا تدخل في تقديرات الناتج القومي خلال الفترة الجارية لأنها لا تتعلق بالمنتج خلال الفترة الجارية، بينما يضاف مخزون أخر الفترة لتقديرات الناتج في الفترة الجارية، ولذا، فإنه يتم معالجة هذا الأمر من خلال إضافة التغير في المخزون إلى تقديرات الناتج القومي في الفترة الجارية وهو عبارة عن مخزون أخر الفترة مطروحاً منه مخزون أول الفترة، سواء كان موجب – عندما يكون مخزون أخر الفترة أكبر من مخزون أول الفترة – أو سالب – عندما يكون مخزون أخر الفترة أقل من مخزون أول الفترة – أو صفر – وذلك عندما يتعادل مخزون أخر الفترة مع مخزون أول الفترة.

وفقاً لذلك، فإن قيم الأصول المتداولة المنتجة في فترات سابقة، مثل: بيع سيارة قديمة، وبيع منزل قديم، وبيع أثاث قديم، ..إلخ، فإن مثل

هذه السلع لا تدخل في تقديرات الناتج القومي في الفترة الجارية لأنه قد تم حسابها في الفترة التي تم إنتاجها فيها. وذلك لأن تبادل مثل هذه السلع لا يكون أكثر من تبادل سلع موجودة ولا تمثل إنتاجاً جارياً، ومن ثم، لا تدخل في تقديرات الناتج القومي في الفترة الجارية. كما أن تداول الأصول المالية القائمة – في صورة أسهم أو سندات أو أوراق مالية حكومية – لا تدخل تقديرات الناتج القومي، وذلك لأنها تمثل تبادل لأصول أو مديونية لمشروعات قائمة ولا تعكس إنتاج سلع إضافية باستثناء الأصول التي تكون في صورة الاكتتاب الجديد لأنه يترتب عليها استثمارات حقيقية وتمثل إضافة للطاقة الإنتاجية خلال الفترة الجارية. وكذلك فإن المدفوعات التحويلية في صورة مدفوعات التأمينات الاجتماعية ومدفوعات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة وأيضاً الهدايا لا تدخل في تقديرات الناتج القومي لأنها لا تكون مقابل إنتاجا جارياً خلال فترة التقدير.

2-1-2: قياس الناتج القومي الإجمالي:

يتم تقدير أو قياس الناتج القومي الإجمالي في المجتمع على أساس الأسعار السوقية لكل ما يتم إنتاجه من هذه السلع والخدمات خلال سنة التقدير، ولتجنب الازدواج أو التكرار الحسابي بمعنى عدم حساب قيمة السلعة أو الخدمة أكثر من مرة خلال فترة التقدير فإنه يتم قياس الناتج القومي وفقاً لأسلوبين أو طريقتين، هما: طريقة المنتج النهائي، وطريقة القيمة المضافة.

أولاً: طريقة المنتج النهائي، وفقاً لهذه الطريقة فإن:

الناتج القومي الإجمالي = مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي لا تدخل في إنتاج سلع أو خدمات أخرى خلال فترة التقدير.

وبالتالي، يتم استبعاد السلع والخدمات الأولية والوسيطة لأنها منتجات تدخل في تكوين منتجات نهائية أخرى خلال فترة التقدير وتحسب ضمن هذه المنتجات. ووفقاً لذلك يتكون الناتج القومي من المنتجات النهائية التي تتمثل في العناصر التالية:

- كافة السلع الاستهلاكية المنتجة خلال فترة التقدير سواء المعمرة أو غير المعمرة، مثل الملابس والسيارات والأثاث والأغذية.

- كافة السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير، ولا تستخدم في إنتاج سلعة أخرى خلال نفس الفترة.

- كل الخدمات الشخصية، مثل خدمات الأطباء والمحاماة والتعليم والسياحة،..إلخ، فهي تعد خدمات نهائية وتدخل في تقديرات الناتج القومي. بينما الخدمات العامة مثل خدمات: الأمن والدفاع والعدالة، فهي تعد خدمات وسيطة لازمة لتسيير العملية الإنتاجية كما أن أسعارها تكون غير معلومة، فضلاً عن أنه يكون من الصعب تقدير أثر ما يحصل عليه كل فرد على مستوى إنتاجيته. كما أن خدمات النقل والمواصلات، تصنف كخدمات نهائية أو وسيطة حسب درجة ارتباطها بسير العملية الإنتاجية، فمثلاً خدمة نقل سلعة نهائية إلى السوق تعد خدمة نهائية، بينما القيام بنفس الخدمة لنقل مواد أولية أو وسيطة إلى المصنع تعد خدمة وسيطة. غير أنه نظراً لصعوبة تحديد طبيعة هذه الخدمات عملياً فإنه يتم اعتبار أن كافة الخدمات العامة وخدمات النقل والمواصلات خدمات نهائية، وتحسب على أساس ما يتم الإنفاق عليها بميزانية الدولة.

- مخزون آخر الفترة سواء كان في صورة أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية، وكذلك المنتجات الوسيطة والأولية التي لا تزال في مرحلة الإعداد في نهاية الفترة، لأنها منتجات تم إنتاجها خلال فترة التقدير ولا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال نفس الفترة.
- كافة الصادرات سواء كانت في صورة منتجات نهائية أو وسيطة أو أولية، لأنها منتجات تم إنتاجها خلال فترة التقدير ولا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال نفس الفترة داخل الدولة.

ثانياً: طريقة القيمة المضافة (Value added)، نظراً للصعوبات التي تواجه تقدير الناتج القومي وفقاً لطريقة المنتج النهائي نتيجة لصعوبة الفصل فيما بين ما يعد منتج نهائي أو غير نهائي، فإنه يتم استخدام طريقة القيمة المضافة في تقدير الناتج القومي التي تعطي نفس التقدير وفقاً لطريقة المنتج النهائي. والقيمة المضافة لأي نشط إنتاجي تتمثل في الفرق بين قيمة المنتج النهائي لهذا القطاع وقيمة مستلزمات الإنتاج التي تم الحصول عليها من الأنشطة الأخرى، وبالتالي، فإن القيمة المضافة تمثل المساهمة الصافية لكل نشاط أو قطاع في الناتج القومي الذي يتكون بدوره من مجموع القيم المضافة لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بالاقتصاد القومي. كما أن القيمة المضافة تساوي مجموع عوائد عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية أي تساوي الأجور والإيجارات الفوائد والأرباح. وبالتالي، فإنه وفقاً لهذه الطريقة يتم تقدير الناتج القومي كما يلي:

القيمة المضافة للنشاط الإنتاجي =

قيمة إنتاج هذا النشاط – قيمة مستلزمات الإنتاج

الناتج القومي = مجموع القيم المضافة لكافة الأنشطة بالاقتصاد القومي

يقصد بمستلزمات الإنتاج جميع النفقات التي تتطلبها العملية الإنتاجية التي تدفع للأنشطة والقطاعات الأخرى مقابل الحصول على هذه المستلزمات، باستثناء المدفوعات التي تكون في صورة عوائد لعوامل الإنتاج – الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم – تلك التي تتمثل في الإيجارات أو الريع والأجور والفوائد والأرباح. وذلك لأن مجموع هذه العوائد على المستوى القومي تمثل مجموع القيم المضافة أي قيمة الناتج القومي الإجمالي الذي يساوي مجموع عوائد عناصر الإنتاج، ومن ثم، فإنه يمثل الدخل القومي، كما سيتم إيضاح ذلك في البند التالي. وتفيد طريقة القيمة المضافة في تحديد إسهام كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي في الناتج القومي ومدى التطور به عبر الزمن، ومن ثم تحديد هيكل الاقتصاد القومي، وهو الأمر الذي يساعد المخططين في وضع خطط التنمية الاقتصادية بالمجتمع.

يمكن توضيح كيفية تقدير الناتج القومي الإجمالي وفقاً للطريقتين السابقين في اقتصاد مبسط يتكون من نشاط إنتاجي واحد كما بالمثال التالي.

مثال: إذا كان الاقتصاد يتكون من ثلاثة أنشطة إنتاجية لإنتاج منتج نهائي واحد هو إنتاج سلعة الخبز، وبافتراض أن إنتاج هذه السلعة يمر بثلاث مراحل إنتاجية هى: القمح والدقيق والخبز، وفي ظل افتراض عدم وجود مستلزمات إنتاج في المرحلة الأولى وعدم وجود مخزون، كما هو موضح بالجدول التالي:

النشاط / القيمة	قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة	قيمة المنتج النهائي للنشاط	القيمة المضافة
(أ) نشاط المزارعين	صفر	5000	5000
(ب) نشاط قطاع المطاحن	5000	10000	5000
(جـ) نشاط قطاع المخابز	10000	20000	10000
الناتج القومي الإجمالي	-	20000	20000

يلاحظ من هذا الجدول أن نشاط المزارعين يقوم بإنتاج قمح قيمته الإجمالية 5000 وحده نقدية كمنتج أولي ولا يستخدم أية مستلزمات إنتاج، ثم يقوم ببيع إنتاجه للمطاحن، التي تقوم بدورها الإنتاجي وتحويل القمح إلى دقيق قيمته الإجمالية 10000 وحدة نقدية كمنتج وسيط، ثم تقوم ببيعه للمخابز التي تقوم بدورها الإنتاجي وتحويل الدقيق إلى خبز قيمته الإجمالية 20000 وحدة نقدية كمنتج نهائي التي تقوم ببيعه بالكامل إلى المستهلك.

المطلوب: قياس الناتج القومي في هذا الاقتصاد المبسط باستخدام طريقتي المنتج النهائي والقيمة المضافة.

(1) **وفقاً لطريقة المنتج النهائي**، فإن الناتج القومي الإجمالي يتضمن قيمة السلع النهائية فقط دون السلع الوسيطة والأولية لأنها بدورها تدخل ضمن المنتج النهائي في التقدير، ويكون ذلك من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر النشاط أو المشروع الفردي الذي يعتبر المنتج الخاص به منتج نهائي بغض النظر عن مرحلة الإنتاج الخاصة به.

∴ الناتج القومي الإجمالي = قيمة السلع النهائية (أي قيمة الخبز)

= 20000 وحدة نقدية.

(2) وفقاً **لطريقة القيمة المضافة**، فإن الناتج القومي يساوي مجموع القيم المضافة للأنشطة الثلاثة المكون منها النشاط الإنتاجي.

∵ القيمة المضافة لأي نشاط إنتاجي

= قيمة إنتاجه – قيمة مستلزمات إنتاجه.

∴ القيمة المضافة لنشاط المزارعين (أ)

= 5000 – صفر = 5000 وحدة نقدية.

∴ القيمة المضافة لنشاط المطاحن (ب)

= 10000 – 5000 = 5000 وحدة نقدية.

∴ القيمة المضافة لنشاط المخابز (جـ)

= 20000 – 10000 = 10000 وحدة نقدية.

∴ الناتج القومي الإجمالي = مجموع القيم المضافة للأنشطة لثلاثة

= 5000 + 5000 + 10000 = 20000 وحدة نقدية.

يتضح من المثال السابق أنه عند تقدير قيمة الناتج القومي الإجمالي وفقاً لأي من طريقتي القياس سواء طريقة المنتج النهائي أو طريقة القيمة المضافة يتم الحصول على نفس القيمة للناتج القومي، كما أن كلا الطريقتين تتجنب عمليات التكرار أو الازدواج الحسابي.

2-1-3: الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي {(GDP) Gross Domestic Product} "بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة". وبالتالي، فإن الناتج المحلي يتضمن كل السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً على أرض الوطن سواء قام بها المواطنون أو الأجانب المقيمين على أرض الوطن خلال فترة التقدير، أي أنه يحسب وفقاً لمعيار المكان أو الإقامة. بينما

الناتج القومي يحسب وفقاً لمعيار الجنسية ويتضمن كما سبق ذكره ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين سواء بالداخل أو الخارج. ولذا، فإن الناتج القومي يزداد عن الناتج المحلي بقيمة ما ينتجه المواطنون بالخارج ويقل عنه بقيمة ما ينتجه الأجانب بالداخل[1]، ويمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية:

∴ الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي

+ إنتاج المواطنين خارج الدولة

− إنتاج الأجانب داخل الدولة

وفقاً لهذه العلاقة فإن:

- الناتج القومي الإجمالي يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي، عندما تزداد قيمة ما ينتجه المواطنون بالخارج عن قيمة ما ينتجه الأجانب بالداخل. كما هو الحال في الاقتصاد المصري نتيجة لكثرة عدد العاملين المصريين بالخارج مقارنة بعدد العاملين الأجانب أو رؤوس الأموال الأجنبية بالداخل.
- الناتج القومي الإجمالي يقل عن الناتج المحلي الإجمالي، عندما تقل قيمة ما ينتجه المواطنون بالخارج عن قيمة ما ينتجه الأجانب بالداخل. كما هو الحال بدول الخليج العربي نتيجة لكثرة العاملين والاستثمارات الأجنبية بها مقارنة بالمواطنين أو رؤوس الأموال بهذه الدول بالخارج.
- يتعادل الناتج القومي الإجمالي مع الناتج المحلي الإجمالي، عندما يتساوى قيمة ما ينتجه المواطنون بالخارج مع قيمة ما ينتجه الأجانب بالداخل.

[1] يمكن استخدام صافي عوائد الملكية من الخارج كمقياس تقريبي للفرق بين إنتاج المواطنين بالخارج وإنتاج الأجانب بالداخل.

2-1-4: المشكلات التي تواجه قياس الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي:

1) **مشكلة عدم تجانس وحدات السلع والخدمات النهائية**، وذلك لأن الناتج يحتوي على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات المختلفة في وحدات قياسها، فوحدة قياس كثير من المواد الغذائية الوزن بالكيلو جرام، ووحدة قياس الأقمشة هي الطول بالمتر، وحدة قياس الزيوت والمياه الغازية اللتر،..إلخ. وبالتالي، تتباين وحدات قياس الناتج القومي، ومن ثم، لا يمكن جمع أنواع مختلفة من وحدات السلع والخدمات في صورتها العينية. ويتم التخلص من هذه المشكلة عن طريق قياس الناتج القومي في صورة نقدية لتوحيد أساس قياس الناتج، وذلك بتحديد القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات على أساس أسعارها الجارية والسائدة في السوق خلال فترة التقدير.

2) **مشكلة الاستهلاك الذاتي**، ويقصد بالاستهلاك الذاتي ذلك القدر من الإنتاج الذي يتم استهلاكه من قبل المنتجين دون أن يكون له تقدير في السوق، وتظهر هذه المشكلة بصفة خاصة في القطاع الزراعي، حيث يقوم المزاعون بتخزين جزء من إنتاجهم من السلع الغذائية بما يكفي استهلاكهم منها خلال العام، وبالتالي، لا يدخل في تقديرات الناتج القومي خلال فترة التقدير، وتكون هذه المشكلة أكبر في الدول النامية التي ترتفع بها مساهمة الناتج الزراعي في الناتج القومي.

3) **مشكلة الخدمات الخاصة**، وهى تلك الخدمات التي لا يكون لها تقدير بالسوق، مثل خدمات ربات المنازل التي يقوم بها بعض أفراد العائلة مثل: الطهي وإعداد الطعام وحياكة الملابس،..إلخ. فقيمة هذه

الخدمات رغم أهميتها ليس لها مقابل رغم أنها تمثل إنتاجاً حقيقياً يكون له قيمة، إلا أنه لا يمكن تقديرها وإدراجها في الناتج وبخاصة في الدول النامية، حيث يكون الوزن النسبي لهذه الخدمات مرتفع الأمر الذي يجعل تقديرات الناتج بهذه الدول أقل من قيمته الحقيقية. ويمكن حساب قيمة هذه الخدمات بصورة تقريبية على أساس تقدير القيمة السوقية البديلة لها وإدراجها في تقديرات الناتج وفقاً لذلك.

4) **مشكلة الخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه**، مثل خدمات المسكن الخاص، فالأفراد الذين يقطنون في منازلهم الخاصة لا يدفعون أي مقابل نقدي مقابل الحصول على خدمة السكن، وبالتالي، فإن قيمة هذه الخدمات لا تعرض في السوق ولا تدخل في تقديرات الناتج. غير أنه يمكن التغلب على هذه المشكلة في بعض الحالات عن طريق حصر هذه الخدمات وتقيمها عن طريق القيمة الايجارية البديلة التي يدفعها المستأجرون الذين لا يملكون السكن الخاص أو ما يسمى بقيمة خدمات المثل.

5) **مشكلة الخدمات العامة**، وهى تتمثل في تلك الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع ولا تحصل على مقابل نقدي – أو مقابل أقل من قيمتها السوقية – لها، مثل: خدمات التعليم والصحة والدفاع والعدالة والأمن الداخلي، وتتميز هذه الخدمات بعدم قابليتها للتجزءة، كما أن أسعار كثير من هذه الخدمات لا تعكس قيمتها الحقيقية، ولذا، تعالج مشكلة هذه الخدمات في حسابات الناتج كمنتجات نهائية وتحسب على أساس ما يتم الإنفاق عليها في ميزانية الدولة.

6) **مشكلة المعاملات التي تتعلق بالاقتصاد الخفي (Underground economy)**، وهي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تمارس بطريقة سرية، مثل: تجارة المخدرات ومعاملات السوق السوداء، وبالتالي، فإنه رغم أن هذه الأنشطة يتولد عنها ناتج حقيقي، إلا أنها لا تؤخذ في الحسبان ولا تدخل في تقديرات الناتج القومي، الأمر الذي يجعل تقديرات الناتج أقل من قيمته الحقيقية.

7) **مشكلة السلع الإنتاجية أو الرأسمالية**، تلك التي تم إنتاجها خلال فترة تقدير الناتج القومي أو المحلي ويستمر عمرها الإنتاجي لعدد من السنوات، حيث تستخدم في نفس الفترة في عمليات الإنتاج، ولذا، يتم استقطاع قسط الاستهلاك المقابل لما تم إنتاجه في هذه الفترة من قيمتها الكلية، وذلك لاحتساب القيمة الصافية لهذه السلعة الإنتاجية كما يتم استقطاع أقساط الإهلاك مقابل السلع الرأسمالية المنتجة في الفترات السابقة مقابل استهلاكها في عمليات الإنتاج الجارية ومقابل تقادم هذه الأصول أيضاً من سنة لأخرى. ونظراً لوجود عدة طرق لحساب أقساط الاستهلاك الرأسمالي كل منها يعطي نتيجة مختلفة تؤثر في تحديد قيمة الناتج، وبالتالي، فإنه يكون لدينا قيمتين للناتج أحداهما قيمة إجمالية لا تستبعد أقساط الاهلاك الرأسمالي، والأخرى قيمة صافية يستبعد أقساط الاهلاك الرأسمالي كما يتضح من العلاقة التالية:

الناتج القومي الصافي (NNP) =

الناتج القومي الإجمالي – أقساط الاهلاك الرأسمالي.

الناتج المحلي الصافي (NDP) =

الناتج المحلي الإجمالي – أقساط الاهلاك الرأسمالي.

2 – 2 : الدخل القومي {Gross National Income (GNI)}

2-2-1: مفهوم الدخل القومي:

يعرف الدخل القومي "بأنه مجموع عوائد عوامل الإنتاج التي يحصل عليها المواطنون مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة". ويلاحظ من هذا التعريف ما يلي:

(1) أن الدخل القومي لأبد وأن يكون مقابل مشاركه في عمليات الإنتاج خلال فترة التقدير، وبالتالي، فإن أي مبالغ نقدية يحصل عليها الأفراد ولا تكون مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج لا تعد جزء من الدخل القومي ولا تدخل في تقديره، مثل: الإعانات والهبات والهدايا، لأن الحصول عليها لا يكون مقابل الإسهام في عمليات الإنتاج الجارية، وكذلك المعاشات والتأمينات الإجتماعية، حيث أن أصحابها يحصلون عليها مقابل خدمات قدمت في فترات سابقة وليس مقابل خدمة إنتاجية قدمت في الفترة الجارية. وتسمى هذه العناصر بالمدفوعات التحويلية ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي لأنها ليست مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج الجارية.

كما أن قيام أحد الأفراد بالسحب من ودائعه وحصوله على مبالغ نقدية لا تعد دخل له ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي، لأنها ليست مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج، بينما الفوائد على الودائع تعد جزء من دخل الفرد وتدخل في تقديرات الدخل القومي لأنها مقابل إسهام عنصر رأس المال في عمليات الإنتاج. وكذلك فإن قيام الأفراد ببيع بعض الأصول المعمرة لديهم، مثل السيارات أو العقارات أو الأثاث لا تعد جزء من الدخل القومي لأن هذه الأصول قد تم حسابها في تقديرات الدخل

القومي وقت إنشائها، والتصرف فيها في الفترة الحالية لا يعد أكثر من تحويلها من فرد لأخر، وبالنسبة للفرد المتصرف فيها لا تمثل أكثر من مجرد تغيير في شكل الأصل، ومن ثم، لا يترتب عليها زيادة في الدخل القومي بالمجتمع خلال الفترة الجارية، بينما الأرباح الناتجة من خلال عمليات البيع يتمّ إدراجها في تقديرات الدخل القومي، وبخاصة بالنسبة للأفراد الذين يمارسون التجارة في هذه الأصول.

(2) أن الدخل القومي يمثل تيار لعوائد عوامل الإنتاج يحسب على أساس ما يستحق لعوامل الإنتاج خلال فترة التقدير وليس على أساس ما تحصل عليه. ولذا، فإن الدخل القومي يتكون من مجموع عوائد كل من: عنصر العمل وعائده الأجر، وعائد عنصر الأرض وهو الريع، وعائد عنصر رأس المال وهو الفائدة، وعائد عنصر التنظيم وهو الربح. وبالتالي، فإن:

الدخل القومي = الأجور + الريع + الفوائد + الأرباح

ويحسب الدخل القومي علي أساس ما يستحق من عوائد لهذه العوامل خلال فترة تقدير الدخل القومي وليس على أساس المقبوضات الفعلية لهذه العوامل، وبالتالي، إذا كان ما يستحق من أرباح 200 مليون جنيه خلال السنة الجارية، ولكن الحكومة تفرض ضرائب بنسبة 20%، وبالتالي، فإن الأرباح التي يحصل عليها عنصر التنظيم بالفعل تكون 160 مليون نتيجة لاستقطاعات الضرائب من قبل الحكومة والتي تقدر بمقدار 40 مليون جنيه، ولكن تحسب الأرباح في صورتها الإجمالية وتدخل تقديرات الدخل القومي بمقدار 200 مليون جنيه أي قيمة ما يستحق من عوائد في صورتها الإجمالية قبل أي استقطاعات، وكذلك

الدخول تدخل في صورتها الإجمالية المستحقة لعنصر العمل في تقديرات الدخل القومي.

(3) أن الدخل القومي يحسب وفقاً لمعيار الجنسية، وبالتالي، يتضمن كافة العوائد المستحقة لعوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين سواء في داخل الوطن أو خارجه، وإن كان هناك صعوبات في تقدير عوائد عوامل الإنتاج الخاصة بالمواطنين في الخارج، الأمر الذي يصعب من تقدير الدخل القومي، وبخاصة في حالة الأفراد مزدوجي الجنسية.

(4) أن الدخل القومي هو تيار من العوائد لعوامل الإنتاج يحسب خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وبالتالي، يستبعد ما يتم الحصول عليه من عوائد محققة في فترات سابقة مثل توزيعات الأرباح المحققة عن السنة الماضية والتي تم توزيعها في السنة الجارية وكذلك مقبوضات الأجور عن السنة السابقة، بينما تضاف الأرباح غير الموزعة أو الأجور المستحقة عن السنة الجارية رغم أنه لم يتم استلامها والحصول عليها بعد، لأنها تعد جزء من الدخل القومي في السنة الجارية لأنه تم اكتسابها خلالها.

2-2-2: الدخل القومي والدخل المحلي:

يعرف الدخل المحلي {Gross Domestic Income (GDI)} "**بأنه مجموع عوائد عوامل الإنتاج المحلية التي يحصل عليه المواطنون أو الأجانب مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة**". وبالتالي، فإن الدخل المحلي يتضمن مجموع عوائد عوامل الإنتاج – الأجور والريع والفوائد والأرباح – التي يحصل عليها المواطنون والأجانب المقيمون على أرض الوطن مقابل مشاركتهم في

عمليات الإنتاج خلال فترة التقدير، أي أنه يحسب وفقاً لمعيار المكان أو الإقامة. بينما الدخل القومي يحسب وفقاً لمعيار الجنسية ويتضمن كما سبق ذكره من مجموع عوائد عوامل الإنتاج التي يحصل عليها المواطنين سواء بالداخل أو الخارج. ولذا، فإن الدخل القومي يزداد عن الدخل المحلي بقيمة عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج ويقل عنه بقيمة عوائد عوامل التي يحصل عليها الأجانب بالداخل، أو ما يسمى بصافي عوائد الملكية في الخارج، وهى تتمثل في الفرق بين عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج وعوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل، ويمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية:

الدخل القومي = الدخل المحلي

+ عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين خارج الدولة

– عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب داخل الدولة

أو أن:

الدخل القومي = الدخل المحلي + صافي عوائد الملكية من الخارج.

وفقاً لهذه العلاقة فإذا كانت:

- عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج تفوق عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل؛ أي أن صافي عوائد الملكية من الخارج تكون موجبة، فإن الدخل القومي يكون أكبر من الدخل المحلي. كما هو في حالة الاقتصاد المصري نتيجة لكثرة عدد العاملين المصرين بالخارج مقارنة بعدد العاملين الأجانب أو عوائد عوامل الإنتاج المملوكه لهم بالداخل.

- عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج أقل من عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل، أي أن صافي عوائد الملكية من الخارج تكون سالبة، فإن الدخل القومي يكون أصغر من الدخل المحلي. كما هو الحال بدول الخليج العربي نتيجة لكثرة العاملين والاستثمارات الأجنبية بها، ومن ثم، زيادة العوائد الأجنبية بها مقارنة بالمواطنين أو رؤوس الأموال الوطنية بالخارج، ومن ثم، عوائدها بالخارج.
- عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج تعادل عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل، أي أن صافي عوائد الملكية من الخارج تكون صفر، فإن تقديرات الدخل القومي في هذه الحالة تتعادل مع تقديرات الدخل المحلي.

2-2-3: الدخل الشخصي والدخل المتاح:

يعرف الدخل الشخصي (Personal Income) بأنه كافة المبالغ النقدية التي يحصل عليها الأفراد بغض النظر إذا كان مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج أو من أي تحويلات قبل استقطاع الضرائب المباشرة على الدخل. وبالتالي، فإن الدخل الشخصي يختلف عن الدخل القومي الذي يحسب على أساس ما يستحق لعوامل الإنتاج من عوائد من ناحيتين:

الأولى: أن هناك عوائد مكتسبة لعوامل الإنتاج ولا يتسلمها الأفراد بصورة مباشرة، مثل أرباح الشركات غير الموزعة وكذلك الضرائب على أرباح الشركات وهى ما تسمى بالضرائب المباشرة على قطاع الأعمال، وكذلك استقطاعات التأمينات والمعاشات التي تقطع من الأجور والمرتبات، وبالتالي، تستقطع هذه العناصر من الدخل القومي للوصول إلى تقديرات الدخل الشخصي.

الثانية: أن هناك مبلغ نقدية يتسلمها الأفراد، ولذا، تدخل في تقديرات الدخل الشخصي، رغم أنها لا تكون مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي، وبالتالي، تؤدي لزيادة الدخل الشخصي عن الدخل القومي، مثل المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي التي تكون في صورة إعانات البطالة والهبات والهدايا، والمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

∴ الدخل الشخصي = الدخل القومي – (أرباح الشركات غير الموزعة + الضرائب على أرباح الشركات + اشتراكات التأمينات والمعاشات) + المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي.

يعرف الدخل المتاح أو الدخل الممكن التصرف فيه (Disposable Income) بأنه كافة المبالغ النقدية التي تخضع لتصرفات الأفراد فعلاً ويكون لهم حرية التصرف فيها بالإنفاق على الاستهلاك أو الادخار، وبالتالي، فإنه يتمثل في الدخل الشخصي بعد استقطاع ضرائب الدخل الشخصية أو ما تسمى بالضرائب المباشرة على الدخل، وبالتالي، فإن:

الدخل المتاح (أو الدخل الممكن التصرف فيه) =

الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل).

الدخل المتاح (أو الدخل الممكن التصرف فيه) = الاستهلاك + الادخار.

2-2-4: العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي:

نظراً لأن كل من الناتج القومي والدخل القومي طريقتان لقياس مستوى الأداء الاقتصادي بالمجتمع خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي، يجب أن تتعادل تقديرات كل منهما خلال نفس الفترة. وكما سبق ذكره سلفاً فإن الناتج القومي الإجمالي عبارة عن مجموع القيم المضافة لكافة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، كما أن القيمة المضافة عبارة

عن الفرق بين قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات وقيمة مستلزمات الإنتاج لكافة الأنشطة الاقتصادية، وأن القيمة المضافة المحققة لأي نشاط إنتاجي تدفع مقابل خدمات عوائد عومل الإنتاج في صورة: أجور ومرتبات للعمال والموظفين، وريع للأراضي والعقارات، وفائدة على رأس المال، وما تبقى يمثل الأرباح. وبالتالي، فإن إجمالي القيم المضافة التي تعبر عن الناتج القومي الإجمالي لابد وأن تتعادل مع إجمالي عوائد عوامل الإنتاج التي تعبر عن الدخل القومي. غير أنه توجد بعض العناصر التي تؤدي لوجود تفوت بين تقديرات الناتج والدخل القومي، ولذا، يجب مراعاتها:

- أنه عند حساب الناتج القومي الإجمالي لكل وحدة إنتاجية لا يتم خصم مقابل إهلاك الأصول الرأسمالية، ولكن يجب على المشروعات أن تحتجز جزء من قيمة إنتاجها في صورة مخصص إهلاك السلع الرأسمالية لكي تحفظ على طاقتها الإنتاجية وتستطيع القيام بعملية الإحلال لهذه الأصول حينما تتقادم، وبالتالي، فإن قيمة أقساط الإهلاك الرأسمالي لا تكون متاحة للتوزيع على عوامل الإنتاج في صورة عوائد، ويمكن عن طريق خصم مخصصات إهلاك رأس المال من الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق أن نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الصافي بسعر السوق، أي أن:

  الناتج القومي الصافي بسعر السوق =

  الناتج القومي الإجمالي – مخصصات إهلاك رأس المال.

- توجد هناك كذلك الضرائب غير المباشرة التي يتحملها قطاع الأعمال تؤدي إلى انخفاض ما يستحق لعوامل الإنتاج عن قيمة الناتج القومي، وفي مقابل ذلك فإن بعض قطاعات الأعمال تحصل على مدفوعات

تحويلة في صورة إعانات للإنتاج لكي تستطيع بيع إنتاجها بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها وذلك لاعتبارات اجتماعية وهذه الإعانات تعتبر ضرائب غير مباشرة سالبة، وبالتالي، فإن"

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة في قطاع الأعمال[2] + المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال.

يمكن إجمال العلاقات السابقة كما يلي:

الناتج القومي الإجمالي = قيمة السلع والخدمات النهائية

– مخصصات إهلاك رأس المال

= **الناتج القومي الصافي** (بسعر السوق)

– الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال (أو الإنتاج)

+ المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال (إعانات قطاع الإنتاج)

= **الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج**

– الأرباح غير الموزعة

– الضرائب على أرباح الشركات

– اشتراكات التأمينات والمعاشات

+ المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي

= **الدخل الشخصي**

– الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل الشخصية)

= **الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه** = الاستهلاك + الادخار

[2] تمثل الضرائب غير المباشرة في الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات...إلخ، أي الضرائب التي يتم تحصيلها في مراحل تداول السلع والخدمات خلال دورة النشاط الاقتصادي.

مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن الحسابات القومية في اقتصاد معين خلال عام 2011 (القيمة بالمليار دولار):

الأجور والمرتبات	2000
الأرباح الموزعة	250
أرباح الشركات غير الموزعة	50
الضرائب على أرباح الشركات	150
الريع والإيجارات	50
مخصصات إهلاك رأس المال	250
الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال	300
الفوائد	200
المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي	60
الضرائب المباشرة على الدخل	140
اشتراكات التأمينات والمعاشات	100
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	2100

المطلوب: حساب كل من:

1- الدخل القومي.

2- الدخل الشخصي.

3- الدخل الممكن التصرف فيه.

4- الادخار الخاص.

الحـــــــــــــل:

(1) الدخل القومي

= الأجور والمرتبات + الأرباح الإجمالية (الأرباح الموزعة + أرباح الشركات غير الموزعة + الضرائب على أرباح الشركات) + الريع والإيجارات +الفوائد

2700 = 200 + 50 + (150 + 50 + 250) + 2000=

– اشتراكات التأمينات والمعاشات (– 100)

– الأرباح الشركات غير الموزعة (– 50)

– الضرائب على أرباح الشركات (– 150)

+ المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي (+ 60)

(4) ∴ الدخل الشخصي = 2460

– ضرائب الدخل الشخصية (– 140)

(5) ∴الدخل الممكن التصرف فيه = 2320

– الإنفاق الاستهلاكي الخاص (– 2100)

(6) ∴ الادخار الخاص = 220

2 – 3 : الإنفاق القومي (National Expenditure)

2-3-1: مفهوم الإنفاق القومي:

يعرف الإنفاق القومي **"بأنه مجموع إنفاق المواطنين على السلع والخدمات النهائية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة".** وبالتالي، فإن الإنفاق القومي يحسب وفقاً لمعيار الجنسية ويتضمن إنفاق المواطنين في الداخل والخارج على السلع والخدمات النهائية لتفادي حدوث التكرار الحسابي عند قياسه. **ويتكون من مجموع إنفاق قطاعات الاقتصاد القومي الأربعة الرئيسية**، وهي:

1) الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وهو إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية غير المعمرة كالمأكولات أو السلع المعمرة مثل الأدوات الكهربائية، وكذلك الخدمات مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية.

2) الإنفاق الاستثماري، وذلك على السلع الإنتاجية أو الرأسمالية مثل المعدات والآلات الجديدة، فضلاً عن التجهيزات والمباني الخاصة بالوحدات الإنتاجية أو الاستهلاكية الوطنية الجديدة دون القديمة، لأن الإنفاق على السلع الإنتاجية القديمة لا يمثل إضافة إلى رصيد رأس المال بالمجتمع لأنه مجرد انتقال ملكية هذه السلع من فرد إلى آخر داخل نفس المجتمع. هذا بالإضافة إلى التغير في المخزون، حيث أن الزيادة في المخزون في أي صورة يعتبر بمثابة إنفاق استثماري، والتغير في المخزون يقاس بالفرق بين مخزون آخر الفترة ومخزون أول الفترة، وقد تكون هذه القيمة موجبة عندما يكون مخزون آخر الفترة أكبر من مخزون أول الفترة، والعكس صحيح.

3) الإنفاق الحكومي، وهو يمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات النهائية سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري يعامل على اعتباره إنفاقاً نهائياً، ومن ثم تدخل قيمته في تقديرات الإنفاق القومي. ويجدر بالذكر أن جزءاً من الإنفاق الحكومي لا يكون مقابل شراء السلع والخدمات وإنما يمثل مدفوعات تحويلية كالمعاشات وإعانات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي،..إلخ، وبالتالي، فإن هذه المدفوعات لا تدخل في تقديرات الإنفاق القومي.

4) صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)، وقيمة الصادرات تمثل إنفاق الأجانب على المنتجات الوطنية سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية لأنه تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا يتكرر الإنفاق عليها مرة أخرى خلال فترة قياس الإنفاق القومي بالدولة، وبالتالي، فإن حصيلة الصادرات تعد أحد مكونات الإنفاق القومي. بينما قيمة الواردات تثمل إنفاق المواطنين على المنتجات الأجنبية، ولا تعد

إنفاق على الناتج القومي، ومن ثم، يتم استبعادها من الإنفاق القومي. وعادة ما يتم تصفية قيمة الواردات من قيمة الصادرات لنحصل على صافي المعاملات مع العالم الخارجي، وبالتالي، فإن: صافي المعاملات مع العالم الخارجي أو صافي الصادرات (Net exports) = قيمة الصادرات (ص) – قيمة الواردات (و). ومن ثم، فإن صافي الصادرات قد تكون قيمته موجبة إذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات، والعكس صحيح.

وفقاً لذلك فإن: الإنفاق القومي الإجمالي =

الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري الإجمالي (ث) + الإنفاق الحكومي (ق) + صافي الصادرات (ص – و)

2-3-1: الإنفاق القومي والإنفاق المحلي:

يعرف الإنفاق المحلي (Domestic Expenditure) **"بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة"**. وبالتالي، فإن الإنفاق المحلي يحسب وفقاً لمعيار المكان أو الإقامة ويتضمن إنفاق المواطنين والأجانب في الداخل على السلع والخدمات النهائية ويتضمن نفس مكونات الإنفاق القومي السابقة على المنتجات المحلية بالاقتصاد، أي أن: **الإنفاق المحلي الإجمالي =**

الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري الإجمالي (ث) + الإنفاق الحكومي (ق) + صافي الصادرات (ص – و).

ويمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية[3]:

---

[3] يمكن استخدام صافي عوائد الملكية بالخارج كمقياس تقريبي للفرق بين إنفاق المواطنين بالخارج وإنفاق الأجانب بالداخل.

الإنفاق القومي = الإنفاق المحلي

+ إنفاق المواطنين خارج الدولة

− إنفاق الأجانب داخل الدولة

وفقاً لهذه العلاقة فإن:

- الإنفاق القومي يزيد عن الإنفاق المحلي، عندما تزداد قيمة إنفاق المواطنين بالخارج عن قيمة ما ينفقه الأجانب بالداخل.
- الإنفاق القومي يقل عن الإنفاق المحلي، عندما تقل قيمة إنفاق المواطنين بالخارج عن قيمة ما ينفقه الأجانب بالداخل.
- يتعادل الإنفاق القومي مع الإنفاق المحلي، عندما يتساوى قيمة ما ينفقه المواطنين بالخارج مع قيمة ما ينفقه الأجانب بالداخل.

يتضح مما سبق، أن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما تكون مساوية لتدفق الدخل لأصحاب عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج هذه السلع والخدمات. وهذا يعني تعادل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مع تقديرات الدخل المحلي وأنهما وجهان لعملة واحدة، كما أن الإنفاق المحلى الإجمالي ما هو إلا إنفاق الدخل المحلي في سبيل الحصول على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال الفترة الجارية – أي الناتج المحلي الإجمالي – **وبالتالي فإن:**

الناتج المحلي = الإنفاق المحلي = الدخل المحلي

وبنفس المنطق فإن:

الناتج القومي = الإنفاق القومي = الدخل القومي

ويمكن تلخيص هذه العلاقات كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

= الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق = { س + ث + ق + (ص− و)}

+ صافي عوائد الملكية من الخارج =

(إنتاج المواطنين بالخارج − إنتاج الأجانب بالداخل)

= النَاتج القومي الإجمالي = الإنفاق القومي الإجمالي (بسعر السوق)

− مخصصات إهلاك رأس المال

= الناتج القومي الصافي = الإنفاق القومي الصافي (بسعر السوق)

− الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال (أو الإنتاج)

+ المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال (إعانات قطاع الإنتاج)

= الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

=الإنفاق القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

= الدخل القومي =(الأجور+الإيجارات أو الريع+الفوائد+الأرباح الإجمالية)

− أرباح الشركات غير الموزعة

− الضرائب على أرباح الشركات

− اشتراكات التأمينات والمعاشات

+ المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي

= الدخل الشخصي

− الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل الشخصية)

= **الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه** = الاستهلاك (س) + الادخار(خ)

مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن الحسابات القومية في اقتصاد معين خلال عام 2012 (القيمة بالمليار دولار):

الإنفاق الاستهلاكى الخاص	200
الإنفاق الاستثماري	60
الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات	100
الصادرات	100
الواردات	120
مخصصات إهلاك رأس المال	20
الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال	60
أرباح الشركات غير الموزعة	4
المدفوعات التحويلية للقطاع العائلى	8
الضرائب المباشرة على الدخل	30
اشتراكات التأمينات والمعاشات	14
الضرائب على أرباح الشركات	10
صافى عوائد الملكية من الخارج	20

المطلوب: حساب كل من:

1 - الناتج القومي الإجمالي.

2 - الناتج القومي الصافي.

3 - الدخل القومي.

4 - الدخل الشخصي.

5 - الدخل المتاح.

6 - الادخار الخاص.

الحـــــــــل:

الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)

= الإنفاق المحلي الإجمالي = { س + ث + ق + (ص- و)}

340 = (120 − 100) + 100 + 60 + 200=

+ صافي عوائد الملكية من الخارج (+ 20)

(1) ∴ الناتج القومي الإجمالي (بسعر السوق) = 360

− مخصصات إهلاك رأس المال (− 20)

(2) ∴الناتج القومي الصافي بسعر السوق = 340

− الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال (− 60)

(3) ∴ الناتج القومي الصافي (بتكلفة عوامل الإنتاج)

= الدخل القومي = 280

− أرباح الشركات غير الموزعة (− 4)

− الضرائب على أرباح الشركات (− 10)

− اشتراكات التأمينات والمعاشات (− 14)

+ المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي (+ 8)

(4) ∴ الدخل الشخصي = 260

− ضرائب الدخل الشخصية (− 30)

(5) ∴الدخل المتاح = 230

− الإنفاق الاستهلاكي الخاص (− 200)

(6) ∴ الادخار الخاص = 30

2 − 4 : القيم النقدية والقيم الحقيقية للمتغيرات القومية:

بعدما تم التعرف على المقاييس الثلاثة للحسابات القومية سواء الناتج أو الدخل أو الإنفاق على المستوى القومي، يتبادر للذهن تساؤل أيهما يكون أكثر دقة في التعبير عن حقيقة النشط الاقتصادي بالمجتمع ومستوى الأداء الاقتصادي ومعدل النمو به، وبالتالي، مستوى المعيشة والرفاهية

لأفراد المجتمع، هل هي القيم النقدية التي تقدر بالأسعار الجارية، أم القيم الحقيقية التي تقدر بالأسعار الثابتة؟ وقد توصل الاقتصاديون إلى أنه لكي يتم التوصل إلى صورة صحيحة عن مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الأداء به، فإنه يجب التركيز على المتغيرات الحقيقية للنشاط الاقتصادي، ومن ثم، يتم استبعاد أثر التغيرات النقدية أو السعرية في الحسابات القومية أي يتم تقدير المتغيرات السابقة على أساس الأسعار الثابتة. وسوف يتم التركيز على المتغيرات الخاصة بكل من الناتج القومي والدخل القومي كما يلي.

2-4-1: الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي:

سبق أن ذكرنا أن الناتج القومي هو عبارة عن "مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار الجارية لهذه السلع والخدمات"، وبالتالي نحصل عليه من خلال ضرب كميات السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال الفترة الحالية في الأسعار الجارية لهذه السلع والخدمات في نفس الفترة. فإذا كانت الكمية المنتجة من إحدى السلع = ك $_{ج}$ وسعر هذه السلعة خلال نفس الفترة = ث $_{ج}$، فإن:

قيمة هذه السلعة في هذه الفترة = ك $_{ج}$ × ث $_{ج}$

فإذا كان لدينا عدد (ن) من السلع المنتجة في الاقتصاد خلال تلك الفترة، فإن:

الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة = $\sum_{ج=1}^{ن}$ ك $_{ج}$ × ث $_{ج}$.

ويسمى الناتج القومي في هذه الحالة الناتج القومي الإجمالي الاسمي أو الناتج القومي النقدي (Nominal GNP). وبالتالي، فإن قيمة

الناتج القومي الاسمي أو النقدي قد تتغير من فترة لأخرى نتيجة لحدوث تغير في كميات السلع والخدمات أو نتيجة لحدوث تغير في الأسعار أو الاثنان معاً. ولكي يمكننا التوصل إلى التغير الحقيقي في الناتج القومي لابد من عزل أثر التغيرات في الأسعار عن التغيرات الحقيقية في الناتج وذلك عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار، ومن ثم، نحصل على الناتج القومي الحقيقي (Real GNP).

وتعكس الأرقام القياسية للأسعار { Consumer Price Index (CPI)} التغير الذي يحدث في المستوى العام لأسعار مجموعة سلعية معينة خلال فترة زمنية معينة تبدأ من سنة معينة تسمى بسنة الأساس، ويكون الرقم القياسي للأسعار بها = 100 وتنتهي في سنة معينة تسمى بسنة المقارنة، وبالتالي، فإن الرقم القياسي للأسعار يعكس التغير في المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس. وللتعرف على الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الرقم القياسي للأسعار الذي يقيس التغير في مستوى الأسعار، فإذا افترضنا أنه توجد سلعة واحدة (س) فإنه يقاس التغير في سعر هذه السلعة من خلال إيجاد الرقم القياسي لسعرها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي لسعر السلعة (س)} = \frac{\text{السعر الجاري للسلعة (س)}}{\text{سعر السلعة (س) في سنة لأساس}} \times 100$$

فمثلاً: إذا كان سعر كيلو اللحم في سنة 2010 = 50 جنيه، ارتفع إلى 70 جنيه في عام 2012، ، فإن الرقم القياسي لسعر اللحوم باعتبار سنة 2010 هى سنة الأساس = $\frac{70}{50} \times 100 = 140\%$

وهذا يعني أن أسعار اللحوم ارتفعت في سنة المقارنة 2012 بنسبة 40% مقارنة بما كانت عليه في سنة الأساس 2010 .

يقاس التغير في المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي بنفس الطريقة مع توسيع عدد السلع التي تحسب لها الأرقام القياسية للأسعار، ويتم أخذ متوسط تلك الأرقام القياسية، ومن ثم، فإن متوسط الأرقام القياسية يعكس التغير في المستوى العام للأسعار. ويوجد نوعين من الأرقام القياسية للأسعار يعكس كل منهما التغير في المستوى العام لأسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات، وهما:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)، وهو يعكس التغير في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. ويتم الحصول على الرقم القياسي عن طريق حساب قيمة السلع في سنة الأساس مقومة بالأسعار الجارية في سنة المقارنة وقسمة هذا الرقم على قيمة السلع في سنة الأساس مقومة بأسعار سنة الأساس.
- معامل الانكماش الضمني للناتج القومي (GNP deflator)، وهو يعكس التغير في أسعار كافة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد.

ويتم الحصول على الناتج القومي الحقيقي من خلال تحديد سنة الأساس ويكون الرقم القياس للأسعار بها = 100، ثم يتم قسمة الناتج القومي في السنة الجارية على الرقم القياس للأسعار في سنة الأساس، وأخيراً يتم مقارنة قيم الناتج القومي الحقيقي بقيم الناتج القومي النقدي المناظرة لها في نفس السنة وتحديد الزيادة الحقيقية به. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2-1).

جدول رقم (2 – 1)

الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيق في عدد من السنوات

البيان/ السنوات	المستوى العام للأسعار	كميات السلع (بالمليون وحدة)	الناتج القومى الإجمالي النقدي	الرقم القياسي للأسعار (2009 سنة الأساس)	الناتج القومى الإجمالي الحقيقي
2009	5	10	50	$100 = 100 \times \frac{5}{5}$	$50 = 100 \times \frac{50}{100}$
2010	10	12	120	$200 = 100 \times \frac{10}{5}$	$60 = 100 \times \frac{120}{200}$
2011	15	14	210	$300 = 100 \times \frac{15}{5}$	$70 = 100 \times \frac{210}{300}$
2012	20	18	360	$400 = 100 \times \frac{20}{5}$	$90 = 100 \times \frac{360}{400}$

يتضح من هذا الجدول أنه لكي يتم التوصل إلى الناتج القومي الحقيقي، فقد تم أولاً الحصول على الناتج القومي النقدي من خلال ضرب متوسط المستوى العام للأسعار في كميات السلع، ثم اختيار سنة الأساس وهى 2009، وبالتالي، يتم حساب الرقم القياسي للأسعار في كل سنة من خلال نسبة الأسعار الجارية في كل سنة إلى أسعار سنة الأساس، ثم يتم تحويل الناتج القومي النقدي إلى الناتج القومي الحقيقي بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

ويمكن إعطاء الرقم القياسي للأسعار مباشرة، ومن خلال العلاقة السابقة يمكن تحديد الناتج القومي الحقيقي من خلال العلاقة السابقة مباشرة.

مثال رقمي: إذا ازدادت قيمة الناتج القومي النقدي في دولة ما من 400 مليار دولار في سنة 2010 إلى 600 مليار دولار في سنة 2012 وكان الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة 120. فما هى الزيادة الحقيقية في الناتج القومي؟

$$\therefore \text{الناتج الحقيقي في } 2012 = \frac{\textbf{الناتج القومي النقدي في 2012}}{\textbf{الرقم القياسي للأسعار في 2012}} \times 100$$

$$= \frac{600}{120} \times 100 = 500 \text{ مليار دولار}$$

وبالتالي، فإن الزيادة في الناتج القومي النقدي في سنة 2012 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2010 وقدرها (600 – 400 = 200) توزع فيما بين:

- زيادة حقيقية في الناتج قدرها (500 – 400 =100) بنسبة 50% .
- زيادة نقدية أو سعرية قدرها (200 – 100 = 100) بنسبة 50% .

2-4-2: الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي:

يتمثل الدخل القومي النقدي أو الاسمي (Nominal GNI)، في **"مجموع دخول المواطنين مقابل مشاركتهم في عمليات الإنتاج في صورة دخول نقدية"**، أما الدخل القومي الحقيقي (Real GNI)، فهو عبارة عن **"كميات السلع والخدمات النهائية التي يحصل عليها المواطنين من خلال إنفاقهم لدخولهم النقدية"**. وبنفس الأسلوب السابق فإنه يمكن تحويل الدخل القومي النقدي في أي سنة من السنوات إلى الدخل القومي الحقيقي من خلال قسمة الدخل القومي النقدي أو الاسمي في هذه السنة على الرقم

القياسي للأسعار أو ما يسمى بالمستوى العام للأسعار الذي يعبر عن متوسط أسعار السلع والخدمات، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\textbf{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\textbf{الدخل القومي النقدي}}{\textbf{المستوى العام للأسعار}} \times 100$$

يتضح من هذه العلاقة أن التغيرات في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن تتوقف على التغيرات في كل من الدخل القومي النقدي والمستوى العام للأسعار، حيث إذا كان:

- معدل الزيادة في الدخل القومي النقدي تفوق معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن الدخل القومي الحقيقي يزداد، والعكس صحيح.
- **معدل الزيادة في الدخل القومي النقدي تتساوى مع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن الدخل القومي الحقيقي يظل ثابت.**

مثال رقمي: إذا ارتفع الدخل القومي النقدي في دولة ما من 200 مليار دولار في سنة 2009 إلى 300 مليار دولار في سنة 2012 وكان الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة 125. فما هى قيمة الزيادة في الدخل القومي الحقيقي؟

$$\therefore \text{الدخل القومي الحقيقي في } 2012 = \frac{\textbf{الدخل القومي النقدي في 2012}}{\textbf{الرقم القياسي للأسعار في 2012}} \times 100$$

$$= \frac{300}{125} \times 100 = 240 \text{ مليار دولار}$$

وبالتالي، فإن الزيادة في الدخل القومي النقدي في سنة 2012 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2009 وقدرها (300 – 200 = 100) توزع فيما بين:

- زيادة حقيقية في الدخل مقدارها (240 – 200 =40) بنسبة 40% .
- زيادة وهمية أو نقدية قدرها (100 – 40 = 60) بنسبة 60% .

2 – 5 : أهمية دراسة الحسابات القومية:

تعد دراسة المتغيرات القومية – سواء الناتج أو الدخل أو الإنفاق – لها أهمية كبيرة على المستويين النظري والتطبيقي، إذ أنها تعكس النتيجة الملموسة للنشاط الاقتصادي الذي مارسه المجتمع خلال فترة زمنية معينة، كما تستخدم كمعيار للحكم على مدى نجاح السياسات التي تتبعها الحكومة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي. ولذا، تهتم معظم الدول بتقديم تقديرات صحيحة عن الحسابات القومية وتوفر الإحصاءات الازمة لذلك، في سبيل التوصل إلى تقديرات دقيقة للناتج والدخل والإنفاق بالدولة وتحليل مكونات كل منها، فضلاً عن التغيرات التي تحدث في هيكل هذه العناصر ومتوسط نصيب الفرد منها ومدى تغيره عبر الزمن. **ويمكن إيجاز أهمية دراسة الحسابات القومية كما يلي:**

(1) قياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع: يستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي كمقياس لمستوى الرفاهية، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف دول العالم إلى دول متقدمة ودول نامية، كما يتم تقسيم الدول النامية إلى دول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل. وعلى الرغم مما يوجه إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي في أنه لا يعد مقياساً دقيقاً لمستوى الرفاهية بسبب الصعوبات التي تواجه تقديرات الخدمات الخاصة كما أنه لا يأخذ وقت الفراغ في الاعتبار ومدى ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية، رغم تأثير هذه العناصر في مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع. إلا أنه لا زالت تقديرات نصيب الفرد من الناتج والدخل القومي مقياس معبر عن مستوى الرفاهية والإشباع للأفراد في المجتمع مقارنة بالمجتمعات الآخرى.

(2) **قياس مدى عدالة توزيع الدخل:** وذلك من خلال التوزيع الوظيفي للدخل الذي يوضح توزيع الدخل أو الناتج القومي بين عوائد عنصر العمل وعوائد عوامل الإنتاج الأخرى، أي توزيع الدخل أو الناتج بين الأجور وعوائد التملك، مما يعكس درجة تركز الأصول، ومن خلال ذلك يمكن الحكم علي اتجاه توزيع الدخل القومي في المجتمع. حيث يتم تحديد نصيب عنصر العمل من الدخل أو الناتج القومي في صورة الأجور والمرتبات ونصيب عوائد حقوق التملك في صورة الريع أو الإيجارات للأراضي والعقارات والفوائد كنصيب لعنصر رأس المال والأرباح كعائد متبقي لعنصر التنظيم. وزيادة نصيب الأجور من الدخل أو الناتج مقارنة بعوائد حقوق التملك يعكس عدالة أكبر في التوزيع، والعكس صحيح، فتراجع نصيب الأجور والمرتبات لصالح حقوق التملك من الناتج أو الدخل القومي يعكس مزيد من الاختلال في التوزيع، ومن ثم، زيادة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع[4].

(3) **قياس كفاءة السياسات الاقتصادية:** تستخدم تقديرات الناتج والدخل القومي في السنوات المتتالية ومقارنتها بالسنوات السابقة في قياس مدى كفاء ونجاح السياسات الاقتصادية في تحقيقها لأهدافها، فعلى سبيل المثال إذا كانت الزيادة المستهدفة في الناتج أو الدخل القومي في أحد السنوات تقدر بمقدار 3 مليار جنيه، ولكن الذي تحقق بالفعل في نهاية السنة هو 2 مليار

[4] حيث أن الطبقة العاملة التي تعتمد على الأجور تنتمي إلى الفئات الأقل دخلاً بينما عوائد التملك تميل إلي الفئات الأعلى دخلاً والأثرياء بالمجتمع الذين يمتلكون أصولاً رأسمالية أو حقيقية تدر عليهم عوائد. وتتميز هذه العملية بطبيعتها التراكمية، حيث عندما تزداد عوائد ودخول الفئات الأعلى دخلاً بالمجتمع يتراكم لديهم مزيد من الأصول والثروات التي تدر عليهم مزيدا من العوائد ويزداد نصيبهم النسبي من الدخل والناتج باستمرار. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: د. علي عبد الوهاب نجا، "التغيرات في توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال فترة الإصلاح الاقتصادي: دراسة تحليلية"، *مجلة الدراسات التجارية والإدارية*، كلية التجارة بدمنهور – جامعة دمنهور، العدد الثالث، يوليه 2009.

جنيه. فإن هذا يعني أن الزيادة المحققة في الناتج أو الدخل القومي تمثل 67% من الزيادة المستهدفة، مما يدل على قصور السياسات الاقتصادية المستخدمة وعدم كفاءتها، الأمر الذي يستدعي إجراء تعديلات على السياسات الاقتصادية ومعالجة جوانب الضعف والقصور بها عند إعداد وتنفيذ خطة السنة التالية.

(4) قياس إنتاجية العامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة: تستخدم حسابات الناتج والدخل القومي في قياس إنتاجية عنصر العمل سواء على المستوى القومي أو في قطاعات الاقتصاد المختلفة. ويتم الحصول على متوسط إنتاجية العامل على المستوى القومي من خلال قسمة الناتج القومي على عدد العاملين، وكذلك يتم الحصول على إنتاجية العامل في قطاع معين من خلال قسمة ناتج هذا القطاع على عدد العاملين به. ومن خلال ذلك يمكن مقارنة متوسط إنتاجية العامل فيما بين القطاعات المختلفة، فإذا كانت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة أقل مقارنة بإنتاجية العامل في قطاعي الصناعة والخدمات، فإنه يمكن من خلال تحويل جزء من العمالة بالقطاع الزراعي ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعي الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى، أن يسهم في زيادة الناتج والدخل القومي بالمجتمع. كما إنه من خلال متابعة تطور إنتاجية عنصر العمل في السنوات المتتالية يمكن قياس مدى التقدم الذي يحققه المجتمع في الارتفاع بمستوى الإنتاجية سواء كان ذلك على المستوى الكلى أو على مستوى قطاعاته المختلفة. وكذلك يمكن الاسترشاد بالزيادة في إنتاجية العمل في وضع سياسة الأجور، حيث يجب أن تتماشى الزيادة في الأجور مع الزيادة في الإنتاجية تجنباً

لحدوث الضغوط التضخمية التي تحدث في حالة زيادة الأجور بمعدل يفوق الزيادة في الإنتاجية.

(5) قياس مدى قدرة الأفراد على تحمل الضرائب: تستخدم تقديرات الدخل القومي في قياس قدرة الأفراد على دفع الضرائب، حيث لا يمكن أن تتمادى الحكومة في فرض الضرائب دون مراعاة مستوى الدخل القومي بالمجتمع في تلك الفترة. وبالتالي، يلجأ الاقتصاديون إلى قياس ما يسمى بالضغط الضريبي وهو عبارة عن النسبة بين الحصيلة الكلية للضرائب – المباشرة وغير المباشرة – إلى حجم الدخل بالمجتمع في سنة معينة. وذلك لأن مقدرة الأفراد على تحمل أعباء الضرائب تتوقف على مستويات دخولهم، ومن ثم، فإن المجتمع الذي يتمتع بمستوى مرتفع من الدخل يستطيع تحمل مستويات أعلى من الضرائب، والعكس صحيح. كما يتوقف مقدار ما يتحمله أفراد المجتمع من الضرائب على حجم ونوعية الخدمات العامة والخدمات المجانية – الصحية والتعليمية – التي توفرها الحكومة، وبالتالي، يجب أن تؤخذ هذه الأمور في الحسبان عند زيادة معدلات الضرائب بالمجتمع.

(6) قياس قدرة المجتمع على تحمل القروض العامة وزيادة العرض النقدي: تستخدم تقديرات الناتج والدخل القومي في قياس قدرة المجتمع على تحمل القروض العامة، وتقاس هذه القدرة بنسبة الدين العام إلى الناتج والدخل القومي، وكذلك نسبة أعباء الدين العام للحكومة في صورة فوائد الديون والأقساط المرتبطة بهذه الديون إلى مجموع النفقات العامة بميزانية الدولة. كما إنه يجب الاسترشاد بالزيادة في الناتج والدخل في سنة التقدير بالنسبة التي يمكن زيادتها في العرض النقدي بالمجتمع تجنباً لحدوث زيادة

في معدلات التضخم، حيث يجب أن يتواءم معدل الزيادة في الإصدار النقدي مع معدل الزيادة في الناتج والدخل القومي.

(7) **وضع الخطط الاقتصادية القومية:** تساعد الحسابات القومية الخاصة بالناتج القومي والإنفاق القومي وهيكل كل منهما في تحديد علاقات الترابط والتشابك فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي وبعضها، وهذا يساعد المخططين في وضع الخطط المتكاملة والمتناسقة، ومن ثم، تكون قابلة للتنفيذ دون وجود عجز في بعض القطاعات وفائض في قطاعات آخرى. وذلك لأن جزء من منتجات كل قطاع تستخدم كمدخلات في قطاع أو أكثر من القطاعات الأخرى، وبالتالي، لابد من مراعاة علاقات الترابط الموجودة بين قطاعات الاقتصاد القومي في وضع الخطط الاقتصادية سواء كانت الخطط قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

(8) **رسم السياسة المالية، والسياسة النقدية:** تستعين الحكومات ببيانات الحسابات القومية عن الناتج والدخل القومي في رسم السياسة المالية والسياسة النقدية الملائمة للفترة القادمة، حيث عندما تتوقع الحكومة تراجع في الاستثمارات الخاصة، فإنها تقوم بالتوسع في زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب، فضلاً عن تخفيض أسعار الفائدة، ومن ثم، تتبع سياسات توسعية تسهم في زيادة الطلب الكلي لتجنب حدوث ركود في النشاط الاقتصادي. والعكس صحيح، وفي حالة توقع زيادة مستوى الإنفاق الحكومي وزيادة الاستثمارات الخاصة، ومن ثم، زيادة الطلب الكلي فإنها تلجأ لإتباع سياسات انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب ورفع أسعار الفائدة، بهدف تجنب حدوث زيادة في معدلات التضخم.

2 - 6 : نماذج الأسئلة

س1- بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1- يظل الدخل القومي الحقيقي ثابتاً بالرغم من زيادة الدخل القومي النقدي بنسبة 15% في أحد السنوات.

2- تستخدم طريقة القيمة المضافة في حساب الناتج القومي لتجنب الازدواج الحسابي.

3- لا يختلف الدخل الشخصي عن الدخل القومي.

4- قد تتعادل تقديرات كل من الناتج القومي والناتج المحلى في الدولة خلال نفس الفترة.

5- يتساوى الدخل القومي مع الدخل المحلى دائماً.

6- لا يمكن أن تتضمن تقديرات الناتج القومي أية سلع أو خدمات وسيطة أو أولية.

7- تعد المدفوعات التحويلية في صورة إعانات البطالة والمعاشات جزء من الدخل الشخصي خلال فترة التقدير.

8- عمليات شراء وبيع السيارات المستعملة تدخل في حساب الناتج المحلي.

س2 - أذكر دون أن تشرح:

1 - المشكلات التي تواجه قياس الناتج القومي الإجمالي.

2 - طرق قياس الناتج القومي.

3 – مكونات المنتج النهائي.

4 – مكونات الإنفاق القومي.

5 – أهمية دراسة الحسابات القومية.

س4 : التمارين:

تمرين (1) إذا توافرت لديك البيانات التالية في اقتصاد ما في أحد **السنوات** (القيمة بالمليون وحدة نقدية):

الناتج **القومي** الإجمالي	1000
المدفوعات التحويلية للقطاع الأعمال (الإعانات)	70
الضرائب غير المباشرة على القطاع الإنتاجي	50
مخصصات الإهلاك الرأسمالي	100
الضرائب على الأرباح	30
الأرباح غير الموزعة	20
اشتراكات التأمينات	40
المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي	50
ضرائب الدخل الشخصية (الضرائب المباشرة)	10

المطلوب حساب كل من:

1- صافي الناتج القومي.

2- الدخل القومي.

3- الدخل الممكن التصرف فيه.

تمرين (2) إذا كان الدخل القومي بالأسعار الجارية في اقتصاد ما في عام 2009 = 30000 مليون دولار، ارتفع إلى 60000 مليون دولار في عام 2012، علماً بأن المستوى العام للأسعار ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة 50% .

المطلوب: تحديد الزيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال هذه الفترة؟

تمرين (3) ادرس الجدول التالي ثم أجب عن الأسئلة التالية له:

السنة / البيان	الناتج القومي بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار
2008	6000	100
2012	12000	150

المطلوب:

1- إيجاد قيمة الناتج القومي الحقيقي في سنة 2012 .

2- تحديد الزيادة في الناتج القومي الاسمي التي ترجع إلى تغيرات الأسعار، وتلك التي ترجع إلى الزيادة في الإنتاج خلال هذه الفترة؟

الفصل الثالث[1]

هيكل التدفق الدائري للدخل القومي

يوضح هيكل التدفق الدائري للدخل القومى عمليات التبادل المستمرة من السلع والخدمات بين قطاعات الاقتصاد من ناحية، وتدفق خدمات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى. وكذلك التدفقات النقدية أو المدفوعات النقدية التي تتم بين قطاعات الاقتصاد القومى.

ويتكون الاقتصاد من أربعة قطاعات هي القطاع المنزلي الاستهلاكي والقطاع الاستثماري الإنتاجي والقطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية. ونظراً لتشابك العلاقات بين قطاعات الاقتصاد القومى، فإنه يجدر بنا أن نبدأ بنموذج مبسط لهيكل التدفق الدائري للدخل والذى يتكون من قطاعين فقط هما القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي، ثم ندخل بعد ذلك تدريجياً باقى القطاعات حتى نقترب من الواقع. **وعلى ذلك يتناول هذا الفصل ما يلى:**

- التدفق الدائرى للدخل فى اقتصاد مغلق بدون حكومة.
- التدفق الدائرى للدخل فى اقتصاد مغلق به حكومة.
- التدفق الدائرى للدخل فى اقتصاد مفتوح.
- نماذج الأسئلة.

---

(1) كتب هذا الفصل: د. عفاف عبد العزيز عايد.

3 – 1: حالة الاقتصاد المغلق مع عدم وجود حكومة:

نفترض هنا عدة افتراضات تتمثل فى:

1- أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلى (أو المنزلى) والقطاع الإنتاجى.

2- أن القطاع العائلى يمتلك عناصر الإنتاج (والتى تتمثل فى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) والتى يقوم بتأجيرها للقطاع الإنتاجي ويحصل فى مقابل ذلك على عوائد عناصر الإنتاج والتى تمثل له الدخل القومى.

3- أن القطاع الإنتاجى يستأجر عناصر الإنتاج من القطاع العائلى ليقوم بالعملية الإنتاجية حيث يقوم بإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية والتى يبيعها للقطاع العائلى.

4- أن القطاع الإنتاجى يبيع كل ما ينتجه من سلع وخدمات للقطاع العائلى وبالتالي لا يوجد مخزون منها.

هنا نجد أنه يوجد نوعان من التدفقات التي تتم بين القطاع العائلى وبين القطاع الإنتاجى، وتتمثل هذه التدفقات فى:

النوع الأول: تدفقات عينية تتم بين القطاعين وهى:

1- تدفق عينى من القطاع المنزلى إلى القطاع الإنتاجي يتمثل فى عناصر الإنتاج التى يمتلكها القطاع المنزلى والتى يؤجرها للقطاع الإنتاجى ليقوم بالعملية الإنتاجية.

2- تدفق عينى من القطاع الإنتاجى إلى القطاع العائلى ويتمثل فى تدفق السلع والخدمات التى ينتجها القطاع الإنتاجى ويقوم ببيعها للقطاع العائلى.

النوع الثاني: تدفقات نقدية تتم بين القطاعين وهى:

1- تدفق نقدى من القطاع الإنتاجى إلى القطاع العائلى نظير خدمات عناصر الإنتاج التى يستأجرها القطاع الإنتاجى من القطاع العائلى (وهو ما يسمى بالدخل القومي).

2- تدفق نقدى يتم من القطاع العائلى إلى القطاع الإنتاجى نظير السلع والخدمات التى يشتريها القطاع العائلى من القطاع الإنتاجى التى ينتجها ويبيعها له (وهو ما يسمى بالإنفاق الاستهلاكي).

وهذا يعنى أن القطاع العائلى الذى يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة ويقوم بتأجيرها للقطاع الإنتاجى ويأخذ فى مقابل ذلك أثمان خدمات عناصر الإنتاج والتى تمثل الدخل القومى بالنسبة له. وفى نفس الوقت عندما يستأجر القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج من القطاع المنزلى يقوم باستخدامها فى إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة ثم بيعها للقطاع العائلى والذى يشتريها منه، وفى مقابل ذلك يحصل على أثمان بيع هذه السلع والخدمات والتى تمثل الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات.

وهكذا نجد أن تدفقات خدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلى إلى القطاع الإنتاجى يقابلها تدفقات نقدية فى الاتجاه العكسي بقيمة خدمات هذه العناصر. وكذلك تدفقات السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية من القطاع الإنتاجي إلى القطاع العائلي يقابلها تدفقات نقدية فى الاتجاه العكسي بقيمة هذه السلع والخدمات المنتجة. وما يهمنا هنا هو التدفقات النقدية فقط التى تتم بين القطاعين. وإذا ما كان الاقتصاد القومى بهذه البساطة التى يتكون فيها من قطاعين فقط ولا توجد أي تسربات من تيار الدخل حيث كل ما يحصل عليه القطاع العائلى (المنزلى) فى شكل دخل قومي (وهو أثمان أو عوائد عناصر الإنتاج التى يؤجرها للقطاع الإنتاجى ويبيعها بالكامل)، فهذا يعنى أن:

الدخل القومى = الإنفاق القومى

فمثلاً، إذا افترضنا أن القطاع المنزلى تسلم 1000 جنية كأثمان لخدمات عناصر الإنتاج التى قام بتأجيرها للقطاع الإنتاجى، فهذا يعنى أن الدخل القومى= 1000 جنية. فإذا قام القطاع العائلى بإنفاق كل الدخل القومى على شراء السلع والخدمات التى ينتجها القطاع الإنتاجى، فهذا يعنى أن الإنفاق القومى= 1000 جنية ايضاً وهنا يكون الدخل فى توازن. أي أنه إذا كانت كل المتحصلات النقدية للقطاع العائلى سينفقها بالكامل على شراء السلع والخدمات المنتجة وكانت كل الإيرادات التى يحصل عليها القطاع الإنتاجى ينفقها فى شراء خدمات عناصر

الإنتاج التي يستأجرها من القطاع العائلى، فإننا سنحصل هنا على قيمة واحدة للنشاط الاقتصادي القومي، سوء استخدمنا في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة أو الدخل الذى يحصل عليه أصحاب خدمات عناصر الإنتاج أو الإنفاق الكلى النهائي.

وهذه الحالة نظرية بحتة حيث لا يمكن ان نتصور اقتصاد يتكون من قطاعين فقط عائلي وإنتاجي، ويقوم كل قطاع بإنفاق كل ما يحصل علية كلية. فإذا قام القطاع العائلى أو الاستهلاكي باقتطاع جزء من الدخل القومى وادخاره، فهذا يعنى وجود تسربات من تيار الدخل القومى. والتسربات هي أي مبالغ يتم اقتطاعها من تيار الدخل فتؤدى إلى نقصانه. فإذا افترضنا أن القطاع العائلى قام بادخار قيمته 200 جنية، ففي هذه الحالة سيكون الدخل القومى= 1000 جنية بينما الإنفاق القومى للقطاع العائلي (ما يتم إنفاقه على السلع والخدمات)= 800 جنية فقط، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى نقص تيار الدخل القومي. إذا قام القطاع العائلي بإيداع مدخراته لدى البنوك أو المؤسسات المالية الموجودة فى المجتمع، وإذا قام القطاع الإنتاجي بالاقتراض من البنوك، فإذا اقترض منها مبلغ 200 جنية وقام باستثمارها حيث اشترى بها عدد وآلات إنتاجية ليزيد بها طاقته الإنتاجية، فهذا يعنى أنه قام باستثمار جديد أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لدى القطاع الإنتاجى وهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة تيار الإنتاج ثم الدخل القومى. هذا الاستثمار بمثابة إضافة إلى تيار الدخل،

فبالإضافات هي مبالغ تضاف إلى تيار الدخل القومى بحيث تؤدى إلى زيادته.

هنا حتى يتحقق التوازن فى الدخل القومى يجب أن تتساوى المبالغ المقتطعة أو المسحوبة من تيار الدخل فى صورة مدخرات مع المبالغ التى تضاف إلى تيار الدخل فى صورة استثمار أي أن شرط التوازن هنا هو أن:

التسربات = الإضافات

الادخار (200 جنية) = الاستثمار (200 جنية)

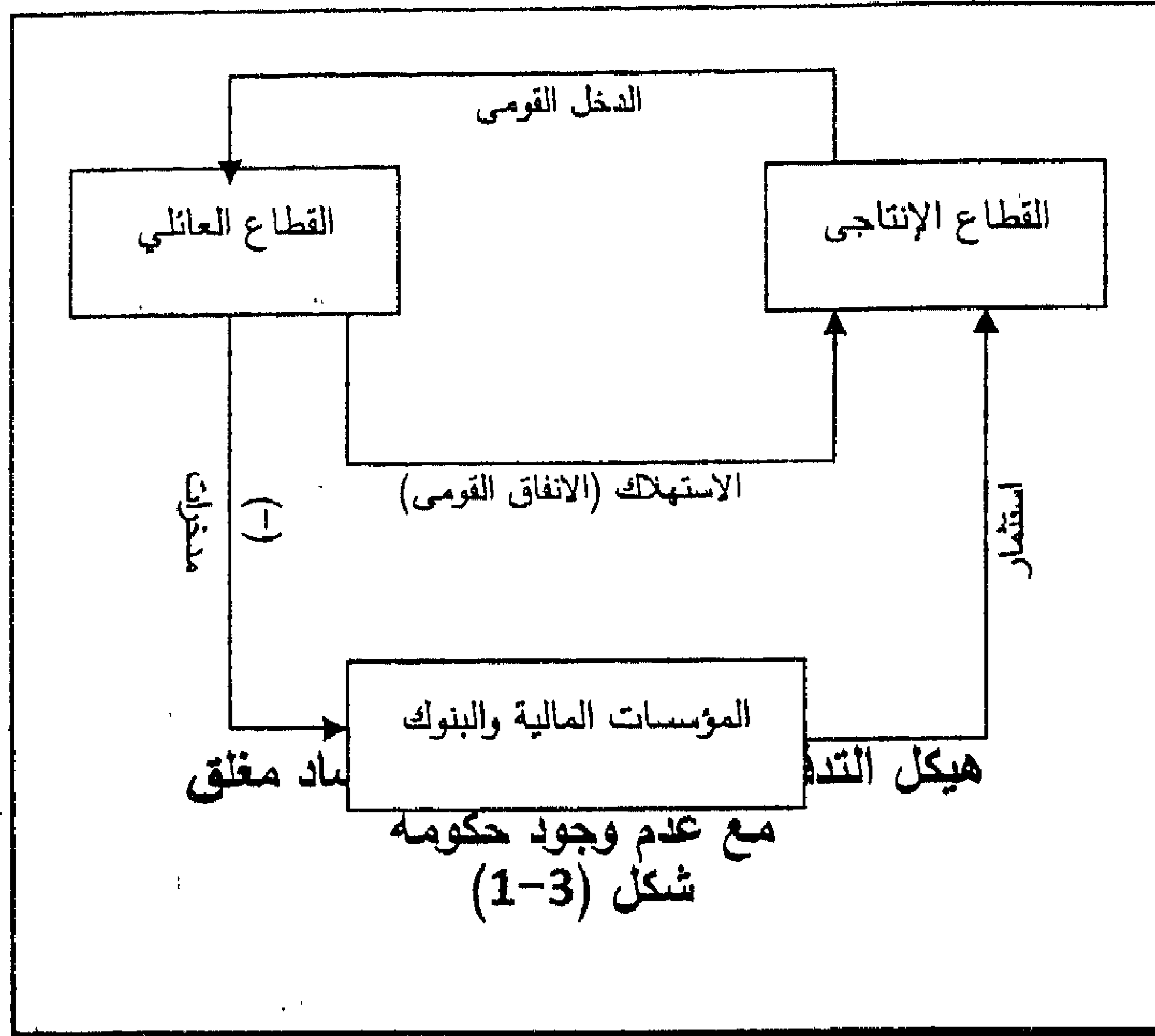
وبطريقة أخرى، يمكن القول انه حتى يكون الدخل القومى فى حالة توازن يجب أن يتساوى العرض الكلى فى المجتمع مع الطلب الكلى فيه.

والمقصود بالعرض الكلى هو الناتج الكلى، أما الطلب الكلى فهو يعنى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري أي أن شرط التوازن هو:

العرض الكلى = الطلب الكلى.

الناتج الكلى = الإنفاق الاستهلاكى + الإنفاق الاستثماري

ويمكن أن نوضح هيكل التدفق الدائرى للدخل فى اقتصاد مغلق مع عدم وجود حكومة فى الشكل التالي:



هيكل التد... ...ساد مغلق
مع عدم وجود حكومة
شكل (3-1)

وفى الحقيقة أن الواقع يختلف كثيراً عن هذا النموذج المبسط لهيكل التدفق الدائرى للدخل ومن هذه الاختلافات أن ليس كل ما ينتجه القطاع الإنتاجى يقوم ببيعه بالكامل للقطاع الاستهلاكي، هذا يعنى أنه قد يوجد إضافة إلى المخزون أو سحب منه، كذلك أن عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات لا تتم مباشرة بين القطاع الإنتاجى والاستهلاكي فقط بل تتم أحياناً بين المشروعات فى القطاع الإنتاجي وبعضها البعض. وعلى الرغم من بساطة هذا النموذج لهيكل التدفق الدائرى للدخل إلا أنه يمكننا من تفهم الآثار المترتبة على نقص الدخل القومى الذى يحصل عليه القطاع الاستهلاكى. فإذا ما قل الدخل القومى الذى يحصل عليه

القطاع الاستهلاكى يقل بالتبعية إنفاقه الاستهلاكى النهائي على السلع والخدمات التى ينتجها القطاع الإنتاجى فيقل الإنتاج الكلى منها مما يؤدى بدوره إلى نقص الطلب على خدمات عناصر الإنتاج فى المجتمع.

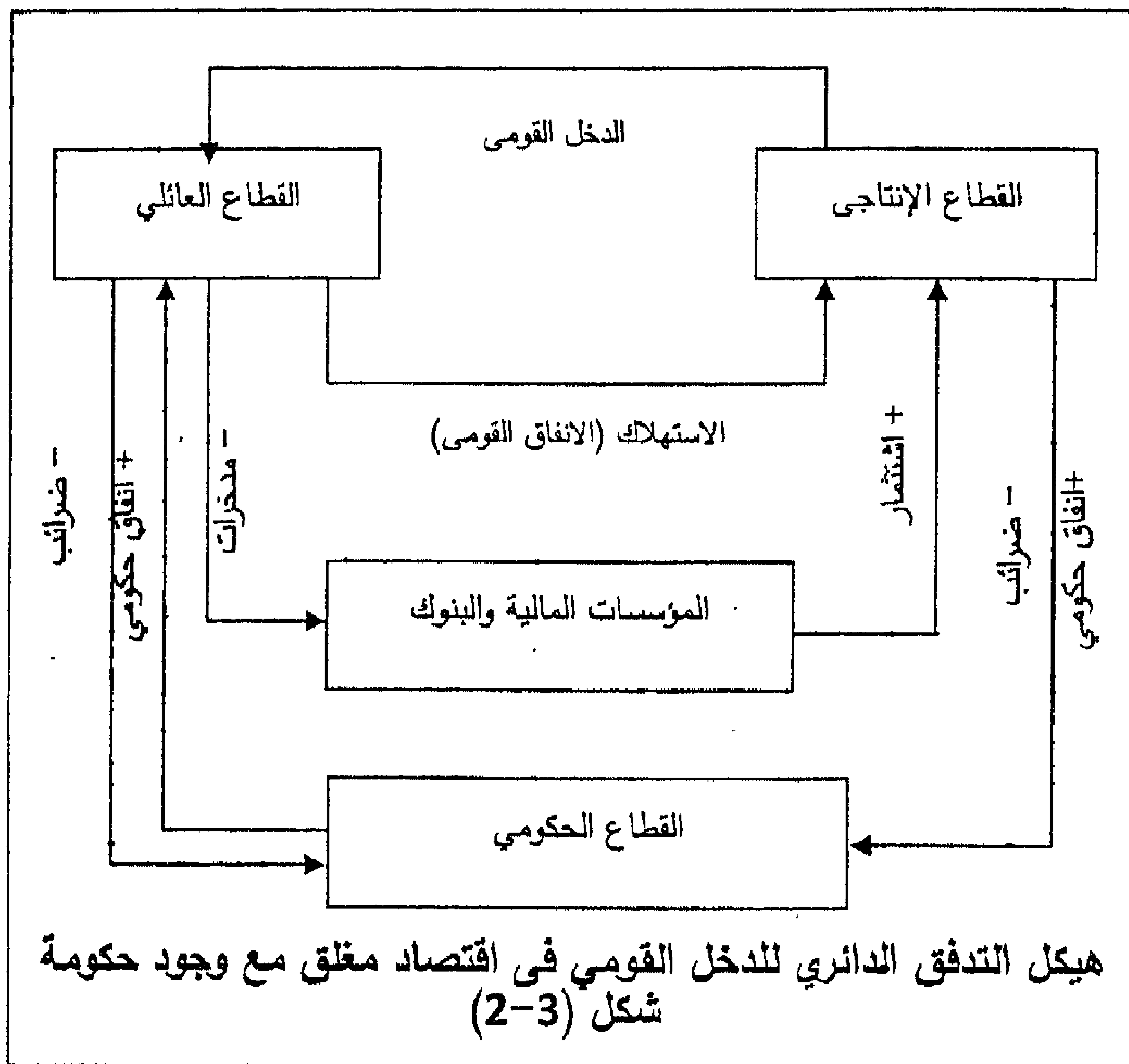
3 – 2: حالة الاقتصاد المغلق مع وجود حكومة:

نحاول فى هذا النموذج أن نقترب تدريجياً من الواقع بإدخال القطاع الحكومي إلى النموذج السابق، وعلى ذلك يتكون الاقتصاد القومى هنا من ثلاثة قطاعات هي القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى والقطاع الحكومي. ويترتب على إدخال القطاع الحكومي نوعان من التعاملات:

1- الإنفاق الحكومي وهو ما تنفقه الحكومة على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية التى ينتجها القطاع الإنتاجى، أو ما تنفقه الحكومة على تأجير بعض خدمات عناصر الإنتاج من القطاع المنزلى. ويعتبر الإنفاق الحكومي أحد أنواع الإضافات لأنه يؤدى إلى زيادة تيار الدخل القومى.

2- الضرائب وهى المبالغ التى تفرضها الحكومة على القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى. وتسمى الضرائب التى تفرضها الحكومة على القطاع العائلى باسم الضرائب على الدخل والضرائب التى تفرضها على القطاع الإنتاجي باسم الضريبة على رقم الأعمال. وتعتبر الضرائب أحد أنواع التسربات لأنها مبالغ تقتطع من تيار الدخل القومى فتؤدى إلى نقصانه.

ويمكن أن نبين هيكل التدفق الدائرى للدخل فى اقتصاد مغلق مع وجود حكومة كما فى الشكل التالي:



هيكل التدفق الدائري للدخل القومي فى اقتصاد مغلق مع وجود حكومة
شكل (3-2)

وحتى يتحقق التوازن هنا فى الدخل فلابد من تحقيق شرط التوازن، وهنا نفرق بين شرط التوازن الجزئى وشرط التوازن العام. فأما شرط التوازن الجزئى فهو الذى يتحقق على مستوى القطاع فبعد أن أدخلنا القطاع الحكومي يكون شرط التوازن الجزئى،

يتحقق عندما تتساوى حصيلة الضرائب مع الإنفاق الحكومي أى أن:

الضرائب = الإنفاق الحكومي

أما شرط التوازن العام يتحقق على مستوى الاقتصاد القومى كله أي على مستوى كل القطاعات التى يتكون منها الاقتصاد، وهنا فى حالة الاقتصاد المغلق مع وجود الحكومة يتحقق هذا الشرط عندما:

التسربات = الإضافات

الادخار + الضرائب = الاستثمار + الإنفاق الحكومي

ولا يعنى تحقيق هذا الشرط ضرورة تساوى حصيلة الضرائب مع الإنفاق الحكومي أو المدخرات مع الاستثمار، بل المطلوب هو تساوى مجموع التسربات والتى تتمثل فى الادخار والضرائب مع مجموع الإضافات والتى تتمثل فى الاستثمار والإنفاق الحكومي. فإذا كان الادخار مثلا 200 جنية والضرائب 100 جنية فإن مجموع التسربات تساوى 300 جنية، وإذا كان الاستثمار 150 جنية والإنفاق الحكومي 150 جنية فهذا يعنى أن مجموع الإضافات تساوى 300 جنية أيضاً، وشرط التوازن العام يتطلب هنا ان مجموع المسحوبات أو التسربات= مجموع الإضافات وليست تساوى كل بند فى التسربات مع ما يقابلها فى الإضافات.

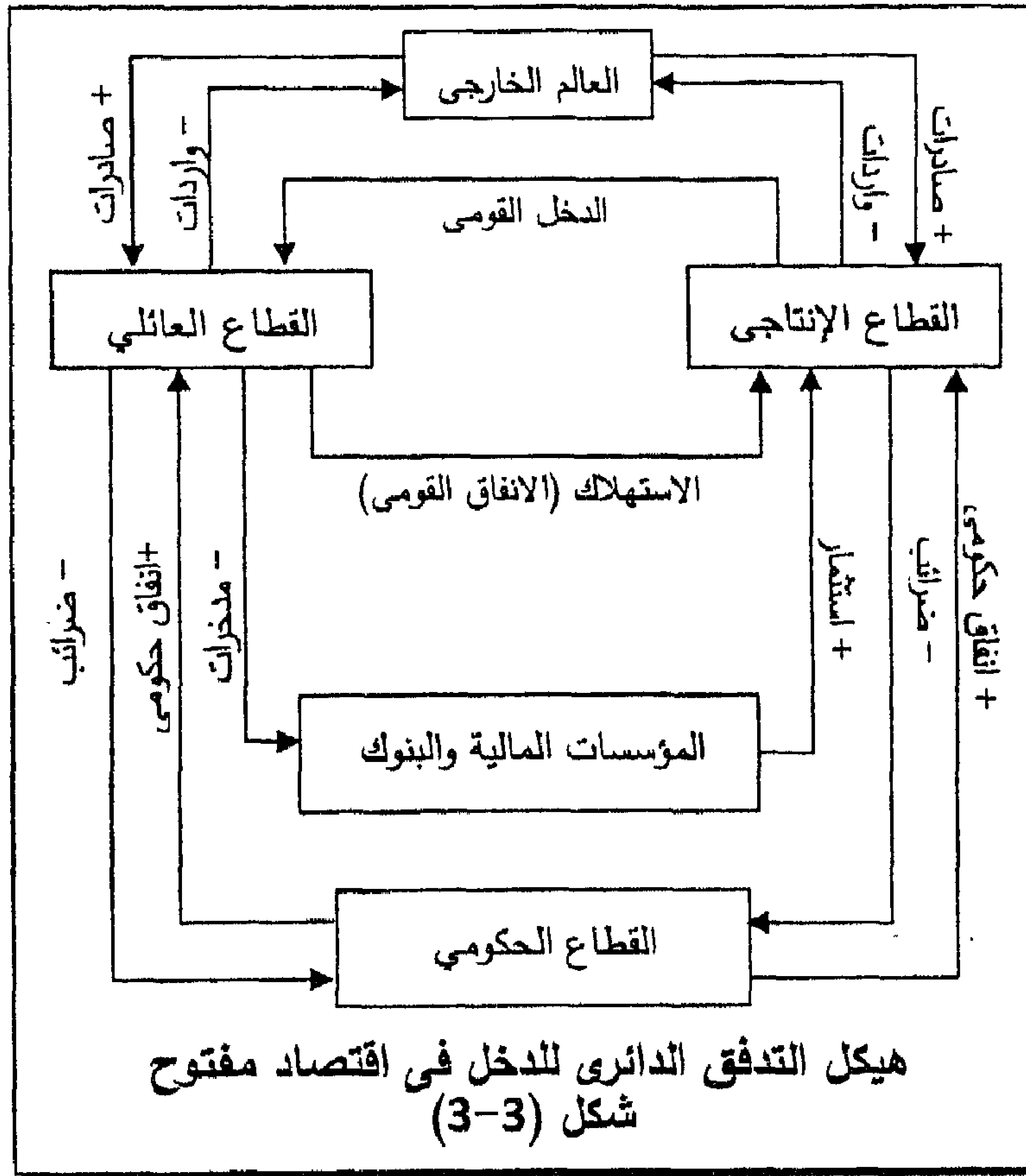
3 – 3: حالة الاقتصاد المفتوح:

نقترب فى هذا النموذج من الواقع الفعلي بإدخال قطاع التجارة الخارجية أو العالم الخارجي إلى النموذج السابق. وعلى ذلك يتكون الاقتصاد القومى هنا من أربعة قطاعات هي القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى والقطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية. ويترتب على إدخال قطاع التجارة الخارجية نوعان من التعاملات:

1- الصادرات وهى تعنى قيام القطاع الإنتاجى أو العائلى ببيع بعض وحدات السلع الاستهلاكية المنتجة فى السوق الدولي للأجانب مما يترتب عليه زيادة الدخل القومى للبلد. وهذا يعنى أن الصادرات تعتبر أحد أنواع الإضافات لأنها تؤدى إلى زيادة تيار الدخل القومى فى البلد.

2- الواردات وهى تعنى قيام كل من القطاع الإنتاجى والعائلي باستيراد بعض السلع ومستلزمات الإنتاج من الخارج مما يترتب عليه نقص الدخل القومى للبلد. وهذا مؤداه أن الواردات تعتبر أحد أنواع التسربات لأنها تعنى إنفاق جزء من الدخل القومى على شراء سلع أجنبية من الخارج فهى تؤدى إلى نقصان تيار الدخل القومى.

ويمكن أن نبين هيكل التدفق الدائرى للدخل فى ظل هذا النموذج كما فى الشكل التالي:



هيكل التدفق الدائرى للدخل فى اقتصاد مفتوح
شكل (3-3)

وشرط التوازن الجزئي هنا عند إدخال قطاع التجارة الخارجية أو العالم الخارجي يتطلب أن: الواردات = الصادرات

أما شرط التوازن العام يتحقق على مستوى الاقتصاد القومى كله وذلك على مستوى جميع القطاعات الموجودة فى هذا النموذج وهو نموذج الاقتصاد المقترح، يتمثل فى:

التسربات = الإضافات

الادخار + الضرائب + الواردات = الاستثمار +الإنفاق الحكومي +الصادرات

ولا يعنى تحقق شرط التوازن العام ضرورة تساوى حصيلة الصادرات مع ما يتم إنفاقه على الواردات، أو تساوى الادخار مع

الاستثمار، أو تساوى الضرائب مع الانفاق الحكومي، بل المطلوب هو تساوى مجموع التسربات والتى تتمثل فى الادخار والضرائب والواردات مع مجموع الإضافات والتى تتمثل فى الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات. هذا يعنى أنه قد يتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومى كله، ولكن قد يوجد خلل أو عدم توازن فى بعض قطاعات الاقتصاد. فمثلاً إذا فرضنا أن الادخار= 200 جنية والضرائب= 100 جنية والواردات= 300 جنية فهذا يعنى أن مجموع التسربات= 600 جنية وهنا لابد وأن يكون مجموع الإضافات يساوى 600 جنية أيضاً. وإذا كان الاستثمار= 150 جنية والإنفاق الحكومي= 200 جنية والصادرات= 250 جنية فهنا نجد أن:

مجموع التسربات = مجموع الاضافات

الادخار+ الضرائب+ الواردات= الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات

250 + 200 + 150 = 300 + 100 + 200

فعلى الرغم من تحقيق شرط التوازن العام هنا على مستوى الاقتصاد القومى كله إلا أنه لا يتحقق شرط التوازن الجزئى على مستوى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. فالادخار (200 جنيه) لا يساوى الاستثمار (150 جنيه). وكذلك الضرائب (100) لا تساوى الإنفاق الحكومي (200 جنيه) وهذا يعنى وجود عجز فى الموازنة العامة للدولة حيث إيرادات الدولة والمتمثلة فى الضرائب أقل من مصروفاتها والمتمثلة -فى الإنفاق الحكومي. وكذلك الواردات (300 جنيه) لا تساوى الصادرات (250 جنيه) وهذا يعنى وجود عجز فى الميزان التجاري لأن المدفوعات للخارج فى صورة واردات أكبر من المتحصلات من الخارج فى صورة

صادرات. وإذا قمنا بإضافة الاستهلاك إلى طرفي المعادلة السابق نحصل على الآتي:

الاستهلاك + الادخار + الضرائب + الواردات =

الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات

ويمثل الطرف الأيمن من هذه المعادلة عناصر الدخل الكلى، بينما يمثل الطرف الأيسر منها عناصر الطلب الكلى، ومن ثم يتحقق التوازن عندما يتعادل الدخل الكلى مع الطلب الكلى، أي أنه يمكن كتابة شرط التوازن بطريقة أخرى وهى ان:

الدخل الكلى = الطلب الكلى

3 – 4: نماذج الأسئلة

س1– بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1) قد يوجد عجز فى ميزان المدفوعات ورغم ذلك يتحقق التوازن العام لتيار الدخل القومى.
2) تعتبر الواردات احد أنواع الاضافة إلى تيار الدخل القومى.
3) ليس هناك فرق بين الإنفاق الحكومي والضرائب فكلاهما يعتبر نوعان من الإضافة.

س2 :

1) وضح شرط التوازن فى اقتصاد مفتوح مع وجود قطاع حكومى.
2) صور بيانياً هيكل التدفق الدائرى للدخل فى اقتصاد مغلق مع وجود قطاع حكومي.
3) وضح المقصود بشرط التوازن الجزئي وشرط التوازن العام.

الفصل الرابع*

محددات الطلب الكلي

ما هو المقصود بالطلب الكلي Aggregate Demand؟ وما عناصره (أو مكوناته)؟ وما العوامل التي تؤثر على عناصره وتعمل على تغييرها من فترة زمنية لأخرى؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تمثل مكونات هذا الفصل، الذي يتناول النقاط التالية:

- مفهوم الطلب الكلي.
- الطلب الاستهلاكي.
- الطلب الاستثماري.
- الطلب الحكومي.
- صافي الطلب الأجنبي.
- نماذج الأسئلة.

4 - 1 : مفهوم الطلب الكلي

يقصد بالطلب الكلي إجمالي الطلب المقدر من أفراد (أو قطاعات) المجتمع علي السلع والخدمات المختلفة خلال فترة زمنية معينة

---

* كتب هذا الفصل: د. أسامة أحمد الفيل، د. علي عبد الوهاب نجا.
لقد اعتمد د. أسامة الفيل في كتابته الجزء الأول بصفة أساسية على المراجع الآتية:
. د.عبد الرحمن يسري أحمد ، د. محمدي فوزي أبو السعود ، *النظرية الاقتصادية الكلية* ، قسم الاقتصاد . كلية التجارة . جامعة الإسكندرية ، 1999 ، الفصل الثالث .
- R..G..Lipsey; P.N.Courant and C.T.Ragan, *Economics,* Addison-Wesley Publishing Company, twelfth edition, 1999, ch.23 .
- C . R . M c Connell and S.L .Brue, *Economies : Principles , Problems and Policies* , Mc Graw – Hill Irwin , seventeenth edition , 2008 , ch . 8 .

(عادة العام). وتتمثل قطاعات المجتمع الرئيسة – كما سبق دراستها في فصول سابقة – من القطاعات الأربعة الآتية: القطاع العائلي (الاستهلاكي) والقطاع الإنتاجي (الاستثماري) والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي، تصبح عناصر (أو مكونات) الطلب الكلي هي علي الترتيب الطلب علي السلع والخدمات الاستهلاكية (الطلب الاستهلاكي س) والطلب علي السلع والخدمات الإنتاجية (الطلب الاستثماري ث) والطلب الحكومي علي السلع والخدمات المختلفة (ق) وأخيراً صافي الطلب الأجنبي (الخارجي) علي السلع والخدمات المنتجة محلياً (ص ـ و).

وحيث إن الطلب الكلي هو إنفاق مقدر (مخطط) من قبل القطاعات السابق الإشارة إليها، فهو يمثل قيمة السلع والخدمات التي قد يقوم أفراد المجتمع بمحاولة شرائها خلال العام. وبناء علي ذلك يمكن التعبير عن معادلة الطلب الكلي علي الصورة التالية:

الطلب الكلي (ط ك) = الطلب الاستهلاكي (س) + الطلب الاستثماري (ث)+ الطلب الحكومي (ق) + صافي الطلب الأجنبي (ص ـ و).

وقد يتبادر إلي الذهن فوراً التساؤل التالي: أليست مكونات المعادلة السابقة هي نفسها مكونات معادلة الإنفاق القومي؟ والإجابة ببساطة أن مكونات الطلب الكلي تتشابه في ظاهرها مع مكونات الإنفاق القومي، ولكنهما يختلفان في جوهر هذه المكونات. فكل بند من بنود الطلب الكلي هو إنفاق مقدر (مخطط) Planned Expenditure في بداية الفترة قد يتحقق وقد لا يتحقق. بينما كل بند من بنود الإنفاق القومي هو إنفاق

محقق Realized Expenditure يحسب في نهاية الفترة، ولذا فهو إنفاق قد حدث فعلاً. حيث يتمثل الإنفاق القومي في مجموع القيم النقدية لإنفاق قطاعات الاقتصاد الرئيسية (بما فيها الإنفاق الضمني علي المخزون السلعي) علي السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال العام.

فعلي سبيل المثال، إذا قدر الطلب الكلي (في بداية الفترة) لقطاعات الاقتصاد المصري لعام 2013 بحوالي 370 مليار جنيه، بينما حسبت في نهاية العام قيمة الناتج القومي (الإنفاق القومي) بحوالي 400 مليار جنيه، يصبح الإنفاق الضمني علي المخزون السلعي 30 مليار جنيه. ويلاحظ في هذه الحالة أن مستوي الطلب الكلي كان أقل من مستوي الإنفاق القومي، ويترتب علي ذلك إضافة إلي المخزون السلعي بالقيمة المشار إليها. وعلي النقيض إذا كانت تقديرات الطلب الكلي أكبر من حسابات الناتج (الإنفاق) القومي، فإن الفرق بينهما سيتم تغطيته من خلال السحب من المخزون السلعي. إذن ليس من الضروري أن تتساوي تقديرات الطلب الكلي مع قيمة الإنفاق القومي. فإذا حدث التساوي بينهما يصبح مستوي المخزون السلعي ثابتاً والتغير فيه صفراً.

ويمكن تلخيص المناقشة السابقة في العبارات الثلاث الآتية:

أ – يتم السحب من المخزون السلعي إذا فاقت تقديرات الطلب الكلي قيمة الإنفاق القومي.

ب – يتم الإضافة إلي المخزون السلعي إذا قلت تقديرات الطلب الكلي عن قيمة الإنفاق القومي.

جـ – يصبح التغير في المخزون السلعي صفراً إذا تساوت تقديرات الطلب الكلي مع قيمة الإنفاق القومي.

4 – 2 : الطلب الاستهلاكي

يعد الطلب الاستهلاك الكلي Aggregate Consumption أهم وأكبر عنصر من عناصر الطلب الكلي، وقد يتجاوز نصيبه النسبي أكثر من 60% من حجم الأخير في أغلب دول العالم. ونقصد بالطلب الاستهلاكي هنا طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة. وقد تعددت النظريات والدراسات التي تناولت محددات الطلب الاستهلاكي الكلي، لكننا في هذه المرحلة المبكرة من دراسة علم الاقتصاد سنكتفي بعرض خمس منها فقط، وبمستوي يتمشي مع الدارسين المبتدئين لهذا العلم. ونبدأ أولاً بدراسة نظرية الاستهلاك الكينزية في الأجل القصير. ثم نتبعها بدراسة كوزنتس التطبيقية في الأجل الطويل. ونظراً للتعارض الذي يبدو ظاهراً بينهما، حاولت نظريات ثلاث أخرى تبديد هذا التعارض والتوفيق بين النظرية الكينزية قصيرة الأجل ودراسة كوزنتس طويلة الأجل. وتتمثل هذه النظريات الثلاث، علي الترتيب، في نظرية دوزنبري للدخل النسبي، ثم نظرية ميلتون فريدمان للدخل الدائم، وأخيراً نظرية دورة الحياة لمودجولياني وآخرين.

4-2-1: النظرية الكينزية في الأجل القصير

يري اللورد جون منيارد كينز * تعدد العوامل المؤثرة علي الاستهلاك الكلي في الأجل القصير، ويمكن بلورتها في مجموعات ثلاث:

1- الدخل الجاري المتاح وهو أهم هذه العوامل جميعاً.

2- عوامل موضوعية لا تتعلق بشخصية المستهلكين ، وأهمها هيكل توزيع الدخل القومي وحجم الثروة الحقيقية التي يمتلكها المجتمع وسعر الفائدة

* رئيس قسم الاقتصاد بجامعة كمبردج البريطانية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي وصاحب النظرية الكينزية الشهيرة.

السائد في السوق وتوقعات مستويات الأسعار مستقبلاً ومدي توافر الائتمان وعمليات البيع بالتقسيط ورصيد المجتمع من السلع المعمرة وغيرها من العوامل.

3- عوامل شخصية ترتبط بسلوك الأفراد وشخصيتهم، وأهمها الكرم والحرص والبخل والاحتياط والتبذير وحب الظهور والمشروع والرغبة في ترك ثروة للورثة وغيرها من العوامل.

سنكتفي في هذه المرحلة بالتركيز علي العامل الأول (الدخل الجاري)، تاركين باقي العوامل لدراسات أكثر تقدماً، خاصة مع اعتقاد كينز أن تأثير كل من العوامل الموضوعية والشخصية علي الاستهلاك في الأجل القصير يعد تأثيراً ضئيلاً، لأن تأثير بعضها إيجابي وتأثير البعض الآخر سلبي علي الاستهلاك، يلاشي كل منهما أثر الأخر. ولذا يري كينز أن الطلب الاستهلاكي في الأجل القصير دالة طردية في الدخل الجاري المتاح (ل م). ونظراً لأن الدخل المتاح هو الدخل الكلي مطروحاً منه الضرائب المباشرة (بمعني أن ل م = ل ــ ض) فيمكن كتابة دالة الاستهلاك الكينزية في صورتها الخطية البسيطة علي الشكل التالي:

س = أ + ب ل م

حيث (س) تمثل حجم الطلب الاستهلاكي الكلي. بينما يمثل الرمز (أ) مقداراً ثابتاً موجباً يعبر عن باقي محددات الطلب الاستهلاكي (العوامل الشخصية والموضوعية)، وهو يقيس حجم الطلب الاستهلاكي عندما يصبح حجم الدخل المتاح مساوياً للصفر (استهلاك حد الكفاف). ويمثل هندسياً بالجزء الذي تقطعه دالة الاستهلاك من المحور الرأسي. أما الرمز (ب) فيمثل الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume ، أي مقدار التغير في الطلب الاستهلاكي

نتيجة لتغير حجم الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة، ويمكن التعبير عن هذا الأمر علي النحو التالي:

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل المتاح}}$$

$$\therefore \text{م ح س (ب)} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ل}_\text{م}}$$

يلاحظ أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك (ب) دائماً موجبة، نظراً للعلاقة الطردية بين الطلب الاستهلاكي والدخل المتاح. ولكنها ستكون أقل من الواحد الصحيح، حيث لا يتصور أن تكون الزيادة في الطلب الاستهلاكي أكبر من الزيادة في الدخل المتاح المصاحبة لها. وعلي ذلك فإن: صفر > ب > 1

بينما يشير الرمز (ل م) الي حجم الدخل المتاح، أي الدخل الكلي الحقيقي مطروحاً منه الضرائب المباشرة (كما سبق الإشارة إلي ذلك).

ويجب التفرقة بين الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) والميل المتوسط للاستهلاك (م م س) Average Propensity to Consume، حيث يعبر الأخير عن نسبة المنفق علي الاستهلاك عند المستويات المختلفة للدخل المتاح، ويمكن التعبير عنه علي النحو التالي:

$$\text{الميل المتوسط للاسيتهلاك (م م س)} = \frac{\text{حجم الاستهلاك}}{\text{جم الدخل المتاح}} = \frac{\text{س}}{\text{ل م}}$$

مثال: إذا قدرت دالة الطلب الاستهلاكي علي الصورة:

س = 100 + 0.8 ل م

فيمكن تصور حجم الطلب الاستهلاكي عند المستويات المختلفة من الدخل المتاح في جدول (4 – 1) التالي:

جدول (4 - 1)

الطلب الاستهلاكي

الدخل المتاح ل م	الطلب الاستهلاكي س	الميل الحدي للاستهلاك م ح س	الميل المتوسط للاستهلاك م م س
صفر	100	–	–
100	180	0.8	1.8
200	260	0.8	1.3
300	340	0.8	1.13
400	420	0.8	1.05
500	500	0.8	1
600	580	0.8	0.97
700	660	0.8	0.94
800	740	0.8	0.93
900	820	0.8	0.91
1000	900	0.8	0.9

يلاحظ من الجدول السابق أن الميل الحدي للاستهلاك (ب) ثابت (0.8) عند مستويات الدخل المتاح المختلفة، بينما يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) مع زيادة حجم الدخل المتاح. وقد أرجع كينز تناقص (م م س) مع تزايد حجم الدخل المتاح إلي نمط سلوك الإنفاق الاستهلاكي في الأجل القصير، حيث يميل الأفراد إلي الحفاظ علي نفس نمط إنفاقهم الاستهلاكي السابق. ولذلك عندما ينخفض مستوي الدخل المتاح يخفض الأفراد استهلاكهم بدرجة أقل، وبنفس المنطق عندما يزيد مستوي الدخل المتاح يزيد الأفراد استهلاكهم بدرجة أقل أيضاً.

كما يلاحظ من الجدول السابق أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يفوق الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) عند مستويات الدخل المتاح المختلفة. ويرجع ذلك إلي أن س = أ + ب ل م

وبقسمة طرفي المعادلة السابقة علي ل م

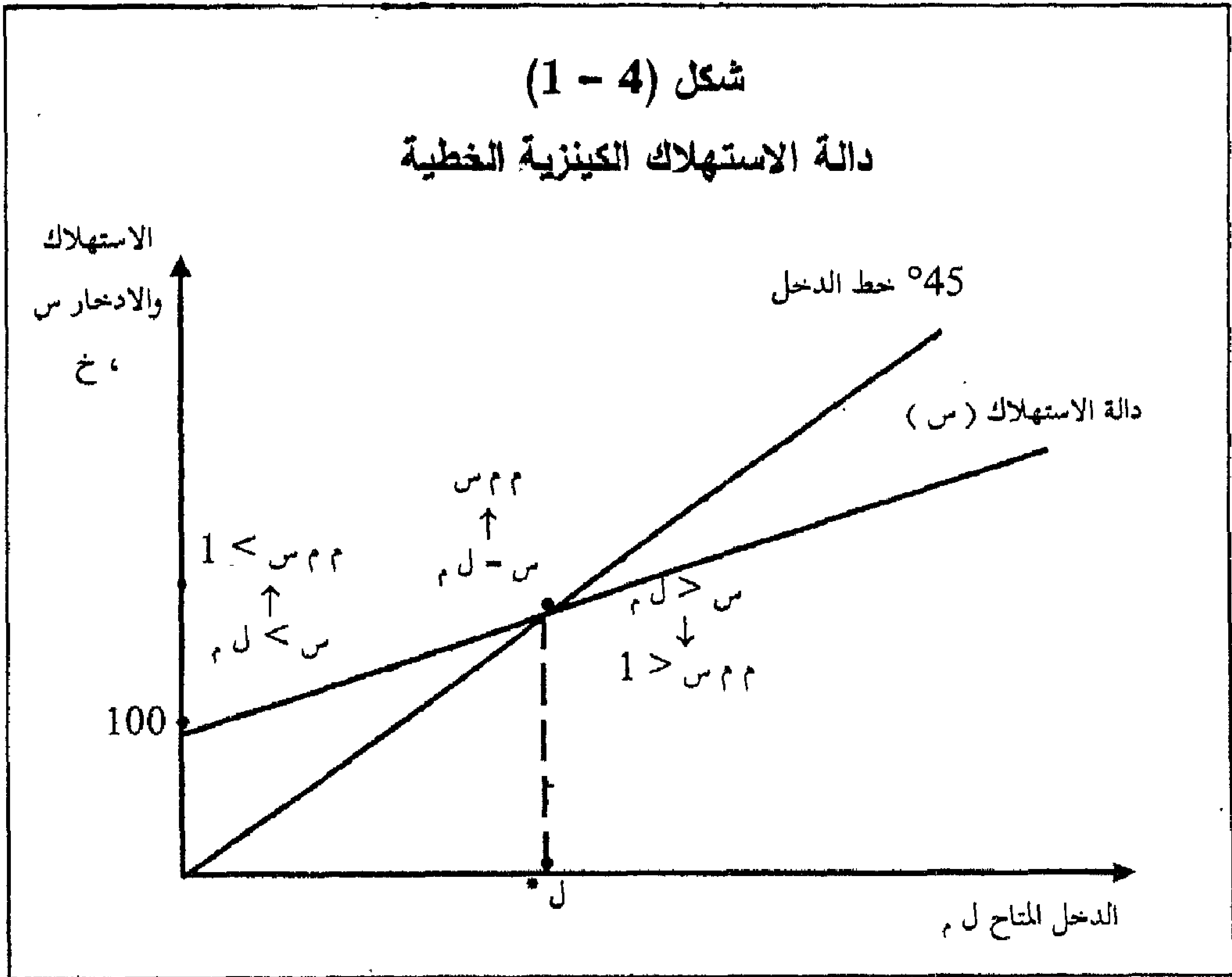
$$\frac{\text{س}}{\text{ل م}} = \frac{\text{أ}}{\text{ل م}} + \frac{\text{ب ل م}}{\text{ل م}}$$

$$\text{م م س} = \frac{\text{أ}}{\text{ل م}} + \text{م ح س}$$

وطالما أن قيمة كل من أ ، ل م موجبة ، فإن م م س يفوق م ح س

$$\text{بالمقدار} = \frac{\text{أ}}{\text{ل م}}$$

إذا مثلنا دالة الاستهلاك الكينزية فى صورتها الخطية بيانياً تصبح على الشكل التالى:



حيث يعبر الخط النابع من نقطة الأصل بزاوية 45 درجة عن خط الدخل الكلى (أو العرض الكلى ع ك من السلع والخدمات). وذلك أن ميله يساوى الواحد الصحيح، وبالتالي كل نقطة عليه يتساوى عندها المقابل (خط الدخل) مع المجاور (محور الدخل المتاح). ونظراً لأن الدخل الكلى يتساوى مع الناتج الكلى والإنفاق الكلى – كما سبق الإشارة إلى ذلك في فصول سابقة – فإن هذا الخط يمثل أيضاً العرض الكلى (الناتج الكلى) من السلع والخدمات، ولذا يطلق عليه الخط الاسترشادي.

ويلاحظ أن دالة الاستهلاك تنبع من نقطة على المحور الرأسي (أ)، تمثل الاستهلاك التلقائي (استهلاك حد الكفاف) الذي لا يرجع إلى الدخل المتاح، وإنما يرجع إلى باقي محددات الاستهلاك الكلى. كما يلاحظ أن هذه الدالة موجبة الميل دلالة على العلاقة الطردية بين الطلب الاستهلاكي وبين الدخل المتاح. وقد تم تمثيلها بخط مستقيم دلالة على ثبات ميلها (أى الميل الحدي للاستهلاك م ح س). ويلاحظ أنه عند المستويات المنخفضة من الدخل المتاح يكون الطلب الاستهلاكي أكبر من الدخل المتاح، ولذا تكون قيمة الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) أكبر من الواحد الصحيح. بينما عند المستويات المرتفعة من الدخل المتاح يكون الطلب الاستهلاكي أقل من الدخل المتاح، ولذا تكون قيمة الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) أقل من الواحد الصحيح. بينما عندما يتعادل الطلب الاستهلاكي مع الدخل المتاح، تصبح قيمة الميل المتوسط للاستهلاك مساوية للواحد الصحيح . والخلاصة أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل المتاح، بينما يظل الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً على كافة نقاط منحنى الطلب الاستهلاكي.

نظراً لأن الدخل المتاح يتوزع بين الاستهلاك والادخار حيث :

الدخل المتاح (ل م) = الاستهلاك (س) + الادخار (خ)

تصبح دالة الادخار الكينزية الخطية قصيرة الأجل على الصورة التالية :

خ = ل م – س

= ل م – (أ + ب ل م)

= ل م – أ – ب ل م بأخذ ل م عامل مشترك

خ = – أ + (1 – ب) ل م

حيث (خ) تمثل حجم المدخرات الكلية. بينما يمثل الرمز (– أ) مقداراً ثابتاً سالباً يعبر عن قيمة المسحوبات من مدخرات سابقة (أو اقتراض حالي) لتغطية حجم الطلب الاستهلاكي (+ أ) عندما يصبح الدخل المتاح مساوياً للصفر. ويمثل هندسياً بالجزء السالب الذي تقطعه دالة الادخار من المحور الرأسي. أما المقدار (1 – ب) فيمثل الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save، أى مقدار التغير فى حجم الادخار الكلى نتيجة لتغير حجم الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة، ويمكن التعبير عن هذا الأمر على النحو التالي:

الميل الحدي للادخار (م ح خ) = $\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل المتاح}}$ = $\frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ ل م}}$

ويلاحظ أن قيمة الميل الحدي للادخار (1 – ب) دائماً موجبة، نظراً للعلاقة الطردية بين الادخار الكلى والدخل المتاح. ولكنها ستكون أقل من الواحد الصحيح، حيث لا يتصور أن تكون الزيادة فى الادخار الكلى أكبر من الزيادة فى الدخل المتاح المصاحبة لها. وعلى ذلك فإن:

صفر < (1 – ب) < 1

ويجب التفرقة بين الميل الحدي للادخار (م ح خ) والميل المتوسط للادخار (م م خ) Average Propensity to Save، حيث يعبر الأخير عن نسبة ما يدخر عند المستويات المختلفة للدخل المتاح، ويمكن التعبير عنه على النحو التالى:

$$\text{الميل المتوسط للادخار (م م خ)} = \frac{\text{الادخار الكلى}}{\text{الدخل المتاح}} = \frac{\text{خ}}{\text{ل م}}$$

مثال:بالرجوع إلى دالة الاستهلاك فى الصفحات السابقة تصبح دالة الادخار الكلى على الصورة التالية: خ = − 100 + 0.2 ل م

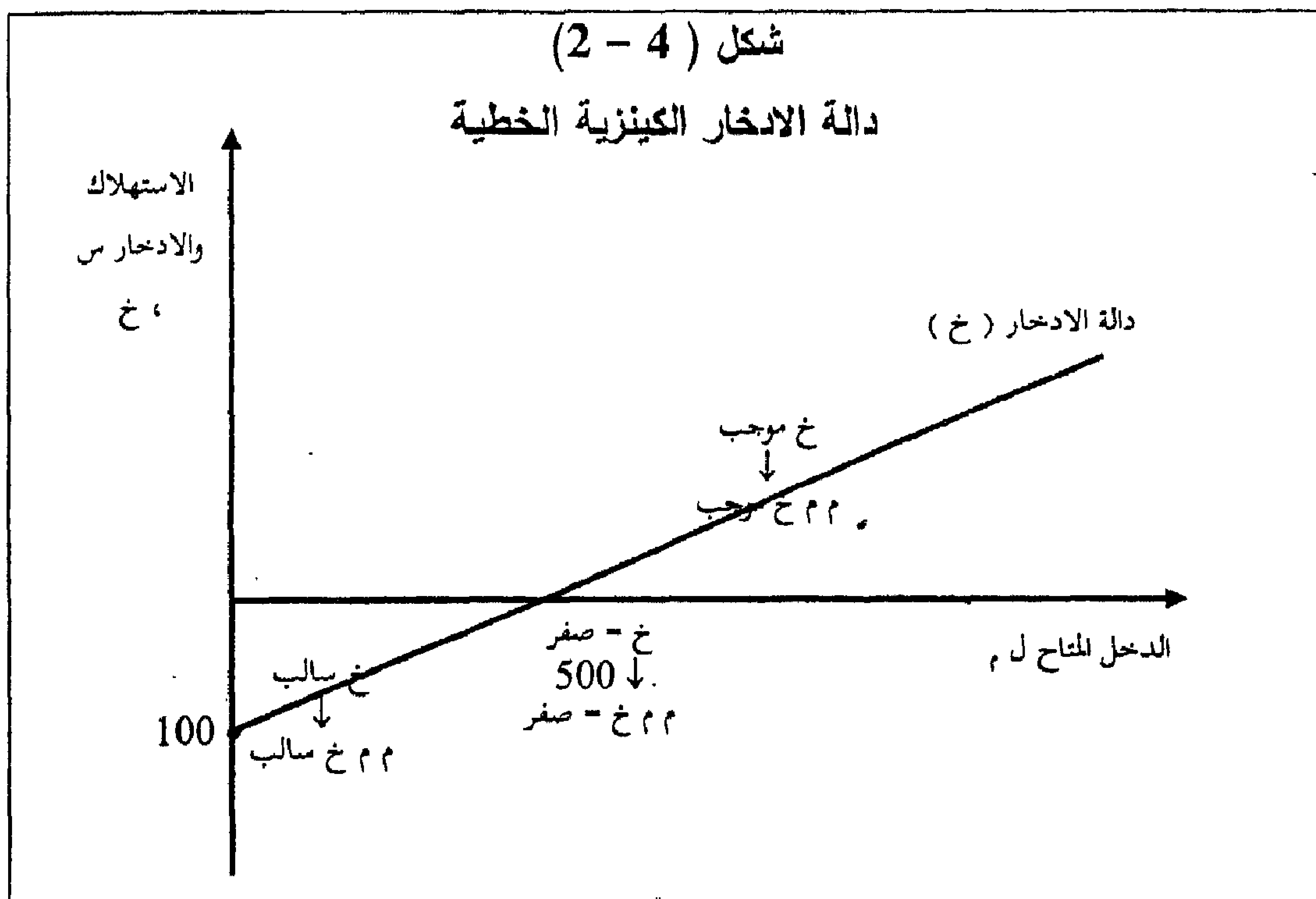
ويمكن تصور حجم الادخار الكلى عند المستويات المختلفة من الدخل المتاح فى جدول (4 − 2). ويلاحظ من الجدول أن الميل الحدي للادخار (م ح خ) ثابت (0.2) عند مستويات الدخل المتاح المختلفة، بينما يتزايد الميل المتوسط للادخار (م م خ) مع زيادة الدخل المتاح. وبالقطع فهذا متوقع حيث يرتفع نسبياً ميل الأغنياء للادخار عن نظيره للفقراء.

جدول (4 − 2)

الادخار الكلى

الدخل المتاح ل م	الادخار الكلى خ	الميل الحدي للادخار م ح خ	الميل المتوسط للادخار م م خ
صفر	− 100	−	−
100	− 80	0.2	− 0.8
200	− 60	0.2	− 0.3
300	− 40	0.2	− 0.13
400	− 20	0.2	− 0.05
500	صفر	0.2	صفر
600	20	0.2	0.03
700	40	0.2	0.06
800	60	0.2	0.07
900	80	0.2	0.09
1000	100	0.2	0.10

وإذا مثلنا دالة الادخار الكينزية فى صورتها الخطية بيانياً تصبح على الشكل التالي:

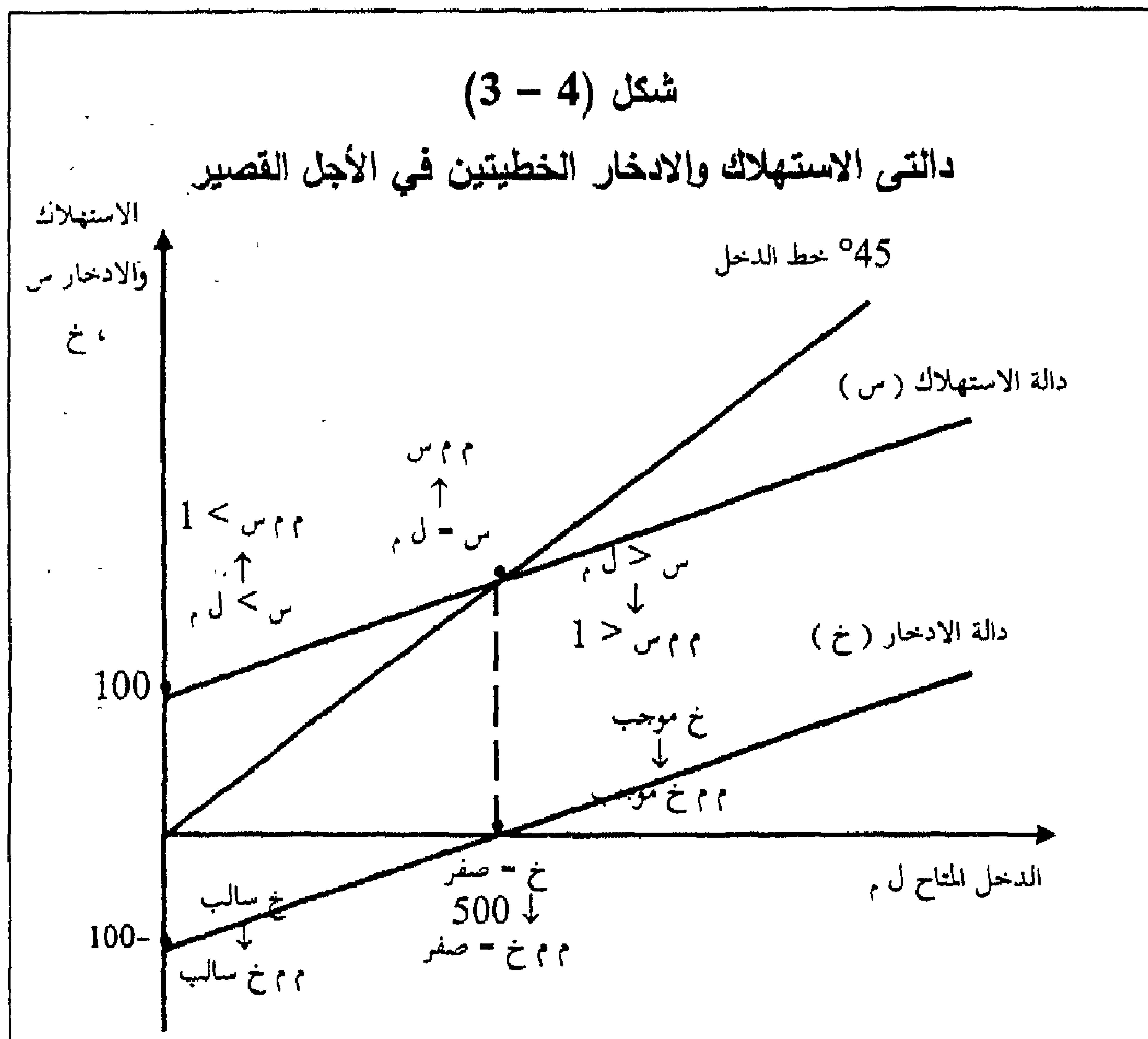


شكل (4 – 2)

دالة الادخار الكينزية الخطية

يلاحظ أن دالة الادخار الكلى تنبع من نقطة سالبة على المحور الرأسي (– أ)، تمثل السحب من مدخرات سابقة. كما يلاحظ أن هذه الدالة موجبة الميل دلالة على العلاقة الطردية بين الادخار الكلى والدخل المتاح. وقد تم تمثيلها بخط مستقيم دلالة على ثبات ميلها (أي الميل الحدي للادخار). ويلاحظ أنه عند المستويات المنخفضة من الدخل المتاح يكون الادخار الكلى سالباً، ولذا تكون قيمة الميل المتوسط للادخار (م م خ) سالبة أيضاً. بينما عند المستويات المرتفعة من الدخل المتاح يكون الادخار الكلى موجباً، ولذا تكون قيمة الميل المتوسط للادخار موجبة أيضاً. بينما عندما يتعادل الطلب الاستهلاكي مع الدخل المتاح تصبح قيمة الادخار الكلى

صفراً، فينعكس ذلك أيضاً فى قيمة الميل المتوسط للادخار الذي يساوى الصفر. والخلاصة أن الميل المتوسط للادخار يتزايد مع زيادة الدخل المتاح، فيما يظل الميل الحدي للادخار ثابتاً على كافة نقاط منحنى الادخار الكلى. ويمكن تمثيل دالتى الاستهلاك والادخار الكينزيتين فى شكل بياني واحد على النحو التالي:



شكل (4 – 3)

دالتى الاستهلاك والادخار الخطيتين في الأجل القصير

ملاحظات مهمة:

1 – مجموع كل من الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) والميل المتوسط للادخار (م م خ) يساوى الواحد الصحيح ذلك لأن:

الدخل المتاح (ل م) = الاستهلاك (س) + الادخار (خ)

وبقسمة الطرفين علي الدخل المتاح (ل م)

$$\text{إذن} \quad 1 = \frac{\text{س}}{\text{ل م}} + \frac{\text{خ}}{\text{ل م}}$$

$$\text{أي أن} \quad \boxed{1 = \text{م م س} + \text{م م خ}}$$

ولكن يلاحظ أن (م م س) يتناقص بزيادة الدخل المتاح، وعلي النقيض يتزايد (م م خ) بزيادة الدخل المتاح، مما يعني أن ميل الأغنياء للاستهلاك أقل من ميل الفقراء للاستهلاك.

2 – مجموع كل من الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) والميل الحدي للادخار (م ح خ) يساوي الواحد الصحيح، ذلك لأن أي زيادة في الدخل المتاح (Δ ل م) سوف تتوزع فيما بين الاستهلاك والادخار ولذا نجد أن:

$$\Delta \text{ ل م} = \Delta \text{ س} + \Delta \text{ خ}$$

وبقسمة الطرفين علي Δ ل م

$$\text{إذن} \quad 1 = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل م}} + \frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ ل م}}$$

$$\text{أي أن} \quad \boxed{1 = \text{م ح س} + \text{م ح خ}}$$

ولكن يلاحظ ثبات كل من (م ح س) و (م ح خ) مهما تغير الدخل المتاح، لأننا افترضنا أن كل من دالتي الاستهلاك و الادخار الكينزية قصيرة الأجل تأخذ شكل الخط المستقيم (دالة خطية).

3 – قد نجد في الحياة الواقعية أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل المتاح، ولذا لن تأخذ دالة الاستهلاك شكل الخط المستقيم، وإنما ستكون علي شكل منحني مقعر تجاه المحور الأفقي. وعلي القارئ محاولة رسم هذا المنحني وأيضاً منحني دالة الادخار المناظر له.

4-2-2: دالة الاستهلاك طويلة الأجل

قام الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس في عام 1946 بدراسة السلوك الاستهلاكي لعينة من أفراد المجتمع الأمريكي خلال فترة طويلة من الزمن تتراوح بين عامي 1889 و 1938. وقد وجد كوزنتس أن نسبة الاستهلاك الحقيقي إلي الدخل الحقيقي (أي م م س) تميل إلي عدم التغير مع الزيادات المتتالية للدخل، وتتراوح هذه النسبة بين (0.87) و(0.94) بمتوسط حوالي (0.9). وقد قدرت دالة الاستهلاك طويلة الأجل بالمعادلة التالية س = 0.9 ل م . وهذا يدل علي أن دالة الاستهلاك طويلة الأجل تتبع من نقطة الأصل بميل ثابت تقريباً 0.9. وعلي ذلك تأخذ دالة الاستهلاك طويلة الأجل الشكل التالي:

س = ب ل م

ويصبح م م س = م ح س = ب = مقداراً ثابتاً = 0.9

وبنفس المنطق تأخذ دالة الادخار طويلة الأجل الشكل التالي:

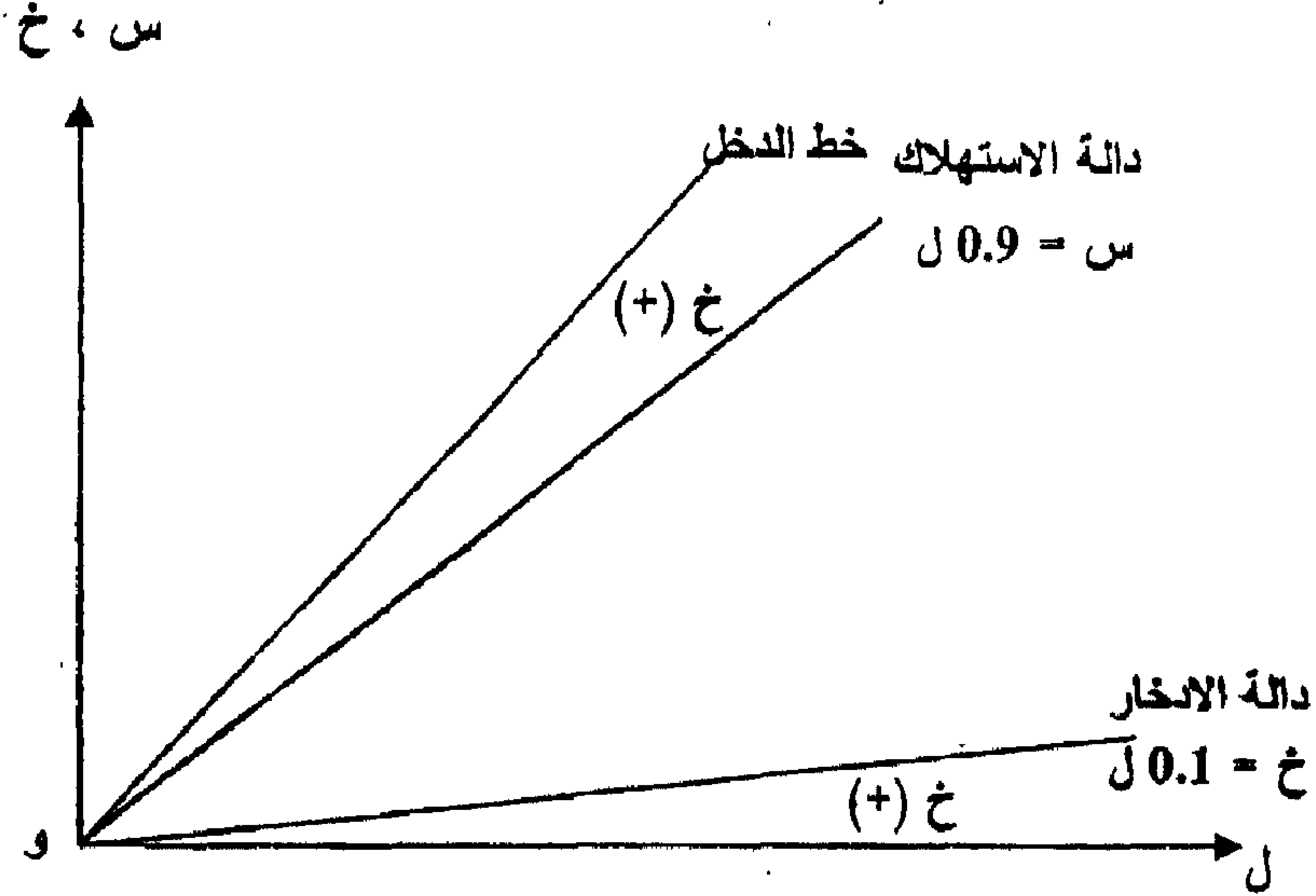
خ = (1 – ب) ل م

أي أن م م خ = م ح خ = (1 – ب) = مقداراً ثابتاً = 0.1

ويمكن توضيح دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل علي النحو التالي:

شكل رقم (4 – 4)

دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل



ملاحظات مهمة:

1- أظهرت عدد من الدراسات التجريبية المتعلقة بالفترة القصيرة، صحة الفرض الكينزي بتزايد الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) مع تناقص الدخل الجاري في أوقات الكساد Depression. بينما يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) مع تزايد الدخل الجاري في أوقات الرواج Peak.

2- أظهرت أغلب الدراسات التجريبية المتعلقة بالفترة الطويلة، ثبات (تقريباً) الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) مهما تغير الدخل الجاري، ومن ضمن هذه الدراسات ما أشير إليه من دراسة كوزنتس. الأمر الذي يتعارض مع فروض النظرية الكينزية للاستهلاك الكلي.

3- حاولت بعض النظريات التوفيق بين دالة الاستهلاك الكينزية قصيرة الأجل – حيث يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك بزيادة الدخل ويكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك – وبين دالة الاستهلاك طويلة الأجل – حيث يتساوي الميل المتوسط للاستهلاك مع الميل الحدي للاستهلاك وكل منهما ثابت. وكان أبرز هذه النظريات ثلاث، نستعرض الفكرة الرئيسية لكل منها، تاركين دراستها بالتفصيل لمراحل دراسية أكثر تقدماً، وذلك علي النحو التالي:

4-2-3: نظرية الدخل النسبي The Theory of Relative Income

قامت نظرية الاقتصادي الأمريكي جيمس دوزنبري علي الفروض الآتية:

1- أن الاستهلاك الجاري دالة في الاستهلاك النسبي، حيث يعتمد استهلاك الأفراد علي مراكزهم النسبية مقارنة باستهلاك الآخرين. ولذا نجد أن:

- يحاول ذوي الدخول المنخفضة الحفاظ علي نمط استهلاكي معين يتقارب مع نمط استهلاك المجتمع، وبالتالي ترتفع نسبة استهلاكهم إلي دخولهم، أي أن ميلهم المتوسط للاستهلاك مرتفع.
- يحاول أيضا ذوي الدخول المرتفعة الحفاظ علي نمط استهلاكي معين يتقارب مع نمط استهلاك المجتمع، وبالتالي تنخفض نسبة استهلاكهم إلي دخولهم، أي أن ميلهم المتوسط لاستهلاك منخفض.
- نستنتج من النقطتين السابقتين (أ ، ب) أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يتناقص بزيادة الدخل الجاري، الأمر الذي ينطبق مع فروض كينز.

2- إذا حدثت زيادة في الدخل الجاري للأفراد، وتأكدوا هؤلاء الأفراد أن هذه الزيادة في دخولهم دائمة (وليست طارئة)، ولن يتم هذا التأكد إلا في الأجل الطويل، سوف يميلون هؤلاء الأفراد إلي زيادة استهلاكهم بنفس

نسبة زيادة دخلهم الجاري من أجل المحافظة علي نفس مراكزهم النسبية في المجتمع. ونستنتج من ذلك أن الميل المتوسط للاستهلاك يظل ثابتاً في الأجل الطويل. ولعل أبرز العوامل التي تشجع الأفراد علي زيادة استهلاكهم بنفس نسبة زيادة دخولهم الجارية في الأجل الطويل تتمثل في ظهور سلع جديدة بالإضافة إلي محاولة التقليد والمحاكاة لمن يظنون أنهم أفضل منهم اجتماعياً. كما يلعب عامل الهجرة من الريف إلي المدن دوراً بارزاً في هذا الأمر، حيث يترتب عليه ارتفاع مستوي الإنفاق الاستهلاكي للمهاجرين.

3- يعتمد الاستهلاك الجاري علي أفضل نمط استهلاكي تحقق في فترات سابقة. حيث يحاول الأفراد المحافظة علي نفس نمطهم الاستهلاكي الذي اعتادوا عليه. الأمر الذي يعني ضمنياً أن الاستهلاك الجاري دالة في أقصي دخل تحقق في فترات سابقة.

4-2-4: نظرية الدخل الدائم

The Theory of Permanent Income

يعتقد الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان أن الاستهلاك الدائم دالة في الدخل الدائم (وليس الدخل الجاري كما أوضح كينز). ويقصد بالدخل الدائم مستوي الدخل المتحقق خلال فترات طويلة من الزمن، ويشتمل علي حجم الثروة والدخول المتوقع الحصول عليها مستقبلاً. ويمكن قياس الدخل الدائم بمتوسط الدخول المكتسبة في أعوام عديدة ماضية.

وتقوم نظرية فريدمان علي الفروض الآتية:

1- يرتبط حجم الاستهلاك الدائم (س د) طردياً مع حجم الدخل الدائم (ل د)، وبعلاقة تناسبية ثابتة (ب). بمعني أن الميل المتوسط للاستهلاك

الدائم (ب) – مقاساً بالنسبة للدخل الدائم – يتساوي مع الميل الحدي للاستهلاك الدائم، وكل منهما ثابت.

حيث: $\text{س}_{\text{د}} = \text{ب}\ \text{ل}_{\text{د}}$

الأمر الذي يفسر السلوك الاستهلاكي للأفراد في الأجل الطويل.

2- ينقسم الدخل الكلي الجاري (ل) إلي كل من دخل دائم ($\text{ل}_{\text{د}}$) ودخل طارئ ($\text{ل}_{\text{ط}}$)، وهذا الأخير قد يكون سالباً أو موجباً. ولذا

فإن: $\text{ل} = \text{ل}_{\text{د}} + \text{ل}_{\text{ط}}$

ويلاحظ أن صافي الدخل الطارئ سيكون موجباً لذوي الدخول المرتفعة، وسالباً لذوي الدخول المنخفضة، بينما يصبح صفراً لذوي الدخول المتوسطة.

3- ينقسم الاستهلاك الكلي الجاري (س) إلي كل من استهلاك دائم ($\text{س}_{\text{د}}$) واستهلاك طارئ ($\text{س}_{\text{ط}}$). غير أن الاستهلاك الطارئ لا يرتبط بأي من الاستهلاك الدائم أو الدخل الطارئ ولذا يمكن تجاهله. ويصبح الاستهلاك الكلي استهلاكاً دائماً فقط.

حيث: $\text{س} = \text{س}_{\text{د}}$

4- إذا تم تقسيم فئات المجتمع إلي ثلاث علي النحو التالي:

أ – أصحاب الدخول المرتفعة، حيث يتكون دخلهم الجاري من دخل دائم بالإضافة إلي دخل طارئ موجب. ولذا نجد أن ميلهم المتوسط للاستهلاك:

$$(\text{م م س}) = \frac{\text{س}}{\text{ل}} > \frac{\text{س}_{\text{د}}}{\text{ل}_{\text{د}}}$$

ب – أصحاب الدخول المتوسطة، حيث يقتصر دخلهم الجاري علي الدخل الدائم فقط. ولذا يصبح ميلهم المتوسط للاستهلاك:

$$(\text{م م س}) = \frac{\text{س}}{\text{ل}} = \frac{\text{س}_{\text{د}}}{\text{ل}_{\text{د}}}$$

جـ - أصحاب الدخول المنخفضة، حيث يتكون دخلهم الجاري من دخل دائم مطروحاً منه الدخل الطارئ (السالب). ولذا يصبح ميلهم المتوسط للاستهلاك

$$(\text{م م س}) = \frac{\text{س}}{\text{ل}} < \frac{\text{س}_{\text{د}}}{\text{ل}_{\text{د}}}$$

وتعني النقاط الثلاث السابقة (أ ، ب ، جـ) أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل الجاري، الأمر الذي ينطبق مع فروض كينز.

4-2-5: نظرية دورة الحياة في الاستهلاك

The Life Cycle Theory of Consumption

يري أنصار هذه النظرية أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم عبر فترة زمنية طويلة (فترة حياتهم)، بحيث يحققون أفضل استهلاك ممكن علي مدار حياتهم. ولذا يمكن تقسيم حياة الفرد إلي ثلاث مراحل:

1- **المرحلة الأولى**: حيث تنخفض فيها القدرة الإنتاجية للفرد، ولذا يكون دخله منخفضاً ولا يكفي لاستهلاكه. وعندئذن يصبح الدخل الجاري (ل) أقل من الاستهلاك الجاري (س). ولذا تصبح قيمة الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الواحد الصحيح، أي أن (م م س > 1).

2- **المرحلة الثانية**: حيث ترتفع فيها القدرة الإنتاجية للفرد، ولذا يكون دخله مرتفعاً ويفوق حجم استهلاكه. وعندئذن يصبح الدخل الجاري (ل) أكبر من الاستهلاك الجاري (س). ولذا تصبح قيمة الميل المتوسط للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح، أي أن (م م س < 1).

3- **المرحلة الثالثة:** تنخفض فيها مرة أخرى القدرة الإنتاجية للفرد، ويكون دخله منخفضاً وأقل من حجم استهلاكه. ولذا يصبح دخله الجاري (ل) أقل من استهلاكه الجاري (س). فتفوق مرة أخرى قيمة الميل المتوسط للاستهلاك الواحد الصحيح، أي أن (م م س > 1).

والنقاط الثلاث السابقة توضح جلياً أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يتناقص بزيادة الدخل، الأمر الذي ينطبق مع فروض كينز. ولكن أنصار هذه النظرية يعتقدون أن القيمة الحالية لإجمالي الاستهلاك الكلي للفرد علي مدار فترات حياته الثلاث، تمثل نسبة ثابتة من القيمة الحالية لإجمالي دخله الكلي (سواء من العمل أو الثروة) خلال فترات عمره. الأمر الذي يدل علي ثبات الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل.

4 - 2: الطلب الاستثماري[1]

يمثل المكون الثاني من مكونات الطلب الكلي، ويتمثل الاستثمار في الإضافة إلى الأصول الإنتاجية، ومن ثم، فإنه يمثل تيار الإنفاق على الأصول الإنتاجية الجديدة في المجتمع، مثل: شراء المعدات والآلات

---

[1] لقد اعتمد د. علي عبد الوهاب في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د. نعمة الله نجيب إبراهيم، د. محمود يونس محمد، د. علي عبد الوهاب نجا، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، الناشر قسم الاقتصاد - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005 .
- د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. عبد القادر محمد عبد القادر، د. أحمد رمضان نعمة الله، *النظرية الاقتصادية الكلية*، الناشر قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1996 .
- د. أحمد مندور، *التحليل الاقتصادي الكلي*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، التعليم المفتوح، 2000 .
- Mankiw N. G., ***Principles of Macroeconomics***, Tomson, Sowth-western, U. S., Third Edition, 2004.
- Miller R. L., ***Economics Today***, Addision-Wesley, New York, U. S., 2001

الجديدة، ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية التي يطلق عليها أصول رأسمالية، فضلاً عن الإنشاءات، وكذلك التغيرات في المخزون سواء كانت في صورة مواد أولية أو منتجات وسيطة أو سلع نهائية خلال فترة زمنية معينة. ويعرف هذا النوع من الاستثمار **بالاستثمار الحقيقي** الذي يزيد من قدرة المجتمع على الإنتاج وهو ما سوف يتم التركيز عليه، وهو يختلف بطبيعة الحال عن **الاستثمار المالي** المتمثل في شراء الأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى، لأنها لا تمثل أكثر من مجرد نقل ملكية أصول قائمة أو التزامات من فرد إلى آخر بالمجتمع، ولا يترتب على هذا النوع من الاستثمار أي إضافة إلى رصيد رأس المال بالمجتمع، وبالتالي، لا يؤثر في قدرته الإنتاجية خلال فترة حدوثه.

يؤثر الاستثمار على كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث أن زيادة الاستثمار يترتب عليه في الأجل القصير زيادة الطلب الكلي لأنه يمثل أحد مكونات الطلب الكلي، ولكنه من ناحية أخرى يترتب عليه في الأجل الطويل زيادة الإنتاج، ومن ثم، زيادة العرض الكلي بالمجتمع.

وسوف يتم في هذا البند دراسة كل من: أنواع الاستثمار، ومحددات الاستثمار، ودالة الاستثمار، وذلك على النحو التالي.

4- 2-1: أنواع الاستثمار

يصنف الاستثمار وفقاً لعديد من المعايير إلى أنواع مختلفة، **ولعل أهم هذه المعايير ما يلي:**

(1) وفقاً لمعيار مدة أو أجل الاستثمار: ينقسم الاستثمار بالمجتمع إلى نوعين وهما:

(أ) الاستثمار الثابت: وهو يتمثل في الاستثمارات طويلة الأجل التي يزيد أجلها عن سنة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في الإنشاءات

الجديدة، والمعدات والآلات الجديدة أي خطوط الإنتاج والهياكل الأساسية في عمليات الإنتاج التي تستخدم لفترات زمنية طويلة.

(ب) **الاستثمار المتداول:** وهو يتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل، أي تلك الاستثمارات التي لا يتجاوز أجلها سنة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في التغير في المخزون سواء أكان في صورة مواد أولية أو منتجات وسيطة أو نهائية. وهذا النوع من الاستثمار ضروري لاستمرار العملية الإنتاجية.

(2) **وفقاً لمعيار الغرض من الاستثمار:** ينقسم الاستثمار الكلي في المجتمع إلى نوعين وهما:

(أ) **الاستثمار الإحلالي:** وهو يتمثل في ذلك الاستثمار الذي يكون مقابل المعدات والآلات التي تستهلك في عملية الإنتاج خلال فترة التقدير، وبالتالي، فإنه يهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية في نهاية الفترة كما كانت عليه في بدايتها. أي أن الاستثمار الإحلالي يعادل قيمة الإهلاك الرأسمالي، ومن ثم، فإنه يهدف إلى الحفاظ على رصيد رأس المال بالمجتمع، وبالتالي، يحافظ على قدرته الإنتاجية.

(ب) **الاستثمار الصافي:** وهو يتمثل في الفرق بين الاستثمار الكلي والاستثمار الإحلالي بالمجتمع، وبالتالي، فإنه يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد رأس المال بالمجتمع، ومن ثم، يزيد من قدرة المجتمع الإنتاجية في الفترات التالية. وقد يكون الاستثمار الصافي موجب أو صفر أو سالب. ويكون الاستثمار الصافي موجب عندما يفوق الاستثمار الكلي الاستثمار الإحلالي، ولذا، يكون هناك إضافة صافية إلى رصيد رأس المال بالمجتمع وتزداد مقدرته على الإنتاج في الفترات التالية. ويكون الاستثمار الصافي سالب عندما يكون الاستثمار الكلي

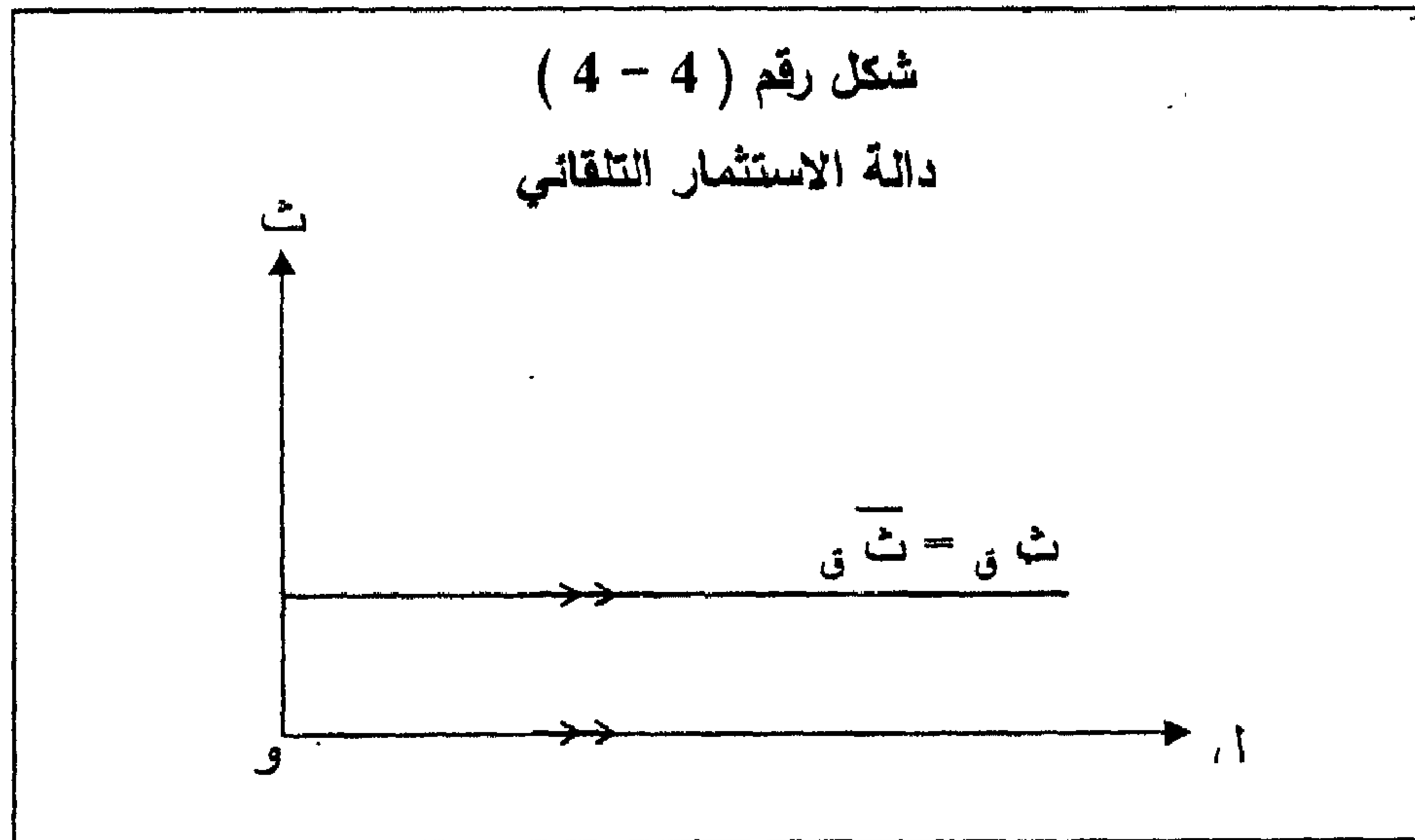
أقل من الاستثمار الإحلالي، ويكون هناك نقص في رصيد رأس المال بالمجتمع وتنخفض مقدرته على الإنتاج في الفترات التالية، ويتحقق ذلك في حالة الكساد الذي يستمر لفترات زمنية طويلة. ويكون الاستثمار الصافي مساوياً للصفر، إذا كان الاستثمار الكلي معادلاً للاستثمار الإحلالي، وبالتالي، لا يكون هناك أي إضافة إلى رصيد رأس المال بالمجتمع وتظل قدرة المجتمع الإنتاجية كما هي عليه.

(3) **وفقاً لمعيار علاقة الاستثمار بالدخل:** ينقسم الاستثمار الكلي في المجتمع إلى نوعين هما:

(أ) **استثمار تلقائي (ث ق):** وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يكون مستقل عن الدخل، ولا يتأثر بالتغيرات فيه، ولكنه يتأثر بعوامل أخرى خلاف الدخل، مثل: سعر الفائدة، والمستوى الفني، والسياسة العامة للدولة، ولذا، فإن الاستثمار التلقائي يرسم بخط موازي لمحور الدخل كما في **الشكل رقم (4 – 4)**، حيث يقاس حجم الاستثمار التلقائي (ثق) على المحور الرأسي، والدخل(ل) على المحور الأفقي.

شكل رقم (4 – 4)

دالة الاستثمار التلقائي



ويظهر الاستثمار التلقائي والمستقل عن الدخل، في الاقتصاديات ذات التعبئة القومية خلال فترات الحروب، وكذلك في الاقتصاديات المخططة مركزياً، حيث يتحدد حجم الاستثمار بناءاً على أهداف قومية يراد تحقيقها في الخطة القومية للدولة.

(ب) **الاستثمار المحفوز (ثم)**: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتأثر بالدخل والتغيرات فيه، ويكون دالة طردية في الدخل، حيث أن زيادة الدخل الجاري بالمجتمع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية، ومن ثم، يزداد الاستثمار مع زيادة الدخل، والعكس صحيح. وبالتالي، **تكون دالة الاستثمار المحفوز على الصورة الرياضية التالية:**

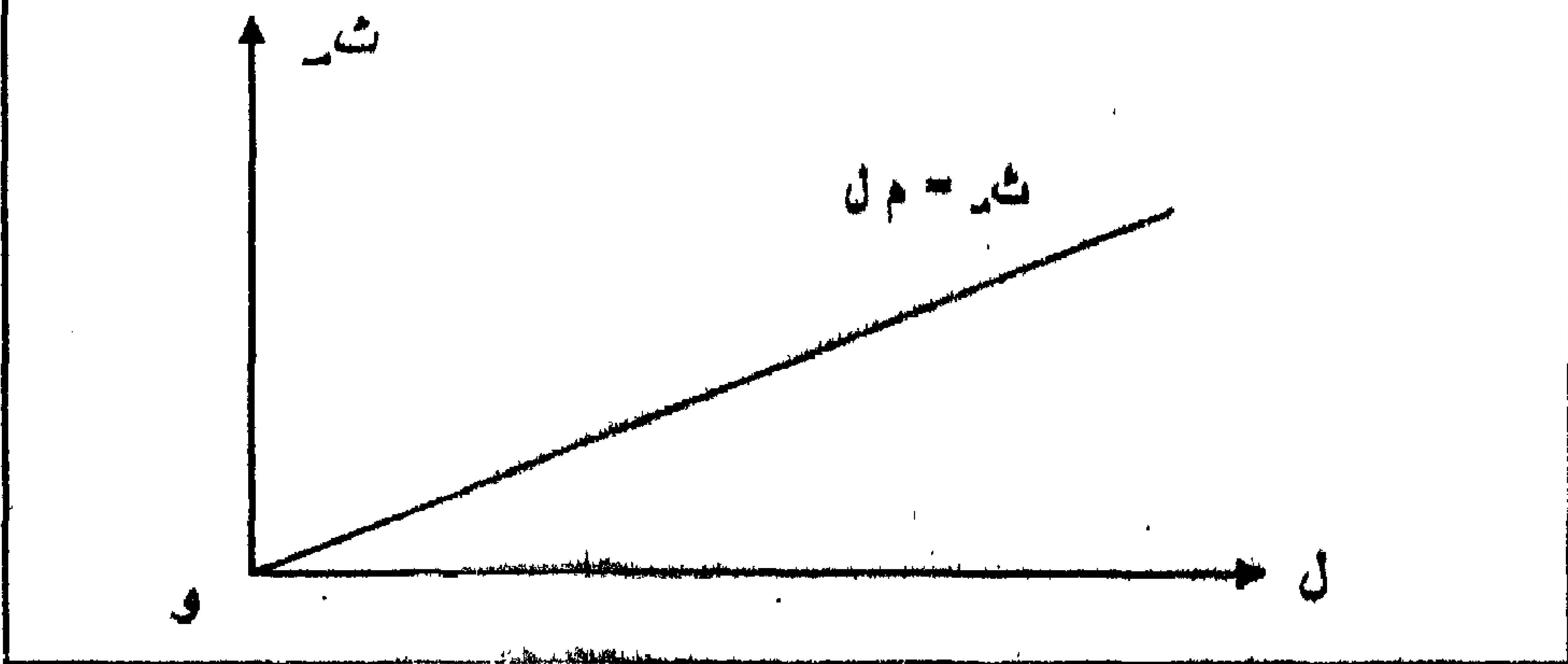
$$ث_م = م\ ل$$

حيث أن: ث م ← تشير إلى حجم الاستثمار المحفوز والمرتبط بتغيرات الدخل، وهو المتغير التابع في هذه الدالة.

ل ← تشير إلى الدخل وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.

م ← تمثل ميل دالة الاستثمار وتعرف بالمعدل الحدي للاستثمار وهو يوضح التغير في الاستثمار نتيجة للتغير في الدخل.

ولذا، فإن دالة الاستثمار المحفوز تصور بيانياً بخط مستقيم موجب الميل يخرج من نقطة الأصل، أي أنه عندما يكون الدخل = صفر، فإن الاستثمار المحفوز = صفر أيضاً، ويزداد حجم الاستثمار المحفوز مع زيادة الدخل وبمعدل ثابت، كما **بالشكل رقم** (4 – 5)، حيث يقاس حجم الاستثمار المحفوز (ث م) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.

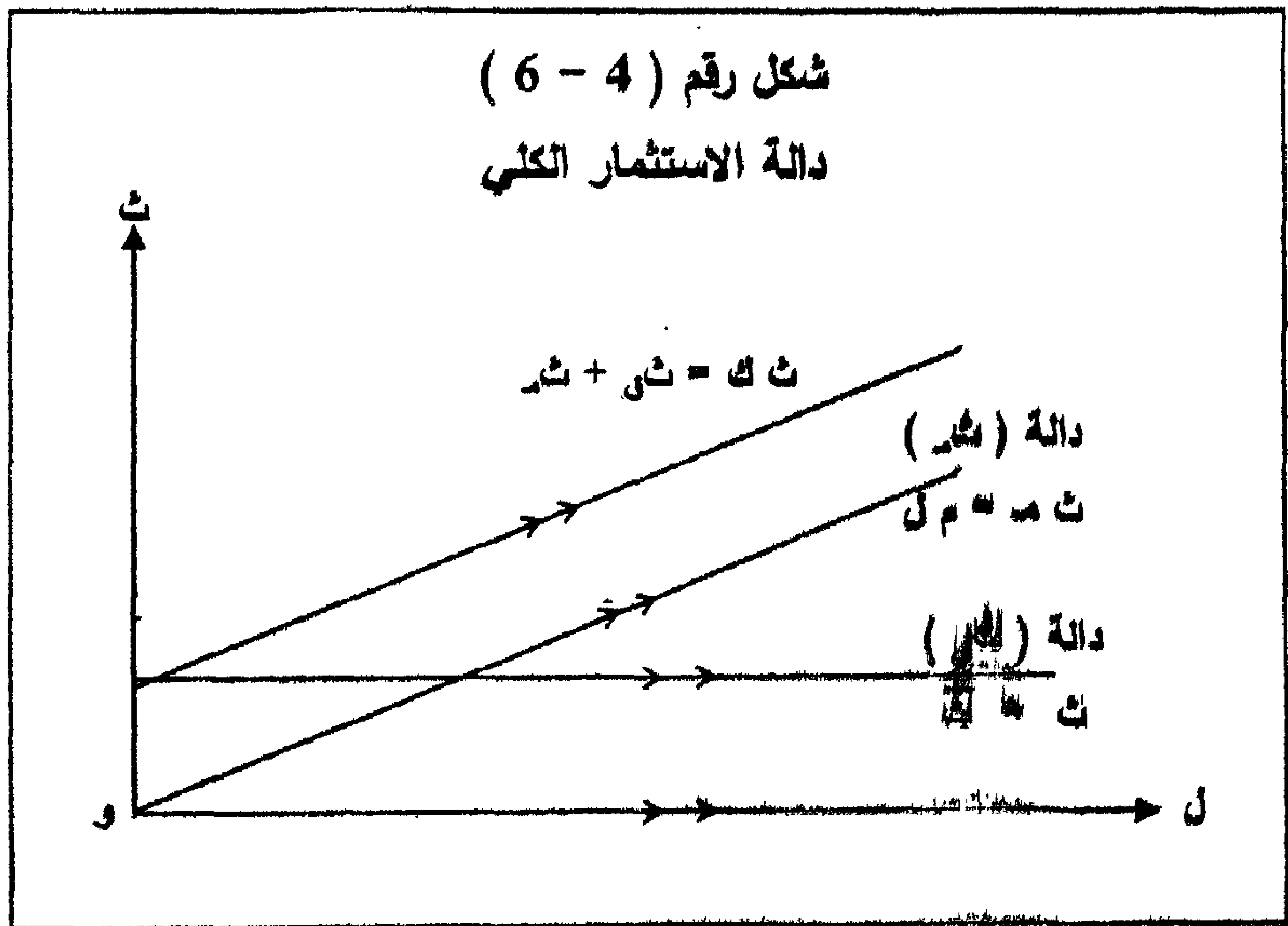


شكل رقم (4 – 5)

دالة الاستثمار المحفوز

∴ الاستثمار الكلي (ثك) = الاستثمار التلقائي + الاستثمار المحفوز

ولذا، تكون دالة الاستثمار الكلي كما هي موضحة بالشكل رقم (4 – 6)، حيث يقاس حجم الاستثمار (ث) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



شكل رقم (4 – 6)

دالة الاستثمار الكلي

يتضح من هذا الشكل أن:

- دالة الاستثمار الكلي تبدأ من نقطة على المحور الرأسي تمثل الاستثمار التلقائي، حيث عندما يكون الدخل = صفر، فإن الاستثمار المحفوز يكون مساوياً للصفر، وبالتالي، فإن الاستثمار الكلي = الاستثمار التلقائي فقط.
- دالة الاستثمار الكلي تعلو عن دالة الاستثمار المحفوز بمقدار ثابت وهو يمثل الاستثمار التلقائي، ولذا، فإن دالة الاستثمار الكلي توازي دالة الاستثمار المحفوز ويكون لهما نفس الميل.

4-2-2: محددات الاستثمار

تعد الأرباح المتوقعة المحدد الأساسي للاستثمار في المجتمع، وذلك في ظل سيادة المشروع الخاص والاستثمار الخاص الذي يهدف أساساً إلى تعظيم هذه الأرباح. وتقاس الأرباح المتوقعة بالفرق بين الإيرادات المتوقعة والتكاليف المتوقعة. وبالتالي، فإنه كلما زادت الأرباح الصافية المتوقعة من قبل رجال الأعمال، فإن هذا يحفزهم على القيام بالمزيد من الاستثمارات الجديدة، والعكس صحيح. **ولعل أهم العوامل التي تؤثر في الأرباح المتوقعة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الكلي بالمجتمع تتمثل فيما يلي:**

1 - **سعر الفائدة:** وهو يمثل تكلفة الاقتراض أو تكلفة استخدام رأس المال، ويمثل مكوناً أساسياً من مكونات تكلفة الاستثمار. وبالتالي، فإن انخفاض سعر الفائدة يترتب عليه انخفاض تكلفة الاستثمار، وبالتالي، تزداد الأرباح الصافية المتوقعة، وهذا يشجع على زيادة الاستثمار، والعكس صحيح؛ حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يترتب

عليه زيادة تكلفة الاستثمار، ومن ثم، يؤثر هذا سلبياً على حجم الأرباح الصافية المتوقعة، وبالتالي، يعوق الاستثمار.

∴ تكون العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار علاقة عكسية.

2 - **التطور الفني:** حدوث تقدم فني في نشاط معين يسهم في خفض تكاليف الإنتاج به، وبالتالي، زيادة الإنتاج، ومن ثم، زيادة الأرباح الصافية المتوقع، ويحفز هذا الأمر على زيادة الاستثمار بهذا المجال. ولذا، يسعى رجال الأعمال إلى الاستثمار في المعدات والآلات الحديثة والأنشطة الأكثر تطوراً باستمرار لأنها تكون أكثر تحقيقاً للربح مقارنة بالاستثمار في المعدات والآلات التقليدية والأنشطة الأقل تطوراً.

∴ تكون العلاقة بين سرعة التطور والتقدم التكنولوجي، وحجم الاستثمار علاقة طردية.

3 - **الضرائب:** تؤثر الضرائب على التكاليف الكلية للاستثمار، وبالتالي، على الأرباح الصافية المتوقعة؛ حيث أنه قد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمار أو إلى التأثير سلبياً عليه، فالإعفاء الضريبي أو تخفيض الضرائب يسهم في زيادة الأرباح الصافية المتوقعة، وهذا يشجع على زيادة الاستثمار، والعكس صحيح؛ حيث تؤدي زيادة الضرائب على الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية إلى تخفيض الأرباح الصافية المتوقعة، وهذا يترتب عليه تقليل الحافز على الاستثمار.

∴ تكون العلاقة بين الضرائب وحجم الاستثمار علاقة عكسية.

4 - **التوقعات:** وهي تتمثل في التفاؤل والتشاؤم لدى رجال الأعمال بشأن الطلب والأرباح المتوقعة في المستقبل، ويؤثر هذا على قرارات الاستثمار لدى رجال الأعمال لأنها كلها قرارات تتعلق بالمستقبل،

وبالتالي، تواجه بظروف عدم التأكد. فإذا كان هناك تفاؤل لدى رجال الأعمال؛ حيث يتوقعون زيادة في الطلب وأرباح أكبر في المستقبل؛ فإن هذا يمثل حافزاً قوياً على زيادة الاستثمار، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي. والعكس يحدث في ظل ظروف الركود أو الكساد؛ حيث يكون هناك تشاؤم لدى رجال الأعمال؛ مما يؤدي إلى تقليل الحافز على الاستثمار بالمجتمع.

5 – **الحوافز:** تقوم الحكومات من أجل تشجيع الاستثمار وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بإتباع سياسات معينة، بهدف تشجيع هذه الاستثمارات على التدفق إلى داخل الدولة كي تسهم في تغطية القصور في الموارد المحلية. وذلك من خلال القضاء على كل العقبات الإدارية والروتينية، وتقديم عديد من الإعفاءات والمزايا لهذه الاستثمارات بهدف استقطاب المزيد من هذه الاستثمارات. ويترتب على ذلك زيادة معدلات الاستثمار بالمجتمع، ويحدث العكس في الدول التي لا تنتهج مثل هذه السياسات.

∴ تكون العلاقة بين الحوافز التي تقدمها الدولة للاستثمار وحجم الاستثمار بها علاقة طردية.

6 – **مستوى الطلب الكلي:** يؤثر مستوى الطلب الكلي على حجم الاستثمار بالمجتمع، وذلك لأن زيادة الطلب الكلي تمثل حافزاً قوياً على زيادة حجم الاستثمار بالمجتمع لتغطية هذا الطلب، والعكس صحيح. ويزداد الطلب الكلي بالمجتمع بسبب زيادة معدل النمو، ومن ثم، زيادة الدخل القومي أو بسبب زيادة حجم السكان.

∴ تكون العلاقة بين مستوى الطلب الكلي وحجم الاستثمار علاقة طردية.

4-2-3: دالة الاستثمار

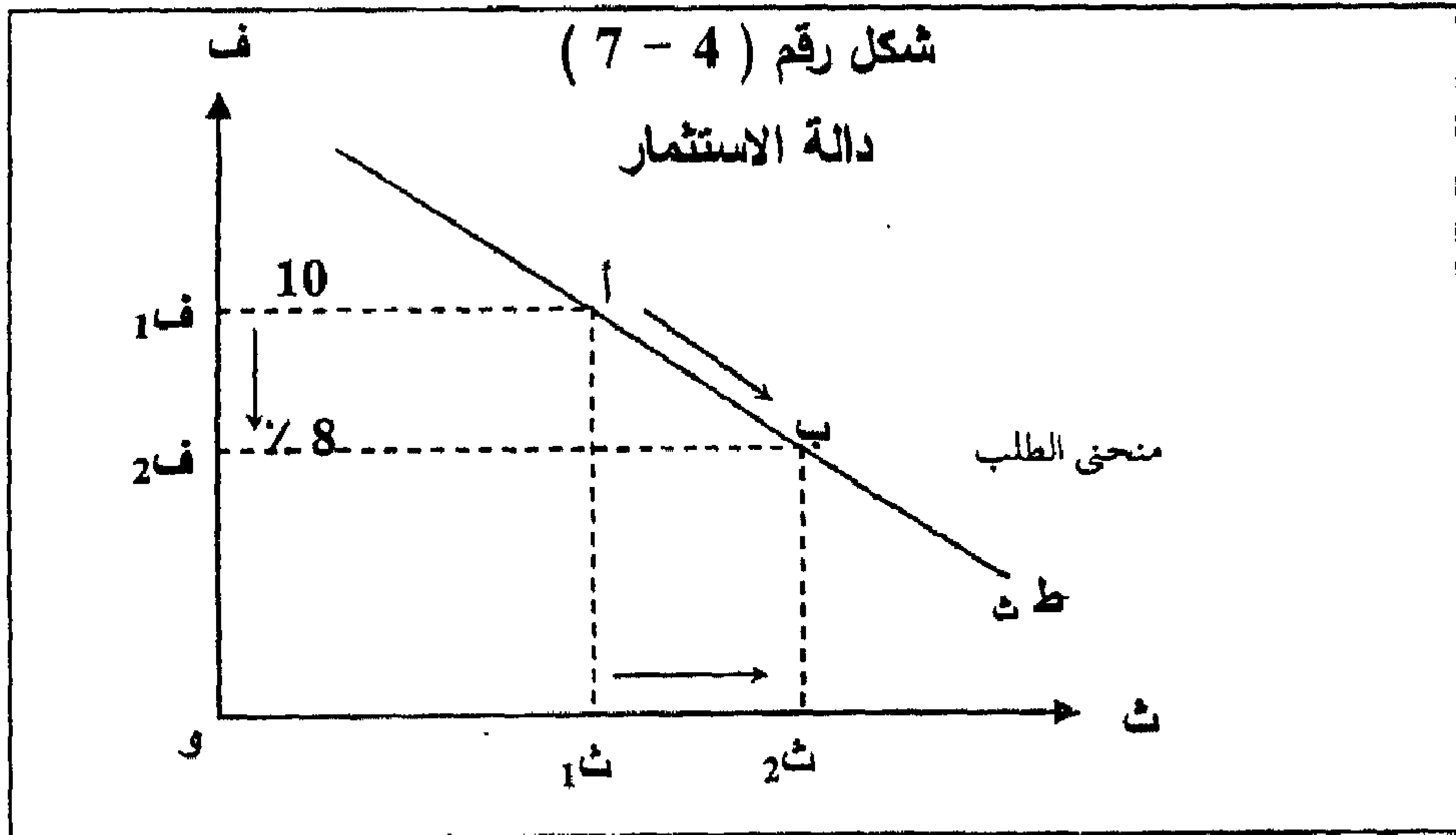
توضح العلاقة بين حجم الاستثمار الكلي وسعر الفائدة باعتباره أهم مكون من مكونات تكاليف الاستثمار، ولذا، تكون دالة الاستثمار في أبسط صورها وهي الصورة الخطية كما يلي: **ث = ثَ – هـ ف**

حيث أن:
- ث ← تشير إلى الاستثمار الكلي بالمجتمع، وتمثل المتغير التابع في هذه الدالة.
- ف ← تشير إلى سعر الفائدة وهي المتغير المستقل في هذه الدالة.
- ثَ ← الاستثمار الثابت أو التلقائي ويتحدد بعوامل أخرى خلاف سعر الفائدة.
- هـ ← تمثل ميل دالة الاستثمار أو الميل الحدي للاستثمار وتقيس مقدار التغير في الاستثمار الكلي نتيجة للتغير في سعر الفائدة، وتكون سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار الكلي وسعر الفائدة.

وبالتالي، فإن دالة الاستثمار سالفة الذكر هذه تمثل بيانياً بما يسمى بمنحنى الطلب على الاستثمار الذي يكون سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار (ث) الذي يقاس على المحور الأفقي، وسعر الفائدة (ف) الذي يقاس على المحور الرأسي كما في الشكل رقم (4 – 7).

شكل رقم (4 – 7)

دالة الاستثمار



يتضح من هذا الشكل أن انخفاض سعر الفائدة من (ف$_1$) إلى (ف$_2$) يترتب عليه زيادة حجم الاستثمار الكلي من (ث$_1$) إلى (ث$_2$)، ويوضح ذلك بيانياً بالتحرك على منحنى الطلب على الاستثمار إلى أسفل من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، والعكس يحدث في حالة ارتفاع سعر الفائدة، بينما التغير في العوامل الأخرى المحددة للاستثمار بخلاف سعر الفائدة فإنها تؤثر على موقع وميل منحنى الطلب على الاستثمار وتؤدي إلى انتقاله إلى جهة اليمين في حالة زيادة الطلب على الاستثمار، وإلى جهة اليسار في حالة نقص الطلب على الاستثمار.

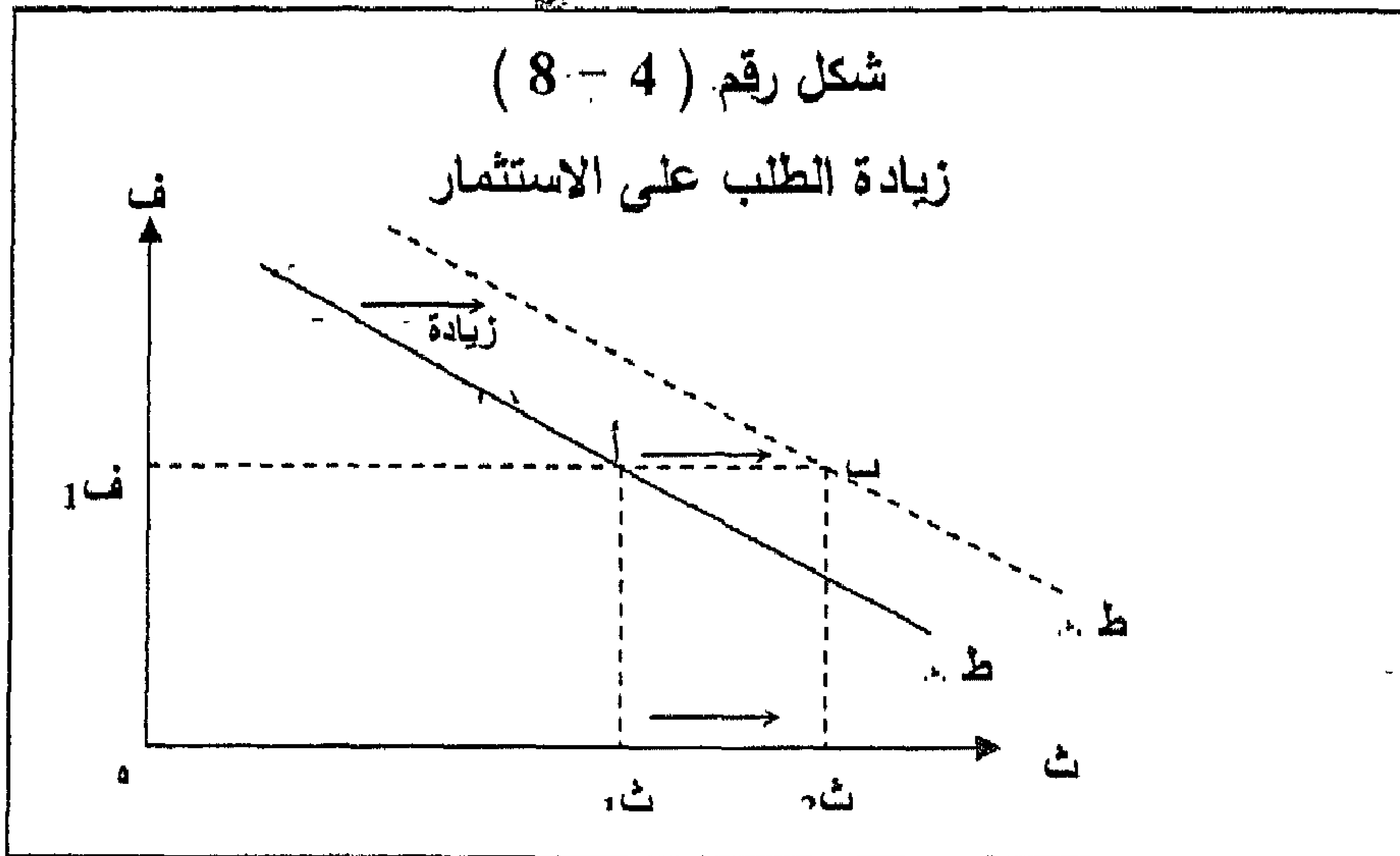
ويزداد الطلب على الاستثمار نتيجة لأي مما يلي:

- تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها على بعض الأنشطة.
- ارتفاع مستوى التقدم الفني.
- تفاؤل لدى رجال الأعمال.
- زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة.
- زيادة في الطلب الكلي نتيجة لزيادة الدخول أو زيادة السكان.

ويترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى جهة اليمين من (ط ث$_1$) إلى (ط ث$_2$)؛ حيث يزداد حجم الاستثمار بالمجتمع عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة، كما هو موضح في **الشكل رقم (4 – 8)**..

شكل رقم (4 – 8)

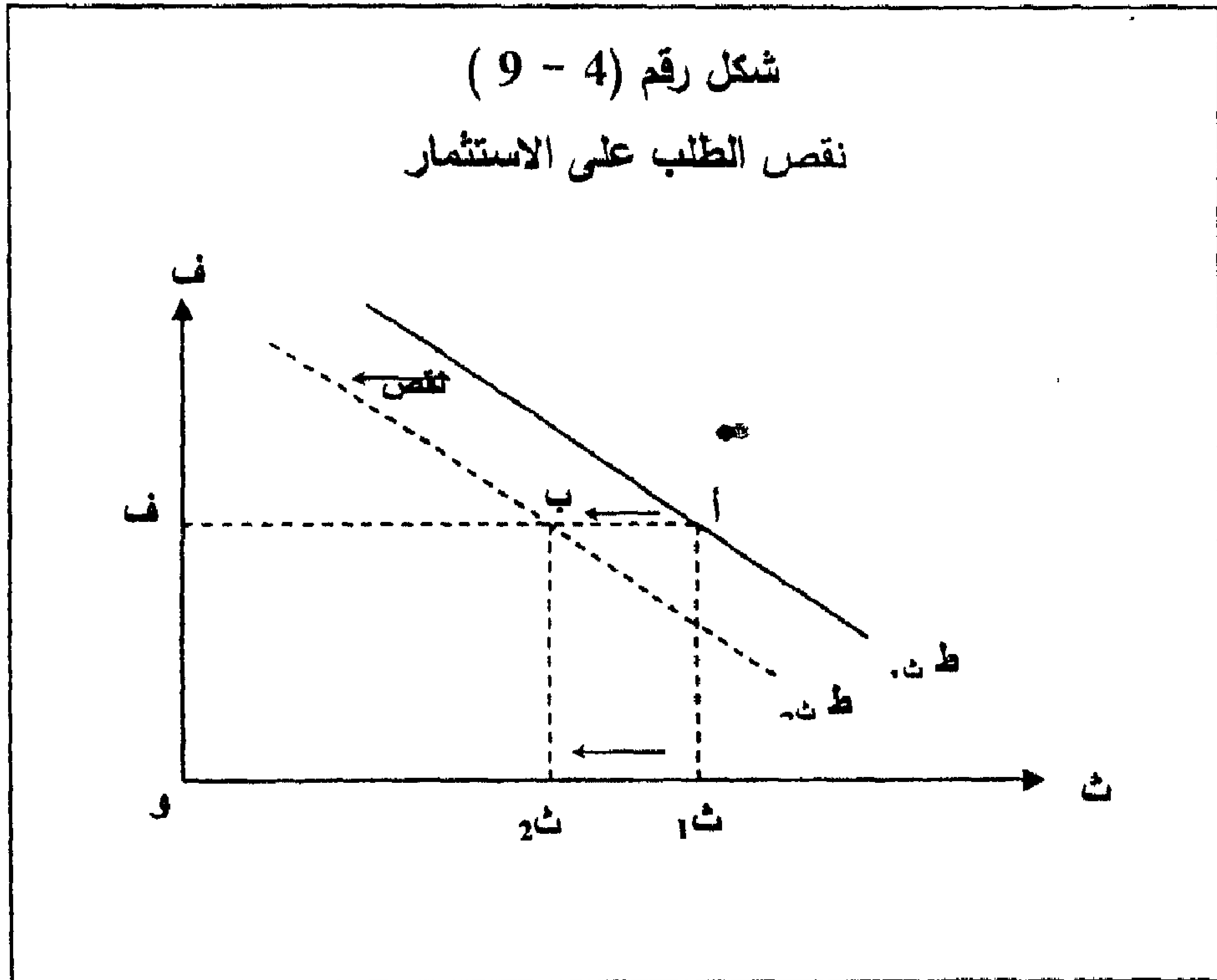
زيادة الطلب على الاستثمار



يقل الطلب على الاستثمار نتيجة لأي مما يلي:

- زيادة في الضرائب.
- تشاؤم لدى رجال الأعمال.
- تراجع في الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة.
- انخفاض في الطلب الكلي في المجتمع.

وتحدث مثل هذه الأمور في ظل ظروف الركود، ويترتب على ذلك نقص الطلب على الاستثمار عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة، وبالتالي، انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى جهة اليسار من (طث$_1$) إلى (طث$_2$)، كما هو موضح في **الشكل رقم** (4 – 9).



شكل رقم (4 – 9)

نقص الطلب على الاستثمار

4 – 3 : الطلب الحكومي

يمثل المكون الثالث من مكونات الطلب الكلي، وتؤثر الحكومة في الطلب الكلي من خلال السياسة المالية، التي تتعلق بالتغيير في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، وينعكس أثر ذلك بصورة واضحة على الميزانية العامة للدولة. وسوف يتعرض هذا البند إلى دراسة كل من: الإنفاق الحكومي، والإيراد الحكومي، وميزانية الحكومة وذلك على النحو التالي.

4-3-1: الإنفاق الحكومي

يتكون الإنفاق الحكومي من عنصرين أساسين وهما:

(1) **المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، سواء الاستهلاكية** – للاستخدام المدني أو العسكري – أم الإنتاجية – **في** صورة إقامة مرافق رأس المال الاجتماعي بالمجتمع. ويتميز هذا النوع من الإنفاق الحكومي بأنه ذو طبيعة ثنائية، حيث أنه ينطوي على تدفق نقدي من الحكومة إلى القطاعات الأخرى في المجتمع، ويقابله في الاتجاه العكسي تدفقات من السلع والخدمات من قطاعات المجتمع الأخرى إلى القطاع الحكومي.

(2) **المدفوعات التحويلية الحكومية**، مثل: إعانات البطالة والمعاشات والضمان الاجتماعي للفقراء والمسنين، ويتميز هذا النوع من الإنفاق الحكومي بأنه ذو اتجاه واحد، حيث ينطوي على تدفقات نقدية من قبل الحكومة إلى الأفراد، ولا يقابله تدفقات سلعية أو خدمية في الاتجاه العكسي. ومثل هذه المدفوعات يترتب عليها زيادة الدخل المتاح للأفراد، ومن ثم، زيادة الطلب الاستهلاكي لديهم، وبالتالي،

زيادة الطلب الكلي بالمجتمع، أي أنها تؤثر في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في أحد مكوناته وهو الاستهلاك.

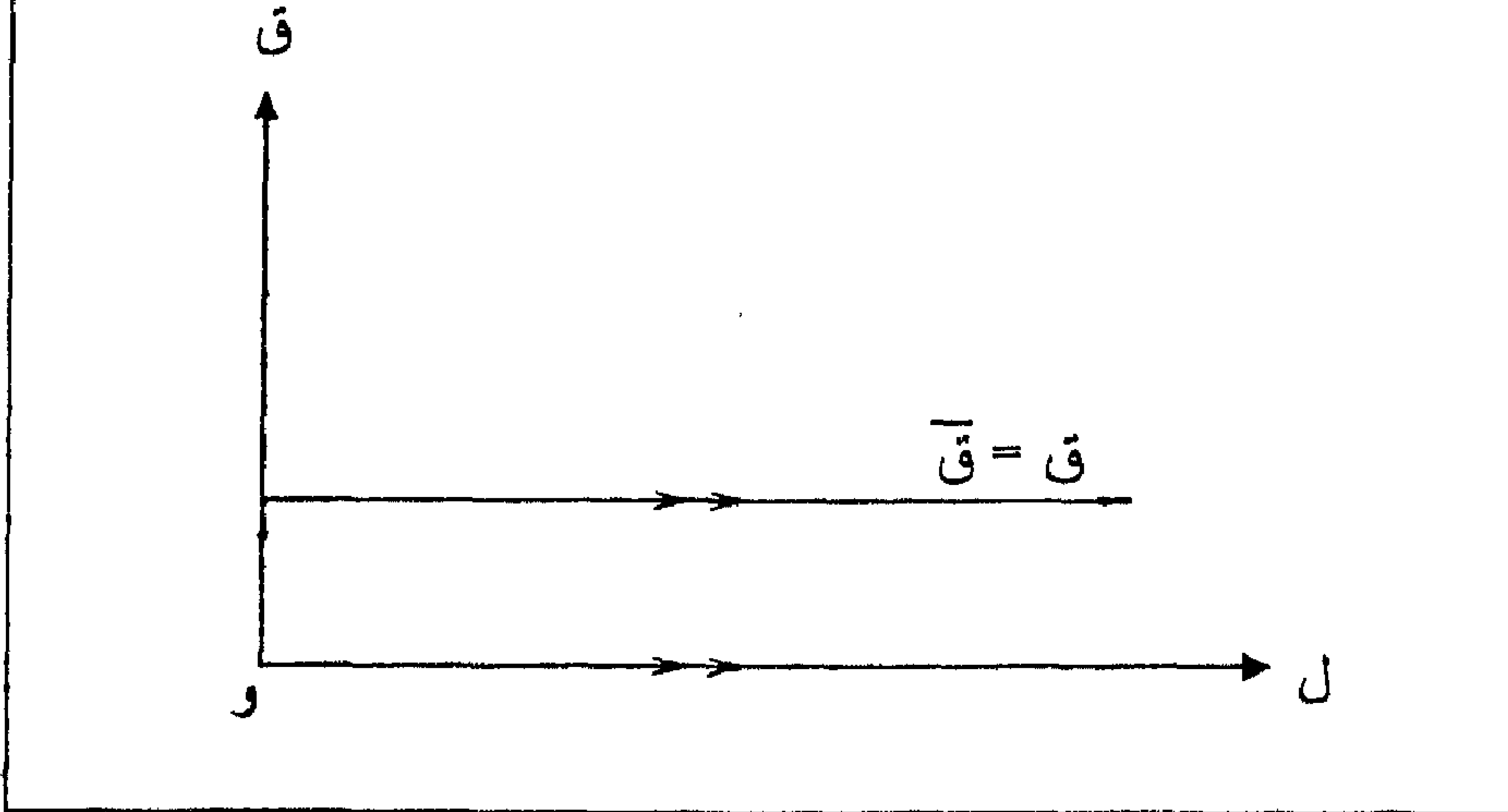
ويقاس حجم القطاع الحكومي ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي في المجتمع بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على زيادة الوزن النسبي للقطاع الحكومي وتزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بالمجتمع، ويتحقق ذلك في الحكومات التي تميل إلى الفلسفة الاشتراكية، والعكس يحدث في حالة اتجاه الحكومات إلى التحرر وإتباع الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية، حيث يتراجع دور الحكومة إلى حد ما في النشاط الاقتصادي، ولذا، تكون نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج أقل نسبياً مقارنة بما يسود في الفكر الاشتراكي. ونظراً لأن الإنفاق الحكومي يتحدد بعوامل سياسية واجتماعية، ولذا، فإنه يكون متغير خارجي مستقل عن الدخل، وبالتالي، **فإن دالة الإنفاق الحكومي تكون على الصورة الرياضية التالية:**

$$ق = \overline{ق}$$

أي أن الإنفاق الحكومي يكون ثابت ولا يتأثر بالتغيرات في الدخل، لأنه يتحدد بعوامل خارجية أخرى، ولذا، ترسم دالة الإنفاق الحكومي بخط موازي لمحور الدخل كما في **الشكل رقم (4 – 10)**، حيث يقاس الإنفاق الحكومي (ق) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.

شكل رقم (4 - 10)

دالة الإنفاق الحكومي



4-3-2: الإيراد الحكومي

تعد الضرائب المصدر الأساسي لإيرادات الحكومة، التي تستخدمه الحكومة في تمويل إنفاقها، وتمثل الضرائب مدفوعات للحكومة من الأفراد والقطاعات الأخرى دون أن يقابلها تدفقات من السلع والخدمات في الاتجاه العكسي، وبالتالي، تأخذ الصورة العكسية للمدفوعات التحويلية. وزيادة الضرائب يترتب عليها انخفاض الدخل المتاح، وبالتالي، انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، والعكس صحيح. أي أن تغيير الضرائب يؤثر في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في بعض مكوناته، بعكس الإنفاق الحكومي الذي يؤثر في الطلب الكلي بصورة مباشرة.

وتنقسم الضرائب وفقاً لإمكانية نقل عبئها إلى فرد أو أفراد آخرين بخلاف الفرد الذي تفرض عليه الضريبة إلى نوعين هما: الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة.

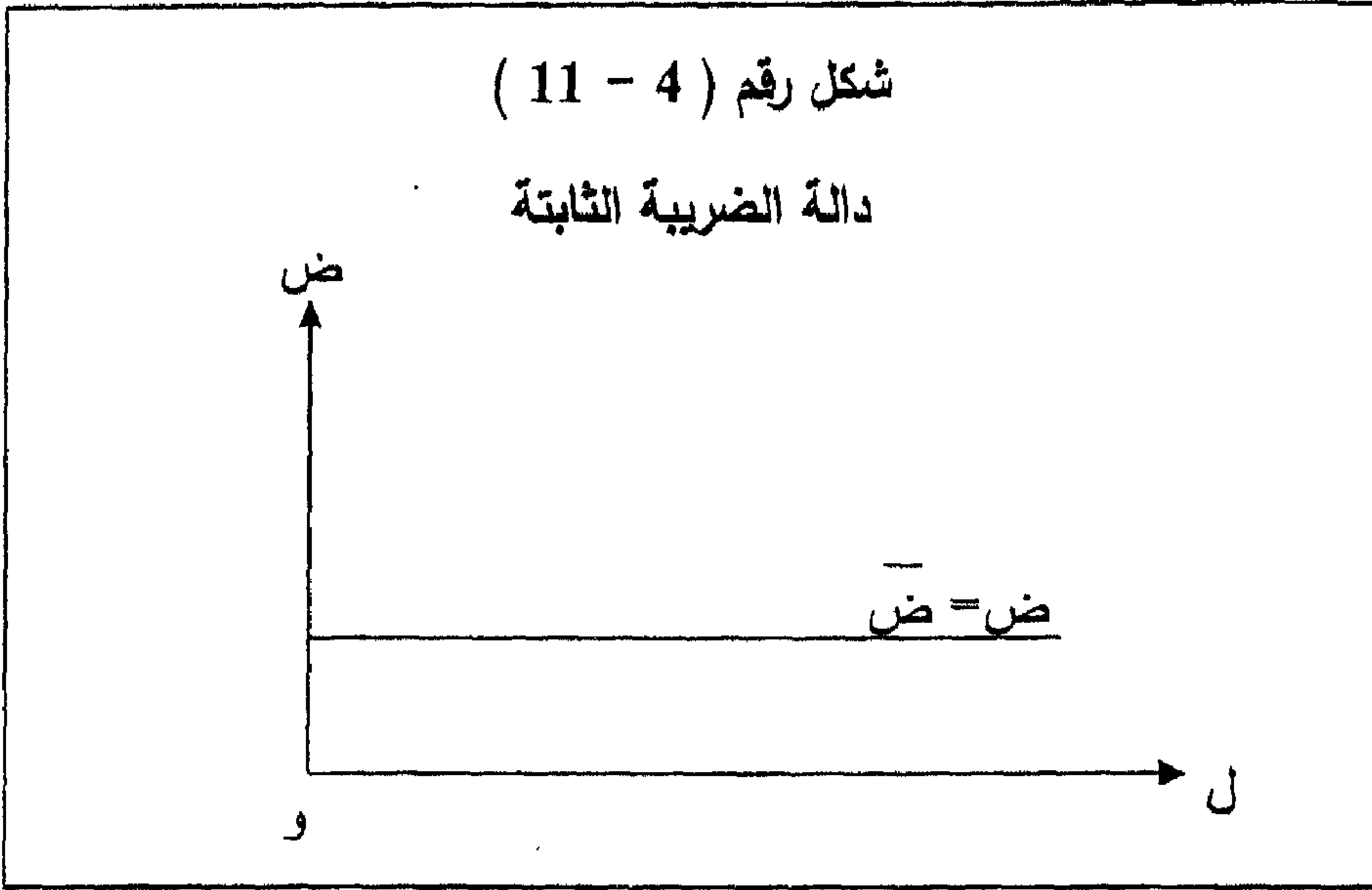
(أ) **الضرائب غير المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على فرد معين وهو يمثل الممول القانوني له – أي الذي يوردها إلى خزانة الدولة – ولكنه يمكن تحويل جزء من عبء هذه الضريبة أو كل عبء هذه الضريبة إلى فرد أو أفراد آخرين، وهنا يختلف الممول القانوني عن الممول الفعلي – الذي يتحمل عبء الضريبة فعلياً. وتفرض هذه الضرائب على السلع والخدمات ، مثل : ضريبة المبيعات .

(ب) **الضرائب المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تقتطع من المنبع، ولا يمكن للفرد الذي تفرض عليه الضريبة تحويل عبء هذه الضريبة لفرد أو أفراد آخرين، وبالتالي، يكون الممول الفعلي للضريبة هو نفسه الممول القانوني لها، مثل: ضرائب الدخول. **وتأخذ ضريبة الدخل – المباشرة – صوراً متعددة لعل أهمها:**

(1) **الضريبة الثابتة:** وتكون هذه الضريبة في صورة مبلغ ثابت يفرض على كل فرد بغض النظر عن مستوى دخله، ولذا، تسمى بضريبة الرؤوس، **وتأخذ دالة الضريبة الثابتة الصورة الرياضية التالية:**

$$ض = \overline{ض}$$

أي تكون الضريبة مستقلة عن الدخل، ولذا، فإن دالة الضريبة الثابتة ترسم بخط موازي لمحور الدخل كما في **الشكل رقم (4 – 11)**، حيث تقاس قيمة الضريبة (ض) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



شكل رقم (4 - 11)

دالة الضريبة الثابتة

(2) **الضريبة النسبية:** وتكون هذه الضريبة في صورة نسبة ثابتة من الدخل، وتزداد قيمة هذه الضريبة مع زيادة الدخل، **وتأخذ دالة الضريبة النسبية الصورة الرياضية التالية:**

$$\text{ض} = \text{ضـ}\ \text{ل}$$

حيث أن: ض ← تشير إلى قيمة الضريبة عند مستويات الدخل المختلفة، وهي المتغير التابع في هذه الدالة.

ل ← تشير إلى الدخل، وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.

ضـ ← هي ميل دالة الضريبة وتعرف بالميل الحدي للضريبة.

- **الميل الحدي للضريبة (م ح ض): وهو يوضح مقدار التغير في قيمة الضريبة نتيجة للتغير في الدخل.**

$$\therefore \text{م ح}_{\text{ض}} = \frac{\Delta \text{ض}}{\Delta \text{ل}} = \text{ضـ}$$

وتكون قيمة صفر < م ح ض < 1

وتكون قيمة م ح ض > صفر، أي أنه موجب دلالة على العلاقة الطردية بين التغير في قيمة الضريبة والتغير في الدخل.

كما أن قيمة م ح ض < 1 أي أنه كسر، وبالتالي، فإن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة أقل منها في قيمة الضريبة، والعكس صحيح.

فمثلاً: إذا كانت دالة الضريبة النسبية على الصورة التالية:

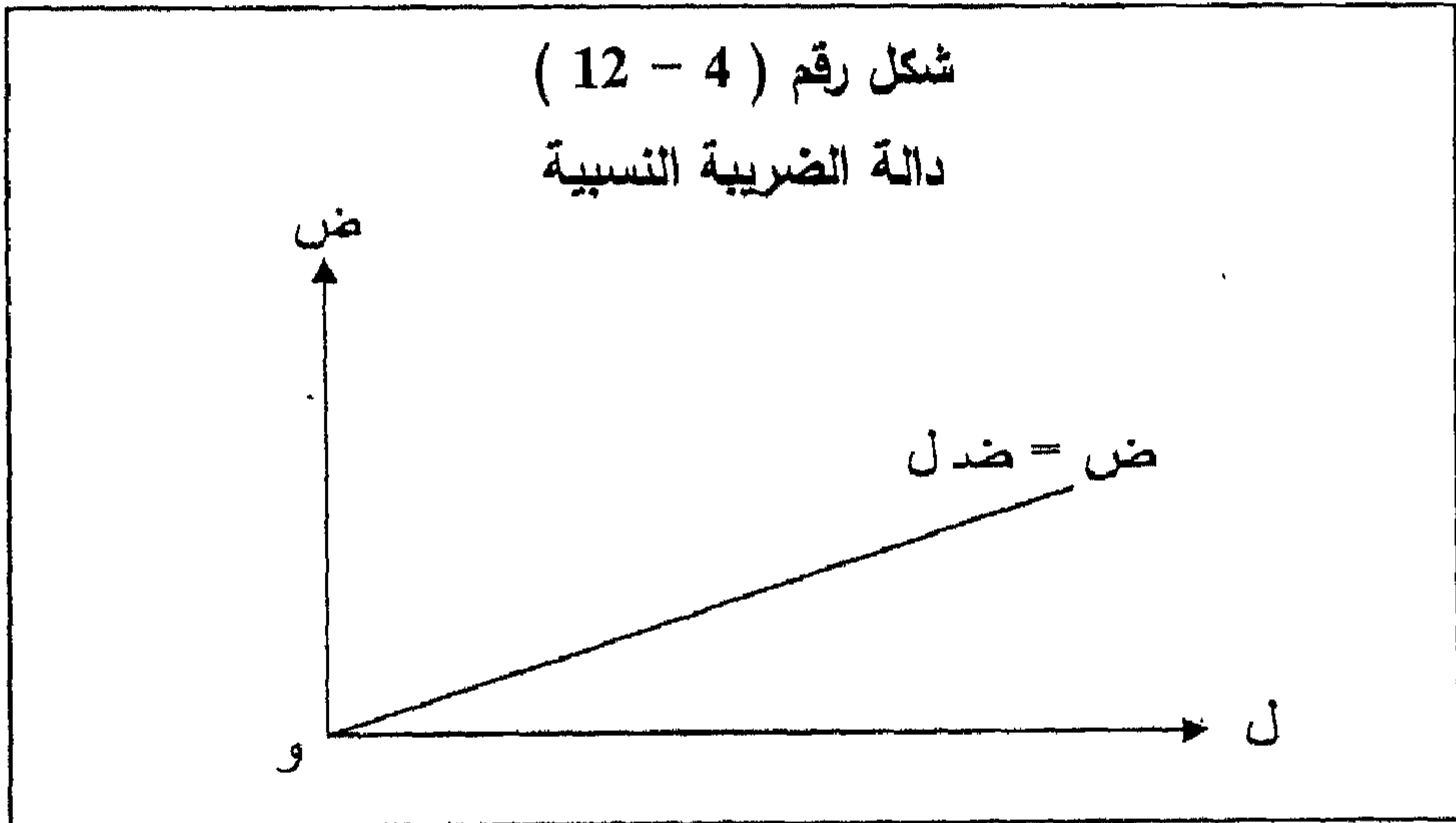
ض = 0.2 ل

فإن هذا يعني أن أي زيادة في الدخل، فإن 20 ٪ منها توجه إلى زيادة في قيمة الضريبة، والعكس صحيح. وتزداد قيمة الضريبة مع زيادة الدخل، فإذا كان مستوى الدخل (ل) = 500 وحدة نقدية، فإن قيمة الضريبة (ض) = 100 وحدة نقدية، وزيادة الدخل إلى 1000 وحدة نقدية، يترتب عليها زيادة قيمة الضريبة إلى 200 وحدة نقدية، وهكذا.

وبالتالي، فإن دالة الضريبة النسبية تصور بيانياً كما في الشكل رقم (4 – 12)، حيث تقاس قيمة الضريبة (ض) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.

شكل رقم (4 – 12)

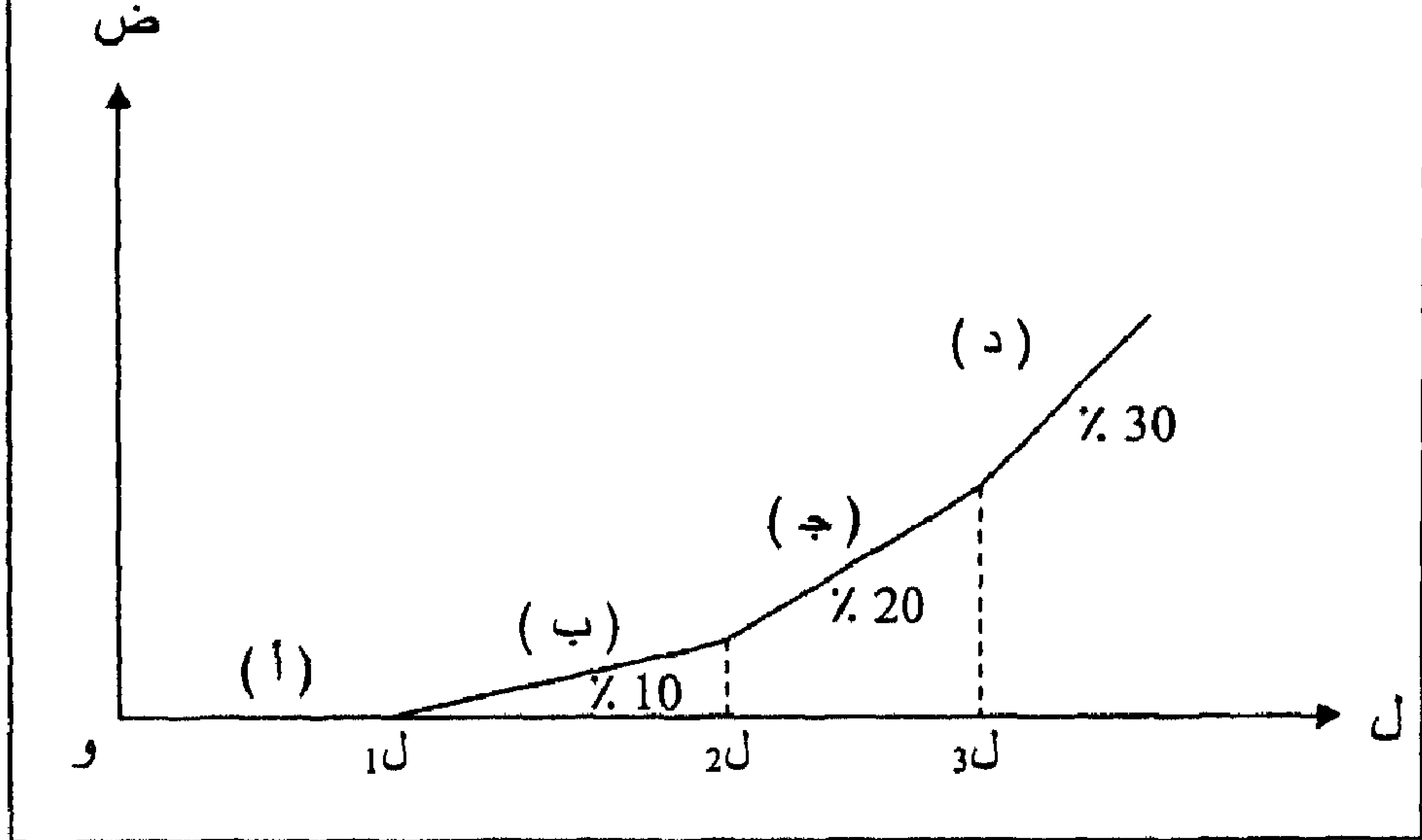
دالة الضريبة النسبية



يتضح من هذا الشكل أن دالة الضريبة النسبية تكون في صورة خط مستقيم موجب الميل، دلالة على وجود علاقة طردية بين قيمة الضريبة والدخل، وكذلك ثبات المعدل الحدي للضريبة، كما تبدأ من نقطة الأصل لأنه إذا كان الدخل = صفر، فإن قيمة الضريبة = صفر أيضاً.

(3) **الضريبة التصاعدية:** وتكون ضريبة الدخل تصاعدية، إذا كان معدلها يتزايد مع تزايد الدخل، وبالتالي، فإن النسبة التي يدفعها الفرد الغني من دخله تكون أعلى من النسبة التي يدفعها الفرد الفقير من دخله. وتكون هذه الضريبة عادة في صورة شرائح، وتزداد نسبة أو معدل الضريبة مع زيادة مستوى دخل الفرد وانتقاله إلى شريحة أعلى من الدخل، فمثلاً: قد يعطى حد إعفاء للأفراد الذين تقل دخولهم عن 1000 وحدة نقدية، وتفرض ضريبة بنسبة 10 ٪ على الأفراد الذين تتراوح دخولهم فيما بين (1000 – 2000) وحدة نقدية، وترتفع نسبة الضريبة إلى 20 ٪ على الأفراد الذين تتراوح دخولهم فيما بين (2000 – 3000) وحدة نقدية، وترتفع نسبة الضريبة إلى 30 ٪ على الأفراد الذين تزداد دخولهم عن 3000 وحدة نقدية. ويتضح من ذلك أن نسبة أو معدل الضريبة يرتفع مع زيادة مستوى الدخل، ومن ثم، تزداد حصيلة الضريبة.

تهدف ضريبة الدخل التصاعدية هذه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوت الطبقي فيما بين فئات المجتمع. وتمثل دالة ضريبة الدخل التصاعدية بالشرائح بيانياً كما في **الشكل رقم (4 – 13)**، حيث تقاس قيمة أو حصيلة الضريبة (ض) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



يلاحظ من هذا الشكل أن:

- معدل الضريبة = صفر حتى مستوى الدخل ($ل_1$)، وهو يمثل حد الإعفاء الضريبي وذلك في الشريحة (أ) من الدخل.
- معدل الضريبة في الشريحة (ب) يكون موجب وتزداد حصيلة الضريبة مع زيادة الدخل.
- معدل الضريبة في الشريحة (جـ) يكون أكبر منه في الشريحة (ب)، حيث يكون ميل دالة الضريبة أكبر في الشريحة (جـ) عن الشريحة (ب)، ويزداد هذا الميل بدرجة أكبر في الشريحة (د)، مما يعكس ارتفاع معدل الضريبة في هذه الشريحة الأعلى من الدخل

الذي يبدأ من المستوى ($ل_3$) فأعلى عن مستويات الدخل الأقل من ذلك.

(4) **الضريبة التنازلية**: وتكون ضريبة الدخل تنازلية، إذا كان معدلها يقل مع تزايد الدخل، وبالتالي، فإن النسبة التي يدفعها الفرد الغني من دخله تكون أقل من النسبة التي يدفعها الفرد الفقير من دخله، أي أن هذه الضريبة تعمل على توزيع الدخل في غير صالح الفقراء. وتكون هذه الضريبة عادة في صورة شرائح. وتقل نسبة أو معدل الضريبة مع زيادة دخل الفرد وانتقاله إلى شريحة أعلى من الدخل، أي أنها عكس ضريبة الدخل التصاعدية.

تهدف ضريبة الدخل التنازلية هذه إلى تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك؛ حيث تخضع الشرائح الأعلى من الدخل، التي يرتفع لديها الميل المتوسط للادخار إلى معدل ضريبة أقل مقارنة بتلك التي تخضع لها الشرائح الأقل من الدخل، التي يرتفع لديها الميل المتوسط للاستهلاك.

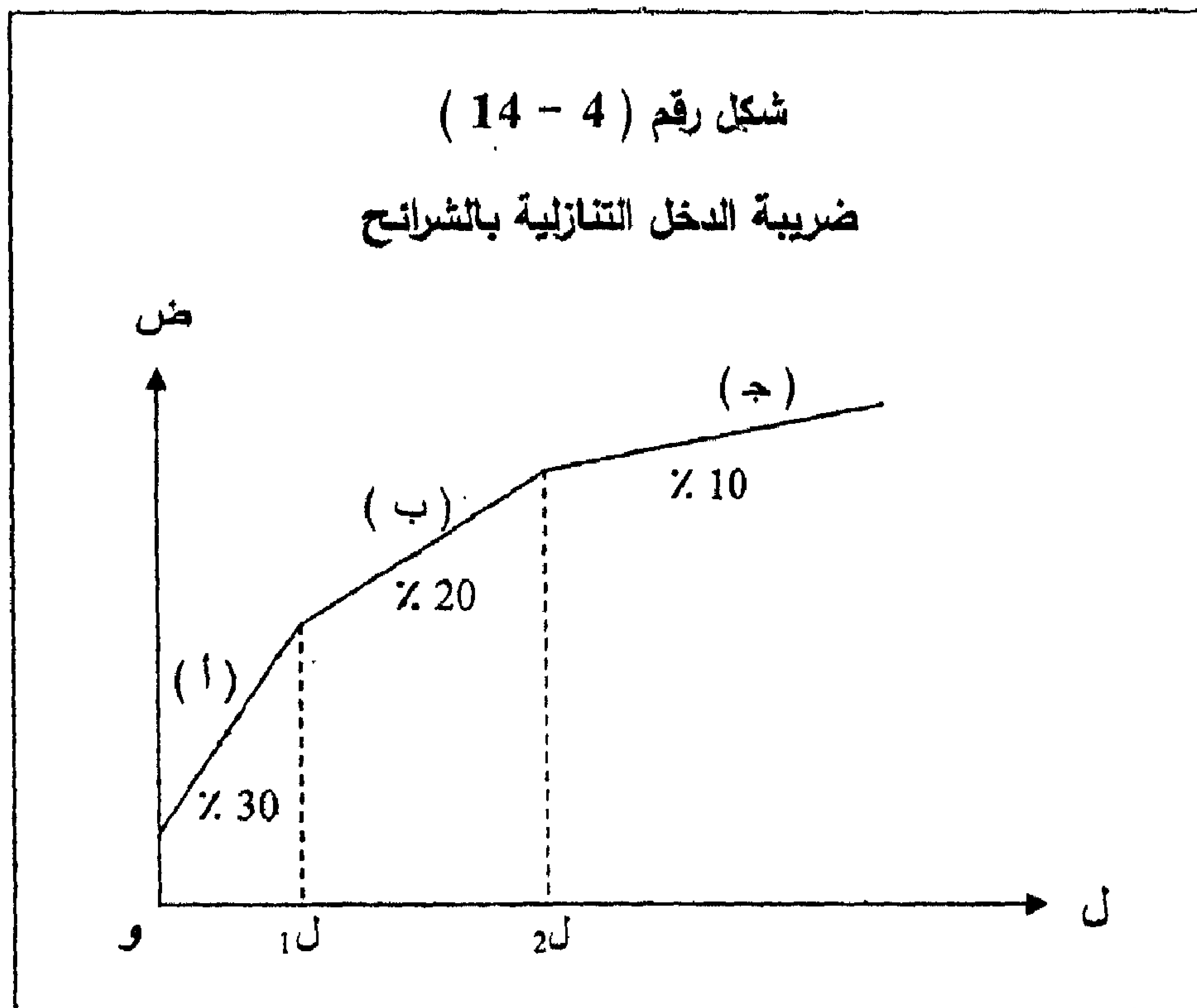
تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الذي يعتمد بصورة كبيرة على الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية؛ فإنها تكون بمثابة ضريبة غير مباشرة تنازلية؛ حيث يدفع الفقراء نسبة من دخولهم تفوق تلك التي يدفعها الأغنياء كنسبة من دخولهم في سبيل الحصول على هذه السلع.

وإذا كان معدل الضريبة يتناقص مع زيادة الدخل والانتقال إلى شريحة أعلى من الدخل؛ فإن حصيلة الضريبة تزداد بمعدل متناقص في حالة الانتقال من شريحة إلى شريحة أعلى من الدخل، وتكون دالة الضريبة التنازلية بالشرائح عكس دالة ضريبة الدخل التصاعدية بالشرائح وذلك كما

في الشكل رقم (4 - 14)؛ حيث تقاس قيمة أو حصيلة الضريبة (ض) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.

شكل رقم (4 - 14)

ضريبة الدخل التنازلية بالشرائح



يلاحظ من هذا الشكل أن معدل الضريبة على الشريحة (أ) أكبر من معدل الضريبة على الشريحة (ب) وهذا بدوره أكبر من معدل الضريبة على الشريحة (جـ)، ويتضح ذلك بيانياً في انخفاض ميل دالة الضريبة عند الانتقال من شريحة إلى شريحة أعلى من الدخل.

4-3-3: ميزانية الحكومة

تعبر ميزانية الحكومة عن جانبي الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، **ونواجه بشأن ميزانية الحكومة هذه بثلاثة احتمالات ممكنة؛ فإذا كانت:**

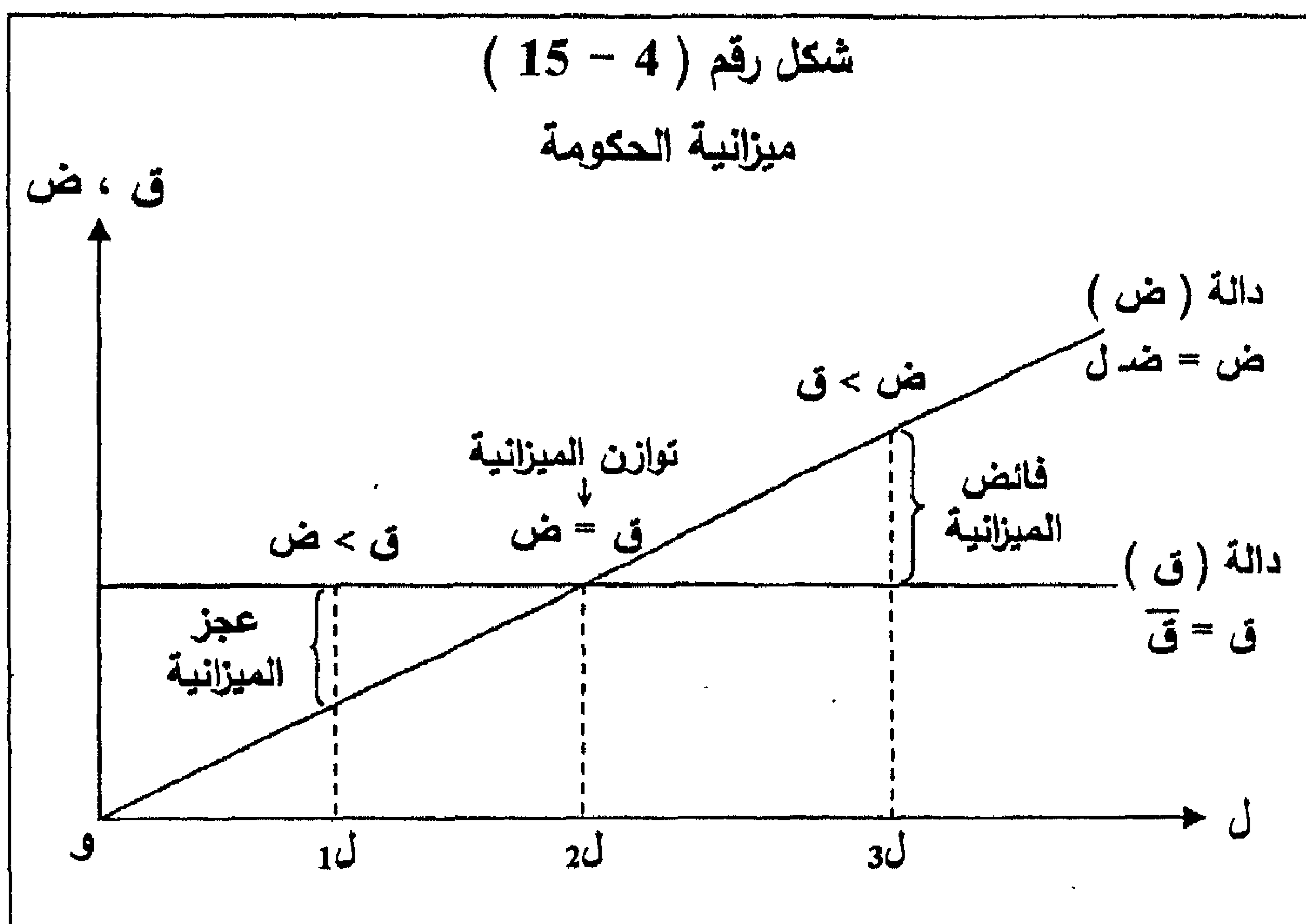
1 - الإيرادات الحكومية = النفقات الحكومية ← تكون ميزانية الحكومة في حالة توازن.

2 - الإيرادات الحكومية > النفقات الحكومية ← تكون ميزانية الحكومة في حالة فائض.

3 - الإيرادات الحكومية < النفقات الحكومية ← تكون ميزانية الحكومة في حالة عجز.

وتمول الحكومة عجز الميزانية في حالة وجوده من خلال الاقتراض من الجمهور بإصدار أذون الخزانة أو السندات أو عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، من خلال إصدار نقدي جديد بالمجتمع، ومن ثم، زيادة معدل التضخم به.

ويمكن تصوير الحالات الثلاث سالفة الذكر لميزانية الحكومة بيانياً، كما في **الشكل** رقم (**4 - 15**) بافتراض أن الضريبة تكون على الدخل في صورة نسبة ثابتة منه؛ حيث يقاس كل من الإنفاق الحكومي (ق)، وحصيلة الضرائب (ض) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



يلاحظ من هذا الشكل أنه:

- عند مستوى الدخل (ل$_2$) يكون هناك توازن في الميزانية؛ حيث أن: ق = ض.
- عند مستويات الدخل الأقل من (ل$_2$) مثل (ل$_1$) يكون هناك عجز بالميزانية؛ حيث أن: ق > ض.
- عند مستويات الدخل الأعلى من (ل$_2$) مثل (ل$_3$) يكون هناك فائض بالميزانية؛ حيث أن: ض > ق.
- إيرادات الحكومة من الضرائب تزداد مع زيادة الدخل، في حين أن الإنفاق الحكومي يكون ثابت، ولذا، فإن عجز الميزانية يقل مع زيادة الدخل إلى أن يختفي هذا العجز عند مستوى الدخل (ل$_2$) ويتحول بعد ذلك إلى فائض في الميزانية بعد مستوى الدخل (ل$_2$).

زيادة عجز الميزانية يعني زيادة (ق) و/أو تخفيض (ض)، مما يترتب عليه زيادة الطلب الكلي، والعكس صحيح ؛ فإن انخفاض العجز أو زيادة الفائض بالميزانية يترتب عليه نقص الطلب الكلي، لأنه يعني نقص (ق) و/أو زيادة (ض).

4 – 4: الطلب الأجنبي الصافي

يمثل المكون الرابع من مكونات الطلب الكلي، ويقصد بالطلب الأجنبي الصافي ما ينفقه الأجانب على المنتجات المحلية مطروحاً منه ما ينفقه المواطنين على المنتجات الأجنبية، أي أنه يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

∴ الطلب الأجنبي الصافي = قيمة الصادرات – قيمة الواردات

وبالتالي؛ فإن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي الصافي، ومن ثم، يترتب عليها زيادة الطلب الكلي، والعكس صحيح. بينما زيادة الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي الصافي، ومن ثم، يترتب عليها انخفاض الطلب الكلي، والعكس صحيح.

وقد تكون قيمة الطلب الأجنبي الصافي موجبة أو صفر أو سالبة، ويتوقف هذا على قيمة كل من الصادرات والواردات، وبالتالي، ما يعرف برصيد الحساب الجاري. ولذا؛ فإنه سوف يتم في هذا البند دراسة كل من: الصادرات، والواردات، والحساب الجاري وذلك على النحو التالي.

4-4-1: الصادرات

تتمثل الصادرات في طلب الأجانب على المنتجات المحلية في دولة ما، ويتوقف حجم صادرات الدولة، وبالتالي، حصيلة صادراتها على

مستويات الدخول في الدول الأجنبية، والأذواق بهذه الدول الأجنبية، والسعر النسبي للصادرات، وقيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، حيث يزداد الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي، تزداد حصيلة صادراتها، عندما ترتفع مستويات الدخول بالدول الأجنبية - ويتحقق هذا في حالات الرواج - وكذلك عندما تتجه الأذواق بالدول الأجنبية لصالح السلع المنتجة محلياً في الدولة، وكلما كانت أسعار الصادرات النسبية منخفضة مقارنة بأسعارها في الدول الأخرى، وانخفضت القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يجعل السلع المحلية منخفضة الثمن مقومة بالعملة الأجنبية، والعكس صحيح.

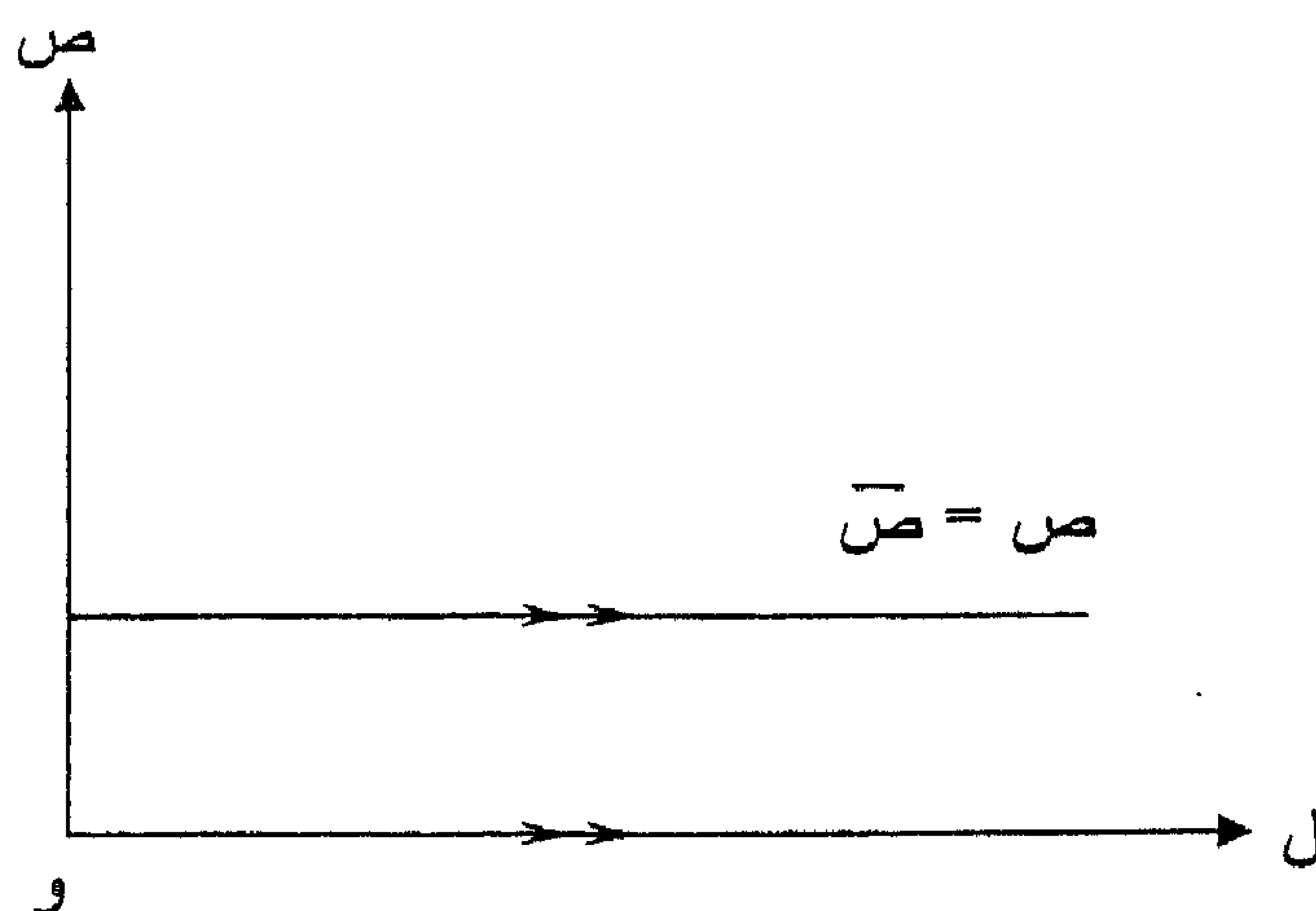
يتضح من ذلك أن الطلب الأجنبي على الصادرات يتحدد بعوامل خارجية تتعلق بظروف الدول الأجنبية، وبالتالي، تكون الصادرات مستقلة عن الدخل، ولذا، **تكون دالة الصادرات على الصورة الرياضية التالية:**

$$\text{ص} = \overline{\text{ص}}$$

أي أن الصادرات ثابتة ومستقلة عن الدخل، ولذا، ترسم دالة الصادرات بخط أفقي موازي لمحور الدخل كما **في الشكل رقم (4 -16)؛** حيث تقاس حصيلة الصادرات (ص) على المحور الرأسي، والدخل (ل) **على المحور الأفقي.**

شكل رقم (4 - 16)

دالة الصادرات



وزيادة الصادرات يترتب عليها زيادة الطلب الأجنبي الصافي، وبالتالي، زيادة الطلب الكلي، والعكس صحيح. وذلك لأن الصادرات تمثل أحد مكونات الطلب الكلي شأنها في ذلك شأن الاستهلاك والاستثمار.

4 -4-2: الواردات

تتمثل الواردات في الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأجنبية. ويتوقف حجم الواردات في الدولة، وبالتالي، المدفوعات مقابل هذه الواردات على كل من: مستوى الدخل المحلي في الدولة، والذوق المحلي، والسعر النسبي للواردات مقارنة بالأسعار المحلية، وسعر الصرف الأجنبي؛ حيث يزداد الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي، تزداد المدفوعات مقابل هذه الواردات في الدولة عندما يزداد الدخل المحلي بها، ويتجه الذوق المحلي إلى تفضيل السلع والخدمات المستوردة على السلع

والخدمات المحلية، وعندما تكون أسعار الواردات أرخص مقارنة بالأسعار المحلية، وانخفض سعر صرف الدول الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية؛ مما يجعل الواردات منخفضة الثمن مقومة بالعملة المحلية، والعكس صحيح.

يتضح من ذلك أن الطلب المحلي على الواردات يزداد مع زيادة الدخل المحلي، والعكس صحيح. أي أنه يكون دالة طردية في الدخل، **ولذا، تكون دالة الواردات على الصورة الرياضية التالية:**

$$و = \overline{و} + م ل$$

حيث أن: و ← تشير إلى قيمة الواردات الكلية، وهي المتغير التابع في هذه الدالة.

ل ← تشير إلى الدخل، وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.

$\overline{و}$ ← تمثل الحد الأدنى من الواردات عندما الدخل = صفر، أي أنها تمثل الواردات التلقائية أو المستقلة عن الدخل.

م ← تمثل ميل دالة الواردات أو الميل الحدي للواردات.

- **الميل الحدي للواردات (م ح و): وهو يقيس مقدار التغير في الواردات نتيجة للتغير في الدخل.**

$$\therefore م ح و = \frac{\Delta و}{\Delta ل} = م$$

وأن قيمة صفر < م ح و < 1

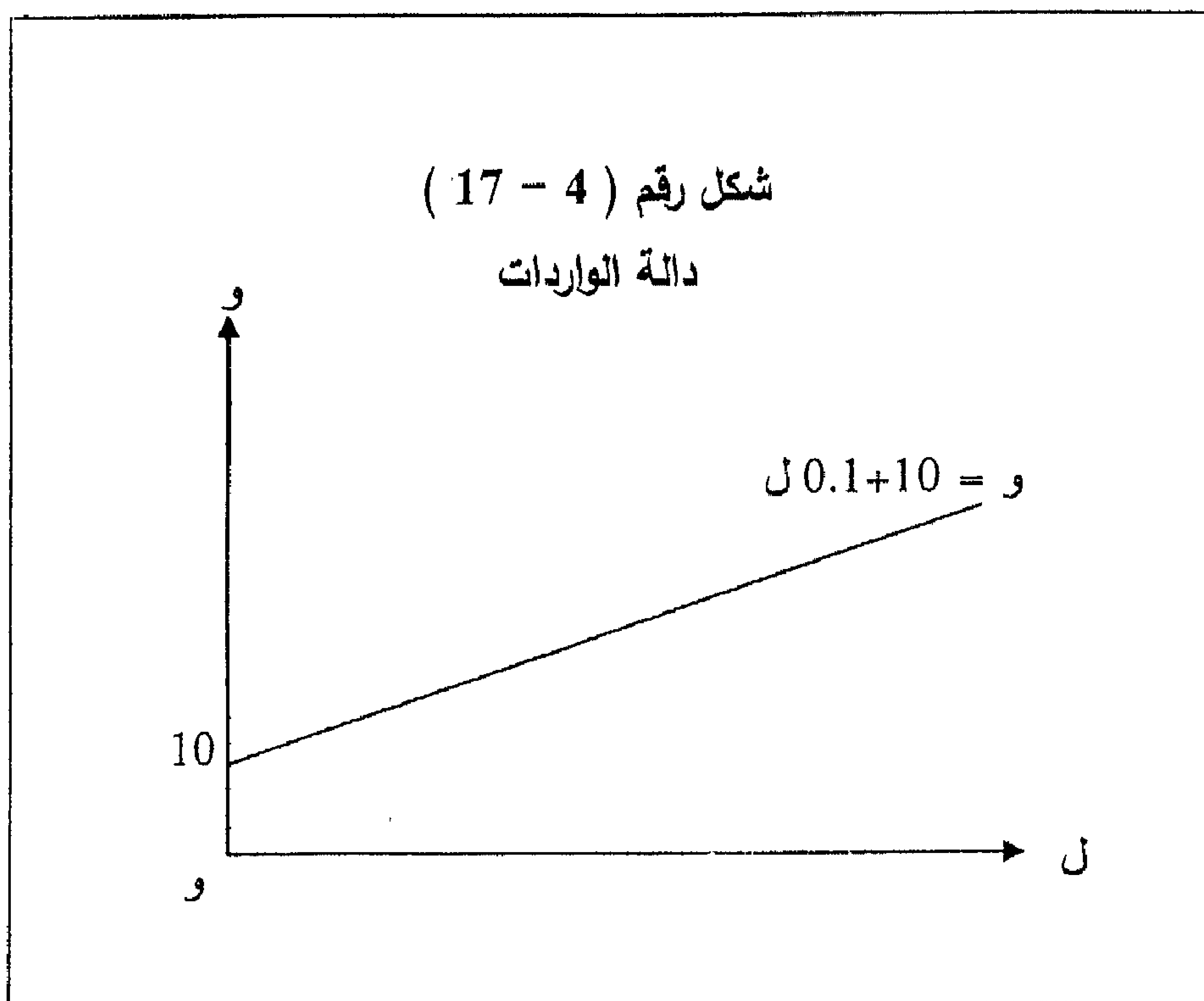
وتكون قيمة م ح و > صفر، أي أنه موجب دلالة على العلاقة الطردية بين التغير في الواردات والتغير في الدخل. كما تكون قيمة م ح و < 1 ، أي أنه

كسر وهذا يعني أن أي تغير في الدخل يترتب عليه تغير أقل منه في الواردات.

فمثلاً: إذا كانت دالة الواردات على الصورة الرياضية التالية:

و = 10 + 0.1 ل

فإن هذا يعني الحد الأدنى من الواردات المستقلة عن الدخل = 10 وحدات نقدية عند مستوى الدخل = صفر. وأن م ح و = 0.1 وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل؛ فإن 10٪ منها توجه إلى زيادة في الواردات، والعكس صحيح. وبالتالي، تمثل دالة الواردات بيانياً كما **في الشكل رقم (4 - 17)** حيث تقاس قيمة الواردات (و) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



شكل رقم (4 - 17)
دالة الواردات

وزيادة الواردات يترتب عليها انخفاض الطلب الأجنبي الصافي، وبالتالي، انخفاض الطلب الكلي، والعكس صحيح، وذلك لأن الواردات تمثل مكوناً سالباً من مكونات الطلب الكلي.

4-4-3: الحساب الجاري

يعبر الحساب الجاري عن جانبي الواردات والصادرات، سواء من السلع أو الخدمات في الدولة، وهو يمثل أحد مكونات ميزان المدفوعات بها. **ونواجه بثلاثة احتمالات ممكنة للحساب الجاري، فإذا كانت:**

1 – قيمة الصادرات = قيمة الواردات ← يكون الحساب الجاري في حالة توازن.

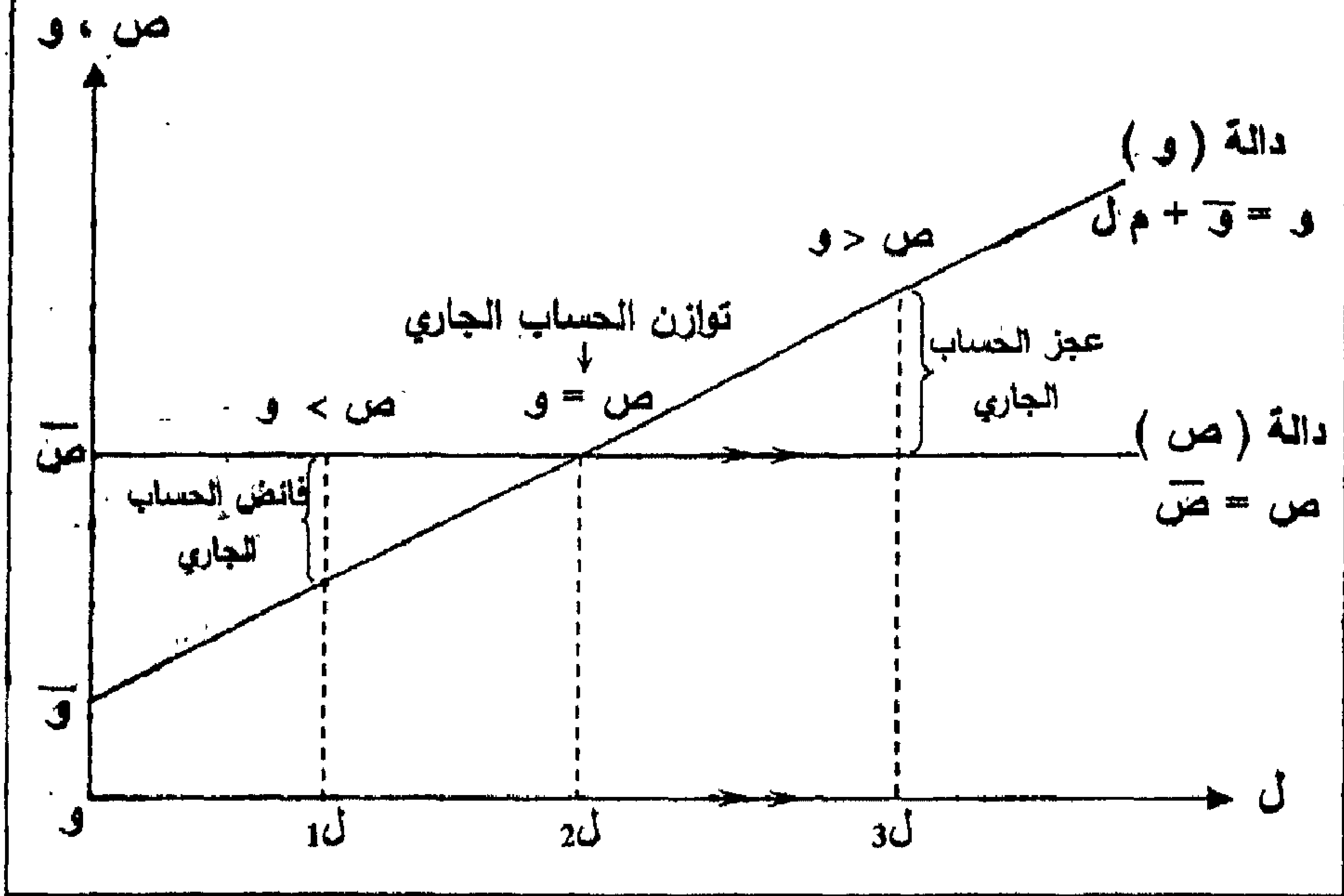
2 – قيمة الصادرات > قيمة الواردات ← يكون الحساب الجاري في حالة فائض.

3 – قيمة الصادرات < قيمة الواردات ← يكون الحساب الجاري في حالة عجز.

ويمكن تصوير الاحتمالات الثلاثة سالفة الذكر بيانياً، كما في **الشكل رقم (4 – 18)**؛ حيث تقاس قيمة كل من الصادرات (ص) والواردات (و) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.

شكل رقم (4 – 18)

ميزانية الحكومة



يتضح من هذا الشكل أن قيمة الواردات تزداد مع زيادة الدخل، بينما تكون قيمة الصادرات ثابتة، ولذا، فإنه عند المستويات المنخفضة من الدخل والأقل من مستوى الدخل (ل$_{2}$) يكون هناك فائض بالحساب الجاري كما عند مستوى الدخل (ل$_{1}$)، ويقل هذا الفائض مع زيادة الدخل إلى أن يتحقق التوازن في الحساب الجاري عند مستوى الدخل (ل$_{2}$). ومع زيادة الدخل عن ذلك يكون هناك عجز في الحساب الجاري كما عند مستوى الدخل (ل$_{3}$). وهذا يعني أن الطلب الأجنبي الصافي يقل مع زيادة الدخل، وذلك بسبب زيادة الواردات في الوقت الذي تكون فيه الصادرات ثابتة، ومن ثم، تكون العلاقة بين الطلب الأجنبي الصافي ومستوى الدخل علاقة عكسية.

4 - 5: نماذج الأسئلة

س1 : بين مدى صحة أو خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 - يتعادل دائماً الطلب الكلي مع الإنفاق القومي خلال نفس الفترة الزمنية.

2 - يتساوي الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل.

3 - لا يختلف الاستثمار الإحلالي عن الاستثمار الصافي.

4 - إذا كانت دالة الضريبة على الصورة التالية: ض = 0.1 ل ، فإن معدل الضريبة يتزايد مع زيادة الدخل.

5 - تزيد قيمة الميل المتوسط للاستهلاك عن قيمة الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير.

6 - تفترض نظرية دورة الحياة أن الفرد يوازن بين دخله واستهلاكه علي مدار حياته.

7 - لا يختلف أثر انخفاض سعر الفائدة عن أثر تخفيض الضرائب على منحنى الطلب على الاستثمار، لأن كل منهما يترتب عليه زيادة حجم الاستثمار بالمجتمع.

8 - يرتبط كل من الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوز طردياً مع الدخل.

9 - يعد الدخل الكلي أهم محدد للاستهلاك الكلي وفقاً لنظرية الدخل النسبي.

10 - لا يختلف أثر زيادة كل من الصادرات أو الواردات على الطلب الكلي.

س2 : وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:

1 - دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل القصير.

2 - الحالات المختلفة الممكنة للحساب الجاري.

3 - دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل.

4 - العلاقة بين الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوز والاستثمار الكلي.

5 - الحالات المختلفة الممكنة لميزانية الحكومة.

س3 : التمارين:

تمرين (1) إذا كانت دالة الاستهلاك هي:

س = **50** + 0,8 ل

حيث أن (س) تشير إلى الاستهلاك ، (ل) إلى الدخل المتاح

المطلوب:

1 - اكتب دالة الادخار المناظرة لها.

2 - ما هو حجم الاستهلاك والادخار عندما الدخل المتاح = 100.

3 - هل تعتقد أن الميل الحدي للاستهلاك يتزايد أم يتناقص مع زيادة الدخل المتاح.

4 - ماذا يحدث للميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخل المتاح.

5 - ما هو مستوى الدخل الذي يصل عنده الادخار إلى الصفر.

6 - صور بيانياً دالتي الاستهلاك والادخار السابقتين.

تمرين (2) إذا كانت دالة الادخار هي:

خ = 0.1 ل

حيث أن (خ) تشير إلي الادخار، (ل) إلى الدخل المتاح.

المطلوب:

1 – تحديد دالة الاستهلاك المناظرة لها.

2 – إيجاد كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك عند مستويات الدخل 100 ، 150 ، 200

3 – تحديد مستوى الدخل الذي يكون عنده الادخار مساوياً للصفر.

4 – وضح بيانياً دالتي الاستهلاك والادخار السابقتين.

تمرين (3) إذا كانت دالة الضريبة على الصورة التالية:

ض = 0.2 ل

وأن الإنفاق الحكومي (ق) = 200 وحدة نقدية.

المطلوب:

1 – تحديد مستوى الدخل الذي يتحقق عنده توازن الميزانية الحكومية.

2 – تحديد حجم العجز أو الفائض في الميزانية عند مستويات الدخل 600 ، 1200 ، 2000 وحدة نقدية.

3 – صور بيانياً وضع الميزانية الحكومية عند مستويات الدخل السابقة.

الفصل الخامس*

المستوى التوازني للدخل القومي

يتم تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في أي نموذج اقتصادي وفقاً لمدخلين:

المدخل الأول: وهو عن طريق تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويسمى بمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي.

∴ شرط التوازن هو أن:

العرض الكلي أو قيمة الناتج القومي (ل) = الطلب الكلي

∴ ل = س + ث + ق + (ص - و)

المدخل الثاني: وهو عن طريق تعادل التسربات مع الإضافات، ويسمى بمدخل التسربات / الإضافات.

∴ شرط التوازن هو أن:

إجمالي التسربات = إجمالي الإضافات

∴ خ + ض + و = ث + ق + ص

---

* **كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.**

- لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على نفس مراجع الفصل السابق بالإضافة إلى:
- د. فايز إبراهيم الحبيب، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، الطبعة الثالثة، الناشر هو المؤلف، الرياض، 1994 .
- مايكل ابدجمان، ***الاقتصاد الكلي***، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983 .
- Felderor B., Homburg S., *Macroeconomics and New Macroeconomics*, Springer, Berlin Heidexberg, 1992..

تختلف مكونات الطلب الكلي، وكذلك مكونات كل من التسربات والإضافات من نموذج اقتصادي إلى نموذج آخر. وسوف يتم تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في ظل مجموعة من الافتراضات ولعل أهمها هو افتراض ثبات المستوى العام للأسعار، **ووفقاً لذلك فإن هذا الفصل سوف يتعرض إلى دراسة كل من:**

- الافتراضات الأساسية الخاصة بتحديد المستوى التوازني للدخل القومي.
- المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مغلق بدون حكومة.
- المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مغلق به حكومة.
- المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مفتوح.
- نماذج الأسئلة.

5 ـ 1: الافتراضات الأساسية لتحديد المستوى التوازني للدخل القومي

يبنى التحليل الكينزي لتحديد المستوى التوازني للدخل القومي على مجموعة من الافتراضات تحدد الإطار العام الذي يتم في ظله تحديد المستوى التوازني للدخل القومي، **ولعل أهم هذه الافتراضات ما يلي:**

(1) **ثبات المستوى العام للأسعار**: وذلك لكي ما تعكس التغيرات في الدخل القومي التغيرات الحقيقية فقط في الإنتاج، وتستبعد التغيرات النقدية، وبالتالي؛ فإن أي زيادة في الدخل-القومي يكون مصدرها زيادة في كميات السلع والخدمات، والعكس صحيح، فإن أي نقص في الدخل القومي يكون بسبب نقص في كميات السلع والخدمات.

(2) **وجود حجم أمثل من المخزون السلعي:** تعمد المنشآت إلى المحافظة على وجود حجم أمثل من المخزون السلعي، وذلك لمقابلة التفاوت أو الاختلاف بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وهذا يضمن تحقق الافتراض السابق – وهو ثبات الأسعار – حيث أنه في حالة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي؛ فإن رجال الأعمال يقابلون ذلك من خلال السحب من المخزون لديهم، وهذا يحول دون ارتفاع الأسعار، غير أن حجم المخزون لديهم ينخفض عن مستواه الأمثل؛ مما يتطلب الأمر زيادة الإنتاج، وبالتالي، زيادة الدخل في الفترات الزمنية التالية، والعكس يحدث في حالة زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي؛ فإن رجال الأعمال يقومون بإضافة الزيادة في العرض الكلي إلى المخزون وهذا يحول دون انخفاض مستوى الأسعار، غير أن خجم المخزون لديهم يزداد عن مستواه الأمثل، مما يتطلب تخفيض الإنتاج، وبالتالي، الدخل في الفترات التالية.

∴ **تكون العلاقة بين التغير في حجم الإنتاج والتغير في حجم المخزون علاقة عكسية.**

(3) **ثبات ظروف العرض الكلي:** وهذا يعني ثبات عرض عوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع، وبالتالي، فإن أي زيادة في الناتج تكون من خلال زيادة تشغيل الموارد المتاحة، مادام الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التوظف الكامل، والعكس صحيح، فإن أي نقص في الناتج يعني زيادة حجم الموارد العاطلة بالمجتمع. وهذا يعني أن التحليل الذي يتم في ظله تحديد مستوى الدخل القومي التوازني هو تحليل خاص بالأجل القصير، وهو الأجل الزمني الذي يتميز بثبات كمية الموارد

المتاحة في المجتمع، وكذلك ثبات المستوى الفني. وهذا يعني بدوره ثبات مستوى الناتج أو الدخل القومي المناظر لمستوى التوظف الكامل.

5 – 2: المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مغلق بدون حكومة

يكون الاقتصاد مغلق أي لا يوجد به قطاع العالم الخارجي، وبالتالي، لا توجد به صادرات أو واردات، كما أنه بدون حكومة أي لا يوجد به إنفاق حكومي أو ضرائب. **وهذا يعني أن الاقتصاد في هذا النموذج يتكون من قطاعين أساسين فقط وهما:**

- **القطاع العائلي أو الاستهلاكي.**
- **قطاع الأعمال أو الإنتاجي.**

وسوف يتم في هذا البند تحديد مستوى الدخل القومي التوازني وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي، ثم وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات، هذا فضلاً عن دراسة المضاعف الكينزي البسيط، وذلك على النحو التالي.

5–2–1: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي

العرض الكلي (ع ك) = قيمة الناتج القومي = الدخل القومي (ل)، ويمثل بيانياً بخط الدخل أو خط 45°. ويكون العرض الكلي ثابت لأن هذا التحليل خاص بالأجل القصير. والطلب الكلي هو الإنفاق المخطط لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال.

∴ الطلب الكلي (ط ك) = طلب القطاع العائلي وهو الإنفاق الاستهلاكي المخطط

+ طلب قطاع الأعمال وهو الإنفاق الاستثماري المخطط

∴ ط ك = س + ث

وبافتراض أن الاستثمار المخطط يكون ثابت، أي أنه يكون مستقل عن الدخل؛ بينما الاستهلاك المخطط يكون دالة طردية في الدخل، ولذا، يكون الطلب الكلي دالة طردية في الدخل وله نفس ميل دالة الاستهلاك، وهو الميل الحدي للاستهلاك.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

س = أ + ب ل ⟵ (1)

ث = $\overline{ث}$ ⟵ (2)

ل = س + ث ⟵ (3)

والمعادلة رقم (3) تمثل معادلة شرط التوازن؛ حيث تعبر عن تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي.

فمثلاً: إذا كانت

س = 100 + 0.8 ل ، ث = 80

لتحديد المستوى التوازني للدخل القومي يتم ذلك من خلال التعويض **في معادلة شرط التوازن رقم (3) السابقة، حيث أن:**

ع ك = ط ك

∴ ل = س + ث

∴ ل = 100 + 0.8 ل + 80

0.2 ل = 180

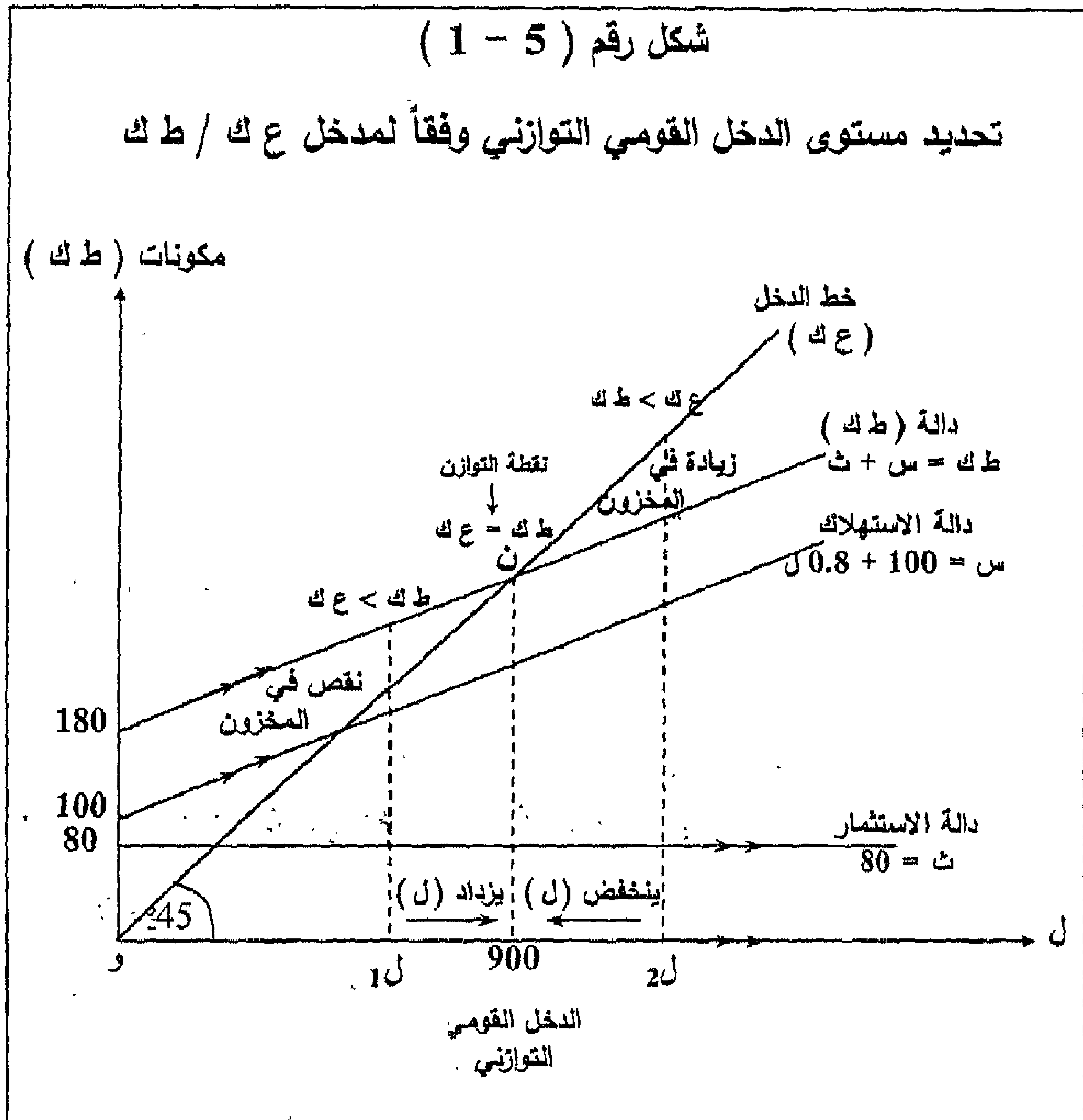
$$\therefore \text{ل} * = \frac{180}{0.2} = \boxed{900}$$

مستوى الدخل القومي التوازني.

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومي التوازني بيانياً كما **في الشكل** رقم (5 – 1)، حيث تقاس مكونات الطلب الكلي (س ، ث) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.

شكل رقم (5 – 1)

تحديد مستوى الدخل القومي التوازني وفقاً لمدخل ع ك / ط ك



يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الاستثمار ترسم بخط موازي لمحور الدخل، لأن الاستثمار ثابت (ث = 80) ومستقل عن الدخل.
- أن دالة الاستهلاك تكون في صورة خط مستقيم موجب الميل، وذلك لأن الاستهلاك يكون دالة طردية في الدخل.
- أن دالة الطلب الكلي هي عبارة عن التجميع الرأسي لدالتي الاستهلاك والاستثمار، ولذا، فإن دالة الطلب الكلي تقطع المحور الرأسي في قيمة موجبة تمثل مكونات الإنفاق التلقائي (أ + ث = 100 + 80 = 180) عندما الدخل = صفر، كما أن دالة الطلب الكلي تعلو دالة الاستهلاك بمقدار ثابت؛ وهو يمثل الاستثمار، ولذا، توازي دالة الطلب الكلي دالة الاستهلاك، أي أن ميل دالة الطلب الكلي = ميل دالة الاستهلاك وهو الميل الحدي للاستهلاك، وذلك لأن ميل دالة الاستثمار = صفر.
- يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي (900) عند النقطة (ن)؛ حيث تتقاطع دالة الطلب الكلي مع خط الدخل، لأنه عند ذلك يتحقق شرط التوازن وهو أن:

ع ك = ط ك

∴ ل = س + ث

وبالتالي، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (900) وليكن ($ل_1$) يكون الطلب الكلى أكبر من العرض الكلي، ولذا، يقوم رجال الأعمال بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي، وبالتالي،

ينخفض الإنتاج، وبالتالي، الدخل في الفترات الزمنية التالية حتى نصل إلى دخل التوازن (900).

∴ عندما يكون ط ك > ع ك يكون هناك نقص في المخزون، وبالتالي، يكون هناك اتجاه لزيادة الدخل في الفترات التالية.

- عند أي مستوى للدخل أكبر من دخل التوازن (900) وليكن (ل2) يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، ولذا، يقوم رجال الأعمال بإضافة الزيادة في العرض الكلي إلى المخزون، وبالتالي، يزداد المخزون عن مستواه الأمثل؛ مما يتطلب تخفيض الإنتاج، وبالتالي، الدخل في الفترات الزمنية التالية حتى نصل إلى دخل التوازن (900).

∴ عندما يكون ع ك > ط ك يكون هناك زيادة في المخزون، وبالتالي، يكون هناك اتجاه لانخفاض الدخل في الفترات التالية.

4-2-2: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

تتكون التسربات في هذا النموذج من الادخار فقط وهو يرتبط بالدخل بعلاقة طردية؛ بينما الإضافات تتكون من الاستثمار المخطط فقط، ويكون مستقل عن الدخل.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

خ = − أ + (1 − ب) ل ⟵ (1)

ث = $\bar{ث}$ ⟵ (2)

خ = ث ⟵ (3)

والمعادلة رقم (3) تمثل معادلة شرط التوازن؛ حيث تعبر عن تعادل التسربات مع الإضافات.

من المثال السابق: فإن دالة الادخار المناظرة لدالة الاستهلاك هي:

خ = − 100 + 0.2 ل ، ث = 80

ولتحديد مستوى الدخل القومي التوازني يتم ذلك من خلال التعويض في معادلة شرط التوازن رقم (3) السابقة، حيث أن

التسربات = الإضافات

∴ خ = ث

∴ − 100 + 0.2 ل = 80

∴ 0.2 ل = 180

∴ ل* = $\frac{180}{0.2}$ = 900

مستوى الدخل القومي التوازني.

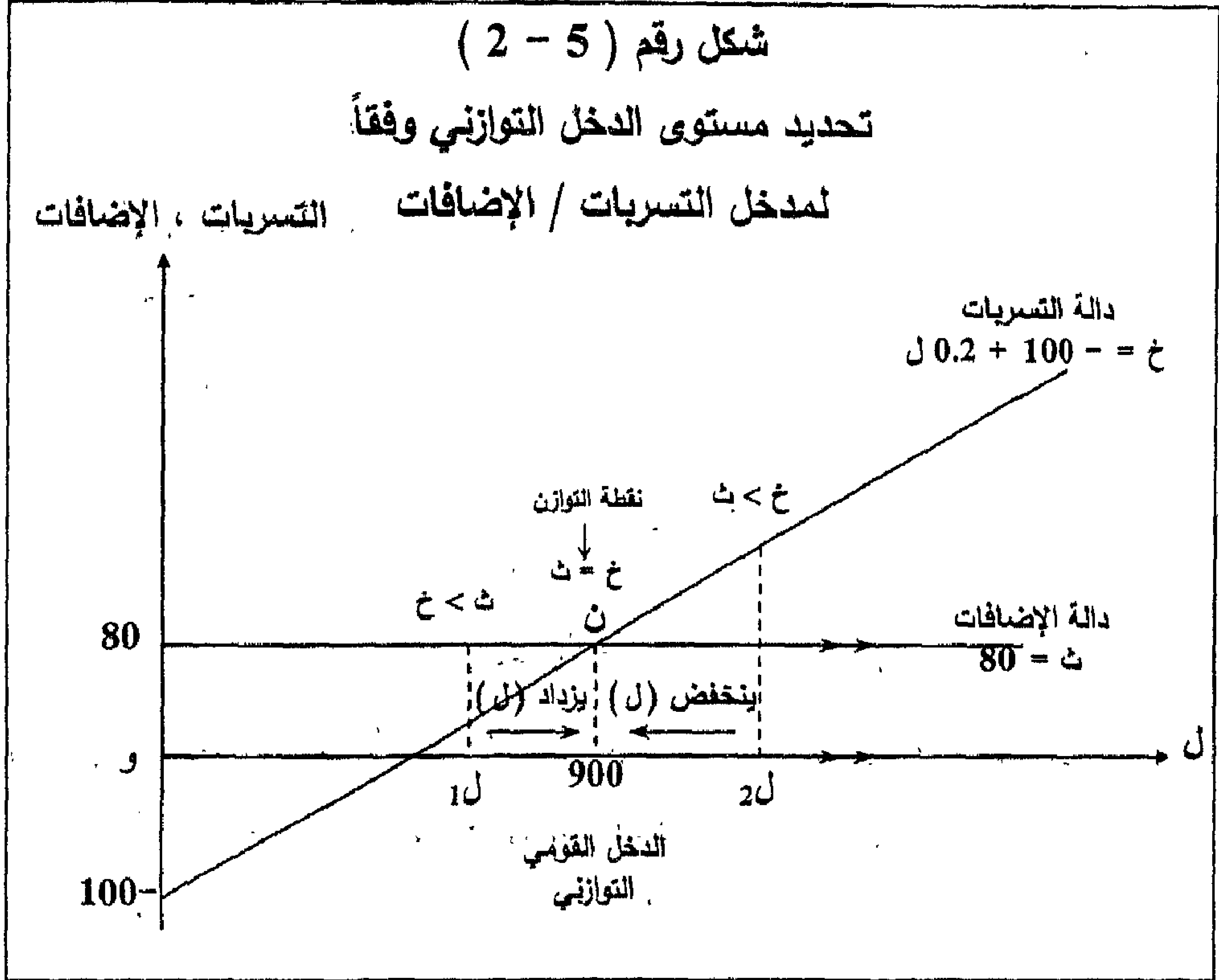
ويمكن تحديد مستوى الدخل القومي التوازني بيانياً كما **في الشكل رقم (5 − 2)**؛ حيث تقاس التسربات والإضافات على المحور الرأسي، والدخل على المحور الأفقي. **يتضح من الشكل ما يلي:**

- أن دالة الاستثمار ترسم بخط موازي لمحور الدخل لأن الاستثمار مستقل عن الدخل، بينما تكون دالة الادخار موجبة الميل لأن الادخار يرتبط طردياً بالدخل.
- يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي (900) عند النقطة (ن)؛ حيث تتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار، لأنه عند هذه النقطة يتحقق شرط التوازن وهو أن:

التسربات = الإضافات

∴ خ = ث

وبالتالي، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.



شكل رقم (5 – 2)

تحديد مستوى الدخل التوازني وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (900) وليكن ($ل_1$) يكون الاستثمار أكبر من الادخار، أي أن الإضافات التي تؤدي إلى زيادة الدخل أكبر من التسربات التي تؤدي إلى انخفاض الدخل، وبالتالي، يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن (900).

∴ عندما تكون الإضافات > التسربات يكون هناك اتجاه إلى زيادة الدخل القومي.

• عند أي مستوى للدخل أكبر من دخل التوازن (900) وليكن ($ل_2$) يكون الادخار أكبر من الاستثمار أي أن التسربات أكبر من الإضافات، وبالتالي، ينخفض الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن (900).

∴ **عندما تكون التسربات > الإضافات يكون هناك اتجاه إلى انخفاض الدخل القومي.**

يتضح من المثال السابق:

أن المستوى التوازني للدخل القومي (900) يكون واحد سواء تم تحديده وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي، أو وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات؛ حيث أن:

∵ ط ك = س + ث ⟵ (1)

∵ ن ك = الدخل القومي (ل) الذي يوزع فيما بين الاستهلاك والادخار.

∴ ل = س + خ ⟵ (2)

وعندما يتحقق شرط التوازن وهو أن : ع ك = ط ك

∴ س + خ = س + ث

∴ خ = ث أي أن التسربات = الإضافات[1]

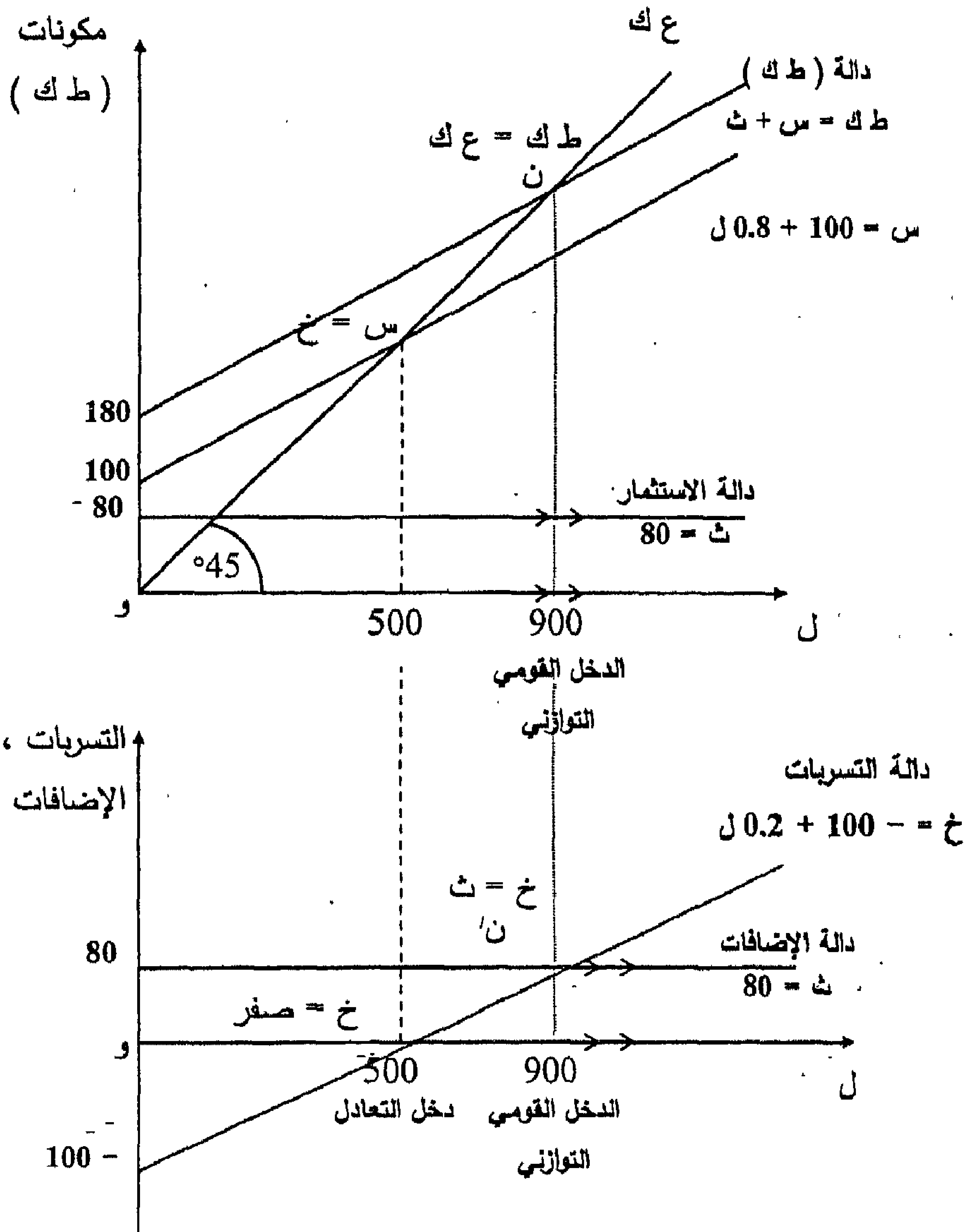
ويمكن توضيح ذلك بيانياً أيضاً كما في **الشكل رقم (5 – 3).**

---

[1] يلاحظ من هذه العلاقات أن: ث الفعلي = خ الفعلي عند كافة مستويات الدخل ولكن ما نعنيه هنا في شرط التوازن هو الاستثمار المخطط والادخار المخطط، وذلك لأن الاستثمار الفعلي يتضمن الاستثمار المخطط والاستثمار غير المخطط وهو التغير في المخزون.

شكل رقم (5 – 3)

تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل ع ك / ط ك وكذلك مدخل التسربات / الإضافات



يتضح من الشكل ما يلي:

- أن نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع العرض الكلي في أعلى الشكل هي نفسها نقطة تقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات في أسفل الشكل، ولذا، يكون مستوى الدخل القومي التوازني واحد في الحالتين.
- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (900) يكون ط ك > ع ك أي أن (س + ث) > (س + خ) وهذا يعني أن ث > خ أي أن الإضافات > التسربات، ولذا، يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن (900)، والعكس صحيح.

5-2-3: المضاعف الكينزي البسيط

يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي – وهو الاستهلاك التلقائي (أ) أو الاستثمار (ث) – في دالة الطلب الكلي، أو أنه يقيس مقدار الزيادة النهائية في الدخل نتيجة لزيادة أحد مكونات الإنفاق التلقائي (أ) أو (ث) بوحدة نقدية واحدة. وللتبسيط سوف نقصر ذلك على الاستثمار فقط كمكون تلقائي من مكونات الطلب الكلي، ويطلق على المضاعف هنا بمضاعف الاستثمار.

$$\therefore \text{مضاعف الاستثمار (ع ث)} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

أولاً – المضاعف رياضياً:

$$\because \text{س} = \text{أ} + \text{ب ل} \quad ، \quad \text{ث} = \overline{\text{ث}}$$

$$\text{ل} = \text{س} + \text{ث} = \text{أ} + \text{ب ل} + \overline{\text{ث}}$$

$$\text{ل} - \text{ب}\,\text{ل} = \text{أ} + \overline{\text{ث}}$$

$$\text{ل}\,(1 - \text{ب}) = \text{أ} + \overline{\text{ث}}$$

$$\therefore\ \text{ل} = \frac{1}{1 - \text{ب}}\,(\text{أ} + \overline{\text{ث}}) \qquad \longleftarrow (1)$$

وإذا زاد الاستثمار بالمقدار (Δ ث) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة الدخل بالمقدار (Δ ل).

$$\therefore\ \text{ل} + \Delta\,\text{ل} = \frac{1}{1 - \text{ب}}\,(\text{أ} + \overline{\text{ث}}) + \frac{1}{1 - \text{ب}}\,(\Delta\,\text{ث}) \leftarrow (2)$$

وبطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) ينتج أن:

$$\therefore\ \Delta\,\text{ل} = \frac{1}{1 - \text{ب}}\,(\Delta\,\text{ث})$$

وبقسمة طرفي المعادلة على (Δ ث)

$$\therefore\ \frac{\Delta\,\text{ل}}{\Delta\,\text{ث}} = \frac{1}{1 - \text{ب}} \longleftarrow \text{يمثل مضاعف الاستثمار.}$$

$$\therefore\ \text{قيمة مضاعف الاستثمار (ع ث)} = \frac{\Delta\,\text{ل}}{\Delta\,\text{ث}} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}}$$

$$\because\ \text{م ح س} + \text{م ح خ} = 1$$

$$\therefore\ \text{تكون قيمة مضاعف الاستثمار (ع ث)} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}} \ \text{أو}\ = \frac{1}{\text{م ح خ}}$$

ونظراً لأن قيمة أي من م ح س أو م ح خ أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، أي أن كل منهما يكون كسر؛ فإن هذا يعني أن قيمة المضاعف تكون أكبر من الواحد الصحيح وأقل من ما لا نهاية. وهذا يعني أن أي زيادة مبدئية من الاستثمار يترتب عليها زيادة نهائية أكبر منها في الدخل، والعكس صحيح. فإذا كانت قيمة مضاعف الاستثمار = 4 مثلاً؛

فإن هذا يعني أن زيادة الاستثمار بوحدة نقدية واحدة يترتب عليها زيادة الدخل بأربع وحدات نقدية، والعكس صحيح؛ حيث أن:

التغير النهائي في الدخل = قيمة مضاعف الاستثمار × التغير المبدئي في الاستثمار

∴ Δ ل = ع ث × Δ ث

ثانياً – العلاقة بين قيمة كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار والمضاعف:

∵ م ح س + م ح خ = 1

وبافتراض قيماً معينة للميل الحدي للاستهلاك وتحديد القيمة المناظرة للميل الحدي للادخار، وتحديد قيمة المضاعف المناظرة لهذه القيم الافتراضية كما في **الجدول** رقم (5 – 1).

جدول رقم (5 – 1)

العلاقة بين كل من م ح س ، م ح خ وقيمة المضاعف

م ح س	م ح خ	قيمة المضاعف = $\frac{1}{\text{م ح خ}}$
0.5	**0.5**	**= $\frac{1}{0.5}$ = 2**
0.6	**0.4**	**= $\frac{1}{0.4}$ =2.5**
0.8	**0.2**	**= $\frac{1}{0.2}$ = 5**
0.9	**0.1**	**= $\frac{1}{0.1}$ = 10**

يتضح من هذا الجدول أن العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والمضاعف تكون علاقة طردية، بينما تكون العلاقة بين الميل الحدي للادخار والمضاعف علاقة عكسية. أي أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك، وانخفض الميل الحدي للادخار تزداد قيمة المضاعف ويؤدي نفس التغير في الاستثمار إلى تغير أكبر منه في الدخل، والعكس صحيح.

من المثال السابق:

س = 100 + 0.8 ل ، ث = 80

وأن المستوى التوازني للدخل القومي = 900 مليون وحدة نقدية.

فما هو أثر زيادة الاستثمار بمقدار 20 مليون وحدة نقدية على دخل التوازن؟

$$\because \text{ع}_{\text{ث}} = \frac{1}{1-\text{م ح}_{\text{س}}} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بوحدة نقدية واحدة يترتب عليها زيادة نهائية في الدخل بمقدار خمس وحدات نقدية، والعكس صحيح.

$\therefore$ Δ ل = ع $_{\text{ث}}$ × Δ ث = 5 × 20 = 100 مليون وحدة نقدية.

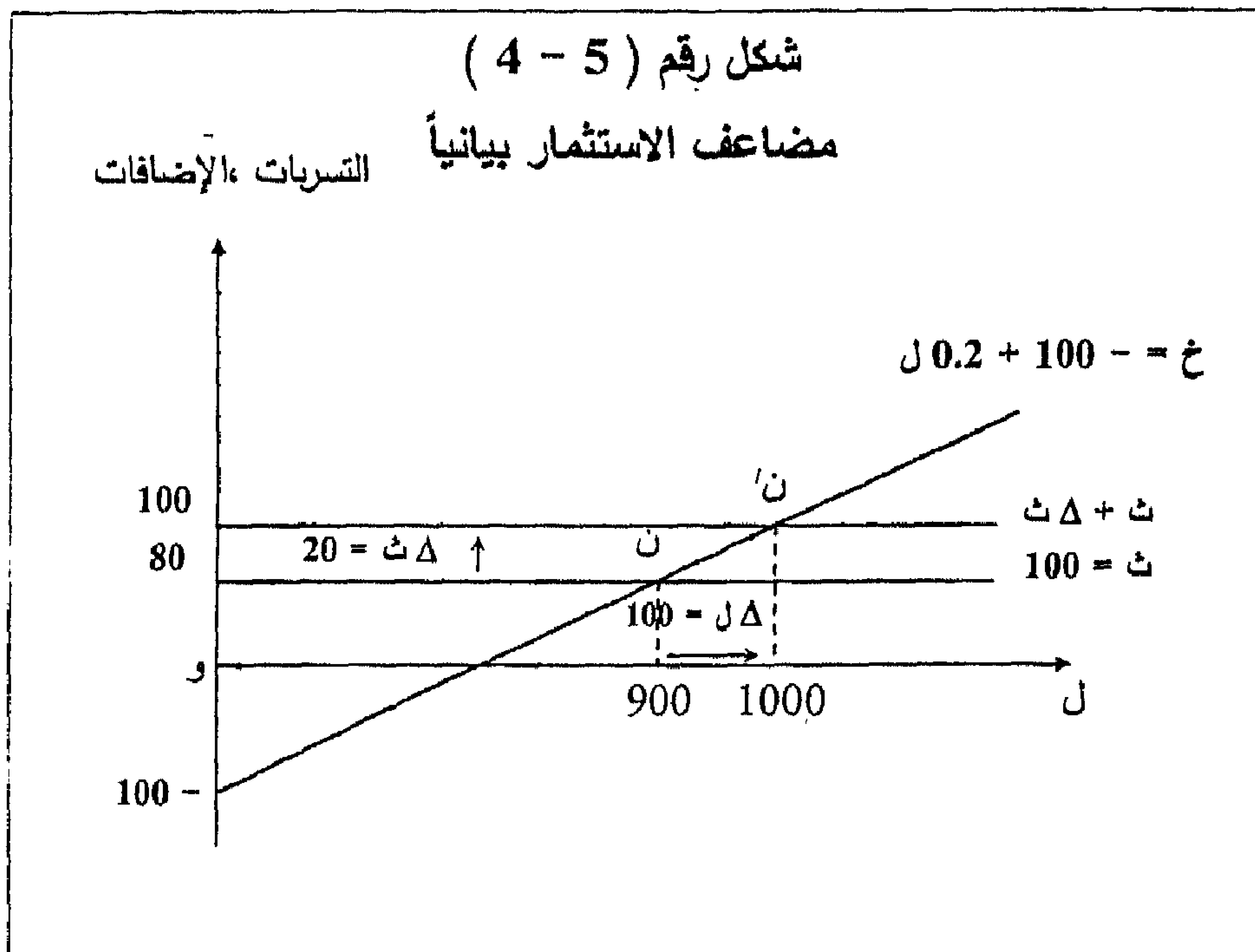
↓ مقدار الزيادة في الدخل

$\therefore$ مستوى الدخل القومي التوازني الجديد = 900 + 100 = 1000 مليون وحدة نقدية.

ثالثاً – المضاعف بيانياً: يمكن توضيح المضاعف بيانياً من المثال السابق كما في الشكل رقم (5 – 4).

شكل رقم (5 – 4)

مضاعف الاستثمار بيانياً



يتضح من هذا الشكل أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى انتقال دالة الاضافات (ث) إلى أعلى بمقدار الزيادة في الاستثمار وهي (Δ ث = 20)؛ مما يترتب عليه زيادة الدخل التوازني من 900 إلى 1000 مليون وحدة نقدية.

∴ Δ ل = 100 مليون وحدة نقدية.

∴ تكون قيمة مضاعف الاستثمار (ع ث) = $\frac{\Delta ل}{\Delta ث} = \frac{100}{20} = 5$

رابعاً – فكرة عمل المضاعف:

∵ ل = س + ث

وإذا كان م ح $_{س}$ = 0.8 وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل؛ فإن 80٪ منها توجه كزيادة في الاستهلاك، والعكس صحيح.

فإذا زاد الاستثمار بالمقدار (Δ ث = 100) وحدة نقدية.

فإنه يترتب على ذلك ما يلي:

(1) زيادة الاستثمار بمقدار (100) تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار الزيادة المبدئية في الاستثمار.

∴ Δ ل = 100 ← وذلك في الدورة الأولى.

وهذه تمثل الزيادة الأولى في الدخل وتعادل الزيادة المبدئية في الاستثمار .

(2) نتيجة للزيادة الأولى في الدخل؛ فإن هذه الزيادة توجه فيما بين زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادخار، ويزداد الاستهلاك بمقدار م ح س × Δ ل

∴ الزيادة في الاستهلاك (Δ س) = 0.8 × 100 = 80

وهذه الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وفي ظل وجود موارد عاطلة، فإنه يتم مواجهة الزيادة في الطلب الكلي من خلال زيادة التشغيل لهذه الموارد العاطلة، وبالتالي؛ يزداد الدخل مرة أخرى بمقدار الزيادة في الاستهلاك.

$\therefore$ Δ ل = Δ س = 80 ← وذلك في الدورة الثانية.

(3) مرة أخرى فإن الزيادة الثانية في الدخل يترتب عليها زيادة الاستهلاك بمقدار م ح س × Δ ل

$\therefore$ Δ س = 0.8 × 80 = 64

وهذه الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة تشغيل الموارد العاطلة، ومن ثم، يزداد الدخل بمقدار الزيادة في الاستهلاك.

$\therefore$ Δ ل = Δ س = 64 ← وذلك في الدورة الثالثة.

وتستمر هذه الزيادات المتناقصة في الدخل إلى أن تقترب من الصفر.

ويمكن تحديد الزيادة النهائية في الدخل الناتجة عن **الزيادة** المبدئية في الاستثمار (Δ ث = 100).

$$\therefore \text{ع}_{\text{ث}} = \frac{1}{1-\text{م ح}_{\text{س}}} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

$\therefore$ Δ ل = $\text{ع}_{\text{ث}}$ × Δ ث = 5 × 100 = 500 وحدة نقدية.

وهذه الزيادة النهائية في الدخل تمثل مجموع الزيادات المتتالية في الدخل. وتتوقف هذه الزيادة النهائية في الدخل على قيمة المضاعف، وهذا بدوره يتوقف على قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي، الميل الحدي للادخار، حيث كلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك وانخفضت قيمة

الميل الحدي للادخار تزداد قيمة المضاعف وتزداد فاعلية أثر التغير المبدئي في الاستثمار على الدخل، والعكس صحيح.

خامساً – شرط عمل المضاعف: الشرط الأساسي لعمل المضاعف، الذي يتمثل في أن أي زيادة مبدئية في الاستثمار أو أحد مكونات الإنفاق التلقائي تؤدي إلى زيادة نهائية أكبر منها في الدخل بنفس الأسلوب السابق، هو أن يكون هناك موارد عاطلة، أي أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، فإن زيادة الاستثمار، وما يترتب عليها من زيادات متتالية في الاستهلاك، وبالتالي، زيادة الطلب الكلي تنعكس في استغلال الموارد العاطلة، ومن ثم، زيادة مستوى الإنتاج والدخل. بينما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل، أي لا توجد موارد عاطلة؛ فإن زيادة الاستثمار وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار – فقط – ولا يقابلها أي زيادة في الإنتاج، ومن ثم، لا يزداد الدخل ولا يعمل المضاعف. وينطبق هذا الأمر أيضاً في حالة جمود الجهاز الإنتاجي وعدم استجابته للزيادة في الطلب الكلي وهو الأمر السائد في الدول النامية.

5 – 3 : المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مغلق به حكومة

يقترب هذا النموذج إلى حد ما من الواقع، حيث أنه في ظل هذا النموذج يتكون الاقتصاد من ثلاثة قطاعات أساسية هي:

- القطاع العائلي أو الاستهلاكي.
- قطاع الأعمال أو الانتاجي.
- القطاع الحكومي.

ويترتب على إضافة القطاع الحكومي إلى هذا النموذج ما يلي:

(1) تيار جديد من الإضافات في صورة الإنفاق الحكومي، وهو يتمثل في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية، ونظراً لأن الإنفاق الحكومي يتحدد بعوامل سياسية واجتماعية، ولذا، يكون مستقل عن الدخل – كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق – **وبالتالي، تكون دالة الإنفاق الحكومي على الصورة الرياضية التالية:**

$$ق = \overline{ق}$$

(2) تيار جديد من التسربات في صورة الضرائب، وللتبسيط سوف نفترض أن الضرائب تكون ثابتة ومستقلة عن الدخل، **وبالتالي، تكون دالة الضرائب على الصورة الرياضية التالية:**

$$ض = \overline{ض}$$

(3) أن كل من الاستهلاك والادخار يكون دالة طردية في الدخل المتاح، أي الدخل بعد استقطاع الضرائب. وفي النموذج السابق كان الدخل الكلي هو نفسه الدخل المتاح لأنه لم يكن هناك ضرائب.

∴ س = أ + ب ل مـ

خ = – أ + (1. ب) ل مـ

حيث أن (ل مـ) تمثل الدخل المتاح، وأن ل مـ = ل – ض وبالتالي، فإن فرض الضريبة على الدخل يترتب عليه انخفاض الدخل المتاح، وبالتالي، انخفاض كل من الاستهلاك والادخار، **ويمكن توضيح ذلك رياضياً من المثال التالي:**

إذا كانت دالة الاستهلاك قبل الضريبة على الصورة التالية:

س = 100 + 0.8 ل

وبالتالي ، تكون دالة الادخار المناظرة لها على الصورة التالية:

خ = –100 + 0.2 ل

وإذا قامت الحكومة بفرض ضريبة ثابتة على الدخل قدرها (ض = 20) فإن:

س = 100 + 0.8 ل مـ

∴ س = 100 + 0.8 (ل – ض)

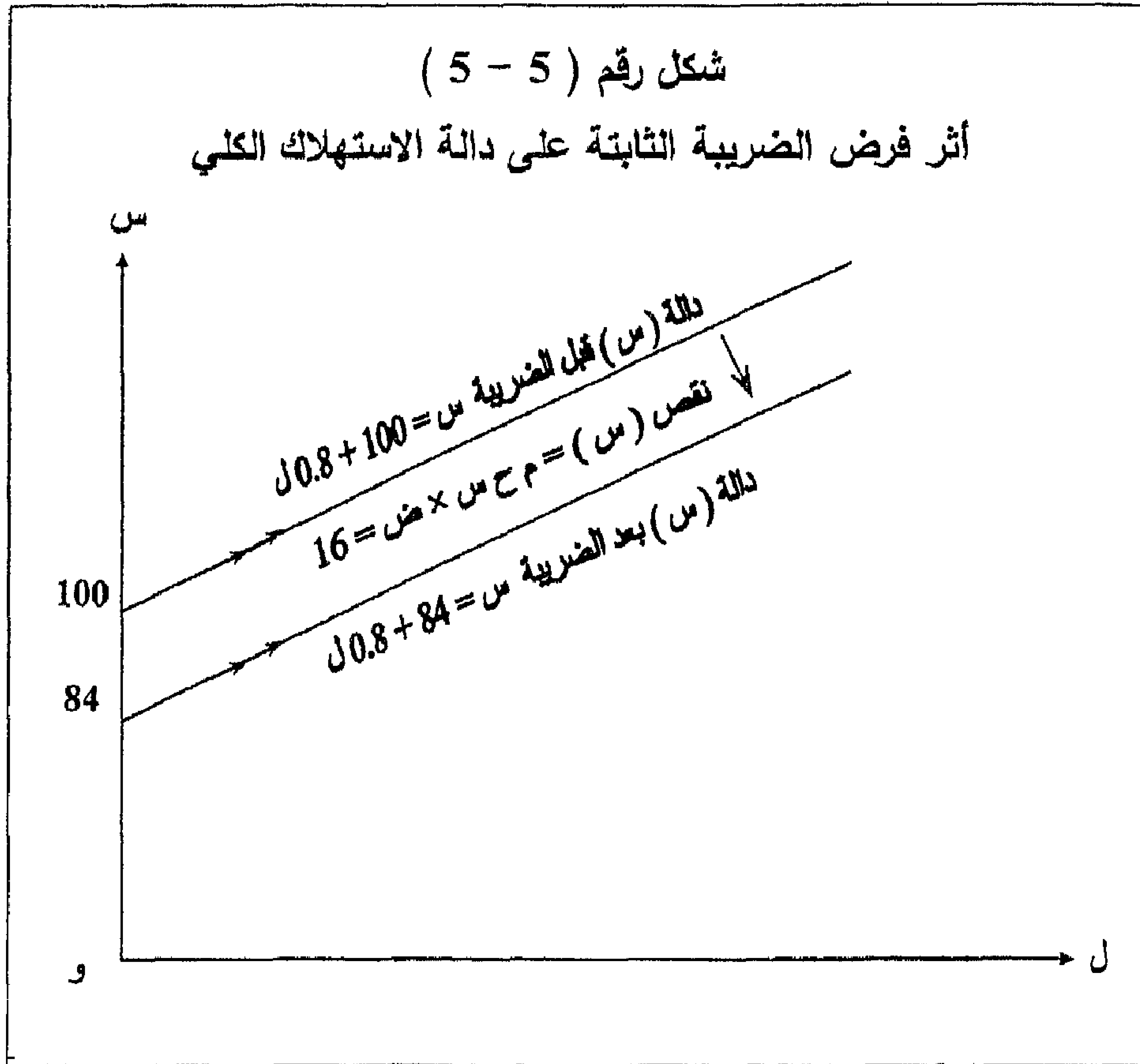
∴ س = 100 + 0.8 (ل – 20)

∴ س = 100 + 0.8 ل – 16

∴ س = 84 + 0.8 ل ← دالة الاستهلاك بعد فرض الضريبة.

ويلاحظ في هذه الدالة أن الحد الثابت في دالة الاستهلاك أي الاستهلاك التلقائي انخفض بمقدار (16)، بينما ميل دالة الاستهلاك لم يتأثر. وبالتالي، ينخفض الاستهلاك عند المستويات المختلفة للدخل بمقدار الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في الضريبة.

∴ النقص في الاستهلاك (Δ س) = م ح س × ض = 0.8 × 20 = 16 ويمكن توضيح أثر فرض الضريبة على دالة الاستهلاك بيانياً كما في الشكل رقم (5 - 5).



يلاحظ من هذا الشكل أن فرض الضريبة يؤدي إلى نقص الاستهلاك، وبالتالي، انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل موازياً للدالة الأصلية بمقدار النقص في الاستهلاك وهو (م ح $_{س}$ × ض).

ويمكن توضيح أثر فرض الضريبة على دالة الادخار - أيضاً - بنفس الأسلوب؛ حيث يؤدي فرض الضريبة الثابتة على الدخل إلى نقص الادخار بالمقدار (م ح خ × ض)، وبالتالي، انتقال دالة الادخار إلى أسفل موازياً لنفسها بمقدار النقص في الادخار.

∴ النقص في الادخار (Δ خ) = م ح خ × ض

$= 0.2 \times 20 = 4$

∴ يترتب على الضريبة الثابتة على الدخل نقص كل من الاستهلاك والادخار معاً بمقدار الضريبة (ض = 20) ولكن كل منهما ينخفض بمقدار أقل من الضريبة؛ وذلك لأن قيمة كل من م ح س ، م ح خ تكون أقل من الواحد الصحيح لكل منهما، وأن:

النقص في الاستهلاك (Δ س) = م ح $_{س}$ × ض

النقص في الادخار (Δ خ) = م ح خ × ض

وسوف يتم في هذا البند تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي، ثم وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات، وأخيراً دراسة المضاعفات وذلك على النحو التالي.

5-3-1: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي

العرض الكلي (ع ك) = قيمة الناتج القومي = الدخل القومي (ل)، ويمثل بيانياً بخط الدخل أو خط 45° كما في النموذج السابق.

الطلب الكلي هو الإنفاق المخطط للقطاعات الثلاثة المكونة لهذا النموذج.

∴ ط ك = طلب القطاع العائلي (س) + طلب قطاع الأعمال (ث) + طلب الحكومة (ق)

∴ ط ك = س + ث + ق

وفي ظل ثبات كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي لأن كل منهما يكون مستقل عن الدخل؛ بينما الاستهلاك المخطط يكون دالة طردية في الدخل، ولذا، تكون دالة الطلب الكلي دالة طردية في الدخل ولها نفس ميل دالة الاستهلاك وهو الميل الحدي للاستهلاك كما في النموذج السابق.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

س = أ + ب ل مـ ← (1) حيث أن ل مـ = ل − ض

ث = $\overline{\text{ث}}$ ← (2)

ق = $\overline{\text{ق}}$ ← (3)

ض = $\overline{\text{ض}}$ ← (4)

ل = س + ث + ق ← (5)

والمعادلة رقم (5) تمثل معادلة شرط التوازن؛ حيث تعبر عن تعادل ع ك مع ط ك.

فمثلاً: إذا كانت:

س = 100 + 0.8 ل ـ ، ث = 80

ق = 50 ، ض = 50

ولتحديد مستوى الدخل القومي التوازني يتم التعويض في معادلة شرط التوازن:

∵ ع ك = ط ك

∴ ل = س + ث + ق

∴ ل = 100 + 0.8 (ل – ض) + 80 + 50

ل = 230 + 0.8 (ل – 50)

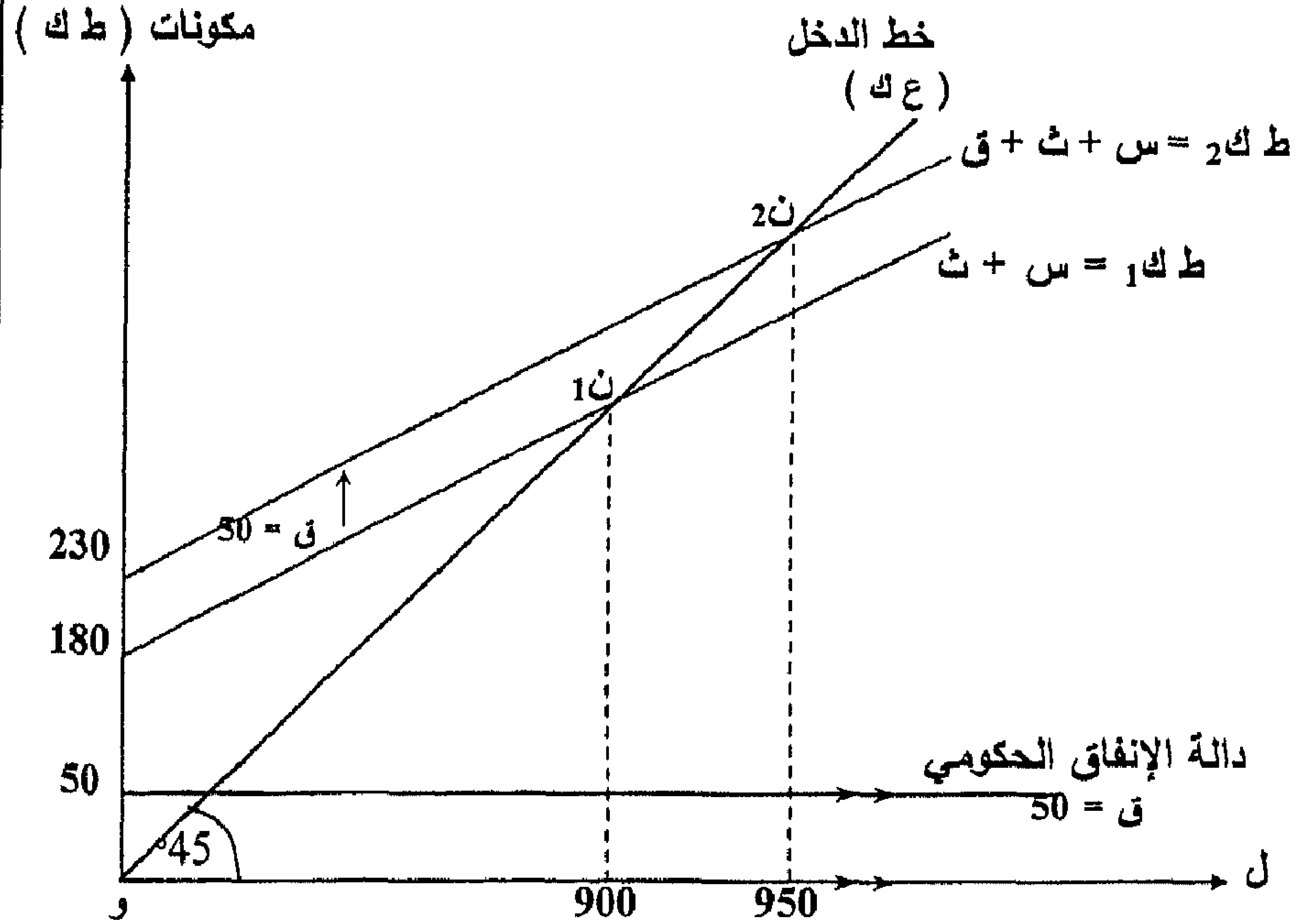
ل = 230 + 0.8 ل – 40

0.2 ل = 190

∴ ل* = $\frac{190}{0.2}$ = 950 مليون وحدة نقدية.

↓ مستوى الدخل القومي التوازني

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومي التوازني بيانياً كما في الشكل رقم (5 – 6)، حيث تقاس مكونات (ط ك) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الإنفاق الحكومي ترسم بخط موازي لمحور الدخل، وذلك لأن الإنفاق الحكومي (ق = 50) ثابت ومستقل عن الدخل.
- أن دالة الطلب الكلي هي عبارة عن التجميع الرأسي لكل من دالة الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، ولذا، فإن دالة الطلب الكلي في ظل وجود القطاع الحكومي (ط ك$_2$) تعلو دالة الطلب الكلي في ظل عدم وجود حكومة (ط ك$_1$) بمقدار ثابت وهو يمثل قيمة الإنفاق الحكومي (ق = 50).

- يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي (950) عند نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع خط الدخل (ن)، حيث عند هذه النقطة يتحقق شرط التوازن وهو أن:

ع ك = ط ك

∴ ل = س + ث + ق

ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (950) يكون ط ك > ع ك ولذا، فإن المنتجين يقومون بالسحب من المخزون لديهم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي، وبالتالي، يقل المخزون عن مستواه الأمثل؛ مما يتطلب زيادة الإنتاج، وبالتالي، الدخل في الفترات التالية حتى نصل إلى دخل التوازن (900)، والعكس صحيح.

∴ عندما يكون ط ك > ع ك يكون هناك اتجاه لزيادة الإنتاج والدخل في الفترات الزمنية التالية، والعكس صحيح.

- أن المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مغلق به حكومة (950) أكبر من نظيره في ظل اقتصاد مغلق بدون حكومة (900)، وذلك نتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلي في حالة وجود الحكومة عنه في ظل عدم وجود الحكومة.

5-3-2: تحديــد المســتوى التــوازني للــدخل القــومي وفقــاً لمدخل التسربات / الإضافات

تتكون التسربات في هذا النموذج من الادخار والضرائب، والادخار يكون دالة طردية في الدخل، بينما الضرائب فهي تكون ثابتة ومستقلة عن الدخل. أما الإضافات في هذا النموذج فتتكون من الاستثمار والإنفاق الحكومي وهما مستقلان عن الدخل.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

خ = − أ + (1 − ب) ل م ← (1) حيث أن: ل م = ل − ض

ث = $\overline{\text{ث}}$ ← (2)

ق = $\overline{\text{ق}}$ ← (3)

ض = $\overline{\text{ض}}$ ← (4)

خ + ض = ث + ق ← (5)

والمعادلة رقم (5) تمثل معادلة شرط التوازن؛ حيث تعبر عن تعادل إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات.

ومن المثال السابق:

خ = − 100 + 0.2 ل م ، ث = 80

ق = 50 ، ض = 50

ولتحديد مستوى الدخل القومي التوازني يتم التعويض في معادلة شرط التوازن.

∴ إجمالي التسربات = إجمالي الإضافات

خ + ض = ث + ق

$- 100 + 0.2$ ل م + 50 = 80 + 50

$- 50 + 0.2$ (ل – ض) = 130

$- 50 + 0.2$ (ل – 50) = 130

$- 50 + 0.2$ ل – 10 = 130

0.2 ل = 190

∴ ل * = $\frac{190}{0.2}$ = 950 مليون وحدة نقدية.

مستوى الدخل القومي التوازني

ويمكن توضيح كيفية تحديد مستوى الدخل القومي التوازني بيانياً كما في **الشكل رقم (5 – 7)**، حيث تقاس التسربات والإضافات على المحور الرأسي، والدخل القومي (ل) على المحور الأفقي.

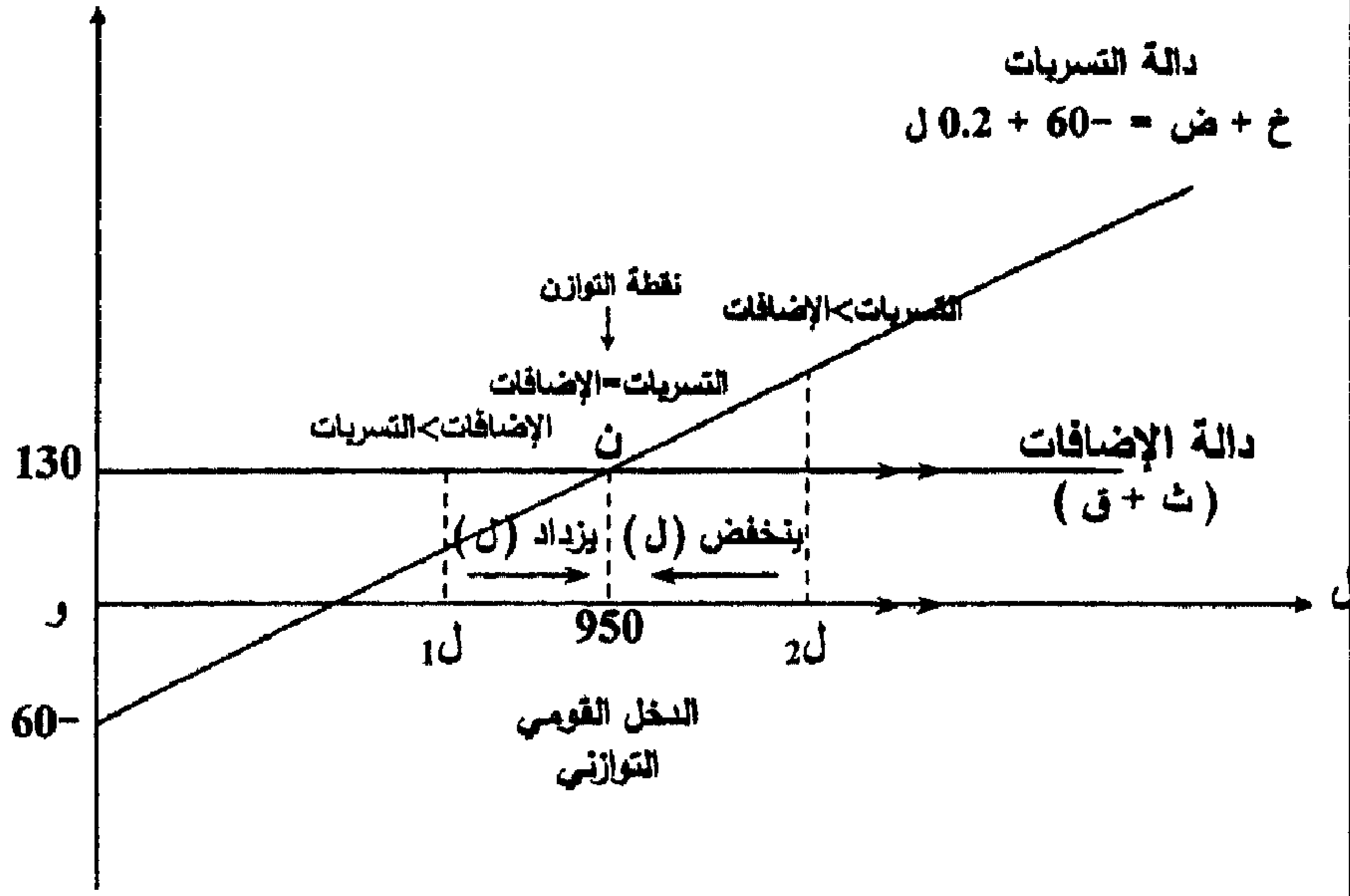
ويتضح من هذا الشكل ما يلي:

- دالة الإضافات (ث + ق) ترسم بخط موازي لمحور الدخل، وذلك لأن مكوناتها وهي الاستثمار والإنفاق الحكومي كل منهما ثابت ومستقل عن الدخل.
- دالة التسربات (خ + ض) تكون دالة طردية في الدخل ولها نفس ميل دالة الادخار وهو الميل الحدي للادخار، لأن الضرائب ثابتة.

شكل رقم (5 – 7)

تحديد مستوى الدخل القومي التوازني وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

التسربات ، الإضافات



- دالة التسربات (خ + ض) تكون دالة طردية في الدخل ولها نفس ميل دالة الادخار وهو الميل الحدي للادخار، لأن الضرائب ثابتة.
- يتحدد مستوى الدخل القومي التوازني (950) عند نقطة تقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات (ن)، حيث عندها يتحقق شرط التوازن وهو أن:

إجمالي التسربات = إجمالي الإضافات

∴ خ + ض = ث + قَ

ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (950) مثل ($ل_1$) تكون الإضافات > التسربات، ولذا، يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن (950)، والعكس صحيح كما عند مستوى الدخل ($ل_2$).

∴ عندما تكون الإضافات > التسربات يكون هناك اتجاه إلى زيادة مستوى الدخل، والعكس صحيح.

- أن مستوى الدخل القومي التوازني (950) الذي تم الحصول عليه وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات هو نفسه الذي تم الحصول عليه وفقاً لمدخل ع ك / ط ك وهو (950)، ويمكن توضيح ذلك بيانياً بنفس الأسلوب كما سبق توضيحه في النموذج السابق.

يجدر بالذكر أن ننوه إلى أن:

- زيادة أحد مكونات الطلب الكلي التلقائية، تؤدي إلى زيادة (ط ك)، ومن ثم، تؤدي إلى انتقال دالة (ط ك) إلى أعلى موازياً لنفسها، ويترتب على ذلك زيادة مستوى الدخل القومي التوازني، والعكس صحيح.
- زيادة أحد الإضافات (ث أو ق) يؤدي إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى موازياً لنفسها بمقدار هذه الزيادة، ويترتب على ذلك زيادة مستوى الدخل القومي التوازني، والعكس صحيح.
- زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة التسربات، وبالتالي، انتقال دالة التسربات إلى أعلى موازياً لنفسها بمقدار الزيادة في الضرائب، ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الدخل القومي التوازني، والعكس صحيح.

ويمكن التحقق من ذلك بيانياً، كما سوف يوضح ذلك بصورة أفضل من خلال بعض الأمثلة الرقمية.

5-3-3: المضاعفات

وسوف يتم تحديد المضاعفات في ظل افتراض أن الضريبة تكون ثابتة أي مستقلة عن الدخل.   ∴ ض = $\overline{\text{ض}}$[1] .

أولاً – مضاعف الإضافات: وهو يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في أحد الإضافات أي الاستثمار أو الإنفاق الحكومي. أو أنه يقيس مقدار التغير النهائي في الدخل نتيجة للتغير المبدئي في أحد الإضافات بوحدة نقدية واحدة.

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في أحد الإضافات}}$$

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ث} \ (\text{أو } \Delta \text{ق})} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}} = \frac{1}{\text{م ح خ}}$$

وهو نفسه المضاعف الكينزي البسيط، وذلك في ظل الضريبة الثابتة، ونحصل عليه رياضياً بنفس الأسلوب السابق. ويسمى هذا المضاعف بمضاعف الاستثمار ($\text{ع}_{\text{ث}}$) أو مضاعف الإنفاق الحكومي ($\text{ع}_{\text{ق}}$) لأن كل منهم يمثل إضافات، وتغير أي منهم له نفس التأثير على الدخل [2] .

∴ التغير النهائي في الدخل =

قيمة مضاعف الإضافات × التغير المبدئي في أحد الإضافات

---

(1) وذلك مراعاة للتبسيط في هذه المرحلة الدراسية، مرجئين حالة الضريبة النسبية إلى مرحلة دراسية متقدمة.

(2) ويكون للتغير في مكون الإنفاق التلقائي (أ) نفس التأثير في الدخل أيضاً.

∴ Δ ل = ع$_{ث}$ × Δ ث ، وكذلك فإن:

Δ ل = ع$_{ق}$ × Δ ق

ونظراً لأن قيمة المضاعف تكون أكبر من الواحد الصحيح وأقل من ما لانهاية – كما سبق توضيح ذلك – وبالتالي، فإن أي تغير في أحد الإضافات يترتب عليه تغير أكبر منه في الدخل، ويتوقف ذلك على قيمة المضاعف، التي تتوقف قيمته على الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي، الميل الحدي للادخار، حيث أن قيمة مضاعف الإضافات ترتبط طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك وعكسياً مع الميل الحدي للادخار، أي أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك وانخفض الميل الحدي للادخار تزداد قيمة مضاعف الإضافات، وبالتالي، تزداد فاعلية أثر التغير في الإضافات على الدخل القومي، والعكس صحيح.

ومن المثال السابق: الذي كان فيه دخل التوازن = 950 مليون وحدة نقدية.

ما هو أثر زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 30 مليون وحدة نقدية على دخل التوازن السابق؟

∵ مضاعف الإضافات (ع$_{ق}$) = $\frac{1}{1 - \text{م ح}_{\text{س}}}$ = $\frac{1}{1 - 0.8}$ = $\frac{1}{0.2}$

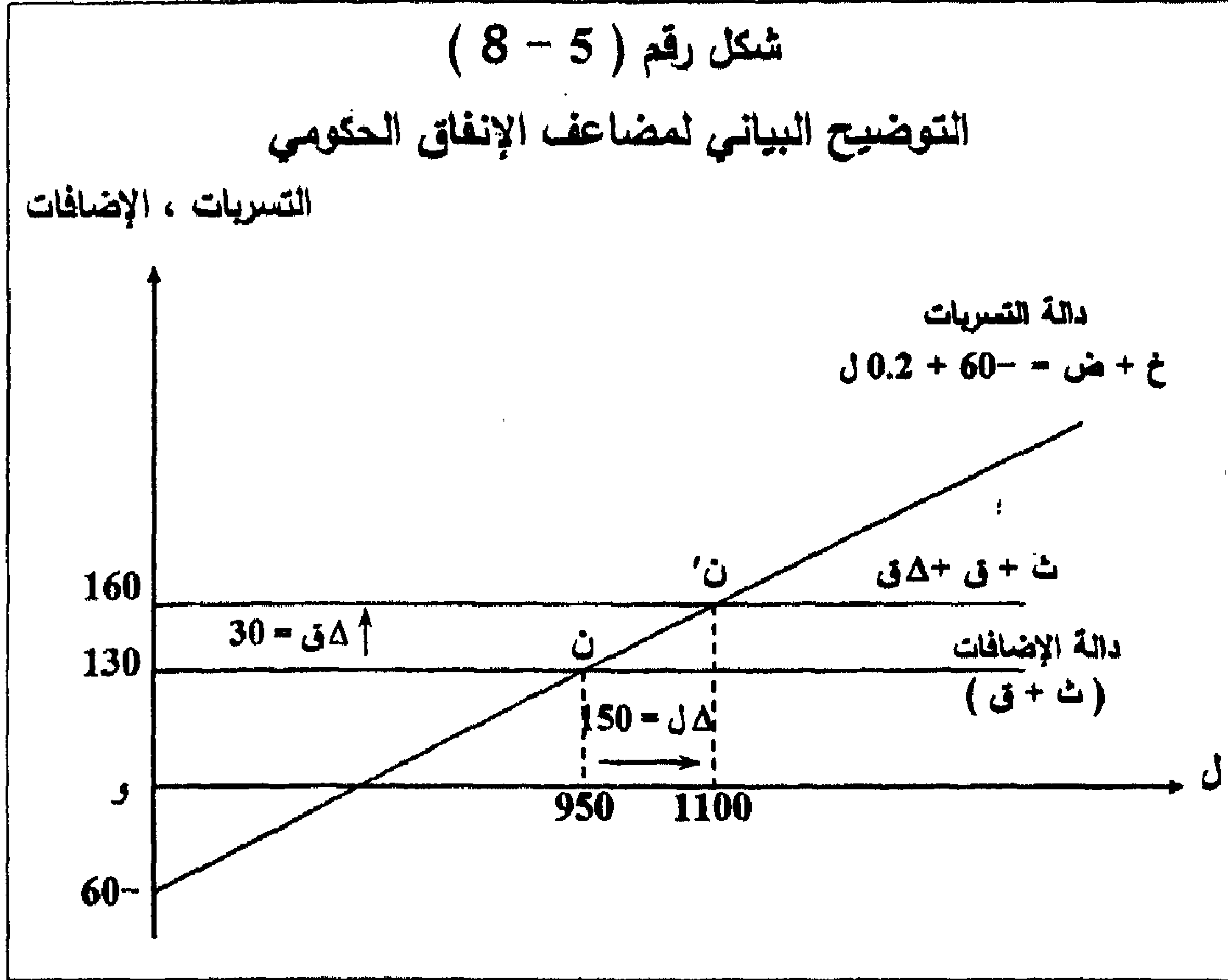
= 5

وهذا يعني زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة نقدية واحدة، يترتب عليها زيادة الدخل بمقدار خمس وحدات نقدية، والعكس صحيح.

∴ Δ ل = ع$_{ق}$ × Δ ق = 5 × 30 = 150 مليون وحدة نقدية.

↓ مقدار الزيادة في الدخل

∴ مستوى الدخل القومي التوازني الجديد = 950 + 150 = 1100 مليون وحدة نقدية، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما في الشكل رقم (5 – 8).



يتضح من هذا الشكل أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى موازياً لدالة الإضافات الأصلية بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي (Δ ق = 30)؛ مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي التوازني من 950 إلى 1100 مليون وحدة نقدية.

∴ Δ ل = 150 مليون وحدة نقدية.

∴ قيمة مضاعف الإضافات (ع ق) = $\frac{\Delta ل}{\Delta ق} = \frac{150}{30}$ 5

ولكي يتحقق عمل المضاعف بهذا الشكل فلابد من توافر شرط عمل المضاعف السابق ذكره، وهو أن يكون هناك موارد عاطلة، وبالتالي، يتمتع

الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية، ويزداد الإنتاج استجابة للزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإضافات.

ثانياً – مضاعف الضرائب: وهو يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في الضرائب، أو أنه يقيس مقدار التغير النهائي في الدخل نتيجة للتغير المبدئي في الضرائب بوحدة نقدية واحدة.

$$\therefore \text{مضاعف الضرائب } (\text{ع}_{\text{ض}}) = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الضرائب}}$$

مضاعف الضرائب رياضياً:

يمكن اشتقاق مضاعف الضرائب رياضياً بنفس الأسلوب السابق كما في المضاعف الكينزي البسيط.

$$\because \text{ل} = \text{س} + \text{ث} + \text{ق}$$

$$\text{ل} = \text{أ} + \text{ب}(\text{ل} - \text{ض}) + \text{ث} + \text{ق}$$

$$\text{ل} = \text{أ} + \text{ب ل} - \text{ب ض} + \text{ث} + \text{ق}$$

$$\text{ل} - \text{ب ل} = \text{أ} - \text{ب ض} + \text{ث} + \text{ق}$$

$$\text{ل}(1 - \text{ب}) = \text{أ} - \text{ب ض} + \text{ث} + \text{ق}$$

$$\therefore \text{ل} = \frac{1}{1 - \text{ب}}(\text{أ} - \text{ب ض} + \text{ث} + \text{ق}) \quad \leftarrow (1)$$

فإذا تغيرت الضرائب بالمقدار (Δ ض)، فإن ذلك يؤدي إلى تغير الدخل بالمقدار (Δ ل).

$$\text{ل} + \Delta \text{ل} = \frac{1}{1 - \text{ب}}(\text{أ} - \text{ب ض} + \text{ث} + \text{ق}) + \frac{1}{1 - \text{ب}}(-\text{ب} \Delta \text{ض})$$

$$\therefore \text{ل} + \Delta \text{ل} = \frac{1}{1 - \text{ب}}(\text{أ} - \text{ب ض} + \text{ث} + \text{ق}) - \frac{\text{ب}}{1 - \text{ب}}(\Delta \text{ض}) \leftarrow (2)$$

وبطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) ينتج أن:

$$\Delta ل = \frac{-ب}{1-ب} (\Delta ض)$$

ويقسمة طرفي المعادلة على (Δ ض)

$$\therefore \frac{\Delta ل}{\Delta ض} = \frac{-ب}{1-ب}$$ ← مضاعف الضريبة الثابتة.

ويتضح من ذلك أن مضاعف الضرائب تكون قيمته سالبة، وهذا يعني أن العلاقة بين التغير في الدخل والتغير في الضرائب تكون علاقة عكسية، وبالتالي، فإن زيادة الضرائب يترتب عليها انخفاض الدخل، والعكس صحيح. وذلك لأن الضرائب تمثل تسربات من تيار الدخل، وبالتالي، فإن زيادة الضرائب تعني زيادة التسربات، ومن ثم، ينخفض الدخل، والعكس صحيح.

ومن المثال السابق: الذي كان فيه مستوى الدخل القومي التوازني = 950 مليون وحدة نقدية.

ما هو أثر زيادة الضرائب بمقدار 30 مليون وحدة نقدية على دخل التوازن؟

$$\therefore \text{قيمة مضاعف الضرائب} (ع_{ض}) = \frac{-ب}{1-ب} = \frac{-0.8}{1-0.8} = \frac{-0.8}{0.2}$$

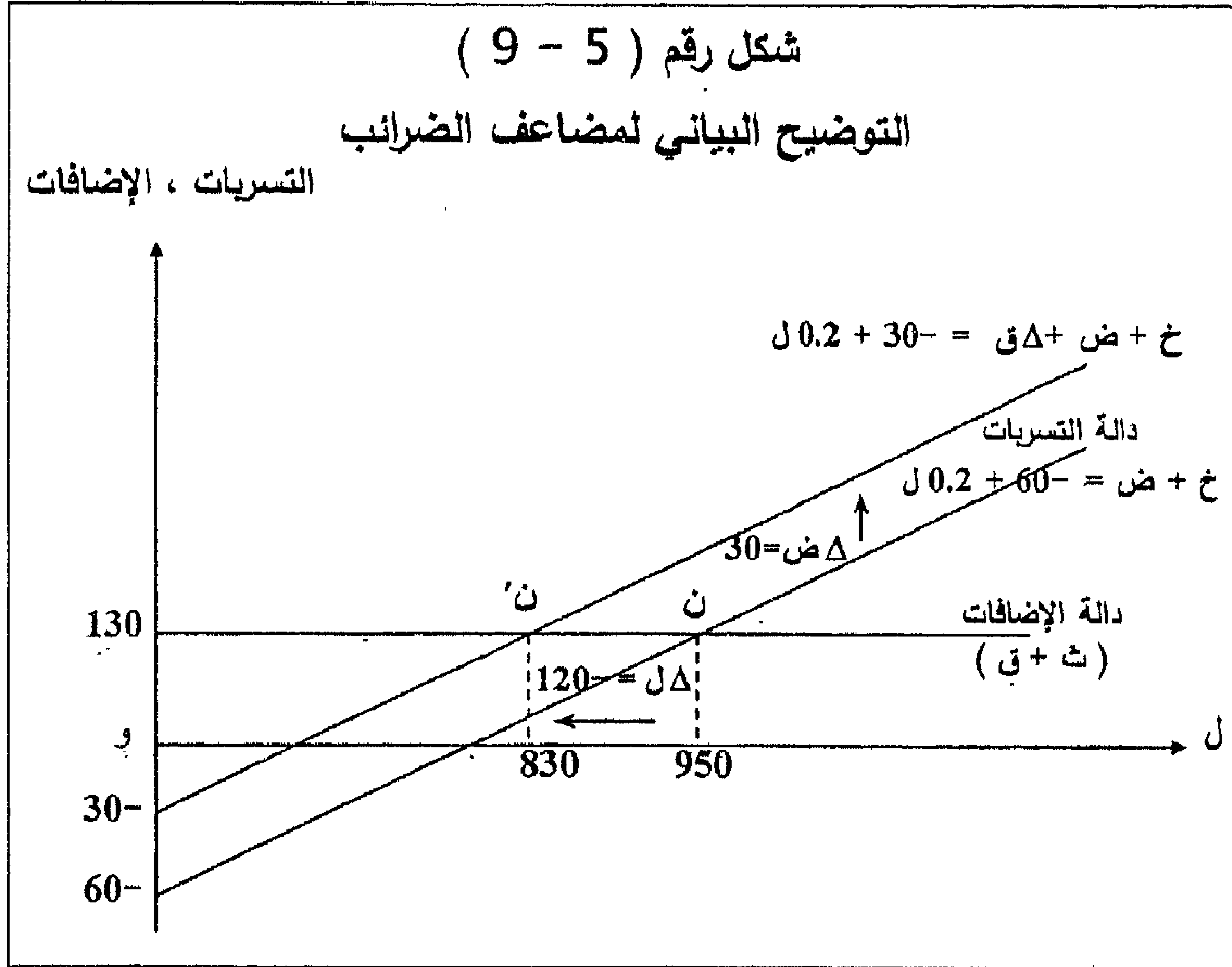
$$= -4$$

وهذا يعني أن زيادة الضرائب بوحدة نقدية واحدة، يترتب عليها انخفاض الدخل بأربع وحدات نقدية، والعكس صحيح.

$\therefore \Delta ل = ع_{ض} \times \Delta ض = -4 \times 30 = -120$ مليون وحدة نقدية.

$\therefore$ مستوى دخل التوازن الجديد = 950 – 120 = 830 مليون وحدة نقدية .

ويمكن توضيح أثر زيادة الضرائب على دخل التوازن، وبالتالي، مضاعف الضرائب بيانياً كما في **الشكل رقم (5 - 9)**.



يتضح من هذا الشكل أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انتقال دالة التسربات إلى أعلى موازياً لدالة التسربات الأصلية بمقدار الزيادة في الضرائب (Δ ض = 30)؛ مما يترتب على ذلك انخفاض الدخل التوازني من 950 إلى 830 مليون وحدة نقدية.

∴ Δ ل = −120 مليون وحدة نقدية.

∴ قيمة مضاعف الضرائب (ع ض) = $\frac{\Delta \text{ ل}}{\Delta \text{ ض}}$ = $\frac{-120}{30}$ = **−4**

• **العلاقة بين مضاعف الإنفاق الحكومي (الإضافات) ومضاعف الضرائب:**

∵ المحدد الأساسي لكل من مضاعف الإنفاق الحكومي، ومضاعف الضرائب واحد وهو الميل الحدي للاستهلاك، وبافتراض قيماً معينة للميل الحدي للإستهلاك، وتحديد قيمة كل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب المناظرة لها كما في **الجدول رقم (5 – 2).**

جدول رقم (5 - 2)

العلاقة بين قيمة كل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب

القيم الافتراضية للميل الحدي للاستهلاك (ب)	مضاعف الإنفاق الحكومي $ع_ن = \frac{1}{1 - ب}$	مضاعف الضرائب $ع_{ض} = \frac{-ب}{1 - ب}$
0.5	$= \frac{1}{1 - 0.5} = \frac{1}{0.5} = 2$	$= \frac{-0.5}{1 - 0.5} = \frac{-0.5}{0.5} = -1$
0.8	$= \frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$	$= \frac{-0.8}{1 - 0.8} = \frac{-0.8}{0.2} = -4$
0.9	$= \frac{1}{1 - 0.9} = \frac{1}{0.1} = 10$	$= \frac{-0.9}{1 - 0.9} = \frac{-0.9}{0.1} = -9$

يتضح من هذا الجدول أن القيمة العددية لمضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من القيمة العددية المطلقة لمضاعف الضريبة الثابتة – دائماً– بمقدار واحد صحيح، ولذا، يكون أثر تغيير الإنفاق الحكومي على الدخل أكبر من أثر تغيير الضرائب على الدخل، وذلك لأن تغيير الإنفاق الحكومي يمثل أثر صافيَ على الطلب الكلي، وبالتالي، على الدخل، بينما

تغيير الضرائب يؤثر في الطلب الكلي، وبالتالي، الدخل بمقدار الميل الحدي للاستهلاك فقط، الذي تكون قيمته دائماً أقل من الواحد الصحيح.

ثالثاً – مضاعف الميزانية المتوازنة: يتحقق التوازن في ميزانية الحكومة عندما يتعادل الإنفاق الحكومي مع الضرائب – كما سبق توضيحه في الفصل السابق – ومضاعف الميزانية المتوازنة هو عبارة عن مجموع مضاعفي الإنفاق الحكومي والضرائب.

∴ مضاعف الميزانية المتوازنة = $ع_{ق} + ع_{ض}$

$$= \frac{1}{1 - ب} + \frac{-ب}{1 - ب} = \frac{1 - ب}{1 - ب} = 1$$

وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار معين يترتب عليها زيادة الدخل بنفس المقدار، والعكس صحيح. فإذا قامت الحكومة بزيادة إنفاقها بمقدار 30 مليون وحدة نقدية ومولت ذلك من خلال زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة.

$\therefore \Delta ق = \Delta ض = 30$

$\therefore \Delta ل = 1 \times 30 = 30$ مليون وحدة نقدية.

مقدار الزيادة في الدخل

ويمكن التحقق من ذلك من خلال تتبع نتيجة المثال السابق = الذي تم فيه زيادة كل من (ق)، (ض) بمقدار 30 مليون وحدة نقدية، حيث أن:

(1) $\Delta ق = 30$ ، $ع_{ق} = 5$

∴ Δ ل = ع$_{ق}$ × Δ ق = 5 × 30 = 150 ← مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة (ق).

(2) Δ ض = 30 ، ع$_{ض}$ = - 4

∴ Δ ل = ع$_{ض}$ × Δ ض = - 4 × 30 = -120 ← مقدار النقص في الدخل الناتج عن زيادة (ض).

(3) ∴ الزيادة النهائية في الدخل نتيجة لزيادة (ق) ، (ض) معاً

= 150 – 120 = 30 مليون وحدة نقدية.

وهي نفس مقدار الزيادة في (ق) ، (ض) معاً، وبالتالي، يكون دخل التوازن الجديد = 950 + 30 = 980 مليون وحدة نقدية. وينطبق مضاعف الميزانية المتوازنة – فقط – عندما يكون التغيير في الإنفاق الحكومي مساوياً للتغيير في الضرائب سواء بالزيادة أو النقص.

5 – 4: المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مفتوح

يعكس هذا النموذج الواقع بصورة كبيرة، ويتكون الاقتصاد في هذا النموذج من أربعة قطاعات أساسية هي:

- القطاع العائلي أو الاستهلاكي.
- قطاع الأعمال أو الإنتاج .
- القطاع الحكومي.
- قطاع العالم الخارجي.

ويترتب على إضافة قطاع العالم الخارجي إلى هذا النموذج ما يلي:

1) تيار جديد من الإضافات في صورة الصادرات، وهي تتمثل في طلب الأجانب على السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد، ونظراً لأن الصادرات تتحدد بعوامل خارجية تتعلق بظروف الدول الأجنبية، ولذا، تكون الصادرات مستقلة عن الدخل – كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق – **وبالتالي، تكون دالة الصادرات على الصورة التالية: ص = $\overline{\text{ص}}$**

2) تيار جديد من التسربات في صورة الواردات، وهي تتمثل في طلب المواطنين على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأجنبية، وتكون الواردات دالة طردية في الدخل – كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق – **وبالتالي، تكون دالة الواردات على الصورة التالية:**

و = $\overline{\text{و}}$ + م ل

وسوف يتم في هذا البند تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي، ثم وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات، فضلاً عن دراسة مضاعف الإضافات فقط، مرجئين دراسة المضاعفات الأخرى إلى مرحلة دراسية متقدمة مراعاة للتبسيط، وذلك على النحو التالي.

5-4-1: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي

العرض الكلي = قيمة الناتج القومي = الدخل القومي (ل) ويمثل بيانياً كما في النماذج السابق بخط الدخل أو خط 45°.

الطلب الكلي هو الإنفاق المخطط للقطاعات الأربعة المكونة لهذا النموذج.

∴ ط ك = طلب القطاع العائلي (س) + طلب قطاع الأعمال (ث) + الطلب الحكومي (ق) + الطلب الخارجي الصافي (ص – و)

∴ ط ك = س + ث + ق + (ص – و)

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

س = أ + ب ل م ← (1) حيث أن: ل م = ل – ض

ث = $\overline{ث}$ ← (2)

ق = $\overline{ق}$ ← (3)

ض = $\overline{ض}$ ← (4)

ص = $\overline{ص}$ ← (5)

ل = س + ث + ق + (ص – و) ← (6)

والمعادلة رقم (6) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبر عن تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي.

فمثلاً: من المثال السابق إذا كانت:

س = 100 + 0.8 ل م ، ث = 80

ق = 50 ، ض = 50

ص = 120 ، و = 10 + 0.1 ل

ولتحديد مستوى الدخل القومي التوازني يتم التعويض في معادلة شرط التوازن: ع ك = ط ك

∴ ل = س + ث + ق + (ص – و)

ل = 100 + 0.8 (ل – ض) + 80 + 50 + [120 – (10 + 0.1 ل)]

ل = 230 + 0.8 (ل – 50) + [120 – 10 – 0.1 ل]

ل = 230 + 0.8 ل – 40 + 110 – 0.1 ل

0.3 ل = 300

∴ ل* = $\frac{300}{0.3}$ = 1000 مليون وحدة نقدية.

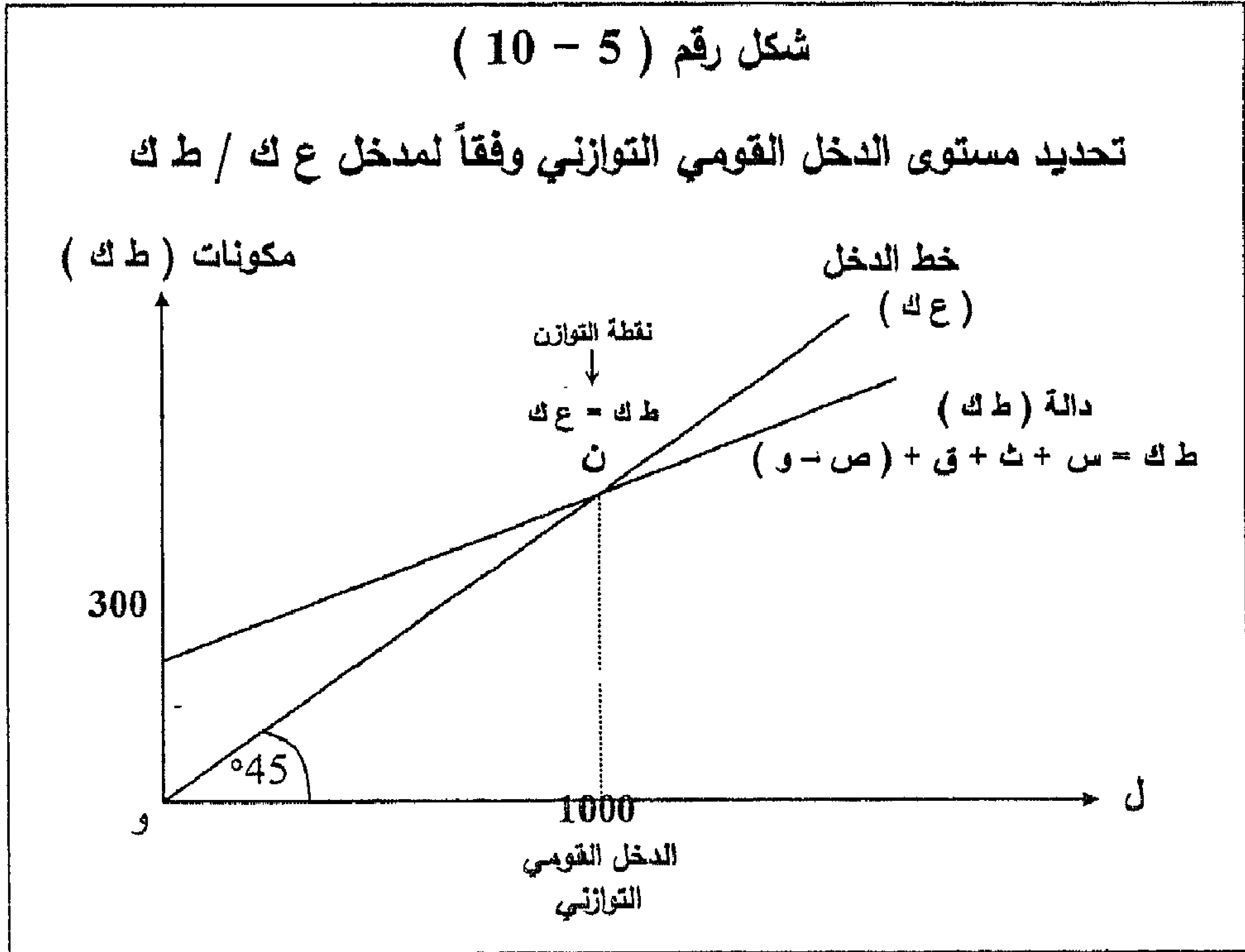
↓

مستوى الدخل القومي التوازني

ويمكن توضيح مستوى الدخل القومي التوازني هذا بيانياً كما في الشكل رقم (5 – 10)، حيث تقاس مكونات (ط ك) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.

شكل رقم (5 – 10)

تحديد مستوى الدخل القومي التوازني وفقاً لمدخل ع ك / ط ك



يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الطلب الكلي هي عبارة عن تجميع رأسي لكل من دالة الاستهلاك كدالة في الدخل الكلي، والاستثمار والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات، ولذا، فإن دالة (ط ك) تبدأ من نقطة على المحور الرأسي تمثل مكونات الإنفاق التلقائي (300)، كما ان ميل دالة (ط ك) في هذا النموذج تكون أقل من ميل دالة (ط ك) في النموذجين السابقين، حيث أن ميل دالة الطلب الكلي في هذا النموذج (0.7)، هي عبارة عن ميل دالة الاستهلاك (م ح س) مطروحاً منها ميل دالة الواردات (م ح و)، بينما في النموذجين السابقين ميل دالة الطلب هي عبارة عن ميل دالة الاستهلاك وهو (م ح س).

- يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي (1000) عند نقطة تقاطع دالة (ط ك) مع خط الدخل وهي النقطة (ن)، حيث عندها يتحقق شرط التوازن وهو أن:

ع ك = ط ك

∴ ل = س + ث + ق + (ص – و)

ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (1000) يكون (ط ك) أكبر من (ع ك)، ولذا ، يقوم المنتجون بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب على إنتاجهم، ويقل المخزون عن مستواه الأمثل لديهم، مما يتطلب زيادة الإنتاج، وبالتالي، الدخل في

الفترات الزمنية التالية، حتى نصل إلى دخل التوازن، والعكس صحيح.

- أن المستوى التوازني للدخل القومي في ظل اقتصاد مفتوح (1000) أكبر من مستوى الدخل القومي في ظل اقتصاد مغلق (950) السابق، ولكنه قد يتعادل معه أو يقل عنه، ويتوقف هذا الأمر على قيمة كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد.

5-4-2: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

وتتكون التسربات في هذا النموذج من:

- الادخار ويكون دالة طردية في الدخل.
- الضرائب وهي مستقلة عن الدخل.
- الواردات وتكون دالة طردية في الدخل.

وتتكون الاضافات في هذا النموذج من:

- الاستثمار وهو مستقل عن الدخل.
- الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل.
- الصادرات وهي مستقلة عن الدخل.

وبالتالي ، تكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

خ = − أ + (1 − ب) ل م ← (1) حيث أن: $\text{ل}_{\text{م}}$ = ل − ض

ث = $\overline{\text{ث}}$ ← (2)

ق = $\overline{\text{ق}}$ ← (3)

ض = $\overline{\text{ض}}$ ← (4)

ص = $\overline{\text{ص}}$ ← (5)

و = $\overline{\text{و}}$ + م ل ← (6)

خ + ض + و = ث + ق + ص ← (7)

والمعادلة رقم (7) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبر عن تعادل إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات.

من المثال السابق:

خ = −100 + 0.2 لم ، ث = 80

ق = 50 ، ض = 50

ص = 120 ، و = 10 + 0.1 ل

ولتحديد مستوى الدخل القومي التوازني يتم التعويض في معادلة شرط التوازن:

إجمالي التسربات = إجمالي الإضافات

∴ خ + ض + و = ث + ق + ص

− 100 + 0.2 (ل − ض) + 50 + 10 + 0.1ل = 80 + 50 + 120

− 40 + 0.2 (ل − 50) + 0.1 ل = 250

− 40 + 0.2 ل − 10 + 0.1 ل = 250

0.3 ل = 300

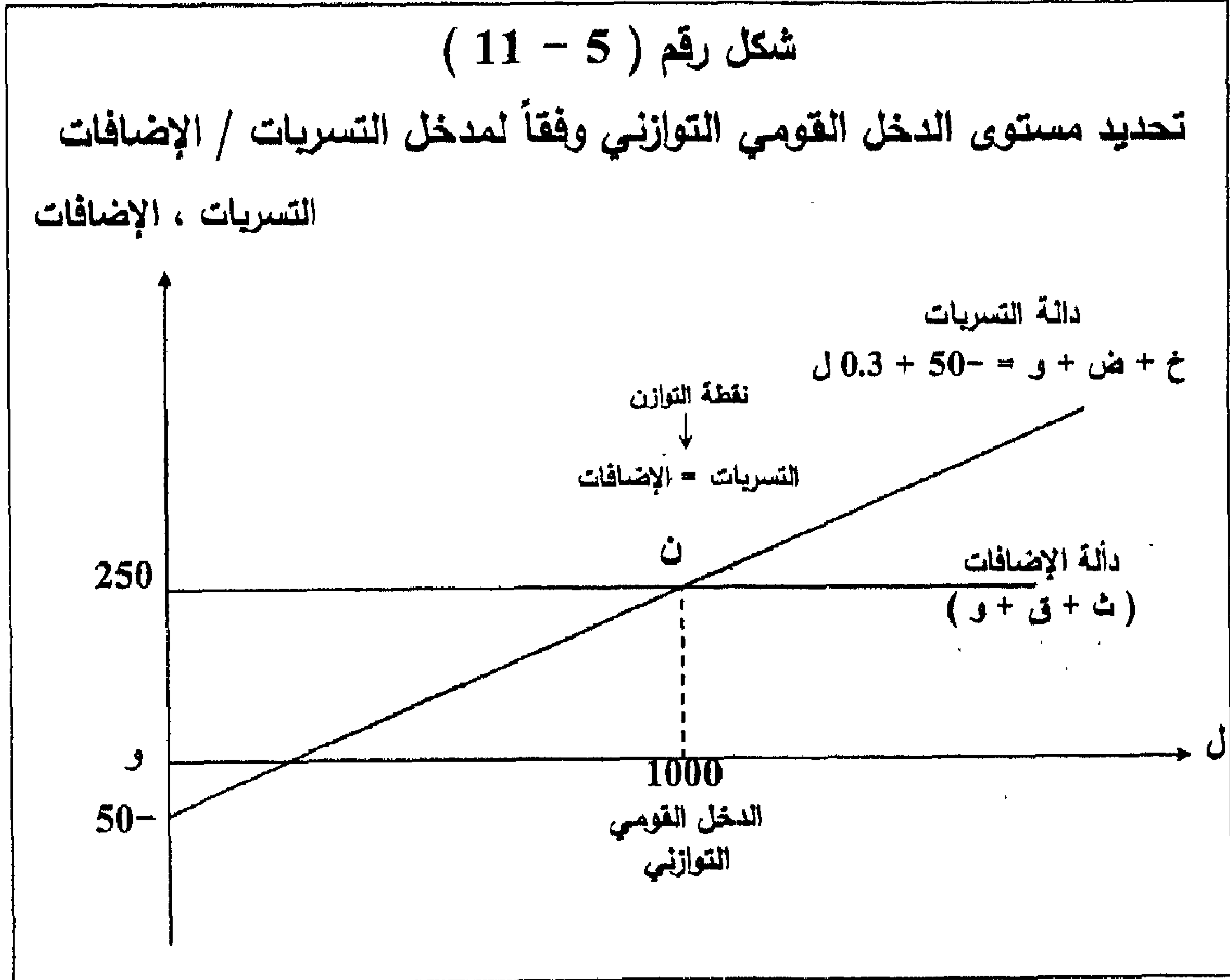
∴ ل * = $\frac{300}{0.3}$ = 1000 مليون وحدة نقدية.

مستوى الدخل القومي التوازني

ويمكن توضيح مستوى الدخل القومي التوازني هذا بيانياً كما في **الشكل رقم (5 – 11)**.

شكل رقم (5 – 11)

تحديد مستوى الدخل القومي التوازني وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات



يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الإضافات ترسم بخط موازي لمحور الدخل، وذلك لأن كل الإضافات (ث ، ق ، ص) مستقلة عن الدخل.

- دالة التسربات تكون دالة طردية في الدخل، وميل دالة التسربات هو عبارة عن مجموع ميل دالة الادخار (م ح خ = 0.2) وميل دالة الواردات (م ح و = 0.1) معاً (0.3).
- يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي (1000) عند نقطة تقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات (ن)، حيث عندها يتحقق شرط التوازن وهو أن:

إجمالي التسربات = إجمالي الإضافات

∴ خ + ض + و = ث + ق + ص

ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (1000) تكون الإضافات أكبر من التسربات، ولذا، يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن، والعكس صحيح.
- أن مستوى الدخل القومي التوازني (1000) يكون واحد سواء تم تحديده وفقاً لمدخل ع ك / ط ك أو وفقاً لمدخل التسربات / والإضافات، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما تم في النموذج الأول.

5 -4-3 : مضاعف الإضافات

وهو يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في أحد الإضافات أي الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات.

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في أحد الإضافات}}$$

ويمكن اشتقاق مضاعف الإضافات رياضياً بنفس الأسلوب كما في المضاعف الكينزي البسيط.

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ص}} = \frac{1}{1 - \text{م ح س} + \text{م ح و}} = \frac{1}{\text{م ح خ} + \text{م ح و}}$$

ويسمى هذا المضاعف بمضاعف الاستثمار أو مضاعف الإنفاق الحكومي أو مضاعف الصادرات لأن كل منهم إضافات، وتغير أي منهم له نفس الأثر على الدخل ، وقد يطلق عليه مضاعف التجارة الخارجية.

∴ التغير النهائي في الدخل =

قيمة مضاعف الإضافات × التغير المبدئي في أحد الإضافات

وتتوقف قيمة المضاعف على قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي، الميل الحدي للادخار وكذلك الميل الحدي للواردات، حيث تزداد قيمة المضاعف كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك أي انخفض الميل الحدي للادخار، وكذلك كلما انخفض الميل الحدي للواردات.

∴ ترتبط قيمة المضاعف عكسياً مع الميل الحدي للواردات.

أي أن قيمة مضاعف الإضافات ترتبط عكسياً مع قيمة كل من الميل الحدي للادخار والميل الحدي للواردات، وذلك لأن قيمة المضاعف هما عبارة عن مقلوب ميل دالة التسربات أي (م ح خ + م ح و).

من المثال السابق: الذي كان فيه مستوى الدخل القومي التوازني = 1000 مليون وحدة نقدية.

ما هو أثر زيادة الصادرات بمقدار 30 مليون وحدة نقدية على مستوى دخل التوازن السابق؟

∵ مضاعف الإضافات ($ع_{ص}$) = $\frac{1}{1 - م ح_{س} + م ح_{و}} = \frac{1}{1 - 0.8 + 0.1}$

$$\frac{1}{0.3} = 3.33$$

∴ Δ ل = $ع_{ص}$ × Δ ص = 3.33 × 30 = 100 مليون وحدة نقدية.

مقدار الزيادة في الدخل

∴ مستوى الدخل القومي التوازني = 1000 + 100 = 1100 مليون وحدة نقدية.

ومن هذا المثال يلاحظ أن قيمة مضاعف الإضافات (3.33) أقل من قيمة مضاعف الإضافات في ظل الاقتصاد المغلق (5) وهذا يقلل من فاعلية أثر التغير في الإضافات على الدخل، **ويرجع ذلك إلى:**

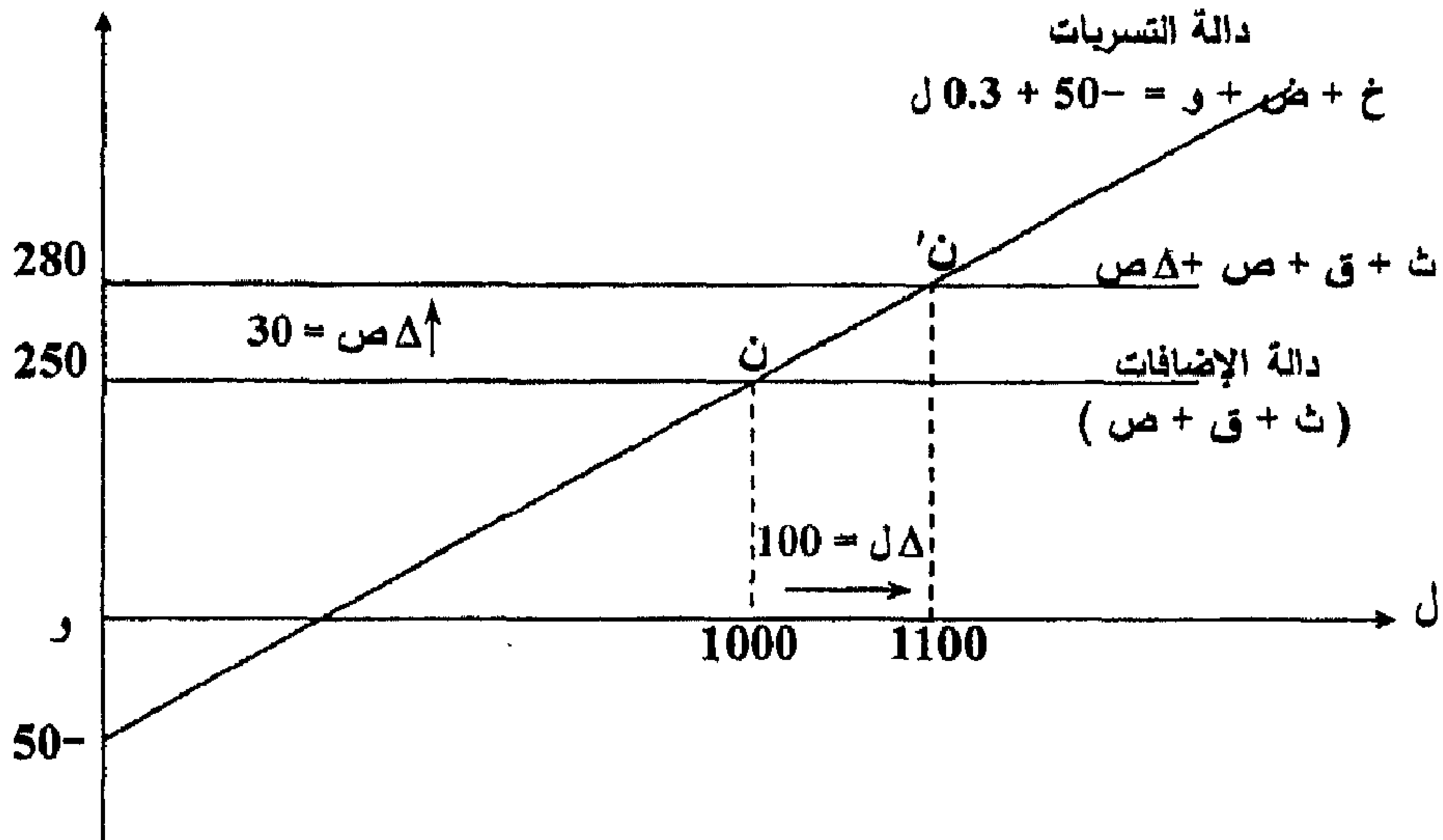
(1) **رياضياً:** لأن مقام مضاعف الإضافات في ظل الاقتصاد المفتوح (م ح خ + م ح و) أكبر منه في ظل الاقتصاد المغلق وهو (م ح خ) فقط.

$$∴ \quad \frac{1}{م ح خ + م ح و} < \frac{1}{م ح خ}$$

(2) **اقتصادياً:** لأنه في ظل الاقتصاد المفتوح يوجد تسرب اضافي يعتمد على الدخل ويكون دالة طردية في الدخل وهو يتمثل في الواردات، مما يزيد من ميل دالة التسربات، وكلما زاد ميل دالة التسربات (م ح خ + م ح و)، فإن هذا يقلل من فاعلية أثر التغير في الإضافات على الدخل. ويمكن توضيح مضاعف الإضافات – أو مضاعف التجارة الخارجية – بيانياً كما في **الشكل رقم (5 - 12).**

شكل رقم (5 - 12)

التوضيح البياني لمضاعف التجارة الخارجية



يتضح من هذا الشكل أن زيادة الصادرات تؤدي إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى موازياً لدالة الإضافات الأصلية بمقدار الزيادة في الصادرات (Δ ص = 30)، مما يترتب على ذلك زيادة دخل التوازن من 1000 إلى 1100 مليون وحدة نقدية.

∴ قيمة مضاعف التجارة الخارجية = $\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ص}} = \frac{100}{30}$

= 3.33

ويكون لزيادة الاستثمار أو الإنفاق الحكومي نفس التأثير على الدخل، والعكس في حالة انخفاض أي من الإضافات.

5 - 5: نماذج الأسئلة

س1 - بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 - لا يختلف مستوى الدخل القومي التوازني في حالة تحديده وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي عنه في حالة تحديده وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

2 - المستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مغلق به حكومة يكون أكبر مقارنة بالمستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مغلق بدون حكومة.

3 - ترتبط قيمة مضاعف الإضافات طردياً مع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار.

4 - كل زيادة في الإضافات يترتب عليها دائماً زيادة أكبر منها في الدخل.

5 - إذا ترتب على زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1 ٪ زيادة في مستوى الدخل التوازني بنسبة 5 ٪ ؛ فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يساوي 5 .

6 - إذا كان الميل الحدي للاستهلاك = 0.8 وزاد كل من الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار 20 مليون جنيه؛ فإن الدخل القومي التوازني يزداد بمقدار 100 مليون جنيه.

7 - مضاعف الإضافات في ظل الاقتصاد المفتوح أكبر من نظيره في ظل الاقتصاد المغلق.

8 - يترتب على فرض ضريبة بمبلغ ثابت على الدخل نقص الاستهلاك بنفس مقدار الضريبة.

س2 – وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط كل مما يلي:

1 – تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مغلق بدون حكومة وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي.

2 – تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مغلق به حكومة.

3 – أثر زيادة الاستثمار على المستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مغلق به حكومة.

4 – تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مفتوح.

5 – أثر زيادة الضرائب على دالة الاستهلاك.

س3 – التمارين:

تمرين (1) إذا كانت س = 100 + 0,8 ل ، ث = 100

حيث أن (س) تشير إلى الاستهلاك ، (ل) إلى الدخل، (ث) الاستثمار.

المطلوب:

1– تحديد المستوى التوازني للدخل القومي.

2 – احسب مستوى الاستهلاك، والاستثمار، والادخار عند مستويات الدخل الآتية: 200 ، 250 ، 900 .

3 – إذا زاد الاستثمار التلقائي بمقدار 20 مليون جنيه، احسب أثر ذلك على الدخل التوازني موضحاً قيمة مضاعف الاستثمار.

4 – ارسم شكلاً توضيحياً يوضح المستوى التوازني للدخل في كل من (1) ، (3).

تمرين (2) إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما (القيمة بالمليون جنيه):

س = 100 + 0.75 ل م ، ث = 200

ق = 100 ، ض = 100

ص = 100 ، و = 25 + 0.15 ل

المطلوب:

1– تحديد المستوى التوازني للدخول القومي.

2 – اثبت أن التسربات = الإضافات عند ذلك المستوى التوازني للدخل القومي.

3 – وضح أثر زيادة الصادرات بمقدار 20 مليون جنيه على مستوى الدخل القومي التوازني.

4 - وضح بيانياً المستوى التوازني للدخل القومي في (1) ، (3).

الفصل السادس*

السياسة المالية

ومستوى النشاط الاقتصادي

تسعى الحكومة في أي مجتمع إلى تحقيق عديد من الأهداف ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في: تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، والاستقرار في مستوى الأسعار، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وهذا ما أثبته الواقع والتجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية، ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية هي عبارة عن الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة

*** كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.**

- تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على:

- د. فايز إبراهيم الحبيب، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، الطبعة الثالثة، الناشر هو المؤلف ، الرياض، 1994.
- مايكل ابدجمان، *الاقتصاد الكلي*، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.
- Felderor B., Homburg S., *Macroeconomics and New Macroeconomics*, Springer, Berlin Heidexberg, 1992..ch 1,2.

من الأهداف. ويتوقف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة في المجتمع على مدى كفاءة وفاعلية السياسات المستخدمة. ولعل أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً سياستان هما: السياسة المالية والسياسة النقدية.

ويتمثل الدور الأساسي للسياسات الاقتصادية- المالية أو النقدية- في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة علاج الانكماش والتضخم في الاقتصاد. وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على دراسة السياسة المالية فقط ودورها في تحقيق أهداف المجتمع، على أساس أن دراسة السياسة النقدية سوف يتم دراستها في منهج النقود والبنوك. **ووفقاً لذلك فإن هذا الفصل يختص بدراسة النقاط التالية:**

- السياسة المالية.
- مستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية.
- نماذج الأسئلة.

6 – 1: السياسة المالية

سوف يتم في هذا البند استعراض السياسة المالية (Fiscal policy) عند كل من الكلاسيك وكينز، ومفهوم السياسة المالية وأهدافها وكذلك أدواتها، فضلاً عن اتجاهات السياسة المالية، وذلك على النحو التالي.

6 – 1 – 1: السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز

أولاً- السياسة المالية عند الكلاسيك: يبنى التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها:

(1) سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.

(2) سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.

(3) سيادة ظروف التوظف الكامل.

وفي ظل هذه الافتراضات؛ فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق – أي جهاز الثمن – يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشياً مع فكرة قانون " **ساى** " للأسواق الذي ينص على أن " **كل عرض يخلق الطلب عليه** " حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم، لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائماً، وبالتالي، لا توجد بطالة في المجتمع. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن

الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة – تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح – وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا، يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم، تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.

ثانياً – السياسة المالية عند كينز: نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (1929 – 1933) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً – حوالي أربع سنوات – بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلاً عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. وبالتالي، بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع كما سوف يتضح في النقاط التالية.

وفقاً لذلك، فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي، عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تمشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

6 – 1 – 2: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

أولاً – مفهوم السياسة المالية وأهدافها: يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة. وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، **ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية يتمثل في:**

1 – تحقيق التوظف الكامل.

2 – تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل.

3 – تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثانياً – أدوات السياسة المالية: تتمثل أدوات السياسة المالية فيما يلي:

1 – تغيير الإنفاق الحكومي.

2 – تغيير الضرائب.

3 – المزج بين الأداتين معاً.

ويؤثر هذا في مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب تحقيقه. وقد تم توضيح أثر هذه الأدوات على الدخل القومي التوازني في الفصل السابق من هذا المؤلف.

6 – 1 – 3: اتجاهات السياسة المالية

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي.

أولاً – الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، **ويتم ذلك من خلال:**

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

ثانياً – الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، **ويتم ذلك من خلال:**

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.

6 – 2: مستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية

نظراً لأن المستوى التوازني للدخل القومي – الذي يتحقق بتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي – ليس من الضروري أن يكون معادلاً للدخل المحتمل والمناظر لمستوى التوظف الكامل، وبالتالي، فإنه قد يكون هناك فجوة في الدخل، وتقاس فجوة الدخل هذه بالفرق بين الدخل المحتمل أي أقصى دخل يمكن الحصول عليه في المجتمع أو ما يسمى بالدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل والدخل الفعلي الذي تحقق من خلال تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي.

∴ فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل – الدخل القومي الفعلي

وعندما نقارن بين مستوى الدخل القومي التوازني أي الفعلي، والدخل المحتمل أي دخل التوظف الكامل، **فإننا نواجه بثلاثة احتمالات ممكنة للتوازن وهي:**

(1) **أن التوازن يتحقق عند مستوى التوظف الكامل**، وبالتالي، يكون الدخل الفعلي مساوياً للدخل المحتمل، ومن ثم، تكون فجوة الدخل = صفر. ولا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بأي سياسات اقتصادية. وذلك لأن المستوى التوازني المرغوب والمستهدف للدخل قد تحقق بصورة تلقائية، غير أنه قلما يحدث ذلك في الواقع.

(2) **أن التوازن يتحقق عند مستوى دون التوظف الكامل**، وبالتالي، يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل المحتمل، ومن ثم، تكون فجوة الدخل موجبة، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود بطالة ويقال أن الاقتصاد يعاني من وجود فجوة انكماشية، تعزي إلى قصور الطلب الكلي، حيث

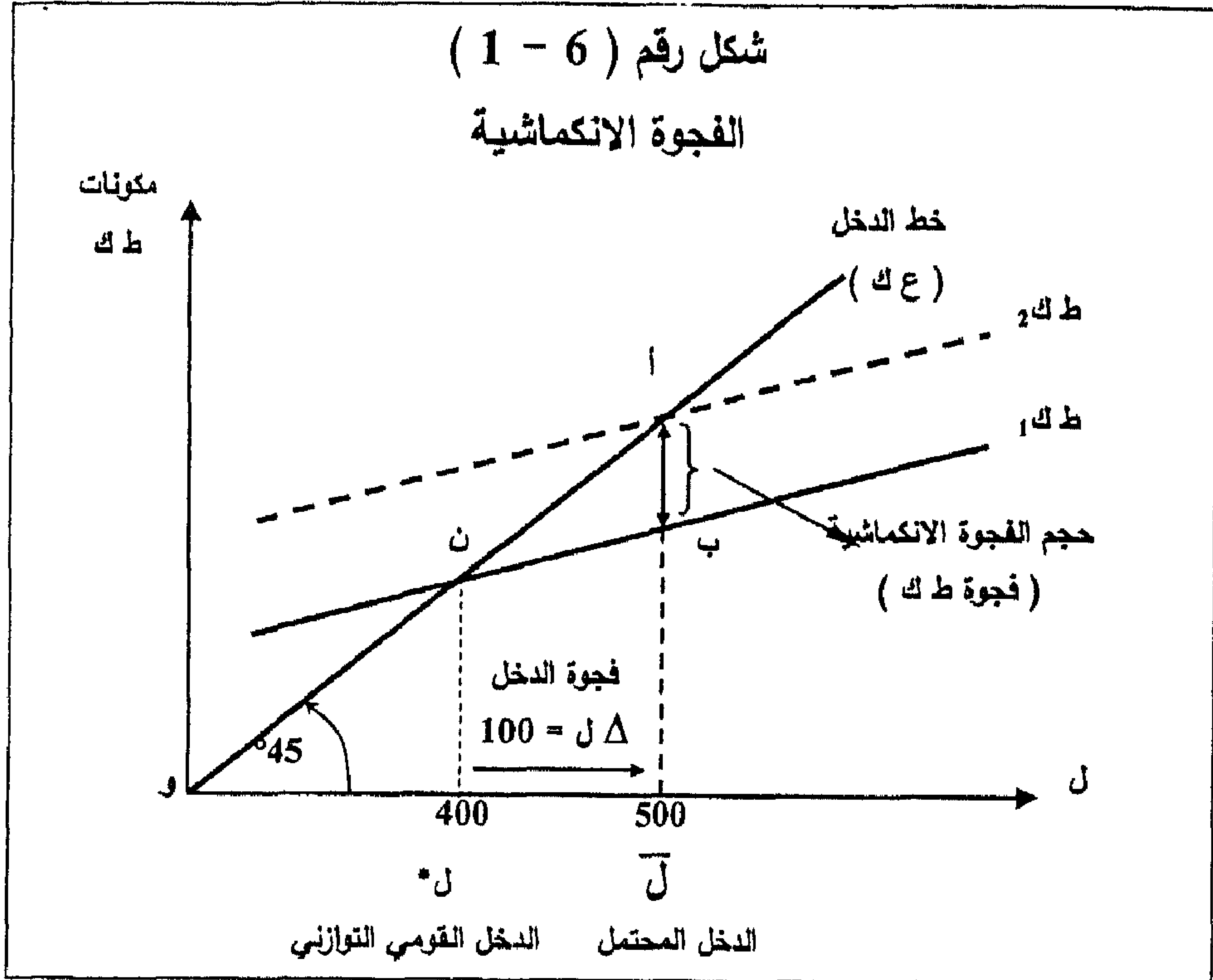
يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وهنا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية لمعالجة القصور في الطلب الكلي.

(3) **أن التوازن يتحقق عند مستوى أكبر من التوظف الكامل**، وبالتالي، يكون مستوى الدخل الفعلي أكبر من الدخل المحتمل، ومن ثم، تكون فجوة الدخل سالبة، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويقال أن الاقتصاد يعاني من وجود فجوة تضخمية. ويعزي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، حيث يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل. وهنا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي.

والحالتين (2) ، (3) هما الأكثر حدوثاً في الواقع العملي، ويتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع السياسة المالية المناسبة بهدف الوصول بالاقتصاد إلى وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، تحقيق هدفي التوظف الكامل واستقرار الأسعار. وسوف يتم دراسة كل من الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية ودور السياسة المالية في علاج كل منهما، وذلك بأسلوب تحليلي مبسط يتناسب مع مستوى الطالب المبتدئ في دراسة الاقتصاد الكلي. ويكون ذلك في ظل افتراض أن الاقتصاد مغلق أي لا توجد معاملات مع العالم الخارجي، وأن الضريبة ثابتة أي مستقلة عن الدخل.

6 -2 -1: الفجوة الانكماشية

تظهر الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap) في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، الذي تعادل عنده العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى أقل من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة موجبة في الدخل. وينعكس ذلك في صورة بطالة بالمجتمع، ويعزي ذلك إلى قصور في الطلب الكلي عن استيعاب إنتاج التوظف الكامل، ويتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية ومعالجة القصور في الطلب الكلي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/ أو تخفيض الضرائب، أي أحداث عجز مقصود في الميزانية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى التشغيل للموارد العاطلة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل إلى أن يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل وتختفي فجوة الدخل، ويمكن توضيح الفجوة الانكماشية بيانياً كما في **الشكل** رقم (6 – 1)، حيث تقاس مكونات الطلب الكلي على المحور الرأسي، والدخل القومي على المحور الأفقي.



وفي هذا الشكل بافتراض أن دخل التوازن (ل*= 400) وأن دخل التوظف الكامل أو ما يسمى بالدخل المحتمل (ل̄ = 500)، وأن م ح س = 0.8 .

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن مستوى الدخل القومي التوازني الافتراضي = (ل*= 400) الذي تحقق بتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي أقل من دخل التوظف الكامل الافتراضي (ل̄ = 500)، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة انكماشية.
- نظراً لأن الدخل القومي التوازني الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي، تكون هناك فجوة موجبة في الدخل، حيث أن:

• فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل – الدخل القومي التوازن الفعلي

∴ فجوة الدخل (Δ ل) = 500 – 400 = 100

تمثل الزيادة المستهدفة في الدخل حتى يتم الوصول إلى مستوى التوظف الكامل.

• حجم الفجوة الانكماشية يقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند التوظف الكامل (ع ك) ومستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، أي أنها عبارة عن مقدار النقص أو القصور في الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، ولذا، تسمى بفجوة الطلب الكلي، **ويقاس حجم الفجوة الانكماشية وفقاً للمعادلة التالية:**

حجم الفجوة الانكماشية = (**حجم الدخل عند مستوى التوظف الكامل**) – (**حجم ط ك عند مستوى التوظف الكامل**) = أ ب

حيث أن (أ ب) تمثل مقدار الزيادة المراد إحداثها في (ط ك) حتى يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن قياس حجم الفجوة الانكماشية بطريقة أخرى من خلال العلاقة التالية:

$$\text{حجم الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{فجوة الدخل (} \Delta \text{ ل)}}{\text{مضاعف الإضافات}}$$

$$\because \text{مضاعف الإضافات} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}} = \frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = \boxed{5}$$

$$\therefore \text{حجم الفجوة الانكماشية} = \frac{\Delta \text{ ل}}{\text{ع ق}} = \frac{100}{5} = \boxed{20}$$

الزيادة المراد إحداثها في (ط ك)

- **تعالج الفجوة الانكماشية من خلال اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى معالجة القصور في الطلب الكلي وذلك من خلال أحد الطرق الثلاثة البديلة التالية:**

1 - زيادة الإنفاق الحكومي بنفس حجم الفجوة الانكماشية ($\frac{\Delta ل}{ع_ق}$)

أي بمقدار فجوة الطلب الكلي، $\because$ ع ق = 5

$$\therefore \Delta ق = \frac{\Delta ل}{ع_ق} = \frac{100}{5} = 20$$

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمقدار المطلوب، وبالتالي، يتم التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_ق \times \Delta ق = 5 \times 20 = \boxed{100}$$

الزيادة المستهدفة في الدخل

وينتج عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = 400 + 100 = 500 وهو دخل التوظف الكامل

2 - تخفيض الضرائب بالمقدار ($\frac{\Delta ل}{ع_ض}$):

$$\because ع_ض = \frac{-م ح س}{1 - م ح س} = \frac{-0.8}{1 - 0.8} = \frac{-0.8}{0.2} = -4$$

$$\therefore \Delta ض = \frac{\Delta ل}{ع_ض} = \frac{100}{-4} = \boxed{-25}$$

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي، يتم التخلص في فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_ض \times \Delta ض = -4 \times -25 = \boxed{100}$$ ← **الزيادة المستهدفة في الدخل**

وينتج عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = **400 + 100 = 500** **وهو دخل التوظف الكامل**

3 - إتباع سياسة الميزانية المتوازنة: وتتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس مقدار فجوة الدخل (وذلك لأن قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة = 1).

∴ Δ ق = Δ ض = Δ ل = 100

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمستوى المطلوب والتخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

Δ ل = 1 × 100 = 100 ← **الزيادة المستهدفة في الدخل**

وينتج عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = 400 + 100 = 500 **وهو دخل التوظف الكامل**

- الأسلوبين الأول والثاني يتم اتباعهما في حالة عدم الالتزام بتوازن الميزانية العامة للدولة، بينما الأسلوب الثالث يتم اتباعه في حالة الالتزام بمبدأ التوازن في الميزانية العامة للدولة.
- الأساليب الثلاثة السابقة تمثل سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى كما في الشكل رقم (6 - 1) من (ط ك $_1$) إلى (ط ك$_2$) ويتحقق التوازن عند النقطة (أ)، ومن ثم، يكون مستوى الدخل التوازني هو نفسه مستوى الدخل المحتمل والمناظر لمستوى التوظف الكامل.

ويلاحظ أن التخلص من الفجوة الانكماشية يتطلب حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار أقل من التخفيض في الضرائب، وهذا بدوره أقل من مقدار الزيادة في الإنفاق والضرائب معاً، لأن هذا يتوقف على قيمة

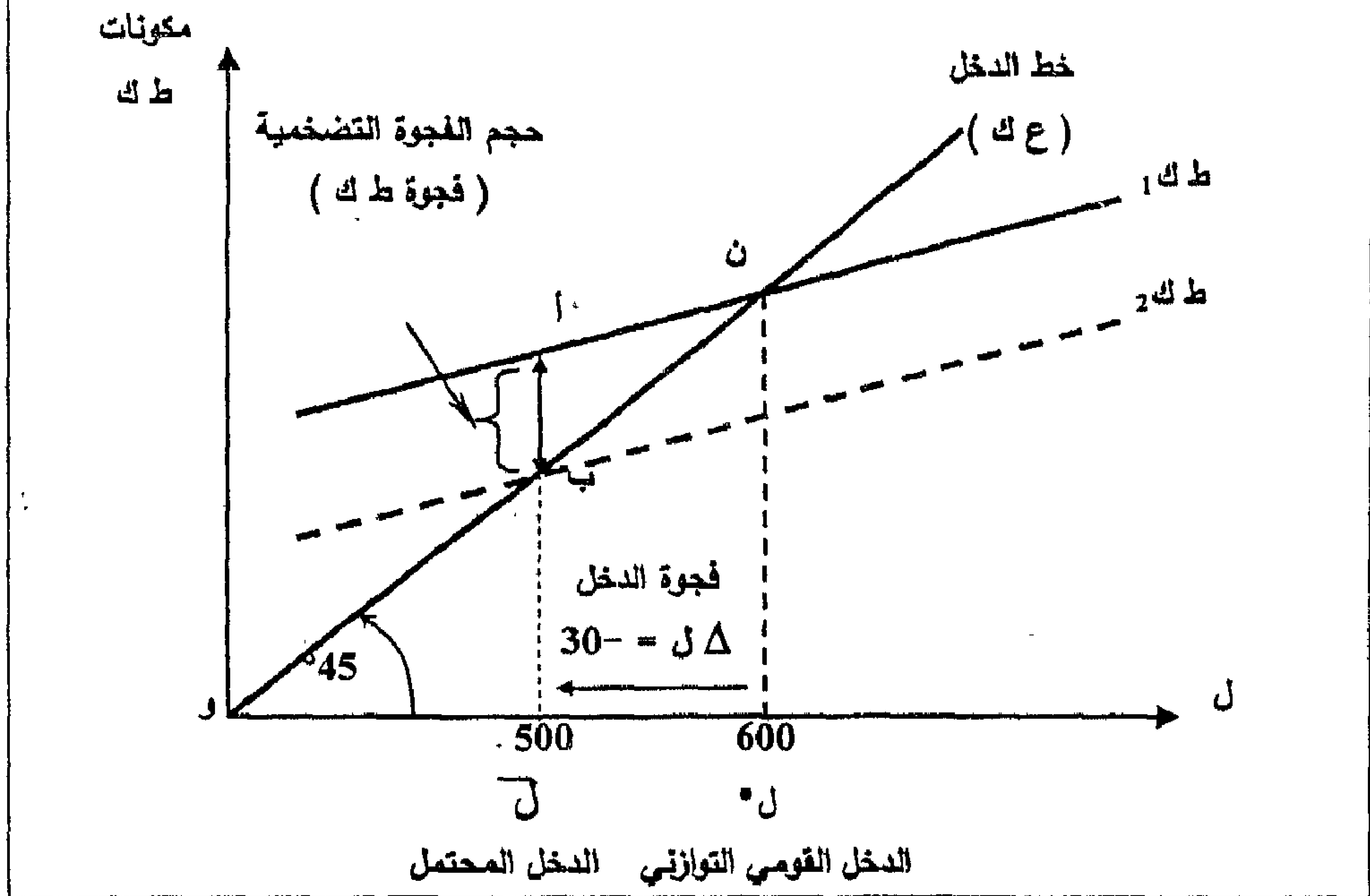
المضاعف في كل حالة، ومن ثم، يرجع ذلك إلى أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي > القيمة العددية المطلقة لمضاعف الضرائب وهذا بدوره > قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة.

ويجدر التنويه هنا إلى أن السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فاعلية في التخلص من الفجوة الانكماشية مقارنة بالسياسة المالية من خلال تخفيض الضرائب، وهذه بدورها أكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة.

6 –2 –2: الفجوة التضخمية

تظهر الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، الذي يتحقق بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أكبر من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أكبر من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة سالبة في الدخل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي زيادة معدل التضخم بالمجتمع. ويعزي ذلك إلى أن أي زيادة في الطلب الكلي بعد الوصول إلى مستوى التوظف الكامل تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط. ويتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، أي إحداث فائض مقصود بالميزانية، ويؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي إلى أن يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن توضيح الفجوة التضخمية بيانياً كما في **الشكل رقم (6 – 2)**، حيث تقاس مكونات (ط ك) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



وبافتراض أن دخل التوازن (ل*= 600)، وان دخل التوظف الكامل أي الدخل المحتمل (ل̄ = 500) ، وأن م ح س = 0.8 .

ويتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن مستوى الدخل القومي التوازني الافتراضي (ل* = 600) أكبر من دخل التوظف الكامل الافتراضي (ل̄ = 500)، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة تضخمية.
- نظراً لأن دخل التوازن الفعلي أكبر من الدخل المحتمل، وبالتالي، تكون هناك فجوة سالبة في الدخل، حيث أن:

فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل – دخل التوازن الفعلي

∴ فجوة الدخل (Δ ل) = 500 − 600 = −100

تمثل النقص المستهدف في الدخل حتى يتم التوازن عند مستوى التوظف الكامل

- حجم الفجوة التضخمية تقاس بمقدار الزيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، أي أنها تقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند مستوى التوظف الكامل ومستوى الطلب عند مستوى التوظف الكامل، ولذا، تسمى بفجوة الطلب الكلي. **وتقاس حجم الفجوة التضخمية بنفس الأسلوب السابق وفقاً للمعادلة التالية:**

حجم الفجوة التضخمية = (حجم الدخل عند مستوى التوظف الكامل) − (حجم ط ك عند مستوى التوظف الكامل) = −أ ب

حيث أن (− أ ب) تمثل مقدار النقص المراد إحداثه في (ط ك)، حتى يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن قياس حجم الفجوة التضخمية بأسلوب آخر من خلال العلاقة التالية[1]:

حجم الفجوة التضخمية = **فجوة الدخل (Δ ل) / مضاعف الإضافات**

∵ مضاعف الإضافات من المثال السابق ($ع_ق$) = 5

∴ **حجم الفجوة التضخمية** = $\frac{\Delta ل}{ع_ق} = \frac{-100}{5} = -20$

النقص المراد إحداثه في (ط ك)

[1] يلاحظ أن قياس حجم فجوة الطلب الكلي أو فجوة الدخل هو نفسه المتبع في قياس الفجوة الانكماشية، ولكن تكون كل من فجوة (ط ك) وفجوة الدخل موجبة في حالة الفجوة الانكماشية، بينما تكون قيمتهما سالبة في حالة الفجوة التضخمية.

• **تعالج الفجوة التضخمية من خلال اتباع سياسة مالية انكماشية تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي وذلك من خلال أحد الطرق الثلاثة البديلة التالية:**

1 - تخفيض الإنفاق الحكومي بنفس حجم الفجوة التضخمية ($\frac{\Delta ل}{ع_ق}$)

أي بمقدار فجوة (ط ك) ، ∵ $ع_ق = 5$

$$\therefore \Delta ق = \frac{\Delta ل}{ع_ق} = \frac{-100}{5} = \boxed{-20}$$

وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي، يتم التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_ق \times \Delta ق = 5 \times -20 = \boxed{-100}$$

النقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = 600 – 100 = $\boxed{500}$ ← **وهو دخل التوظف الكامل**

2 - زيادة الضرائب بالمقدار ($\frac{\Delta ل}{ع_ض}$):

∵ $ع_ض = -4$ (كما في المثال السابق)

$$\therefore \Delta ض = \frac{\Delta ل}{ع_ض} = \frac{-100}{-4} = \boxed{+25}$$

وهذه الزيادة في الضرائب تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي، التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_ض \times \Delta ض = -4 \times 25 = \boxed{-100}$$

لنقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = 600 – 100 = $\boxed{500}$ ← **وهو دخل التوظف الكامل**

ويتم استخدام الأسلوبين السابقين في حالة عدم التزام الحكومة بمبدأ الميزانية المتوازنة.

3 – **اتباع سياسة الميزانية المتوازنة:** وهي تتمثل في تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس مقدار فجوة الدخل (وذلك لأن قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة = 1).

∴ Δ ق = Δ ض = Δ ل = – 100

ويؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، ومن ثم، التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

Δ ل = 1 × – 100 = [– 100] ←النقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = **600 – 100 = [500] ←وهو دخل التوظف الكامل**

- الأساليب الثلاثة السابقة تمثل سياسة مالية انكماشية تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي، انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أسفل كما في الشكل رقم (6 – 2) من الوضع (ط ك$_1$) إلى الوضع (ط ك$_2$) ويتحقق التوازن عند النقطة (ب)، وبالتالي، يكون مستوى الدخل القومي التوازني عند مستوى الدخل المحتمل أي عند مستوى التوظف الكامل.
- **يلاحظ مما سبق،** أن السياسة المالية من خلال تغيير الإنفاق الحكومي تكون أكثر فاعلية من سياسة تغيير الضرائب، وهذه بدورها تكون اكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة لمعالجة الفجوات – سواء الفجوة الانكماشية أو الفجوة التضخمية – لأن التغيير في الإنفاق الحكومي يكون أقل من التغيير في الضرائب، والذي يكون أقل بدوره من التغيير في حالة الميزانية المتوازنة، ويحقق الهدف أي يعمل على تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل، ويرجع ذلك إلى أن مضاعف الإنفاق الحكومي > مضاعف الضرائب – من حيث القيمة المطلقة – وهذا بدوره > مضاعف الميزانية المتوازنة.

6 - 3 : نماذج الأسئلة

س1 - بين مدى صحة أو خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 - يمكن علاج الفجوة الانكماشية في الاقتصاد من خلال إحداث عجز في ميزانية الدولة.

2 - تظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يقل الطلب الكلي في الاقتصاد عن مستوى الطلب الكلي اللازم لاستيعاب ناتج التوظف الكامل.

3 - يعد تخفيض الضرائب بمبلغ معين سياسة مالية أكثر فاعلية في علاج الفجوة الانكماشية، مقارنة بسياسة زيادة الإنفاق الحكومي بنفس المقدار.

4 - إذا كان دخل التوظف الكامل 500 مليون جنيه والدخل التوازني تحقق عند مستوى 400 مليون جنيه، علماً بأن الميل الحدي للاستهلاك = 0.6 والضرائب ثابتة، فإنه يلزم للوصول إلى مستوى التوظف الكامل زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار 100 مليون جنيه.

5 - تعد سياسة الميزانية المتوازنة أكثر السياسات المالية فاعلية في علاج الفجوات الانكماشية أوالتضخمية.

6 - لا تختلف السياسة المالية التي يمكن استخدامها في ظروف الركود والكساد، عن تلك التي يتم استخدامها في ظل ظروف التضخم.

7 - يؤمن الكلاسيك بفاعلية السياسة المالية في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.

س2 – التمارين:

تمرين (1) إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما (بالمليون جنيه):

س = 20 + 0.8 لـ

ث = 60

ق = 20

ض = 20

وكان مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل = 500

المطلوب:

1 – تحديد مستوى الدخل القومي التوازني.

2 – تحديد إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية أم تضخمية، ولماذا؟ وما حجمها؟ مع التوضيح البياني؟

3 – كيف يمكن التخلص من الفجوة إن وجدت بكافة الطرق الممكنة.

تمرين (2) إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما:

الادخار السالب = – 100 مليون جنيه،

الإنفاق الحكومي = 50 مليون جنيه،

الميل الحدي للادخار = 0.2،

الضرائب الثابتة = 50 مليون جنيه

الاستثمار الثابت = 30 مليون جنيه،

دخل العمالة الكاملة = 600 مليون جنيه

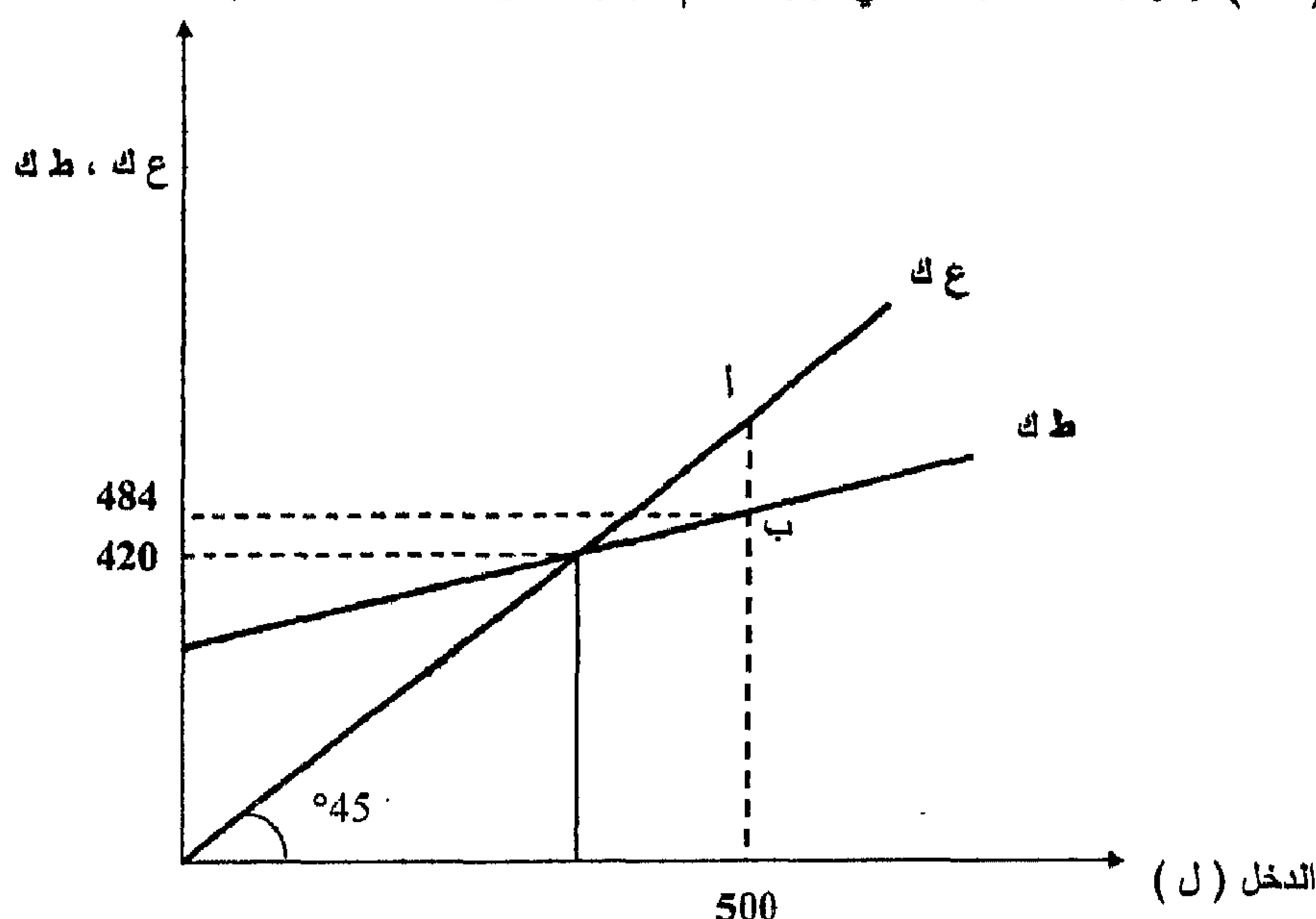
المطلوب:

1 – تحديد المستوى التوازني للدخل القومي.

2 – تحديد إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية أم تضخمية، ولماذا؟ وما حجمها؟

3 – وضح كيف يتم التخلص من هذه الفجوة بكافة الطرق الممكنة.

تمرين (3) إدرس الشكل التالي جيداً، ثم أجب عن الأسئلة التالية:



فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك = 0.8

المطلوب:

1 – تحديد المستوى التوازني للدخل القومي.

2 – هل توجد فجوة؟ وما نوعها؟ وما حجمها؟

3 – كيف يمكن التخلص من الفجوة بتغيير الإنفاق فقط.

4 – كيف يمكن التخلص من الفجوة بتغيير الضرائب فقط.

5 – كيف يمكن التخلص من الفجوة بتغيير الإنفاق والضرائب معاً.

الفصل السابع*

التضخم

تعد ظاهرة التضخم إحدى أهم المشكلات التي تواجهها كافة الاقتصادات في العالم، حيث تأتي في مقدمة الاختلالات التي تعاني منها هذه الاقتصادات. وهناك شبه اتفاق على وجود عدد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على كافة نواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، خاصة في الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة بدرجة أكثر حدة من نظيرتها المتقدمة. ويتطلب فهم هذه الظاهرة معرفة ماهيتها بما يحتويه الأمر من وضع تعريف مقبول للتضخم يسمح باستعراض أنواعه من جهة وكيفية قياسه من جهة أخرى، وآثاره من جهة ثالثة. كما يتطلب الأمر البحث في أسبابه ونظرياته من أجل وضع تصور للسياسات الملائمة لعلاجه أو الحد منه.

---

* كتب هذا الفصل د. أسامة أحمد الفيل.

وقد اعتمد في كتابته على المراجع الآتية:

- د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. محمدي فوزي أبو السعود، ***النظرية الاقتصادية الكلية***، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999، الفصلين السابع والثامن.
- Richard G. Lipsey, Peter D. Steiner, Douglas D. Purvis, ***Economics***, Harper & Row, Seventh edition, New York, 1984, Ch. 36.
- Oliveir Blanchard, ***Macroeconomics***, Prentice Hall, 3rd Ed., 2002, Ch. 9.

ولذا سوف يناقش هذا الفصل النقاط التالية:

- تعريف التضخم.
- أنواع التضخم.
- قياس التضخم.
- آثار التضخم.
- أسباب التضخم ونظرياته.
- السياسات العلاجية للتضخم.
- نماذج الأسئلة.

7 - 1: تعريف التضخم

بالرغم من وجود عدد من التعريفات لظاهرة التضخم، **إلا أن** أكثرها شيوعاً يتمثل في اعتبار التضخم "**ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة**".

ويتطلب هذا التعريف توافر شرطين أساسيين هما:

1- ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع كي يرتفع المستوى العام للأسعار. حيث لا يعد تضخماً ارتفاع أسعار عدد محدود من السلع والخدمات. ذلك أن ارتفاع أسعار بعض السلع قد يصاحبه انخفاض أسعار مجموعة أخرى من السلع بحيث لا يرتفع المستوى العام للأسعار.

2- أن يكون الارتفاع في أسعار السلع والخدمات مستمراً على مدى فترة طويلة من الزمن. ذلك أن هذا الارتفاع في الأسعار قد يرجع إلى ظروف مؤقتة راجعة إلى قصور مؤقت في عرض هذه السلع بسبب بعض الظروف الطبيعية أو زيادة مؤقتة في الطلب عليها كما يحدث غالباً في كثير من السلع الزراعية، ثم يعود الأمر إلى وضعه الأصلي. وبالتالي لا يعد ارتفاع الأسعار في هذه الحالة تضخماً لأنه لا يتسم بصفة الاستمرارية.

وينتقد التعريف السابق للتضخم لأنه يركز على مظهر التضخم (الارتفاع المستمر في الأسعار) ويهمل الجوانب الأخرى المتعلقة به مثل أسبابه أو آثاره. ويمكن إيجاز بعض الانتقادات التي وجهت لهذا التعريف في النقاط التالية:

1- لم يحدد طول الفترة الزمنية اللازمة لاعتبار ارتفاع المستوى العام للأسعار تضخماً. هل عام أم خمسة أعوام أم أكثر أم أقل من ذلك.

2- لم يحدد مدى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يعد تضخماً. هل 10% أم أكثر أم أقل من ذلك.

3- لم يفرق بين ارتفاع الأسعار الراجع إلى تحسن نوعية السلع والخدمات وبين ارتفاع الأسعار الراجع إلى الإفراط في إصدار النقود أو الراجع إلى قوى العرض والطلب على هذه السلع والخدمات.

4- يستبعد التضخم **المكبوت** الناتج عن تدخل الحكومة بسياساتها المختلفة من أجل منع ارتفاع الأسعار ظاهرياً. فقد تثبت الحكومة الأسعار بصورة

جبرية (مثل فرض حد أقصى للسعر) عند مستويات أقل من مستوياتها الحقيقية. ولذا ترتفع الأسعار بصورة ضمنية (وليست صريحة) من خلال الآتي:

أ- ثبات السعر بالرغم من تناقص المعروض من السلعة أو زيادة الطلب عليها حيث تظهر السوق السوداء وطوابير المستهلكين.

ب-ثبات السعر مع التدهور المستمر في نوعية السلع (انخفاض جودتها).

ويلاحظ أن كبت التضخم قد يؤدي إلى نتائج سلبية بالغة الخطورة بالنسبة للاقتصاد. فمن جهة يؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد، ومن جهة أخرى يهمل معالجة السبب الحقيقي للتضخم مما يدفعه للتفاقم.

7 – 2: أنواع التضخم

توجد تقسيمات عديدة للتضخم. فيمكن النظر إليه من حيث **أسباب حدوثه**، وفي هذا المضمار سنجد أن التضخم ينشأ إما بسبب الإفراط في إصدار النقود و/أو بسبب وجود زيادة مستمرة في الطلب الكلي و/أو بسبب وجود نقص في العرض الكلي من السلع والخدمات. وسوف نناقش هذا الأمر في نقطة لاحقة من هذا الفصل عند تناول أسباب التضخم بالشرح والتحليل.

كما يمكن أن ننظر إلى التضخم من حيث **مظهره الخارجي**. وقد سبق الإشارة إلى أن التضخم يمكن أن **يكون صريحاً** حيث يوجد ارتفاع

مستمر في المستوى العام للأسعار. كما يمكن أن يكون **مكبوتاً** عند تدخل الحكومة بتثبيت الأسعار في مستوى أقل من المستوى التوازني لها.

كذلك يمكن النظر إلى التضخم من حيث **سرعة ارتفاع الأسعار وعلاقتها بالزمن**. وفي هذا المضمار ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع هي:

1- **تضخم معتدل:** حيث يرتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً محدوداً وبطريقة تدريجية إلى حد ما. ويترتب عليه انخفاضات طفيفة ومتتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر على كفاءة النظام النقدي في القيام بوظائفه. وإذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً أطلق عليه **تضخم زاحف** كما يبين شكل (7-1).

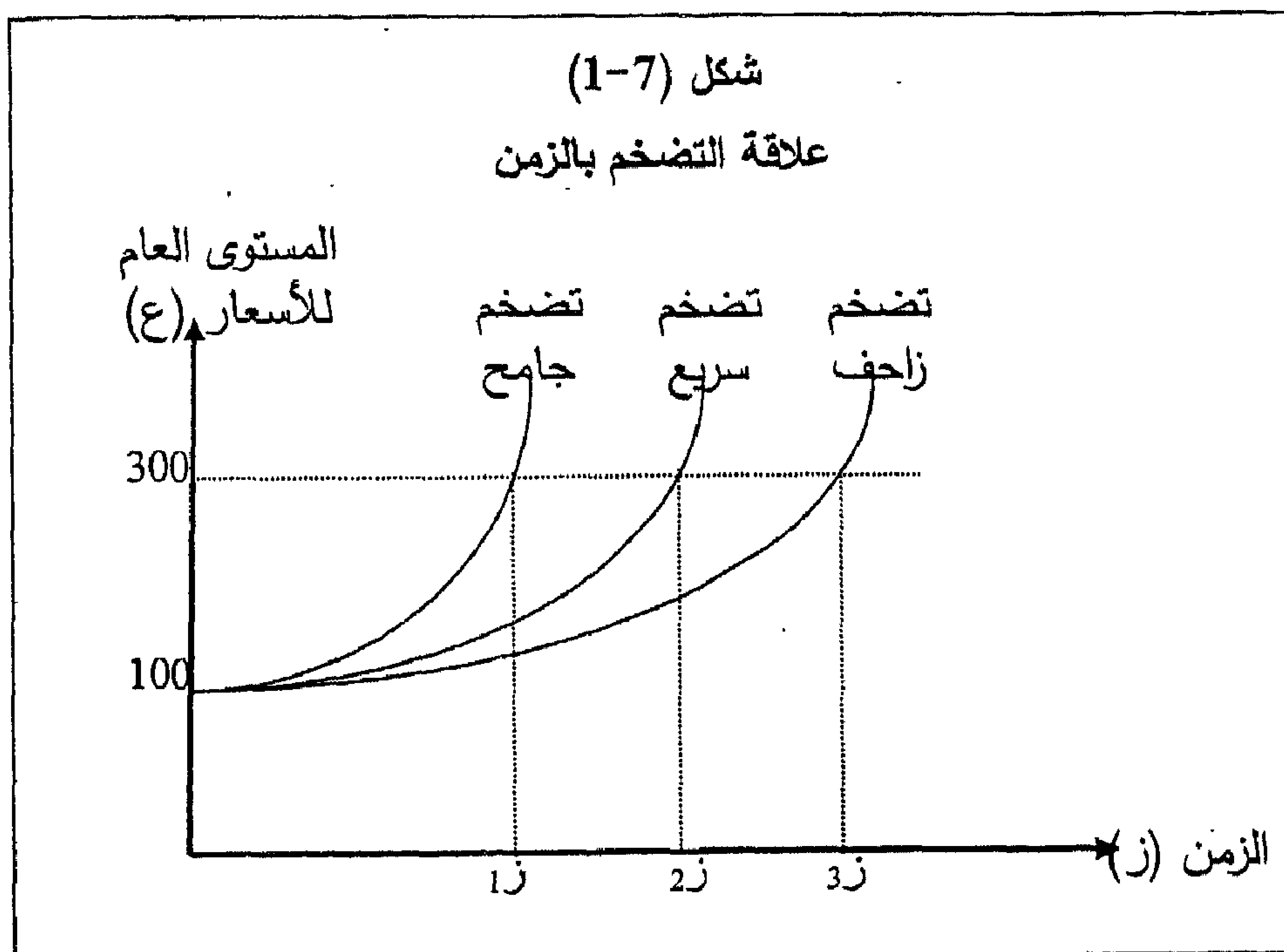
2- **تضخم سريع:** حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بدرجة وسرعة كبيرتين. الأمر الذي يؤدي إلى تدهور سريع في قيمة العملة المحلية وتصبح أسعار الفائدة الحقيقية سالبة (وهي الفرق بين أسعار الفائدة النقدية ومعدل التضخم). ويترتب على هذا النوع من التضخم انخفاض معدلات الادخار والتحول المتزايد إلى شراء العقارات والسلع المعمرة كما حدث في كل من إيطاليا والبرازيل خلال الفترة (1970 – 1980).

3- **تضخم جامح:** حيث ترتفع الأسعار بمعدلات سريعة جداً وكبيرة للغاية خلال فترة زمنية قصيرة. الأمر الذي يؤدي إلى انهيار قيمة العملة المحلية تماماً وفقدان الأفراد للثقة فيها مما يؤدي بدوره إلى انهيار النظام النقدي في النهاية. ويحدث عادة هذا النوع من التضخم في

أعقاب الحروب والأزمات (بسبب الإفراط في إصدار النقود غالباً) كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ويبين شكل (7-1) هذا النوع من التضخم.

شكل (7-1)

علاقة التضخم بالزمن



ويلاحظ في شكل (7-1) ارتفاع المستوى العام للأسعار من 100 إلى 300 خلال فترة زمنية قصيرة هي ($ز_1$) في التضخم الجامح، بينما ازدادت هذه الفترة في كل من التضخم السريع والزاحف إلى ($ز_2$)، ($ز_3$) على الترتيب لنفس مستوى الارتفاع في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم كما قد ينشأ نتيجة لعوامل داخلية (أي داخل الاقتصاد القومي) فإنه قد ينشأ نتيجة لتأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، حيث يصبح **التضخم مستورداً**. ويزداد

التضخم المستورد في دولة ما كلما ارتفع الميل (الحدي والمتوسط) للواردات وزادت نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي وزادت نسبة المكون الأجنبي في الاستثمارات المحلية بما يتضمنه من زيادة الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة.

وتقاس نسبة التضخم المستورد في دولة ما من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

7 – 3 : قياس التضخم

عند قياس معدل التضخم في المجتمع يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار (سواء الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو الرقم القياسي لأسعار الجملة أو مكمش الناتج المحلي). وهناك عدة طرق تقليدية يقاس من خلالها معدل التضخم، ولكن أشهرها الطرق الثلاث الآتية:

1- معدل التضخم البسيط:

الذي يقيس معدل التغير السنوي في الأسعار بين عامين متتاليين ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$م_ب = \frac{م_ن - م_{ن-1}}{م_{ن-1}} \times 100$$

حيث $م_ب$ تشير إلى معدل التضخم البسيط.

$م_ن$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة ن.

$م_{ن-1}$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة السابقة لها (ن-1).

ولكن حساب معدل التضخم بهذه الطريقة قد يكون مضللاً إذا كان ارتفاع الأسعار في إحدى السنوات غير طبيعي أو كانت هناك تقلبات حادة في الأسعار.

2- معدل التضخم المركب:

الذي يقيس متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة زمنية معينة، ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$م_{ك} = \sqrt[ن]{\frac{م_{ن}}{م_{0}}} - 1$$

حيث $م_{ك}$ تشير إلى متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة القياس.

$م_{ن}$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة الأخيرة من الفترة (السنة ن).

$م_{0}$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة الأولى من الفترة (سنة الأساس).

ن عدد سنوات الفترة.

غير أن هذا المعدل لا يوضح التغير في مستويات الأسعار من عام إلى آخر خلال فترة القياس.

3- مكمش الناتج المحلي الإجمالي:

ويعبر عن النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي النقدي ونظيره الحقيقي (المحسوب على أساس الأسعار الثابتة الخاصة بسنة الأساس).

حيث:

$$\text{مكمش الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي النقدي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

$$\text{مكمش الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\sum_{\text{ر}=1}^{\text{م}} \text{ك}_{\text{رن}}\ \text{ث}_{\text{رن}}}{\sum_{\text{ر}=1}^{\text{م}} \text{ك}_{\text{رن}}\ \text{ث}_{\text{ر}0}} \times 100$$

حيث $\text{ك}_{\text{رن}}$ تشير إلى الكمية المنتجة من السلعة (ر) في سنة المقارنة (ن).

$\text{ث}_{\text{رن}}$ تشير إلى سعر السلعة (ر) في سنة المقارنة (ن).

$\text{ث}_{\text{ر}0}$ تشير إلى سعر السلعة (ر) في سنة الأساسة (0).

م تشير إلى عدد السلع والخدمات المنتجة في المجتمع.

ويحسب معدل التضخم كالآتي:

معدل التضخم = مكمش الناتج المحلي الإجمالي – 100

حيث يشير الرقم 100 إلى سنة الأساس.

ويتميز هذا المقياس بأنه أكثر شمولاً لأنه يضم كافة السلع والخدمات المنتجة في المجتمع.

7 - 4 : آثار التضخم

يترتب على التضخم عدداً من الآثار السلبية في كافة مناحي الحياة. وسنكتفي بعرض بعض هذه الآثار، حيث نركز فقط على الآثار الاقتصادية. ذلك أن التضخم يمكن أن يؤثر على كل من توزيع الدخل القومي وتوزيع الثروة في المجتمع ومعدلات الادخار المحلي والاستثمار والعجز والفائض في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1- الأثر على إعادة توزيع الدخل القومي:

حيث يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع، حيث إن:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} .$$

وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أفراد المجتمع إلى أربع فئات رئيسية كالتالي:

أ- فئة أصحاب الدخول النقدية الثابتة:

غالباً ما تظل الدخول النقدية لهذه الفئة ثابتة، بينما يتوالى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويترتب على هذا الأمر تعرض الدخول الحقيقية لهذه الفئة للتناقص بشكل مستمر، وبمعدل يقترب من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذلك فإن التدهور في مستوى الدخل الحقيقي لهذه الفئة يتوقف على درجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار. وينطبق هذا الأمر على الفئات التي تحصل على دخولها من إيجارات ثابتة محددة بالقانون

مثل إيجار الملكيات الزراعية أو العقارات السكنية، خاصةً إذا كانت العقود طويلة الأجل لا تأخذ في اعتبارها الارتفاع المتتالي في الأسعار. كذلك ينطبق هذا الأمر على من يحصلون على دخولهم من المعاشات أو التأمينات. وتعد هذه الفئات من أكثر فئات المجتمع تضرراً من التضخم.

ب-فئة أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة:

حيث تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة ولكن بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذا تنخفض الدخول الحقيقية لهذه الفئة بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في الدخول النقدية. وينطبق هذا الأمر غالباً على معظم العاملين في الجهاز الحكومي والدولة بمرتبات شبه ثابتة لا تتغير إلا بزيادات طفيفة سنوياً لا تتناسب مع الارتفاع المتتالي في الأسعار. وتضار هذه الفئة من التضخم ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى (فئة أصحاب الدخول الثابتة).

ج-فئة أصحاب الدخول الحقيقية الثابتة:

حيث تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة بمعدلات تكاد تتساوى مع معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذا تظل الدخول الحقيقية لهذه الفئة ثابتة، ولا تضار أو تستفيد من التضخم. وينطبق هذا الأمر على معظم العمال الصناعيين في الدول المتقدمة. حيث استطاعت النقابات العمالية القوية بهذه الدول أن تربط بين الزيادة في الأجور والارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولذا ظل الدخل الحقيقي لهذه الفئة ثابتاً تقريباً

(وربما زاد في بعض الحالات). ويلاحظ أن هذا الوضع لم يتحقق في الدول النامية نظراً لضعف قدرة وقوة النقابات العمالية بها.

د- فئة أصحاب الدخول النقدية المتغيرة:

حيث تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة بمعدلات أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذا تزداد الدخول الحقيقية لهذه الفئة بالفرق بين معدل الزيادة في الدخول النقدية ومعدل التضخم، وبذلك تستفيد هذه الفئة من وجود التضخم. وينطبق هذا الوضع غالباً على أصحاب المشروعات الصناعية، حيث يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة إيراداتهم النقدية في حين لا ترتفع على الفور تكاليفهم النقدية مما يعني زيادة أرباحهم النقدية خاصة في الفترة القصيرة. وينطبق نفس الوضع تقريباً على أصحاب المشروعات التجارية والخدمية والحرفيين والمهنيين وما شابه ذلك.

والخلاصة أن التضخم يعيد توزيع الدخل القومي في المجتمع لصالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة على حساب أصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبه الثابتة. أي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة. وهذا يتنافى مع العدالة الاجتماعية، بل ويتنافى مع الكفاءة الإنتاجية في أغلب الأحيان.

2- الأثر على إعادة توزيع الثروة في المجتمع:

نظراً لأن التغيرات في ملكية الثروة ترتبط بالتغيرات في الدخول الحقيقية، لذا فإن الأفراد الذين ازدادت دخولهم الحقيقية بسبب وجود التضخم

يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم الحقيقية. بينما يفقد الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية في ظل التضخم جزءاً من ثرواتهم الحقيقية. ذلك أن بعض الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية يحاولون المحافظة على نفس مستوى المعيشة المعتاد لديهم عن طريق بيع بعض ممتلكاتهم من الأشكال المختلفة للثروة (في شكل أراضي أو عقارات أو أسهم وسندات). في الوقت الذي يقوم بشرائها أصحاب الدخول النقدية المتغيرة والمرتفعة المستفيدة من التضخم. ولذا يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في صالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة.

3- الأثر على الادخار المحلي:

سيترتب على زيادة معدلات التضخم في المجتمع أثر سلبي على تكوين المدخرات المحلية وهي أحد المصادر الأساسية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي بدوره يؤثر سلباً على خطط وبرامج التنمية. فمن جهة يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في وحدة النقد المحلي، مما يفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة ويحل محلها التفضيل السلعي المتمثل في شراء الأصول الحقيقية (عقارات وأراضي وما شابه ذلك) أو الذهب أو الاحتفاظ بثرواتهم في شكل عملات أجنبية. ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل المدخرات المحلية للفئات الأكثر تضرراً من التضخم، حيث تحول جزءاً من هذه المدخرات إلى إنفاق استهلاكي كي تحافظ على مستوى استهلاكها المعتاد من السلع والخدمات.

4- الأثر على الاستثمار:

يترتب على زيادة معدلات التضخم بالمجتمع آثار سلبية على حجم ونوعية الاستثمار بهذا المجتمع. فمن جهة يؤدي التضخم إلى توجيه قدر أكبر من الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال، وهي أنشطة ذات معدلات مرتفعة من الربح ولكنها ليست الأكثر أهمية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الأنشطة عمليات المضاربة على الأراضي والعقارات وتخزين السلع توقعاً لارتفاع أسعارها مستقبلاً. ومن جهة أخرى يترتب على التضخم توجيه قدر متزايد من الاستثمارات إلى إنتاج السلع الكمالية والترفيهية التي يطلبها الأغنياء (ذوي القوة الشرائية المرتفعة) نظراً لارتفاع أسعارها بصفة مستمرة، ويكون هذا على حساب السلع الضرورية التي يطلبها أغلب أفراد المجتمع. ومن جهة ثالثة يترتب على التضخم صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية للمشروعات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الارتباك في تنفيذ المشروعات أو العجز عن إتمامها. ومن جهة رابعة يؤدي التضخم إلى إضعاف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في الأنشطة الضرورية للمجتمع، مما يعوق عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة وبالتالي لا تسهم هذه التدفقات بطريقة فعالة في تحقيق التنمية بالمجتمع.

5- الأثر على ميزان المدفوعات:

يترتب على ارتفاع معدل التضخم في دولة ما مقارنة بمعدلات التضخم العالمية آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث يحدث عجزاً (أو تزيد حدته) في هذا الميزان. فمن جهة يترتب على زيادة معدلات التضخم

المحلية انخفاض حجم الصادرات التي أصبحت أغلى نسبياً مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها كبير المرونة. ومن جهة أخرى تصبح الواردات أرخص نسبياً وبالتالي يزيد الطلب عليها مما قد يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات (أيضاً إذا كان الطلب المحلي عليها كبير المرونة). وحيث تنخفض قيمة الصادرات وترتفع قيمة الواردات فإن الحساب الجاري يحقق عجزاً (أو تزيد حدة هذا العجز إذا كان من الأصل في حالة عجز). ومن جهة ثالثة يؤدي التضخم إلى تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى أو هروبها إلى دول أخرى أكثر استقراراً وذات معدلات فائدة حقيقية أعلى، وفي المقابل تحجم رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة نظراً لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات المالية من جهة، وانخفاض حجم الأرباح على الاستثمارات المحلية في ظل زيادة تكاليف الإنتاج من جهة أخرى. ويترتب على كل من الأمرين (هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى الداخل) حدوث عجز في حساب رأس المال (أو زيادة حدته). وفي ظل وجود عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال تنخفض التدفقات المالية إلى الداخل وتزيد التدفقات المالية إلى الخارج مما يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تدهور مركز الاحتياطيات الرسمية للدولة (من الذهب والعملات الأجنبية).

7 – 5 : أسباب التضخم (ونظرياته)

تختلف أسباب التضخم باختلاف النظريات التي حاولت تفسير سبب وجوده أو تزايده. ومعظم هذه النظريات تعتمد على فكرة أساسية تتمثل

في التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي والمؤثرات في كل منهما. بالإضافة إلى وجود عدد من الاقتصاديين يرجعون التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية التي ترتبط باقتصاديات هذه الدول. وفي الواقع العملي قد يوجد أكثر من سبب للتضخم ولذا توجد أكثر من نظرية تصلح لتفسيره. بل في بعض الأحيان يمتزج أكثر من سبب للتضخم في نفس الدولة. ومعرفة هذه الأسباب تسمح بتصميم السياسات العلاجية الملائمة لتخفيف حدته. وبناءً على ما سبق يمكن **تقسيم النظريات المفسرة لأسباب التضخم إلى ثلاث مجموعات من النظريات هي:**

1- نظريات جانب الطلب (جذب الطلب).

2- نظريات جانب العرض (دفع النفقة).

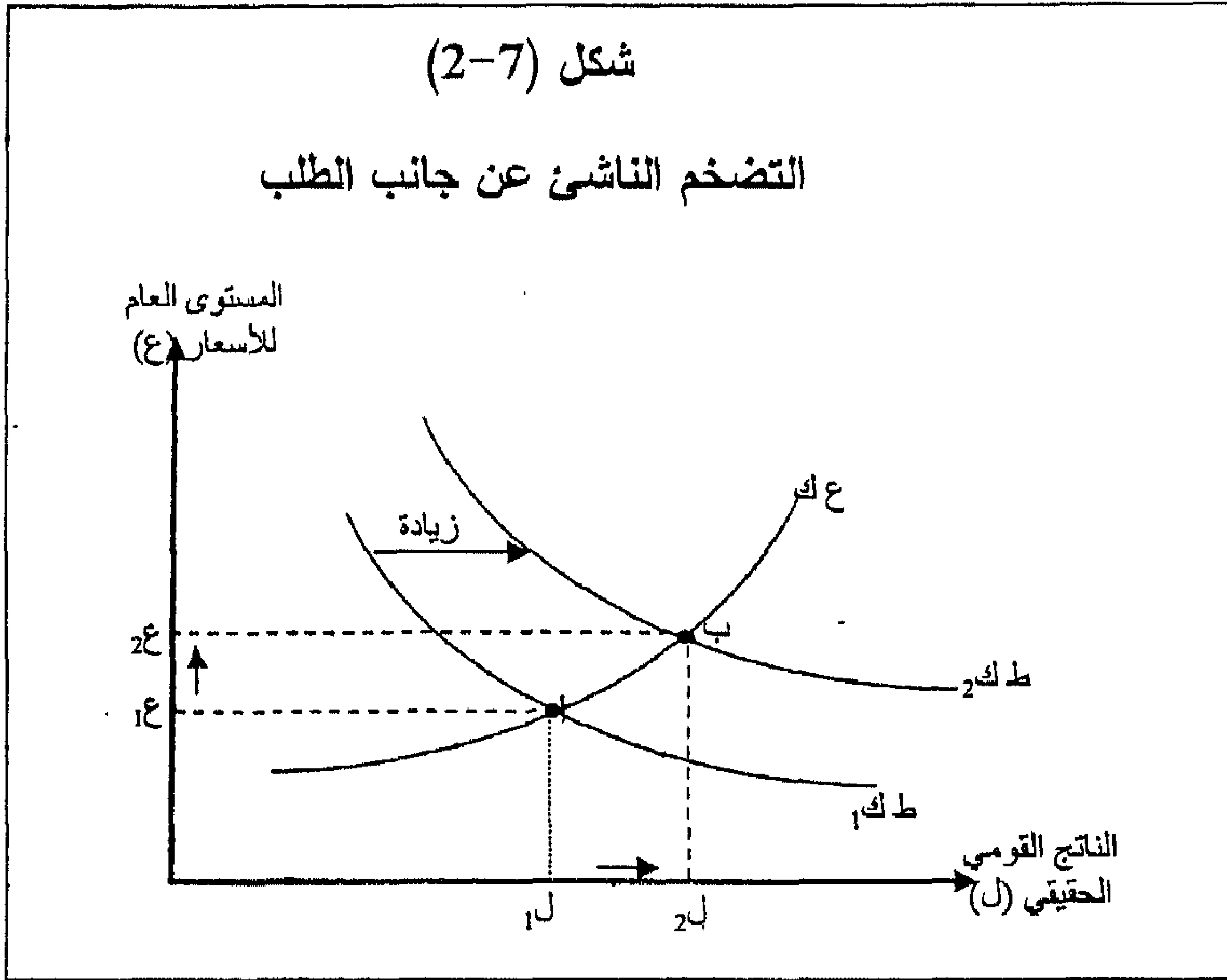
3- النظرية الهيكلية.

1- نظرية جذب الطلب:

تري أن السبب الرئيسي لوجود التضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، سواء كانت هذه الزيادة بسبب الإفراط في إصدار النقود أو بسبب زيادة أحد مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك- الاستثمار- الإنفاق الحكومي- صافي الصادرات).

و يوضح الشكل (7-2) كيف تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن عند مستوى ناتج كلي أكبر. ذلك أن زيادة الطلب الكلي من (ط ك$_1$) إلى (ط ك$_2$) أدت إلى زيادة المستوى العام للأسعار من (ع$_1$) إلى (ع$_2$)، مع زيادة الناتج الحقيقي من (ل$_1$) إلى (ل$_2$).

أي أن زيادة الطلب الكلي انعكست جزئياً في زيادة الناتج الحقيقي وجزئياً في زيادة الأسعار وحدوث تضخم جزئي. وترجع زيادة الناتج الحقيقي إلى توظيف مزيد من الموارد الإنتاجية للمجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة. وفي ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ستوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.



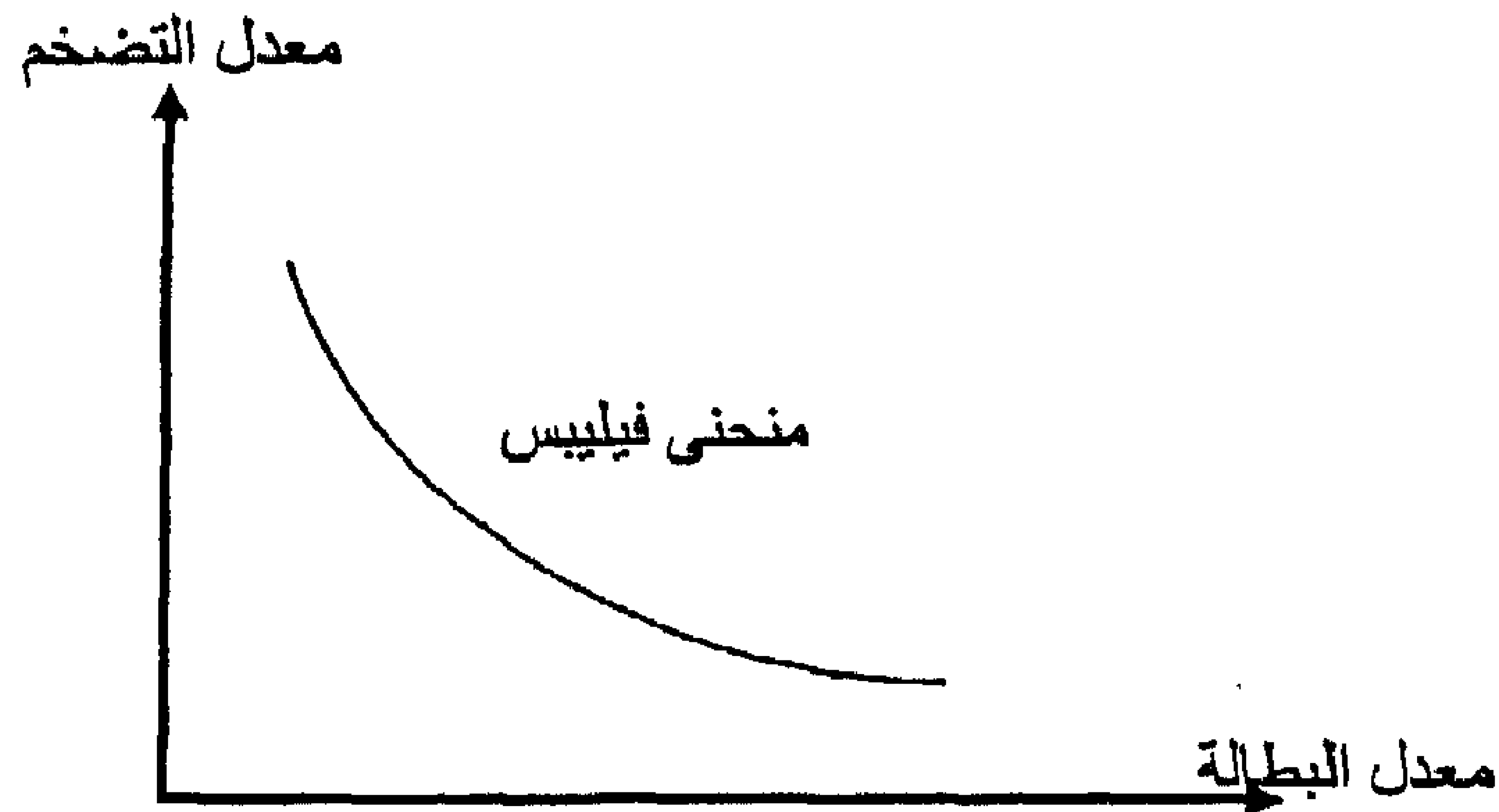
شكل (7-2)

التضخم الناشئ عن جانب الطلب

وقد تم التعبير عن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم فيما يعرف **بمنحنى فيليبس**، وذلك من خلال شكل (7-3).

شكل (7-3)

العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم



ويشير هذا الشكل إلى صعوبة علاج كل من البطالة والتضخم معاً (في نفس الوقت)، حيث إن تخفيض معدل البطالة يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. ولذا يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج إحدى المشكلتين مع زيادة حدة المشكلة الأخرى.

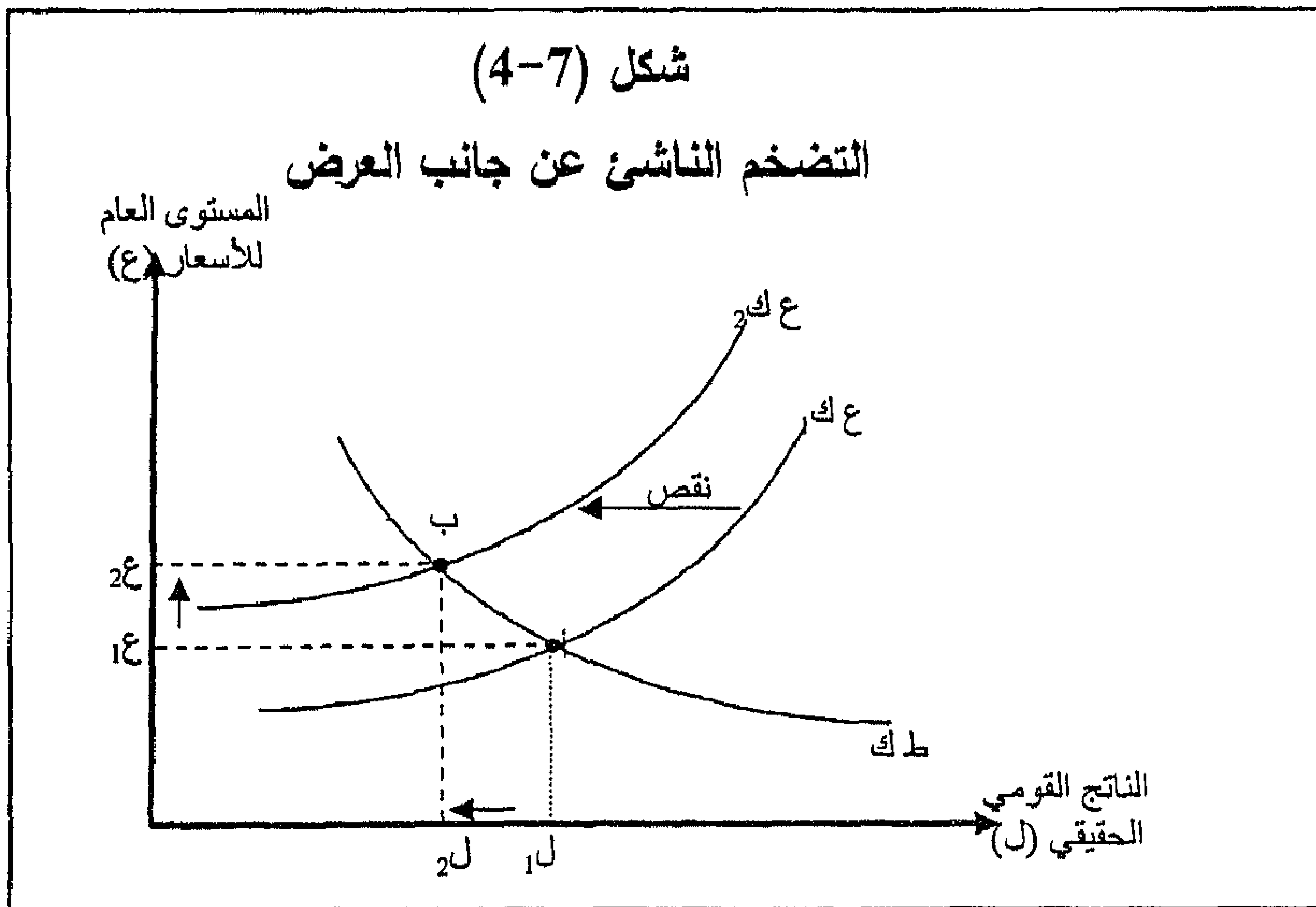
2- نظرية دفع النفقة:

تري أن السبب الرئيسي لوجود التضخم هو انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات. حيث يؤدي ارتفاع أثمان خدمات عناصر الإنتاج (خاصةً أجور العمال) إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض أرباح رجال الأعمال الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحفيزهم على رفع الأسعار وحدوث التضخم (في ظل نقص العرض الكلي).

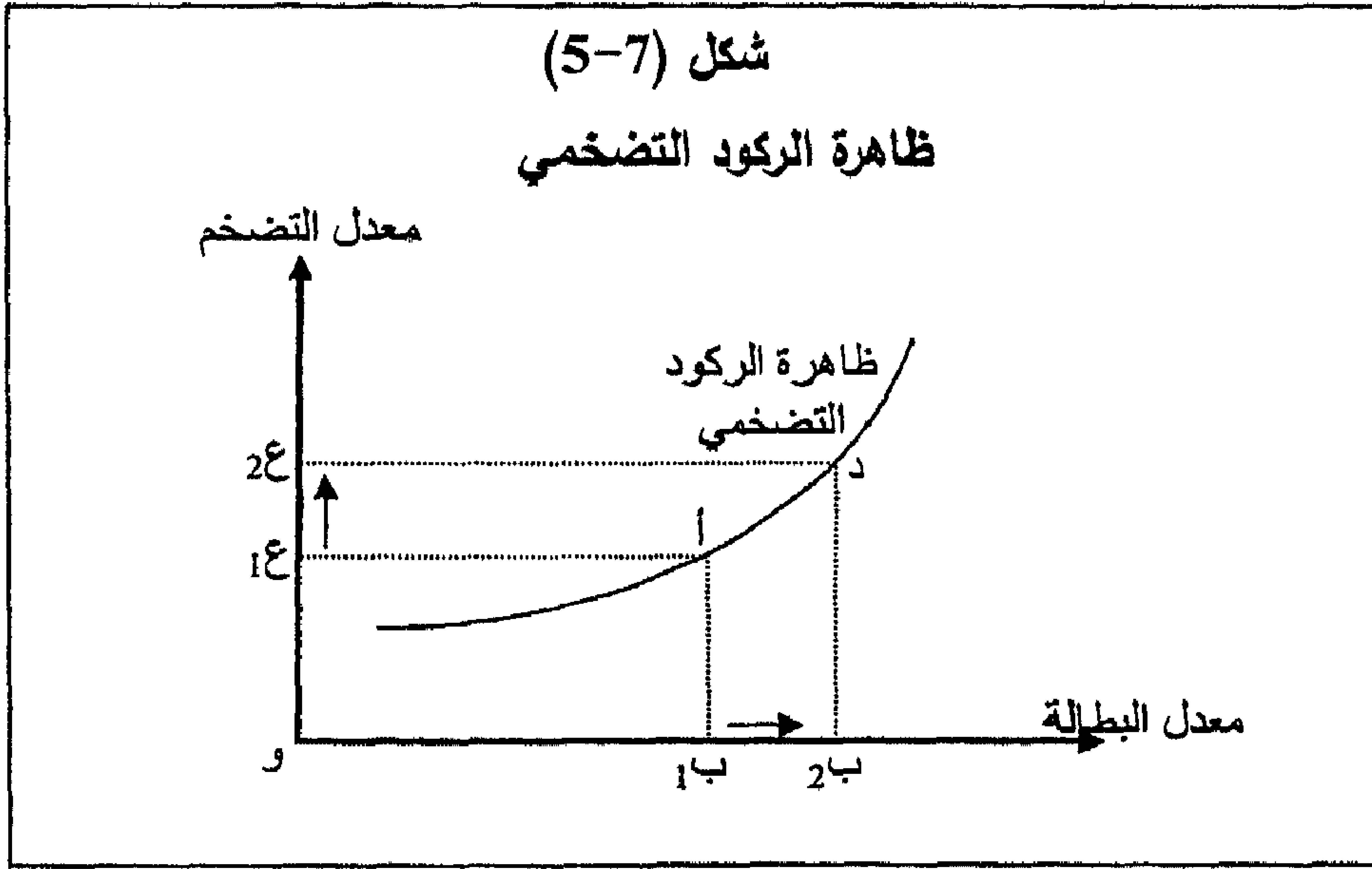
ويوضح الشكل (7-4) كيف يؤدي نقص العرض الكلي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن عند مستوى ناتج كلي أقل. ذلك أن انخفاض العرض الكلي من (ع ك$_1$) إلى (ع ك$_2$) أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار من (ع$_1$) إلى (ع$_2$)، مع انخفاض الناتج الحقيقي من (ل$_1$) إلى (ل$_2$). أي أن نقص العرض الكلي انعكس جزئياً في انخفاض الناتج الحقيقي وجزئياً في زيادة الأسعار وحدوث التضخم. ويرجع انخفاض الناتج الحقيقي إلى تعطل مزيد من الموارد الإنتاجية للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة. وفي ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ستوجد علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.وقد أطلق الاقتصاديون على الحالة التي يزداد فيها كل من معدل التضخم ومعدل البطالة **ظاهرة الركود التضخمي**. وقد تعرضت الدول الغربية المتقدمة لهذه الظاهرة بعد ارتفاع أسعار البترول المفاجئ في أعقاب حرب أكتوبر 1973.

شكل (7-4)

التضخم الناشئ عن جانب العرض



ويبين شكل (7-5) ظاهرة الركود التضخمي. فقد صاحب ارتفاع المستوى العام للأسعار (من ع$_1$ إلى ع$_2$) زيادة معدل البطالة (من ب$_1$ إلى ب$_2$).



شكل (7-5)

ظاهرة الركود التضخمي

3- النظرية الهيكلية:

يرى أنصار هذه النظرية أن التضخم في الدول النامية قد لا يتأثر كثيراً بالعوامل النقدية والمالية، حيث يرجع أساساً إلى مجموعة من الاختلالات الهيكلية تعاني منها اقتصادات الدول النامية. وهذه الاختلالات تمثل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود ضغوط تضخمية بهذه الدول. ولا تقتصر هذه الاختلالات على البنيان الاقتصادي فقط بل تمتد أيضاً إلى نظائره الاجتماعي والسياسي والثقافي ... الخ.

وسنعرض فقط – في عجالة سريعة – لأهم هذه الاختلالات في البنيان الاقتصادي كالتالي:

أ- اختلال الهيكل الإنتاجي:

نظراً لتخصص غالبية الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية، فهي تعتمد على أسواق الدول المتقدمة في تصريف منتجاتها من جهة، كما تعتمد على هذه الدول في الحصول على ما يلزمها من المنتجات الصناعية (بل والزراعية أيضاً في بعض الأحيان) من جهة أخرى. ويترتب على كل من الأمرين السابقين تبعية اقتصادية للدول المتقدمة. ولذا فإن أي تغيرات اقتصادية تحدث بالدول المتقدمة تنعكس عن طريق التجارة الخارجية على اقتصادات الدول النامية (أو كما يقال إذا عطست الولايات المتحدة الأمريكية أصيبت اقتصادات الدول الأخرى – ومنها الدول النامية – بالبرد). فإذا تعرضت اقتصادات الدول المتقدمة لحالة من الركود (انعكس في انخفاض طلبها على المواد الأولية) يؤدي مباشرة إلى انخفاض حصيلة صادرات الدول النامية. ويحدث نفس الأمر كلما حدث تقدم تقني بالدول المتقدمة ترتب عليه إيجاد بدائل للمنتجات الأولية أو تقليل المستخدم منها. وفي ظل انخفاض حصيلة صادرات الدول النامية من النقد الأجنبي تضعف قدرتها على استيراد كل من مستلزمات الإنتاج والمنتجات النهائية مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلع والخدمات محلياً فترتفع مستويات أسعارها. وتعاني الدول النامية في هذه الحالة من ظاهرة الركود التضخمي (ارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض حجم الناتج القومي الحقيقي ومن ثم زيادة معدلات البطالة). بينما إذا تعرضت

الدول المتقدمة لحالة من الرواج أدت إلى ارتفاع أسعار منتجاتها الصناعية وكذلك مستلزمات إنتاجها، فإن هذا الارتفاع في الأسعار ينعكس على اقتصادات الدول النامية (التضخم المستورد). فمن جهة يترتب على جمود الجهاز الإنتاجي بالدول النامية المصحوب بانخفاض مرونة الطلب الأجنبي على المواد الأولية، ارتفاع أسعار هذه المواد وزيادة حصيلة الصادرات منها. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بمعدلات تفوق معدلات زيادة المعروض من السلع والخدمات فترتفع مستويات أسعارها. ومن جهة أخرى تستورد الدول النامية بأسعار مرتفعة كلاً من المنتجات النهائية ومستلزمات الإنتاج من الدول المتقدمة مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار محلياً.

ب-انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية (خاصة الغذائية):

ذلك أن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة معدلات التضخم بالدول النامية. ويرجع التراخي في معدلات نمو الإنتاج الزراعي إلى تحيز السياسات الاقتصادية بالدول النامية ضد القطاع الزراعي في أغلب الأحيان ومنها سياسات الدعم والتسعير وغيرها.

ولعل من أبرز السياسات التي تعوق نمو القطاع الزراعي هي السياسات الاستثمارية حيث يوجه جزءاً كبيراً ومتزايداً من الاستثمارات إلى قطاعي الصناعة والخدمات على حساب القطاع الزراعي. بينما يرجع التزايد في معدلات الطلب على المنتجات الغذائية إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية.

ج- الاختلالات في سوق العمل:

يعد من أبرز هذه الاختلالات حدوث زيادة كبيرة في الأجور النقدية لا تبررها زيادة الإنتاجية. وغالباً ما ترجع هذه الزيادة إلى أسباب سياسية عند محاولة الحكومة إرضاء فئات معينة من المجتمع. كما يمكن أن ترجع إلى أسباب اجتماعية عندما تتسابق الفئات المختلفة في المجتمع من أجل زيادة نصيبها النسبي من الدخل القومي مثل مبالغة فئات الحرفيين والمهنيين في رفع معدلات أجورهم بدرجة تفوق بكثير معدلات نمو إنتاجيتهم.

د- طبيعة عمل التنمية:

حيث تستلزم عملية التنمية في مراحلها الأولى التركيز على مشروعات البنية الأساسية، التي لا تسهم مباشرة في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، في الوقت الذي يترتب عليها زيادة الدخول ومن ثم الإنفاق القومي. وحتى في حالة الاستثمار في المشروعات الإنتاجية - خاصة المشروعات الضخمة - فإن وجود فترة التفريغ (وهي الفترة التي تنقضي بين الإنفاق الاستثماري في المشروع وبين تحقيقه للناتج) يترتب عليها زيادة الدخول ومن ثم الإنفاق الكلي دون وجود زيادة في الناتج تناظرها. وفي كل الأحوال يترتب على زيادة الدخول النقدية زيادة الطلب الكلي دون حدوث زيادة مناظرة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

7 - 6 : السياسات العلاجية للتضخم

تعتمد السياسة العلاجية لأي مشكلة اقتصادية بصفة أساسية على المعرفة الحقيقية لسبب المشكلة بشكل علمي دقيق. وفي ظل تعدد الأسباب المؤدية لوجود مشكلة معينة فلابد من تعدد السياسات العلاجية. ولأن مشكلة التضخم ذات أسباب متعددة وقد تحدث في بعض الأحيان لأحد هذه الأسباب دون الآخر أو لأكثر من سبب في آن واحد. وحيث إن التضخم قد ينشأ من جانب الطلب و/أو جانب العرض و/أو زيادة العرض النقدي، لذا فإن عرض السياسات العلاجية للتضخم يستلزم أن يكون على النحو التالي:

1- السياسات العلاجية للتضخم الناشئ من جانب الطلب:

وتهدف هذه السياسات إلى الحد من الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات سواء باستخدام أدوات السياسة النقدية و/أو أدوات السياسة المالية.

غير أن هذا النوع من التضخم يمكن علاجه **أولاً وقائياً قبل حدوثه** بمحاولة تفادي العوامل المتسببة فيه. فعند الاقتراب من التوظف الكامل يجب الحد من الزيادة في الطلب الكلي عن طريق ترشيد الاستهلاك (أو الحد من زيادته) وكذلك الحد من زيادة الاستثمار في ظل تحقيق التوازن في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، مع اتخاذ سياسات نقدية وائتمانية متشددة من قبل البنك المركزي.

ويرى بعض الاقتصاديين أنه في ظل حدوث التضخم يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية تضمن تخفيض حجم الائتمان ومن أهم أدوات هذه السياسة ما يلي:

- قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم و/أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني و/أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية. هذه الأدوات الكمية للسياسة النقدية تحد من قدرة البنوك على منح ائتمان ومن ثم الزيادة في عرض النقود مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي.
- رفع أسعار الفائدة على الودائع، مما يشجع على زيادة الادخار ويحد من الاستهلاك، ومن ثم يعوق زيادة الطلب الكلي.
- تغطية عجز الموازنة العامة للدول من خلال موارد حقيقية وليس من خلال الإصدار النقدي.
- ربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

بينما يرى البعض الآخر ضرورة إتباع سياسة مالية انكماشية تحد من زيادة الطلب الكلي ومن أهم أدوات هذه السياسة ما يلي:

- ترشيد الإنفاق العام.
- رفع معدلات الضرائب الحالية واستحداث ضرائب جديدة تحد من القوة الشرائية المتزايدة لدى الأفراد.

- استخدام أسلوب الضرائب التصاعدية التي تعمل على امتصاص القوة الشرائية من الشرائح ذات الدخول المرتفعة.

ولكن الوضع بالنسبة للدول النامية يتطلب كثيراً من الحكمة ولا يمكن أن تطبق هذه السياسات بالشكل المناظر لما يمكن أن يحدث في الدول الغربية المتقدمة. فكثير من الدول النامية تعاني من جمود الهيكل الإنتاجي بسبب العوامل الهيكلية، ولذا فإن إتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية سيؤدي إلى مزيد من الركود. وبالتالي يجب إتباع سياسات نقدية ومالية حكيمة في الأجل القصير تعالج بعض العوامل الهيكلية وتسمح بنمو الناتج الحقيقي في كل من الأجل القصير والطويل ويتم ذلك في ظل معدلات مقبولة ومتوقعة للتضخم. ولذا يجب التفرقة بين زيادة الطلب الكلي الراجعة إلى عوامل نقدية بحتة وتلك الراجعة إلى عوامل حقيقية. ففي الحالة الأولى يمكن استخدام سياسات مالية ونقدية انكماشية متشددة. بينما استخدام مثل هذه السياسات في الحالة الثانية سيؤدي إلى ركود اقتصادي يغلق الباب أمام إمكانية زيادة الناتج القومي الحقيقي. ولذا يفضل في هذه الحالة الأخيرة استخدام سياسات ائتمانية ومالية تسمح بعلاج العوامل الهيكلية المعرقلة لنمو الناتج الحقيقي (مثل إعطاء أولوية للمشروعات الاستثمارية التي يتوقع منها مساهمة كبيرة في تنمية الناتج الكلي الحقيقي على مدى الأجل الطويل).

2- السياسات العلاجية للتضخم الناشئ من جانب العرض:

تهدف هذه السياسات إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات سواء باستخدام أدوات السياسة النقدية و/أو أدوات السياسة المالية التوسعية.

بالنسبة للدول المتقدمة يرى البعض أنه لا ضرورة للتدخل لعلاج الركود التضخمي، حيث قد يستعيد التوازن تلقائياً عند مستوى التوظف الكامل، لأن زيادة معدل البطالة عن المعدل التضخمي ستؤدي إلى انخفاض معدلات الأجور ومن ثم تكاليف الإنتاج وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي مرة أخرى إلى جهة اليمين ونعود إلى مستوى دخل التوظف الكامل والمستوى العام للأسعار السابق على حدوث التضخم.

بينما يرى البعض الأخر أن عملية استعادة التوازن تلقائياً تتطلب فترات زمنية (عامين أو ثلاثة أو أكثر) نظراً لوجود عوامل معرقلة لهذه العملية مثل التوقعات المعاكسة وعدم استجابة العمال لتخفيض الأجور. لذا يجب إتباع سياسة نقدية توسعية تزيد من الطلب الكلي من أجل التخلص من الركود في الأجل القصير. غير أن هذه السياسة سيترتب عليها زيادة عرض النقود المصحوبة بانخفاض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويمكن معالجة هذا الارتفاع في الأسعار في الأجل الطويل، والرأي السابق يجد تأييداً في الواقع العملي.

أما بالنسبة إلى الدول النامية، فإن الوضع يختلف كثيراً. ذلك أن التصفية الذاتية للركود التضخمي غير متوافرة في هذه الدول على الأقل للسببين التاليين:

أ- لا يعمل النشاط الإنتاجي عند مستوى التوظف الكامل أو حتى قريباً منه.

ب-لا تعمل آليات السوق والتوازن في البلدان النامية بنفس الطريقة التي تعمل بها في الدول المتقدمة، ولذا فإن استعادة التوازن التلقائي سيتطلب فترة زمنية طويلة للغاية.

أما استخدام السياسة النقدية التوسعية فيترتب عليه عدة مخاطر أهمها الآتي:

أ- ستؤدي زيادة العرض النقدي (في ظل جمود الجهاز الإنتاجي) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون زيادة الناتج القومي الحقيقي.

ب-إساءة استخدام الزيادة النقدية مما يزيد الوضع سوءاً مقارنة بالدول المتقدمة.

ولذا يتطلب علاج التضخم من جانب العرض بالدول النامية الآتي:

أ- سياسات أجرية تربط بين الزيادة في الأجور والزيادة في الإنتاجية وتعالج الاختلال بينهما.

ب-استغلال الطاقات العاطلة في المشروعات، لأن هذا يسهم بصورة كبيرة في زيادة الناتج والعرض الكلي ولا يترتب عليه زيادة كبيرة في الإنفاق أو الطلب الكلي.

ج- التخلص من البطالة المقنعة في عدد من القطاعات مثل القطاع العام.

د- الاهتمام بمشروعات القطاعات السلعية التي تسهم مباشرة في زيادة العرض من السلع، وخاصة في الأنشطة التي تنتج سلعاً ضرورية يزداد الطلب عليها بمعدلات كبيرة مثل المنتجات الزراعية.

هـ سياسات طويلة الأجل تعمل على إحلال المواد الأولية والوسيطة المحلية الرخيصة بدلا من تلك المستوردة الغالية الثمن. وتطبيق تقنيات جديدة تخفض من نسبة مساهمة هذه المواد المستوردة في المنتجات النهائية.

و. تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية وتهيئة المناخ الملائم لها حيث يترتب على ذلك زيادة الناتج والعرض الكلي من السلع والخدمات في السوق المحلي.

ز. سياسات هيكلية تعالج العجز في ميزان المدفوعات بحيث تشجع الصادرات وتحد من الواردات من جهة. ومن جهة أخرى تعمل هذه السياسات على تنويع هيكل الإنتاج والصادرات الأمر الذي يترتب عليه تقليل التقلبات في الاقتصاد وزيادة قدرته على التكيف مع التقلبات العالمية وبالتالي التخفيف من حدة التضخم المستورد.

ح- يمكن أن تلعب السياسات النقدية التوسعية دوراً ثانوياً مساعداً وليس دوراً رئيسياً.

ملاحظة ختامية:

لقد طبقت الدول النامية، في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، بعض برامج للإصلاح الاقتصادي مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، وكانت هذه البرامج تحتوي على العناصر الأساسية للسياسة النقدية الانكماشية (تقييد التوسع النقدي ورفع أسعار الفائدة). وقد لوحظ على هذه السياسة الآتي:

أ- كان الانخفاض في الطلب الكلي ضئيلاً مقارنة بالدول المتقدمة نظراً لأن حجم التمويل المصرفي كان متواضعاً من الأصل.

ب-أدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض حجم النشاط الإنتاجي، خاصة وأن معظم المشروعات بهذه الدول صغيرة أو متوسطة تتأثر بشدة من ارتفاع أسعار الفائدة، وقد ترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار بدرجة كبيرة.

ونستطيع أن نقرر أن تطبيق هذه السياسات في معالجة التضخم في كثير من الدول النامية (مثل مصر مثلاً) قد فشل وأدى إلى مزيد من الركود والتضخم في آن واحد.

وعند تصميم سياسات لمعالجة التضخم في الدول النامية يجب ملاحظة الآتي:

أ- لجوء كثير من الحكومات إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية عجز الموازنة العامة. ولهذا من الصعب تقييد مثل هذا الإصدار إلا إذا استطاعت هذه الحكومات معالجة هذا العجز.

ب- قد تنجح السياسات النقدية الانكماشية في الحد من التضخم في الأجل القصير لأنها تؤدي إلى أثار انكماشية فورية الحدوث. ولكن سيترتب عليها في الأجل الطويل آثارٍ سلبية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، حيث تنخفض معدلات الاستثمار. وهذا يعني أن تضحي الدول النامية باعتبارات النمو والعدالة لحساب اعتبارات الاستقرار.

ج- ستحتاج الدول النامية إلى العلاج الهيكلي الذي ينمي النشاط الحقيقي في الأجل الطويل. أما العلاج النقدي فهو نوع من المسكنات المؤقتة لا يجب التمادي في استخدامه لفترات طويلة.

7 - 7 : نماذج الأسئلة

س1: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1- قد يكون هناك تضخم في المجتمع بدون ارتفاع في الأسعار.

2- التضخم هو الأرتفاع المستمر في سعر بعض السلع والخدمات.

3- وفقاً لظاهرة الركود التضخمي فإنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في المجتمع.

4- يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في نفس اتجاه إعادة توزيع الدخل.

5- تستخدم السياسة المالية الانكماشية لعلاج تضخم جانب العرض.

س2: وضح بيانياً مع كتابة البيانات كاملة على الرسم فقط:

1- التضخم الزاحف والتضخم الجامح.

2- منحنى فيلبس.

3- ظاهرة الركود التضخمي.

س3: التمارين:

تمرين (1)

إذا كان الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في اقتصاد ما في عام 1998 = 100، وفي عام 2005 = 350.

المطلوب: حساب معدل التضخم المركب خلال هذه الفترة.

تمرين (2)

إذا كان حجم الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد ما في أحد السنوات = 70 مليار وحدة نقدية، وقيمة الواردات في هذا الاقتصاد = 15 مليار وحدة نقدية، ومعدل التضخم العالمي = 12%.

المطلوب: تحديد نسبة التضخم المستورد في هذا الاقتصاد.

الفصل الثامن*

البطـــالـــة

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد؛ حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، ذلك لأن العمالة الكاملة هي وضع أمثل بعيد المنال؛ أما الوضع العادي فهو العمالة غير الكاملة. وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي، مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشرى؛ هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية. وتأخذ البطالة في مصر أشكالاً متعددة تختلف في أسبابها وكيفية معالجتها. وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة في مصر من حيث الحجم أو المدلول، وانعكاساتها سواء المباشرة أم غير المباشرة. وبالتالي، فإن ظاهرة البطالة – التي بدأت تتفجر أزمتها منذ ثمانينيات القرن الماضي – تعد من أهم مظاهر الاختلال في الاقتصاد المصري. **ووفقاً لذلك، فإن هذا الفصل سوف يتصدى إلى دراسة:**

- مفهوم البطالة.
- قياس البطالة.
- أنواع البطالة.
- آثار البطالة.

*** كتب هذا الفصل: د. على عبد الوهاب نجا.**

- لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل بصورة أساسية على: د. علي عبد الوهاب نجا، ***مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .

- العلاقة بين البطالة والتضخم.
- البطالة في مصر.
- نماذج الأسئلة.

8 – 1 : مفهوم البطالة

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي، وسوف نعرض بإيجاز لكل منهما.

8-1-1: المفهوم الرسمي للبطالة:

وفقاً لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم، فإن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور[1].

وبالتالي، فإنه وفقاً للتعريف الرسمي للبطالة "**أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة**".

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

- Ehernberg R. G., Smith R. S., ***Modern Labor Economics: Theory and Public Policy***, the Macmillan Press Ltd., Third Edition, 1988, pp. 585 - 592.

ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة والمتفق عليه دولياً، يقتضى أن تتوافر المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلاً خلال فترة البحث[2]**:**

أولاً: أن يكون الفرد بدون عمل (*Without work*): ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد متاحاً للعمل(*Currently Available for Work*): ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجرٍ أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، ومن ثم، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل، مثل: الطلبة الذين يبحثون عن عمل لكي يمارسونه في المستقبل، وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسئوليات العائلية.

ثالثاً: أن يكون الفرد باحثاً عن عمل (*Seeking Work*): أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، مثل: التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد عليها، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك.

---

(2) يرجع في ذلك إلى:

- International Labour Organization, ***World Labour Report***, ILo, Geneva, 1995, pp. 17, 18.

تهدف المعايير الثلاثة – سالفة الذكر – تقديم تعريف محدد للبطالة يصلح للتطبيق على مختلف دول العالم، وبالتالي، يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات. ويلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات، بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل، وكذلك الفترة التي تقاس خلالها البطالة.

غير أن المفهوم الرسمي للبطالة هذا يوجه إليه عديد من الانتقادات، لعل أهمها ما يلي[1]:

(1) **لا يأخذ في حسبانه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية:** فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يومياً.

(2) **لا يربط بين العمل والإنتاجية:** فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد في اليوم – مثلاً – يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته 100 جنيه.

(3) **لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل:** وبالتالي، يهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة.

(4) **يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.**

---

(1) د. عبد القادر محمد عبد القادر،" نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، المجلد 27، العدد الأول، مارس 1990 ، ص 205.

8-1-1: المفهوم العلمي للبطالة

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها "**الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل؛ مما يؤدى إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه** "[1].

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

البعد الأول: يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل ذلك في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل **البطالة السافرة** في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي، لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة – كما تم توضيحه في المفهوم الرسمي – بينما **البطالة الجزئية**؛ فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل: العمالة الموسمية.

البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة؛ مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم، فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها. وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهى تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث أى نقص يذكر في الناتج الكلى أو قد يزداد

---

(1) يعرف الناتج المحتمل بأنه ناتج التوظف الكامل غير التضخمي، أي أقصى ناتج يمكن تحقيقه في الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل والأمثل لموارد المجتمع.

الناتج الكلى، وتكون إنتاجية العامل في الحالة الأولى صفراً أو تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة. وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية في قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك في كل من القطاع الزراعي والقطاعات الهامشية.

8 - 2 : قياس البطالة

يُعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشراً ضعيفاً للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "**معدل البطالة**". ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة؛ هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

8-2-1: المقياس الرسمي للبطالة

يُعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أى أن:

$$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أى أن:-

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

ويؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة)- فقط - ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة

للبطالة. كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

ورغم تلك المآخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز بالبساطة والسهولة في حسابه، كما أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً، الذي تأخذ به الدول كافة وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

8-2-2: المقياس العلمي للبطالة

وفقاً لهذا المقياس؛ فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل؛ يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعانى المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و/أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه **الإنتاجية المتوسطة المحتملة**، وتُعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع.

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن5% مثلاً.

∴ قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي = 0.95 (من قوة العمل الكلية)

$$\therefore \text{معدل البطالة (م ب)} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية (ج ف)}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج م)}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة × قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي

وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كل أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة: سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة (السافرة) والبطالة غير الصريحة.

∴ معدل البطالة غير الصريحة

= معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي – معدل البطالة الصريحة (السافرة).

∴ حجم البطالة غير الصريحة

= حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي – حجم البطالة الصريحة (السافرة).

مثال رقمي: إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد **السنوات:**

عدد العاملين = 32 مليون عامل.

عدد العاطلين = 3 مليون عامل.

معدل البطالة الطبيعي = 4 %.

الإنتاجية المتوسطة الفعلية = 75 % من الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

المطلوب:

1 – تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي.

2 – تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.

3 – تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي.

4 – تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

5 – تحديد حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

6 – تحديد حجم كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة.

الحـــل:

1 – ∵ قوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي = عدد العاملين + عدد العاطلين.

= 32 + 3 = 35 مليون عامل.

2 – ∵ قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي

= قوة العمل بالمفهوم الرسمي × (1 – معدل البطالة الطبيعي).

= 35 × (1 – 0.04) = 35 × 0.96 = 33.6 مليون عامل.

3 – ∵ معدل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي = $\frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$

$= \frac{3}{35} \times 100 = \boxed{8.57\ \%}$

4 – ∵ معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي

$= 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$

$= 1 - 0.75 = \boxed{25\ \%}$

5 – ∴ حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي

= قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي × معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

= 33.6 × 0.25 = 8.4 مليون عاطل.

6 – حجم البطالة الصريحة وهي البطالة السافرة وفقاً للمقياس الرسمي للبطالة = 3 مليون عاطل.

حجم البطالة غير الصريحة

= حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي – حجم البطالة الصريحة.

= 8.4 – 3 = 5.4 مليون عامل.

8 – 3: أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها؛ مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، ونميز بين نوعين رئيسيين للبطالة، هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

8-3-1: البطالة السافرة (الصريحة)

تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

أولاً: البطالة الإجبارية:

يتمثل هذا النوع في البطالة السافرة أى الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرصاً للعمل في ظل الأجور السائدة. **ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:**

أ – **البطالة الاحتكاكية (*Frictional Unemployment*)**: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه

الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم، وبالتالي، تنشأ بسبب قصور المعلومات في سوق العمل[1].

ومن أهم العوامل التي تؤثر في طول مدة البحث عن الوظيفة، ومن ثم، في حجم البطالة الاحتكاكية ومدتها: مدخرات العامل أو إمكانية الاقتراض، وإعانات البطالة، حيث كلما توافر لدي العاطلين مدخرات أو إمكانية الاقتراض؛ وكانت الحكومة تقدم إعانات لهم كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، وتطول فترة البحث عن الوظيفة، والعكس صحيح.

يتضح من ذلك، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة واختيارية تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات في سوق العمل. وجدير بالذكر هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية، مثل: مصر وإنما هى بطالة مزمنة وإجبارية نظراً لاستمرارها لفترات زمنية طويلة.

وتعالج البطالة الاحتكاكية من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال.

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

- Marshall R., Vernon M. B., ***Labor Economics, Theory, Institutions, And Public Policy***, Irwin, Homewood, U. S., Sixth Edition, 1989, p. 89.

ب – **البطالة الهيكلية (*Structural Unemployment*)**: تظهر البطالة الهيكلية بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة. **وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها:**

1– التغيرات في هيكل الطلب، المصاحبة للنمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد وزيادة الطلب على السلع الكمالية والحديثة وتراجعه على السلع التقليدية أو زيادته بمعدل أقل، مما يترتب عليه تراجع الطلب على العمالة في مجال إنتاج السلع التقليدية، وبالتالي، الاستغناء عن عدد من العاملين في إنتاج هذه السلع، ولا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية.

2– التقدم الفني، واستخدام فنون إنتاجية حديثة مكثفة لرأس المال وموفرة للعمالة، فضلاً عن إدخال سلع جديدة. ويترتب على ذلك الاستغناء عن عدد من العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التقدم التقني. ويطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان **البطالة التقنية**، وهى ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقني الحديث.

3– التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة، وهى فئات قليلة الخبرة تزداد مع النمو السكاني؛ مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لديهم لشغل الوظائف الشاغرة.

وعلاج البطالة الهيكلية يتم من خلال إعادة التدريب والتأهيل للأفراد العاطلين ويتطلب هذا الأمر مزيد من الموارد والوقت الكافي لذلك.

(جـ) البطالة الدورية *(Cyclical Unemployment)*: وتظهر بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك

أنه عندما ينخفض الطلب الكلى على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال.

وتعالج البطالة الدورية من خلال إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلى من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و/أو إنقاص كل من الواردات والضرائب.

(د) البطالة الموسمية *(Seasonal Unemployment)*: تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، مثل النشاط الزراعي؛ حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة أيضاً هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي.

ويلاحظ وجود تشابه بين **البطالة** الدورية **والبطالة الموسمية** في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلى؛ بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن ثم، تكون أكثر انتظاماً، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة.

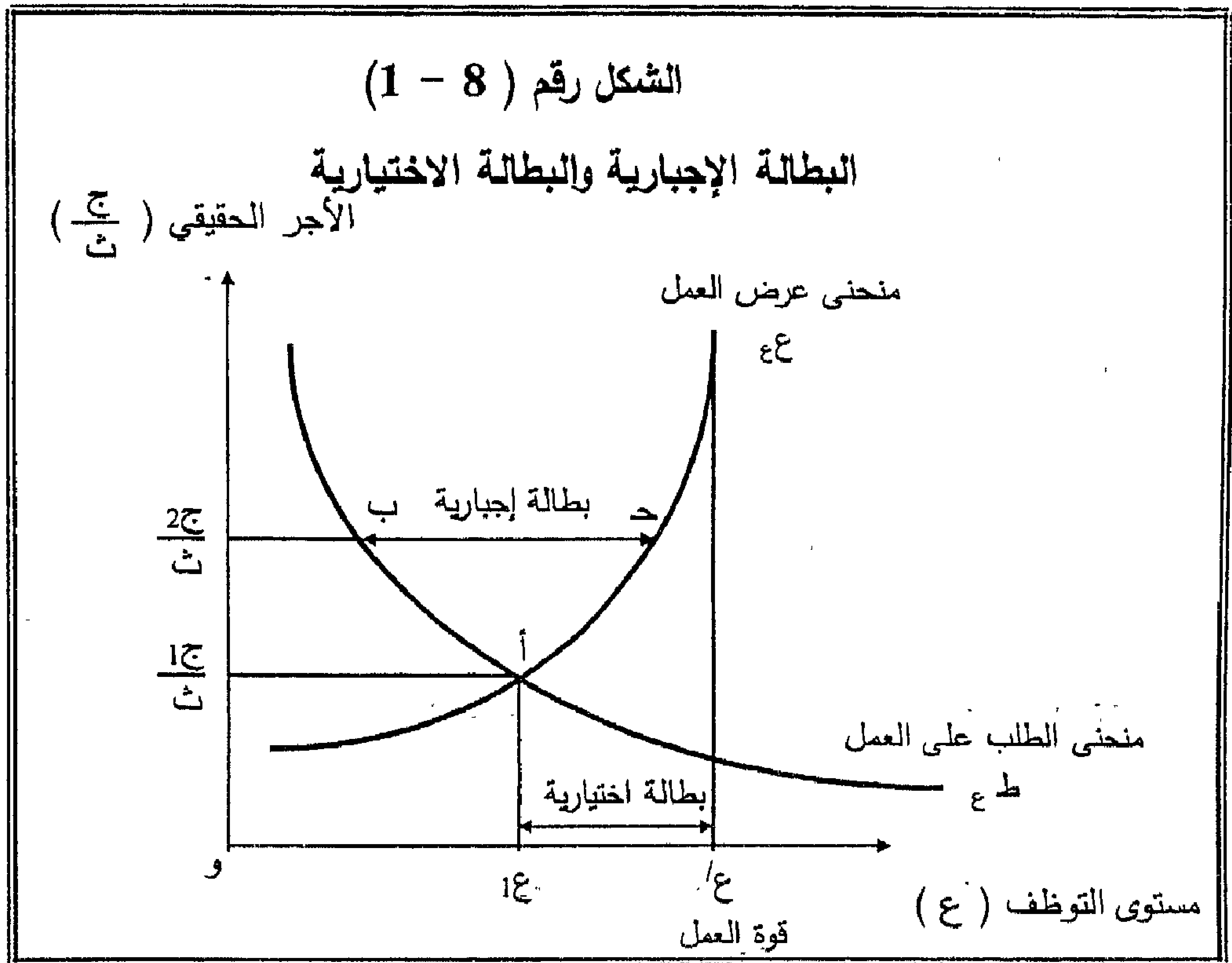
ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي، هذا فضلاً عن تنويع المنتج الزراعي بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق.

ثانياً: البطالة الاختيارية *(Voluntary Unemployment)*: يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون في العمل

في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع. ويمكن توضيح البطالة الإجبارية و**البطالة الاختيارية بيانياً** كما في **الشكل** رقم (**8 – 1**).

الشكل رقم (8 – 1)

البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية



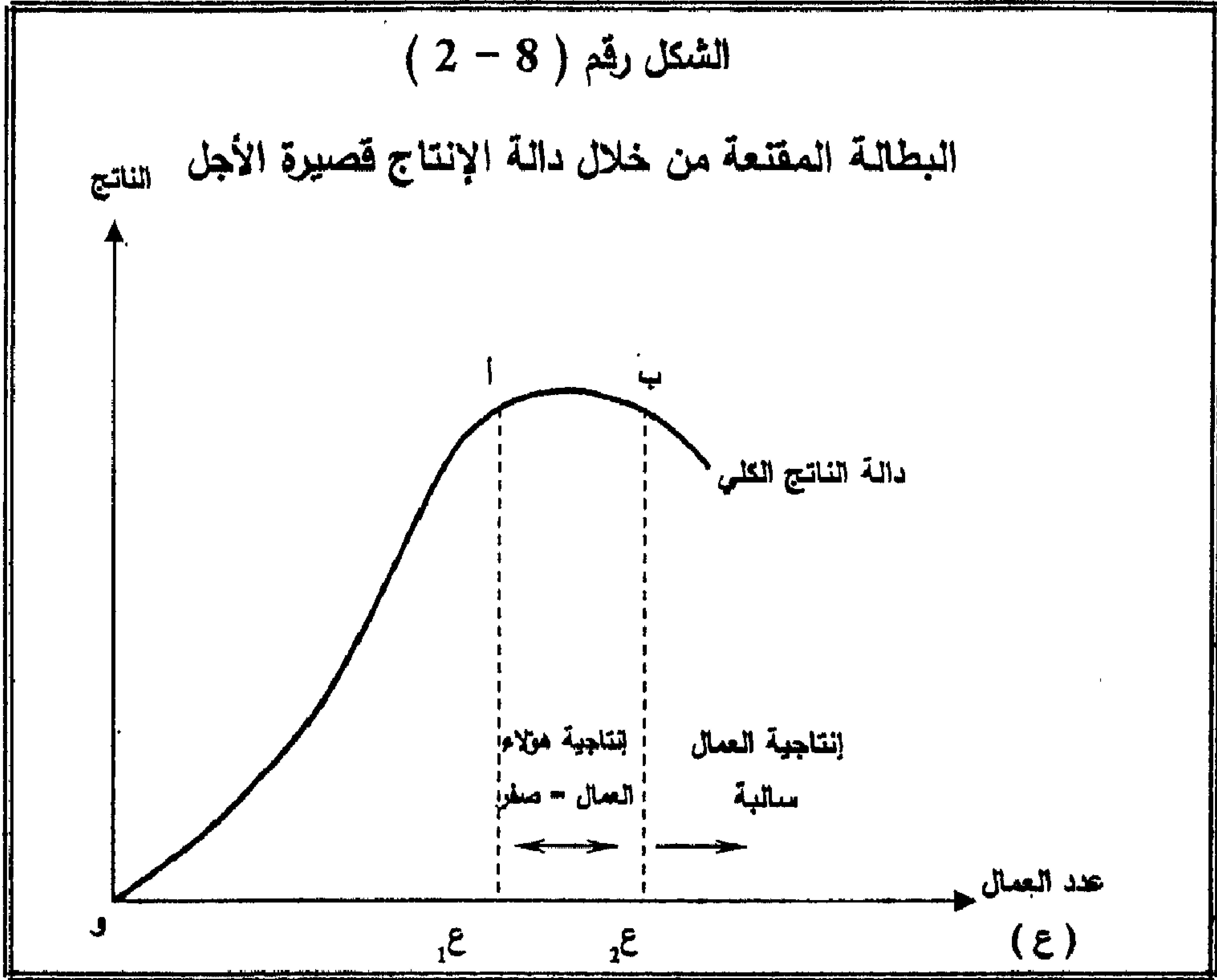
8-3-2: البطالة المقنعة *(Disguised Unemployment)*

تتمثل البطالة المقنعة في وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، كما قد

يترتب على توظيفهم نقص الناتج الكلى، وبالتالي، تكون إنتاجياتهم الحدية في الحالة الأولى صفراً وسالبة في الحالة الثانية، أى أنهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط. ويمكن توضيح ظاهرة البطالة المقنعة هذه من خلال دالة الإنتاج في الأجل القصير، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (8 – 2).

الشكل رقم (8 – 2)

البطالة المقنعة من خلال دالة الإنتاج قصيرة الأجل



يتضح من هذا الشكل، أنه مع زيادة وحدات عنصر العمل وفي ظل ثبات عوامل الإنتاج الأخرى أو زيادتها بمعدل أقل يزداد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد، ثم بعد ذلك يزيد بمعدل متناقص حتى يصل الناتج الكلي إلى أقصاه عند المستوى ($ع_1$) من التوظف، وبعد هذا المستوى فإن أي زيادة في عدد العمال لا تضيف إلى لناتج الكلي أي شيء، وبالتالي، تكون إنتاجية العمال الإضافيين مساوية للصفر وذلك خلال المسافة (أب)

على دالة الإنتاج أى فيما بين عدد العمال (ع$_1$ – ع$_2$) وأي زيادة في عدد العمال عن ذلك يقل الناتج الكلي، ولذا، تكون الإنتاجية الحدية للعمال الإضافيين بعد (ع$_2$) سالبة وسحب هؤلاء العمال يترتب عليه زيادة الناتج الكلي ،ولذا، تتمثل البطالة المقنعة في العمال الذين يعملون ولكن إنتاجيتهم صفر خلال المسافة (أب) أو سالبة فيما بعد النقطة (ب) على دالة الناتج الكلي.

وتزداد البطالة المقنعة في البلاد النامية في القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه، وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية لأسباب اجتماعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين.

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال إجراء تغيير في بنيان الاقتصاد القومي والتنويع في هيكله الإنتاجي.

8 – 4 : آثار البطالة

يترتب على البطالة عديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، **ولعل أهم هذه الآثار يتمثل في:**

(1) **الآثار الاقتصادية:**

يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع، ومن ثم، انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلاً عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي إلى زيادة

معدلات التضخم، وهذا الأمر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي. كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلاً عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

(2) الآثار الاجتماعية:

يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء، مما يترتب عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل: القتل والسرقة وخاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم، بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وبخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة. كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم، زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

(3) الآثار السياسية:

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديداً لاستقراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد مع انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة. وتوجد علاقة طردية مشاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حالياً في عديد من الدول النامية.

8 – 5 : العلاقة بين البطالة والتضخم

تعد مشكلتا البطالة والتضخم من أهم المشكلات التي تعوق عمليات التنمية في أي مجتمع، فالتضخم كما سبق توضيحه يترتب عليه عديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، فضلاً عن سوء استغلال الموارد وتخصيصها فيما بين القطاعات والأنشطة المختلفة. أما البطالة بأنواعها المختلفة يترتب عليها انخفاض الناتج القومي وإهدار لجزء من الثروة القومية لدى المجتمع. وتزداد حدة الآثار السلبية الناتجة عن البطالة والتضخم كلما زادت معدلاتهما واستمرت هاتين المشكلتين لفترة زمنية طويلة. وقد كان تحليل العلاقة بين هاتين المشكلتين محل اهتمام عديد من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة بداية من الفكر الكلاسيكي وحتى الفكر الحديث، وسوف يتم استعراض هذه الأفكار وتحليلها[1].

8-5-1 : التحليل الكلاسيكي

نظراً لأن التحليل الكلاسيكي يفصل بين الجانب الحقيقي في الاقتصاد (الناتج، التوظف) والجانب النقدي (الأسعار، الأجور)، ويؤمن الكلاسيك بأن مرونة الأجور والأسعار كفيلة بتحقيق التوظف الكامل دائماً، ومن ثم، لا توجد بطالة إجبارية طالما لا يوجد تدخل خارجي في سوق العمل، وإن كان هناك بطالة فإنها تكون بطالة اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعوذ التوازن إلى وضع التوظف الكامل.

---

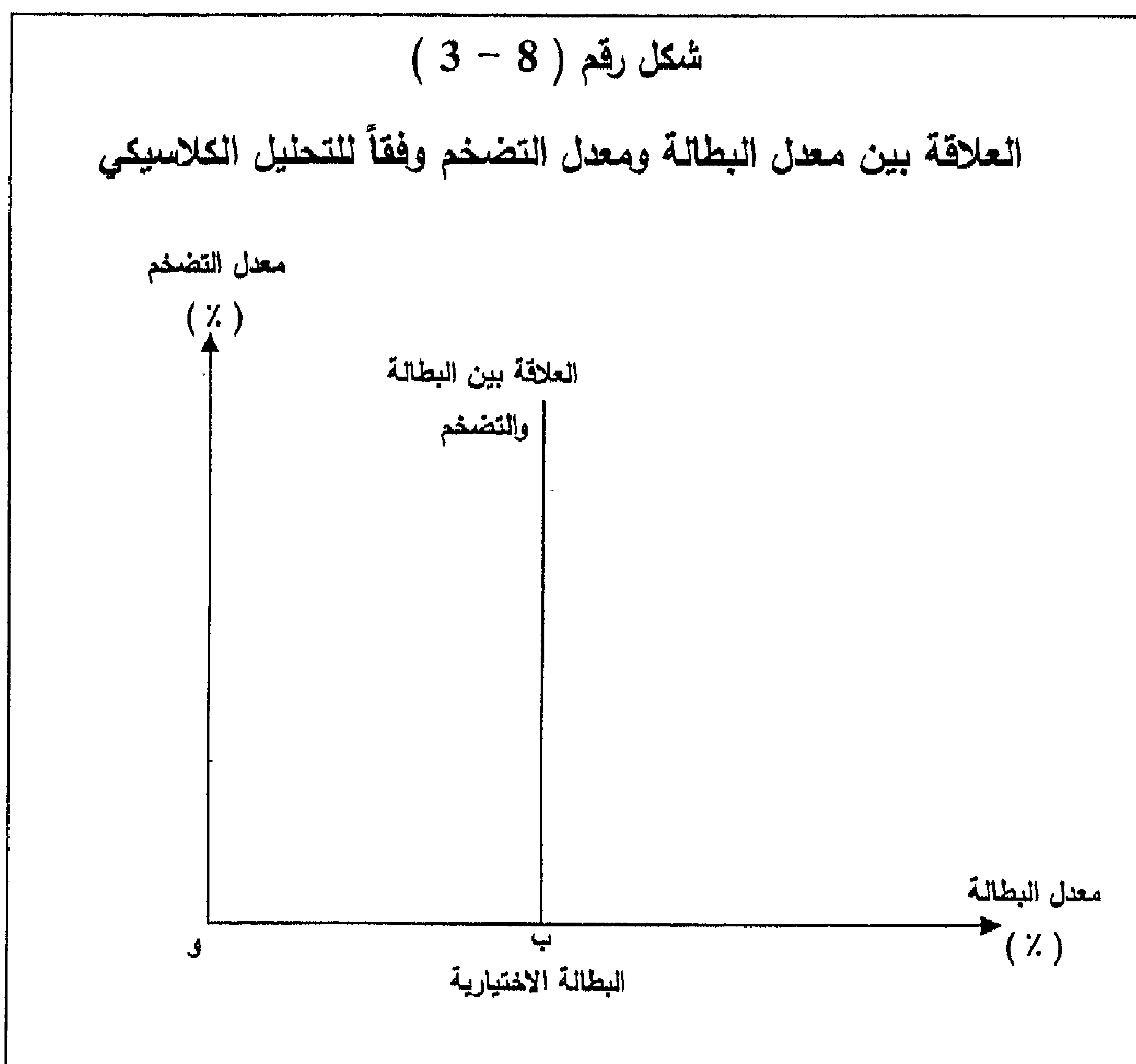
[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:
- ياسمين محمود فؤاد، *أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر*، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، 1996 ، ص ص 49 – 58 .

أما التضخم عند الكلاسيك فهو ظاهرة نقدية بحتة تكون نتيجة لزيادة عرض النقود، ووفقاً لنظرية كمية النقود فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة، ولذا، يتساوى معدل التضخم مع معدل النمو في عرض النقود بالمجتمع، وبالتالي، فإن زيادة عرض النقود لا تؤثر في مستوى الإنتاج أو التوظف.

ووفقاً لذلك لا توجد أي علاقة بين التضخم والبطالة وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم (8 - 3)**، حيث يقاس فيه معدل البطالة على المحور الأفقي ومعدل التضخم على المحور الرأسي.

شكل رقم (8 - 3)

العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقاً للتحليل الكلاسيكي



من هذا الشكل يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وتستطيع السلطة النقدية من خلال التحكم في الإصدار النقدي تحديد مستوى التضخم المرغوب في المجتمع وقد يكون صفراً.

8-5-2 : التحليل الكينزي

ترتب على عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة زمنية طويلة توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكينزية. وقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بكل من سيادة ظروف المنافسة الكاملة ومرونة الأجور والأسعار وما يترتب عليهما من تحقيق التوظف الكامل والقضاء على البطالة، **حيث أنه يرى ما يلي:**

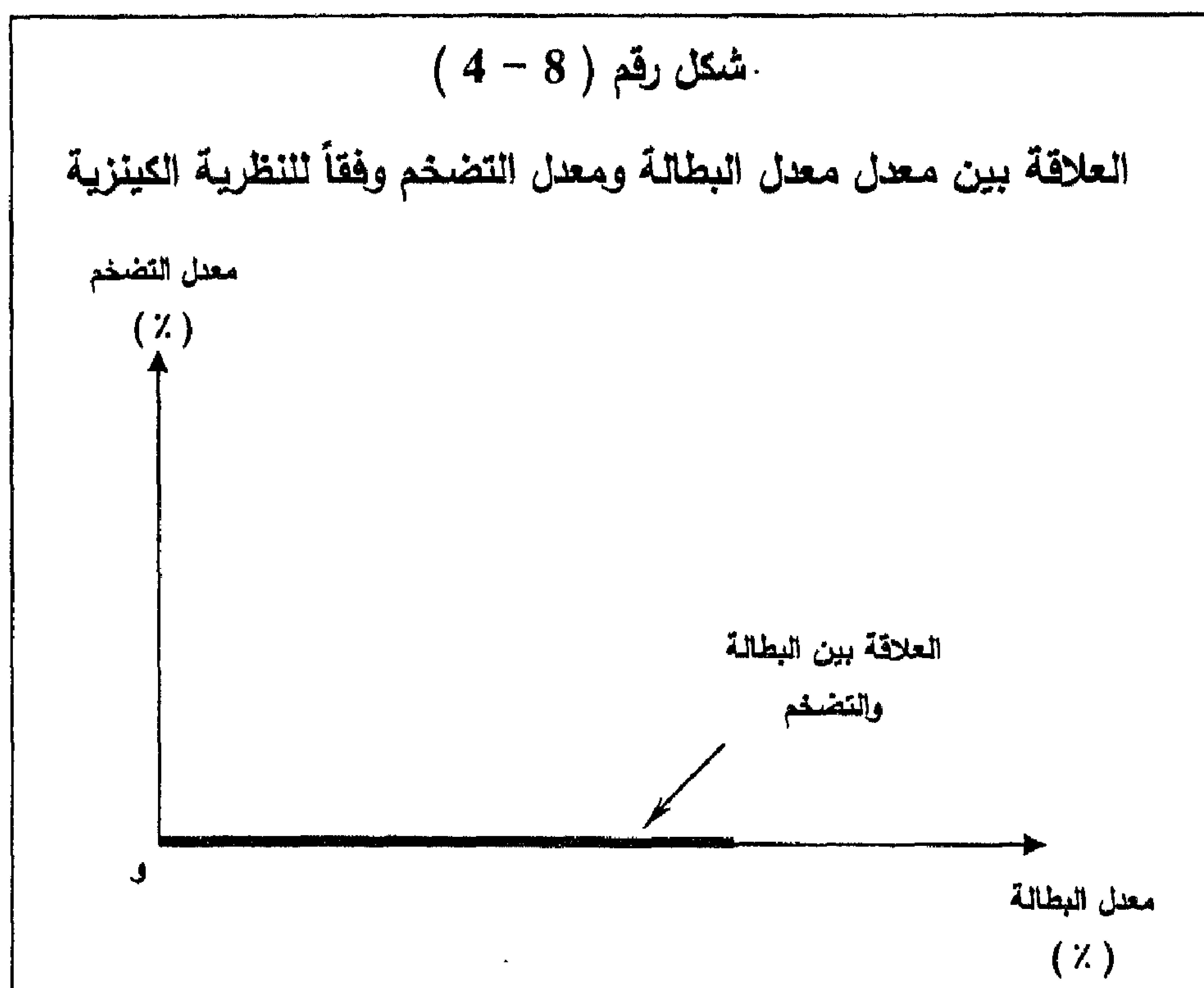
- أن الأجور عادة تكون مرنة في الاتجاه الصعودي وليس في الاتجاه النزولي بسبب وجود النقابات العمالية.
- وجود الاحتكارات في مجال الإنتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.
- أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التوظف الكامل لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم، انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم، ظهور البطالة أو زيادتها.

وبالتـالي، فـإن جمـود الأجـور والأسـعار يـؤدي إلـى اختفـاء التضـخم، ومـن ثـم، لا تكـون هنـاك علاقـة بـين معـدل البطالـة ومعـدل التضخم كما في **الشكل رقم (8 – 4)**.

ومن هذا الشكل يتضح أنـه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعـدل التضـخم، ويمكن تعليل ذلك بـالظروف التـي ظـهرت فيهـا النظريـة الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

شكل رقم (8 – 4)

العلاقة بين معدل معدل البطالة ومعدل التضخم وفقاً للنظرية الكينزية

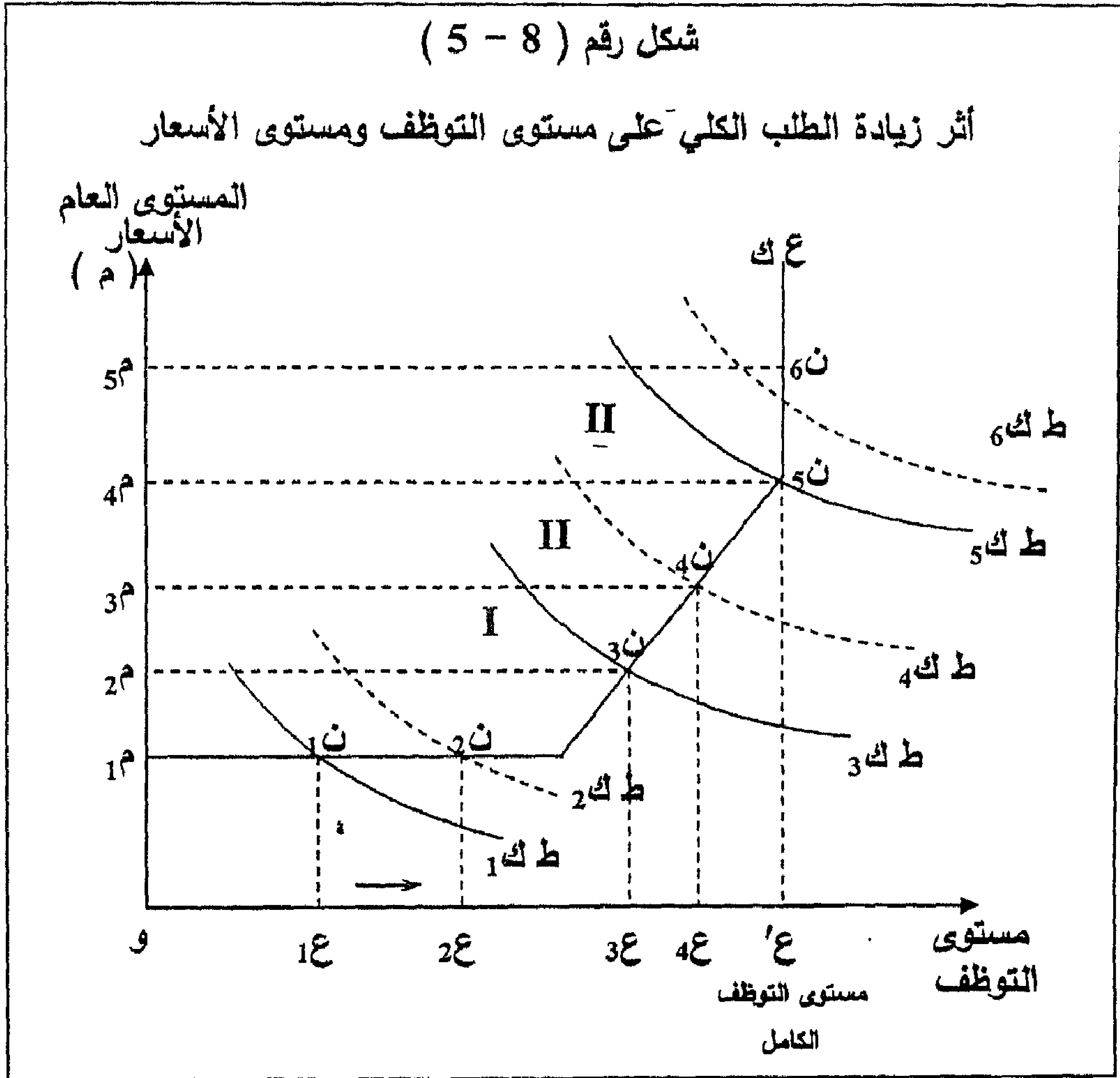


غيـر أن هـذا التحليل انتقد من جانـب الكينـزين الجـدد خاصـة مـع ارتفاع معدل التضـخم، ولذا، فقد ظهرت الحاجة إلـى نظريـة جديدة لتفسير هذه الظـاهرة. ووفقاً لهذا التحليل أن الذي يحدد العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضـخم هو مستوى النمو فـي الطلب الكلي، وتتوقف العلاقة بين

معدلي البطالة والتضخم على مرونة منحنى العرض الكلي وظروف التوظف في الاقتصاد، كما هو موضح في الشكل رقم (8 - 5).

شكل رقم (8 - 5)

أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التوظف ومستوى الأسعار



يتضح من هذا الشكل أنه إذا كان:

1 - منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة: ويتحقق ذلك في حالات الكساد حيث يوجد قدر كبير من الموارد عاطلاً، وبالتالي، فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في زيادة مستوى التوظف فقط، ومن ثم، تقل

البطالة، بينما لا تتأثر الأسعار. وبالتالي، لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما تم توضيحه وفقاً للنظرية الكينزية في صورتها الأولى.

2 – **منحنى العرض الكلي عديم المرونة:** ويتحقق ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة توظف كامل، وبالتالي، فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يتأثر مستوى التوظف، وبالتالي، لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهذا يتفق مع التحليل الكلاسيكي سالف الذكر.

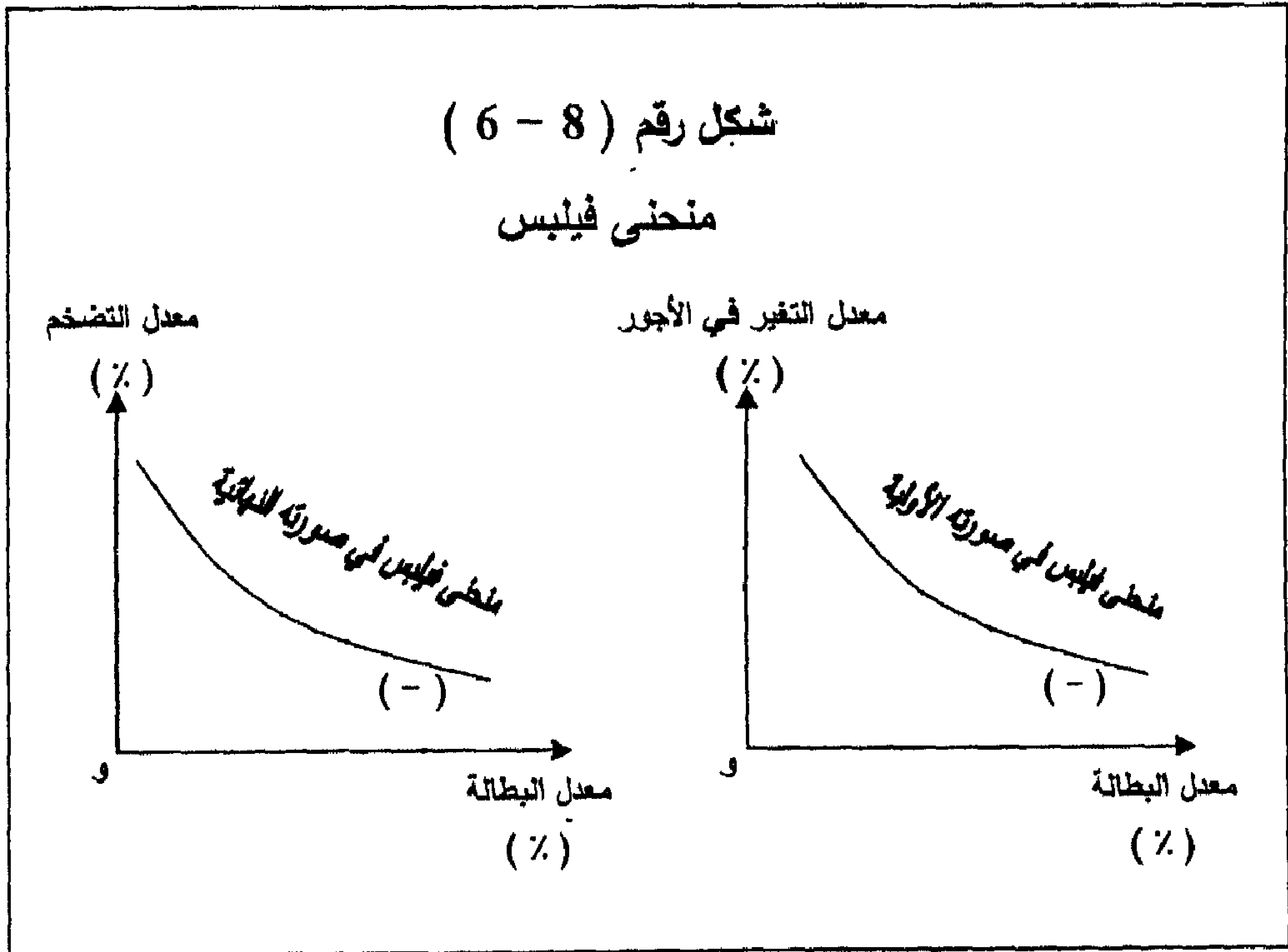
3 – **منحنى العرض الكلي موجب الميل:** وفي هذه الحالة يوجد قدر من الموارد بدون استغلال أي توجد بطالة، وبالتالي، فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس جزئياً في زيادة مستوى الإنتاج والتوظف وتقل البطالة، وجزئياً في ارتفاع الأسعار أي يزداد معدل التضخم، وبالتالي، تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، وهذه الفكرة للكينزين الجدد تمثل الأساس في منحنى فيلبس كما سوف يوضح في النقطة التالية.

8-5-3 : تحليل فيلبس

وضح فيلبس (**A. W. Philips**) في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال عقد من الزمن تقريباً (1861 – 1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي، يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم، الدخول

والطلب على السلع، وبالتالي، ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد.

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو الشكل المتعارف عليه لمنحنى فيلبس في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (8 – 6)، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي، تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم، وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظف، وبالتالي، يزداد معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج. وبالتالي، تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، ولذا، يكون منحنى فيلبس سالب الميل.



شكل رقم (8 – 6)

منحنى فيلبس

ويشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معاً في الوقت نفسه، نظراً لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. ولذا، يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة التضخم وعلاج مشكلة البطالة طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى.

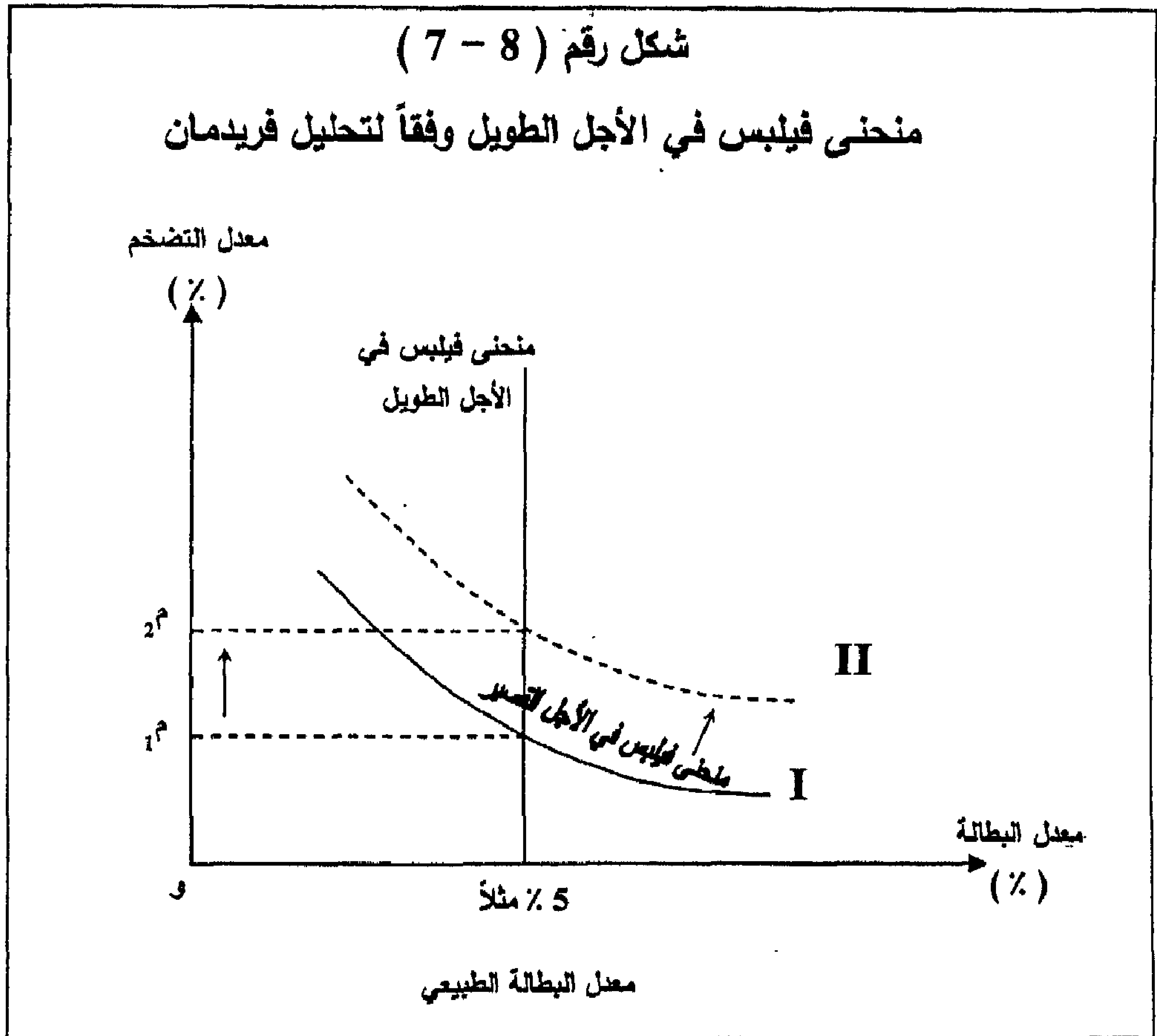
8-5-4: تحليل النقدين (فريدمان)

فرق تحليل فريدمان بين الأجل القصير والأجل الطويل، ويؤمن بسيادة ظروف المنافسة الكاملة وأن رجال الأعمال يسعون دائماً إلى تعظيم أرباحهم، كما أن العمال يطالبون بزيادة أجورهم النقدية للمحافظة على مستويات أجورهم الحقيقية نتيجة للتضخم المتوقع.

ووفقاً لتحليل فريدمان أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم – أي منحنى فيلبس السابق – هو ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية، ومن ثم، تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظف وذلك في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناء على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم، ولذا، يطالبون برفع أجورهم النقدية، وبالتالي، ينتقل منحنى فيلبس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى أعلى عند نفس مستوى التوظف.

خلاصة ذلك، أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ خطاً رأسياً عند معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي، لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (8 – 7).

وهذا الرأي لفريدمان يتفق مع الفكر الكلاسيكي وهو أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، ولكنه عند فريدمان يكون التوازن عند مستوى التوظف الكامل غير التضخمي.



شكل رقم (8 – 7)

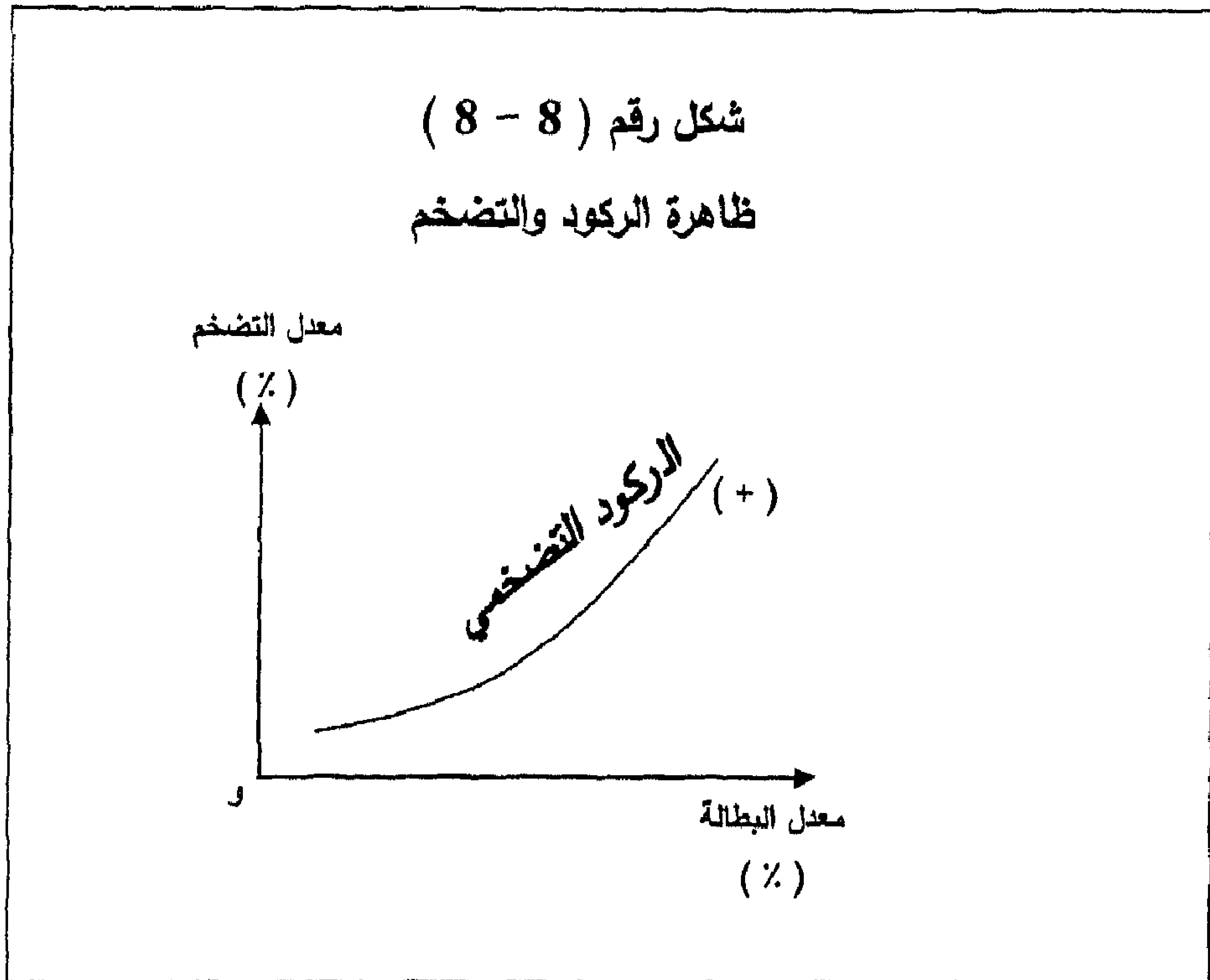
منحنى فيلبس في الأجل الطويل وفقاً لتحليل فريدمان

8-5-5: ظاهرة الركود التضخمي

عاصر العالم منذ بداية سبعينيات القرن الماضي وعلى وجه التحديد في منتصف السبعينيات بعد ارتفاع أسعار البترول وما ترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ومن ثم، انخفاض أرباح رجال الأعمال، وبالتالي، نقص العرض الكلي. وقد ترتب على ذلك ارتفاع مستوى الأسعار أي زيادة معدل التضخم وفي الوقت نفسه انخفاض مستوى الإنتاج، وبالتالي، مستوى التوظف، ومن ثم، زيادة معدلات البطالة، وبالتالي، تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة طردية وتعرف هذه بظاهرة الركود التضخمي كما هو موضح في **الشكل رقم (8 – 8)**، حيث يكون المنحنى الممثل لهذه العلاقة موجب الميل.

شكل رقم (8 – 8)

ظاهرة الركود والتضخم



8 – 6 : البطالة في مصر

تعد مشكلة البطالة في مصر إحدى المشكلات المهمة – إن لم تكن أهمها على الإطلاق – التي يمر بها المجتمع المصري في الآونة الراهنة؛ ذلك لأن عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الأقل ندرة بين عناصر الإنتاج في المجتمع المصري، ومن ثم، فإن ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها في هذا العنصر يعد إهداراً لأهم ما يتاح لدى المجتمع من موارد. وسوف يتم هنا استعراض: أهم أنواع البطالة في مصر، وتطو حجم البطالة ومعدلها، فضلاً عن أسبابها، وذلك على النحو التالي.

8- 6-1: أنواع البطالة في مصر:

عرف المجتمع المصري عديداً من صور البطالة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع أساسية هى: البطالة السافرة أو الصريحة، والبطالة المقنعة، والبطالة الاختيارية.

أولاً: البطالة السافرة أو الصريحة:

تتمثل البطالة السافرة في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الزيادة في فرص العمل على مواجهة التدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع والمتزايد، ذلك الذي قدر معدله في مصر بحوالي 2.5 % في المتوسط سنوياً خلال الخمسينيات والستينيات، ارتفع إلى حوالي 2.7 % في المتوسط سنوياً خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وقد ترتب على هذه الزيادات السكانية زيادة حجم القوة العاملة – أى زيادة عرض العمل – هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الاقتصاد القومي على توفير فرص العمل الكافية

محلياً. ويرجع ذلك الأمر إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن عجز الموارد – سواء المحلية أو الأجنبية – اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص العمل لكل قادر على العمل وراغب فيه. ويزيد من حدة تلك المشكلة؛ الإسراف في إدخال التقدم التقني في العمليات الإنتاجية، وما يترتب عليه من استخدام الأساليب الإنتاجية المكثفة لرأس المال وإحلال الآلة محل الإنسان.

وقد أدت ظروف التخلف في الاقتصاد المصري إلى إعاقة إمكانات التوسع في نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن ذلك؛ فإن طاقة القطاعين العام والحكومي على استيعاب مزيد من العمالة يبدو أنها قد جاوزت حدودها القصوى؛ بل قد برز اتجاه نحو تسريح العمالة الزائدة بسبب إتباع سياستي التحرر الاقتصادي والخصخصة. وقد تراجعت – كذلك – فرص العمل بالخارج، وظهرت ملامح الهجرة العائدة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك كله، أدى إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها في مصر وتزايدت خطورتها في عقد الثمانينيات. **وتأخذ البطالة السافرة في مصر عدة أشكال هي:**

(1) **البطالة الهيكلية:** وهذا النوع من البطالة هو نتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصري خاصة الاتجاه إلى التصنيع، وارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد القومي. وقد صاحب ذلك استحداث مواصفات خاصة ومهارات جديدة في العمل لم تكن موجودة في السابق؛ الأمر الذي نتجت عنه بطالة هيكلية كانت تمتص تدريجياً في أولى مراحل التصنيع مع اكتساب تلك المهارات والمواصفات. غير أنه نتيجة لاستمرار الأخذ بأساليب التقدم التقني

واستخدام معدات وآلات أحدث في العمليات الإنتاجية - بخاصة تلك المكثفة لرأس المال - أدى ذلك كله إلى زيادة حجم هذا النوع ومعدله من البطالة بصورة مستمرة. وقد تزايدت حدة هذه المشكلة بسبب زيادة تعقد الأساليب الإنتاجية الحديثة، وعدم توافر الموارد المالية لإقامة مراكز التدريب الكافية لإعادة تدريب الأفراد وتأهيلهم لممارسة تلك الأساليب، فضلاً عن عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، مما يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع متطلبات تلك التغيرات؛ وهذا هو جوهر المشكلة في مصر.

(2) **البطالة الموسمية**: ويرجع هذا النوع من البطالة إلى قصور الطلب على عنصر العمل في مواسم دون الأخرى. وقد عرف الاقتصاد المصري ذلك النوع من البطالة خاصة- في القطاع الزراعي - نظراً لطبيعة هذا النشاط - حيث يتسم الطلب على العمل الزراعي بتقلبه من وقت إلى آخر. وذلك نظراً لأن القطاع الزراعي يمثل المصدر الأساسي في الناتج القومي، ويستوعب جزءاً كبيراً - نسبياً - من العمالة في مصر. ويعزى ذلك إلى أن الطرق الإنتاجية المستخدمة في الزراعة كانت - ومازالت - تعتمد إلى حد كبير على كثافة عالية من العمل. كما أنه مع تزايد الوزن النسبي لقطاع السياحة في الاقتصاد المصري بدأت مشكلة البطالة الموسمية في الظهور في هذا القطاع، وذلك في المواسم التي يقل فيها الطلب السياحي لأسباب اقتصادية أو سياسية خارجية كانت أم داخلية خارجة عن السيطرة[1].

---

[1] ومن الأمثلة على ذلك تأثر القطاع السياحي المصري عكسياً، ومن ثم، ظهور البطالة الموسمية فيه مع بداية فترة قطع علاقات الدول العربية مع مصر في عام

(3) **بطالة المتعلمين:** وقد ظهر هذا الشكل الجديد من البطالة السافرة في ساحة الاقتصاد المصري[1]، حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين – وبوجه خاص بين خريجي المؤهلات المتوسطة والعليا – وصارت ظاهرة تستدعى التأمل والدراسة والتحليل. ولا ينفرد سوق العمل المصري بهذه الظاهرة المركبة – المتمثلة في بطالة شباب المتعلمين – بل ينطبق ذلك على معظم الدول النامية، وهو أن البطالة المرتفعة بين الشباب تتزامن مع بطالة مرتفعة بين المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وأن تعذر الحصول على وظائف هو التفسير الأكثر قبولاً. ورغم أن ظاهرة بطالة المتعلمين قد ظهرت بصورة واضحة منذ ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن لهذه المشكلة جذورها البعيدة، وحالت عوامل عديدة دون ظهورها بشكل سافر من قبل، أهمها: سياسة تعيين الخريجين التي تبنتها الحكومة المصرية منذ عام 1966، فضلاً عن زيادة الطلب الداخلي والخارجي على العمل المؤهل خلال فترة الانفتاح الاقتصادي وبداية الثمانينيات.

وترتب على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وازدهار قطاع المال والتجارة بصفة خاصة تزايد الحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة والخبرات العلمية. يضاف إلى ذلك، أن فرص العمل المتاحة في الدول العربية النفطية قد تزايدت مع انتعاش اقتصادياتها بعد حرب أكتوبر 1973 بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار البترول، وتزايد إيراداتها منه بمعدلات كبيرة،

1979 ، وكذلك خلال فترة حرب الخليج الثانية، فضلاً عن أحداث الأقصر الأمنية في نهاية عام 1997.

[1] وهى تعد صورة من صور البطالة الهيكلية، وذلك لأن ناتج التعليم والتدريب لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل، غير أنها قد وضعت كمكون مستقل للبطالة السافرة وذلك لأهميتها وتزايد وزنها النسبي في حجم البطالة.

ومن ثم، زاد الطلب على العمالة المصرية المؤهلة لتعويض نقص الأيدي العاملة لدى هذه الدول.

ووجود البطالة بين المتعلمين وخاصة خريجي الجامعات - وما في حكمها- يعنى عدم توافق سياسات التنمية والاستثمار مع السياسات التعليمية؛ الأمر الذي يكشف عن سوء تخصيص الموارد وإهدارها، وزيادة تكلفة الفرصة البديلة في هذا المجال إذا ما أخذت الجوانب الاجتماعية والسياسية والنفسية في الحسبان، فضلاً عن تكاليف إعادة التأهيل والتدريب لهؤلاء الخريجين في محاولة تحقيق المواءمة بين جانبي الطلب على العمل وعرض العمل على المستوى القومي في قطاعاته المختلفة.

ثانياً: البطالة المقنعة:

يلاحظ أن الاقتصاد المصري عرف ظاهرة البطالة المقنعة في بادئ الأمر بالريف المصري، ومع زيادة التحضر والتحولات في أنماط السلوك الاقتصادي أخذت مواقع البطالة المقنعة تنتقل - كذلك - إلى المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية، وقد مثل التعليم أحد هذه القنوات، وكذلك سياسة الالتزام الحكومي بتعيين الخريجين والمسرحين من الجيش في أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة. وهكذا تضخم حجم العاملين في قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام وظهرت البطالة المقنعة فيهما بحجوم ومعدلات كبيرة ومتزايدة.

وعليه، فإن ظاهرة البطالة المقنعة في مصر كانت انعكاساً لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة للنمو السكاني السريع مع قصور فرص التوظف في القطاعات المنتجة؛ مما أدى إلى اشتغال فائض العمل في مجالات ذات إنتاجيات حدية منخفضة جداً أو منعدمة. وتكدس هذا الفائض في عدد من القطاعات، أهمها: **القطاع الزراعي وقطاع الخدمات الحكومية**

والقطاع العام. ولقد ظهرت البطالة المقنعة في **القطاع الزراعي** – وتزايدت – بسبب وجود الزيادة السكانية وتركزها بالريف المصري؛ بالإضافة إلى سيادة نظام العائلة الممتدة به. وقد تفاقمت مشكلة البطالة المقنعة في كل من **قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام** نتيجة لإتباع الحكومة لسياسة تعيين الخريجين منذ عام 1966 والمسرحين من الجيش بعد حرب أكتوبر 1973. وقد ترتب على ذلك، تدنى مستويات الإنتاجية في هذه القطاعات كلها بسبب تشغيل أعداد من العاملين تفوق الاحتياجات الفعلية لهم.

ثالثاً: البطالة الاختيارية: يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم. ويتماشى هذا التحليل مع فكرة منحنى عرض العمل الملتوي إلى الخلف مع زيادة الدخول بالدول المتقدمة، مع الفارق في طبيعة الظروف المؤدية إلى العزوف عن عرض مزيد من الجهد والعمل في سوق العمل في كل من الدول المتقدمة والدول النامية ومنها مصر؛ حيث يختار الفرد الفراغ بدلاً من العمل واكتساب أجر إضافي ليس لأنه حقق دخلاً كبيراً وفر له مستوى معيشي مرتفع تصير معه الراحة هى السلعة المفضلة على السلع الأخرى، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل يكفي لإشباع حاجاته وتطلعاته المحدودة؛ بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلاً على الولوج فيه.

ويمكن توضح فكرة منحني عرض العمل الفردي المرتد إلي الخلف بصورة مختصرة، وتتمثل في أن زيادة أجر العامل يترتب عليها أثران يعملان في اتجاهين متضادين وهما:

- **أثر الإحلال:** ويتمثل في أنه مع زيادة أجر العامل تزداد تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ أو الراحة، ولذا، يحل العامل ساعات العمل محل

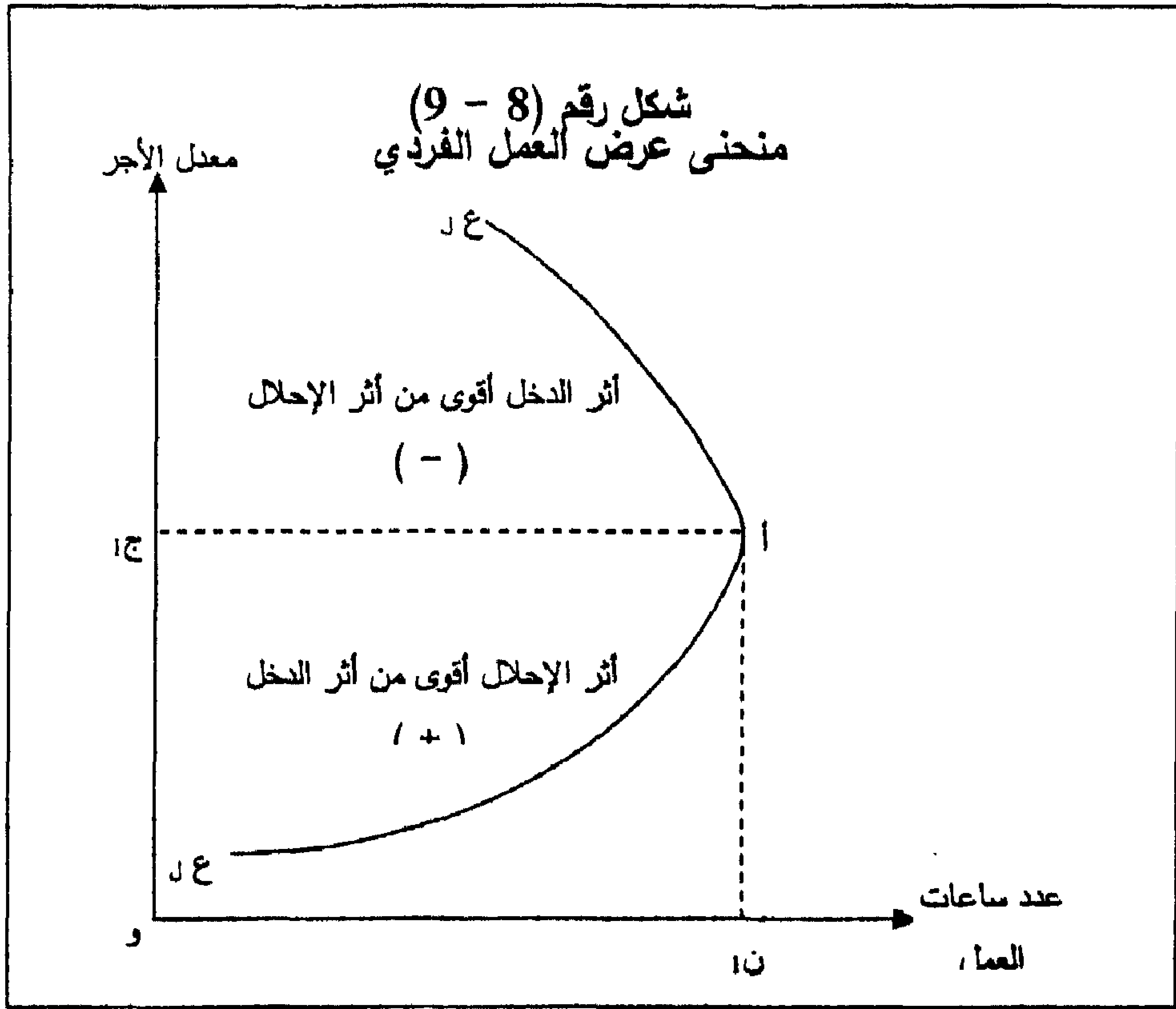
ساعات الفراغ أو الراحة، وبالتالي، تزداد ساعات العمل مع زيادة الأجر، أي يكون أثر الإحلال ذات أثر إيجابي علي المعروض من العمل مع زيادة الأجر.

- **أثر الدخل**: ويتمثل في أنه مع زيادة أجر العامل يزداد دخله وتزداد قدرته الشرائية ويزداد طلبه علي كافة السلع والخدمات بما فيها وقت الفراغ للترفيه، ولذا، يحل العامل ساعات الفراغ محل ساعات العمل، وبالتالي، تقل ساعات العمل مع زيادة الأجر، أي يكون أثر الدخل ذات أثر سلبي علي المعروض من العمل مع زيادة الأجر.

يتوقف الأثر النهائي علي المعروض من العمل مع زيادة الأجر علي محصلة الأثرين معاً، فإذا تفوق أثر الإحلال علي أثر الدخل تزداد كمية العمل التي يعرضها العامل مع زيادة الأجر، وبالتالي، يكون منحني عرض العمل موجب الميل ويتحقق ذلك عند المستويات المخفضة من الأجر، وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم (8 – 9)**، بينما إذا تفوق أثر الدخل علي أثر الإحلال تقل كمية العمل التي يعرضها العامل مع زيادة الأجر، وبالتالي، يكون منحني عرض العمل سالب الميل ويتحقق ذلك عند المبيتويات المرتفعة من الأجر.

يلاحظ من ذلك، أن البطالة الاختيارية ذات طابع غير حضاري؛ حيث تحصر ظروف التخلف تطلعات الفرد في إطار ضيق ومتواضع، وعندما يتمكن الفرد من تحقيقه بعدد محدود من ساعات أو أيام العمل الأسبوعية أو الشهرية، فإنه سوف يفضل الراحة ووقت الفراغ على العمل، وبالتالي، يتجه منحنى عرض العمل إلى الخلف عند مستويات منخفضة من الأجر. بينما الأمر يختلف في الدول المتقدمة؛ حيث تستمر العلاقة الطردية بين ساعات وأيام العمل الأسبوعية أو الشهرية، ومستوى الأجر حتى مستويات مرتفعة جداً منه، وذلك نتيجة لوجود قدر أكبر من التطلعات التي تتطلب مزيداً من الجهد والعمل لتوفير إمكانات تحقيقها.

شكل رقم (8 - 9)
منحنى عرض العمل الفردي



وبالتالي، فإن فكرة منحنى عرض العمل المرتد إلى الخلف عند مستويات الأجور المنخفضة في الدول النامية، ومنها مصر، تفسر غموض التناقض بين ارتفاع معدل النمو السكاني في البيئة الفقيرة والمتخلفة – مثل الريف المصري – وندرة العمال الزراعيين، ومن ثم، فإنها تفسر نقاط الخلاف بين وجود بطالة في الريف المصري أو عدم وجودها، وتباين وصفها بأنها بطالة سافرة أو بطالة موسمية. ويترتب على ذلك، أن تشكل الكمية المعروضة من العمل نسبة منخفضة من حجم قوة العمل، وبالتالي، توجد ندرة مفتعلة لعرض عنصر العمل؛ مما يدفع معدل الأجر إلى أعلى، ومن ثم، يزيد الميل إلى الإعراض عن العمل وتفضيل الراحة عليه.

ولذا، فإن الظروف الاجتماعية والبيئية للفقر سوف تعمل على تحقيق أجر للعامل قد يفوق إنتاجيته الحدية؛ مما يترتب عليه التوسع في إحلال الآلة – رأس المال – محل العامل الزراعي، رغم كل ما هو معروف

عن الزيادات السكانية في الريف المصري ووفرة الأيدي العاملة به؛ الأمر الذي يؤدى إلى سوء استخدام الموارد المتاحة وتفاقم البطالة في الريف المصري، سواء أكانت بطالة مقنعة أم بطالة سافرة.

وقد توجد البطالة الاختيارية – كذلك – في قطاع كبير بين أفراد المجتمع الذين لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، وخاصة فيما بين أفراد الهجرة العائدة من دول الخليج العربي بعد أن أمضوا فيها سنوات طويلة واعتادوا على مستويات مرتفعة من الأجور، ومن ثم، لا يقبلون العمل في ظل الأجور المتاحة التي تكون متدنية من وجهة نظرهم.

8- 6-2 : تطور حجم البطالة ومعدلها:

للتعرف على تطور حجم البطالة ومعدلها، سواء البطالة الصريحة أو السافرة، تلك التي تقدر على أساس المقياس الرسمي الشائع للبطالة التي تأخذ به الدول كافة، وعندما نتطرق إلى كل من البطالة المقنعة والجزئية وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة؛ فإن الأمر يتطلب قياس حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمي، وسوف يتم التميز في ذلك بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات كما يلي.

أولاً: في عقد الثمانينيات:

(1) **البطالة الصريحة (السافرة):** شهد الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينيات أى فترة **الركود الاقتصادي** اختلالات واضحة في سوق العمل؛ حيث بدأت مشكلة البطالة السافرة في التفاقم، فقد اتجه معدل البطالة السافرة إلى التزايد مع مر الزمن؛ حيث ارتفع من 7.7% في عام 1976، إلى 14.7% في عام 1986؛ بما يمثل حوالي 2.11 مليون عاطل في هذا العام الأخير، وقدر متوسط معدل البطالة خلال هذا العقد بحوالي 7% في المتوسط سنوياً، وقدر معدل نمو البطالة بحوالي 9.1 % في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد. وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (8 – 1).

جدول رقم (8 - 1)

تطور كل من قوة العمل والمشتغلون والبطالة ومعدلي التشغيل والبطالة خلال الفترة (1981 - 2000)

البيان	حجم قوة العمل	المشتغلون		البطالة الصريحة (السافرة)	
السنة	(ألف فرد)	الحجم (ألف فرد)	المعدل(%)	الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)
1981	10517.9	9945.7	94.6	572.2	5.4
1982	11128.2	10522	94.6	606.2	5.4
1983	11607.7	10795	93.0	812.7	7.0
1984	11828	11072	93.6	756	6.4
1985	12194.8	11367	93.2	827.8	6.8
1986	12575.4	11669	92.8	906.4	7.2
1987	12990.5	11998	92.4	992.5	7.6
1988	13065.7	12334	94.4	731.7	5.6
1989	13639.8	12685	93.0	954.8	7.0
1990	14258.2	13032	91.4	1226.2	8.6
1991	14747.5	13376	90.7	1371.5	9.3
1992	15134.4	13742	90.8	1392.4	9.2
1993	15567.8	13870.9	89.1	1696.9	10.9
1994	16004.4	14243.9	89.0	1760.5	11.0
1995	16459.1	14599.2	88.7	1859.9	11.3
1996	16894.3	14917.7	88.3	1976.6	11.7
1997	17352	15825	91.2	1527	8.8
1998	17862.3	16344	91.5	1518.3	8.5
1999	18381.3	16874	91.8	1507.3	8.2
2000	18929.4	17343	92.1	1495.4	7.9

المصدر:- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة أعداد مختلفة.*

- وزارة التخطيط، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

- International Labour Organization, *Year Book of Labor Statistics*, ILo, Geneva, 2000, p. 934.

-International Labour Organization, *World Employment Report, ILo*, 1998/1999, http://www.erf.org.eg/html/economic,23/4/2003,table A5.2.

(2) **البطالة غير الصريحة:** وتشتمل على كل من البطالة الجزئية والبطالة المقنعة والبطالة الموسمية، ويتحدد حجم هذه البطالة ومعدلها من خلال المقياس العلمي للبطالة[1]. وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعي الذي يحافظ على استقرار الأسعار في حدود 5 %، وبذلك تكون قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي 0.95 من قوة العمل الكلية. ومن خلال العلاقات السابق ذكرها فقد تم تقدير حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمي، وذلك كما هو موضح في **الجدول رقم (8 – 2)**.

ويتضح من بيانات هذا الجدول أن معدل البطالة الكلي وفقاً لهذا المفهوم قد تراوح فيما بين 41 % – 52 % من إجمالي قوة العمل خلال عقد الثمانينيات. وهذا يعنى أن نصف قوة العمل المصرية كانت في حالة بطالة خلال عقد الثمانينيات وفقاً للمفهوم العلمي للبطالة. وبعد طرح معدل البطالة السافرة من معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي، يتضح أن معدل البطالة غير الصريحة تراوح حول متوسط يقدر بحوالي 37 % من إجمالي قوة العمل؛ بما يمثل حوالي 5 مليون فرد في المتوسط.

---

(1) ولإجراء ذلك فإنه قد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هى: القطاعات السلعية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية، ثم قُدرت الإنتاجية المتوسطة للعمل في هذه القطاعات الثلاثة. وقد تم اتخاذ قطاعات الخدمات الإنتاجية كمؤشر للإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية في الاقتصاد، وذلك لأنها تعطى أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات الثلاثة.

جدول رقم (8-2)

تطور كل من حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمفهوم العلمي وتوزيعاتها بين البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة خلال الفترة (1981 - 2000)

البيان	البطالة وفقاً للمفهوم العلمي		البطالة الصريحة(السافرة)		البطالة غير الصريحة	
السنة	المعدل = (1- ج ف/ج م) (%)	الحجم = (ب × 0.9 ن) (ألف فرد)	الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)	الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)
1981	41.4	4132.5	572.2	5.4	3560.3	35.9
1982	50.1	5300.3	606.2	5.4	4694.1	44.7
1983	50.1	5529.8	812.7	7.0	4717.1	43.1
1984	50.1	5624.5	756	6.4	4868.5	43.7
1985	49.3	5716.3	827.8	6.8	4888.5	42.6
1986	49.7	5941.3	906.4	7.2	5034.9	42.5
1987	50.8	6264.6	992.5	7.6	5272.1	43.1
1988	51.3	6363.2	731.7	5.6	5631.5	45.7
1989	51.6	6688.3	954.8	7.0	5733.5	44.6
1990	51.9	7034.2	1226.2	8.6	5808.0	43.3
1991	51.0	7142.3	1371.5	9.3	5770.8	41.7
1992	52.9	7601.2	1392.4	9.2	6208.8	43.7
1993	52.8	7811.5	1696.9	10.9	6199.5	41.9
1994	51.7	7858.0	1760.5	11.0	6185.6	40.7
1995	51.7	8080.9	1859.9	11.3	6314.1	40.4
1996	51.4	8247.3	1976.6	11.7	6369.5	-39.7
1997	50.5	8324.8	1527	8.8	6797.8	41.7
1998	50.1	8505.0	1518.3	8.5	6986.7	41.6
1999	50.8	8879.5	1507.3	8.2	7372.2	42.6
2000	-49.7	8944.7	1495.4	7.9	7449.3	41.8

المصدر: محسوب من بيانات الجدول السابق.

ثانياً: في عقد التسعينيات

(1) البطالة الصريحة (السافرة): رغم تراوح المعدلات السنوية المعلنة للبطالة فيما بين 9%، 10% في المتوسط خلال عقد التسعينيات وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئات الدولية، كما توضحه بيانات الجدول رقم(8 – 1). **غير أن الواقع يشير إلى أن هذه المعدلات تفوق ذلك بكثير الأمر الذي يتأكد من الملاحظات الآتية:**

- تراخي معدلات نمو الاستثمارات بصفة عامة، فضلاً عن تركزها في الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة.
- تناقص معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في مصر الذي قدر بحوالي 4.4% في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وانخفض إلى 3.3% في عام 2001 ثم إلى 1.6% في عام 2002 وهذه المعدلات أقل من المعدل المستهدف المقدر بحوالي 6% أو7% سنوياً؛ مما يؤثر سلبياً في قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- قدرت بعض الدراسات التطبيقية معدلات البطالة السافرة فيما يتراوح بين 15%،7.5% من قوة العمل خلال عقد التسعينيات.
- ارتفاع عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل من أقل من نصف مليون فرد في بداية التسعينيات إلى ما يفوق 0.75 مليون فرد في عام 2000.
- تكالب نحو 5 مليون مواطن على التقدم في برنامج التشغيل الحكومي الذي تم الإعلان عنه في عام 2001 الذي تضمن شغل 170 ألف وظيفة حكومية، وهذا خير دليل على وجود كم هائل من البطالة في المجتمع المصري.

- أن رصيد البطالة المتراكم قد تزايد من 1.4 مليون عاطل في بداية التسعينيات ليتراوح ما بين 1.5، 2 مليون عاطل في عام 2000.

(2) **البطالة غير الصريحة:** فقد تراوح معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمي حول متوسط قدره 50% من قوة العمل،-وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (8 – 2) أى أن نصف قوة العمل المصرية تكون في صورة بطالة.ويعد طرح معدل البطالة السافرة من معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمي، فإن معدل البطالة غير الصريحة خلال عقد التسعينيات قدر بحوالي 40% في المتوسط من قوة العمل؛ بما يتجاوز 6 مليون فرد في المتوسط.

ويبدو أن هيكل البطالة وخصائصها في مصر يمثلان وضعاً أكثر خطورة غير ذلك المتعلق بارتفاع حجمها ومعدلها؛ إذ تتركز البطالة في مصر في فئة الشباب؛ حيث أن ما يفوق 95% من إجمالي العاطلين هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما تتركز البطالة فيما بين فئات المتعلمين، وخاصة بين حملة المؤهلات المتوسطة، وكذلك زيادة البطالة بين الإناث عن الذكور، وزيادة البطالة الريفية عن الحضرية، وهو الأمر الذي يعكس ضعف التنمية الريفية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي.

8- 6 –3: أسباب تفاقم البطالة في مصر

يرجع تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع المصري – خاصة منذ النصف الثاني من الثمانينيات – إلى عديد من الأسباب، غير أنه يمكن إجمالها في مجموعتين من الأسباب، **تتمثل أولاهما: في تلك الأسباب** الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة، **وتتركز ثانيتهما: في الأسباب التي** تدخل في نطاق سيطرة الحكومة، علماً بأن كلاً من المجموعتين من الأسباب

تؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما آنياً.

أولاً: الأسباب الخارجة عن سيطرة الحكومة:

وتخرج هذه الأسباب عن نطاق سيطرة الحكومة وأسهمت إلى حد كبير في تفاقم مشكلة البطالة سواء الصريحة أو غير الصريحة، **وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:**

1 - **انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية:** لقد انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال عقد الثمانينيات من حوالي 35 دولار للبرميل في عام 1981/80 إلى حوالي 15 دولار للبرميل في عام 1986. وقد ترتب على ذلك أمران: يتمثل الأمر الأول في انكماش اقتصاديات الدول العربية النفطية، ومن ثم، أتباعها لسياسات تقييدية بسبب تدهور عوائد البترول، وقد ترتب على ذلك انخفاض الطلب على العمالة الأجنبية بصفة عامة، والمصرية منها بصفة خاصة، وانعكس ذلك في الاستغناء عن جزء من العمالة المصرية بالخارج، وهو ما أطلق عليه العمالة العائدة أو المرتدة. يضاف إلى ذلك، انخفاض حجم المعونات المقدمة من تلك الدول النفطية إلى الدول النامية، ومنها مصر، وتناقص تحويلات المصريين العاملين في الخارج - خاصة من دول الخليج العربي - وهي من البنود الأساسية في ميزان الخدمات. ولقد نتجت عن هذه التطورات كلها آثار انكماشية لكل من مستويي الدخل والعمالة في مصر. أما الأمر الثاني، فيتمثل في تناقص عائدات صادرات البترول المصري، التي كانت - ومازالت - تشكل مصدراً أساسياً للدخل القومي؛ مما أضاف قوة دافعة للآثار الانكماشية - سالفة الذكر - على كل من الدخل القومي والعمالة.

2 – الاتجاهات الانكماشية في الدول الصناعية: ترتب على الاتجاهات الانكماشية بالدول الصناعية المتقدمة خلال عقد الثمانينيات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها؛ ذلك أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 9.4% في عام 1980 إلى 5.3% في عام 1983 ثم إلى 3.3% في عام 1986[1]؛ مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية، ومنها مصر التي انخفضت صادراتها بسبب ظروف الركود الاقتصادي، مما كان له من آثار انكماشية في كل من مستويي الدخل والعمالة خاصة في قطاعات التصدير والقطاعات المرتبطة بها.

3 – تراجع حركة الهجرة الخارجية: رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن حجم العمالة المصرية بالخارج، إلا أن التقديرات الأولية – في النصف الأول من الثمانينيات – تشير إلى أنها تقدر بحوالي 4 مليون مصري موزعة في أنحاء العالم وبوجه خاص في دول الخليج العربي. وقد أدت الهجرة الخارجية دوراً مهماً في امتصاص جزء كبير من الزيادة السنوية في قوة العمل خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات.

وتقف عوامل كثيرة وراء التناقص في معدلات الاستيعاب الخارجية للعمالة المصرية خاصة في دول الخليج العربي، يأتي في مقدمتها انخفاض أسعار البترول في النصف الأول من الثمانينيات، والانتهاء من جزء كبير من مشروعات البنية الأساسية في دول الخليج العربي، وإتباع سياسة إحلال العمالة الوطنية في تلك الدول محل العمالة الوافدة، فضلاً عن المنافسة

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

- International Monetary Fund, ***Annual Report***, IMF, Washington D. C., 1987, p. 7.

القوية من قبل العمالة الآسيوية ذات الأجور المنخفضة نسبياً، والمطالب الأقل. وقد أدى ذلك كله إلى تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصرية؛ إذ انخفض حجم هذه التعاقدات إلى أقل من النصف، ووصل إلى 41% في عام 1990 مقارنة بما كان عليه في عام 1985، فضلاً عن الآثار المترتبة على حرب الخليج الثانية وما أحدثته من موجة ضخمة من الهجرة المصرية العائدة؛ إذ بلغ عدد العائدين من العراق حوالي 670 ألف فرد، ومن الكويت حوالي 160 ألف فرد، ومن الأردن حوالي 65 ألف فرد، وبذلك يصل مجموع العمالة العائدة من هذه الدول الثلاث فقط حوالي 895 ألف فرد؛ بما يمثل حوالي 46% من إجمالي العمالة الموجودة في دول الخليج العربي، وكل هذه الأعداد من العمالة العائدة أو معظمها قد أضيف بالطبع إلى الرصيد القائم للبطالة[1].

وهناك أمر تجدر الإشارة إليه في هذا السياق إذ أن هذه الحرب قد أدت إلى إضعاف حركة المرور بقناة السويس، وانخفاض تحويلات المصريين بالخارج؛ مما أثر سلبياً على حصيلة صادرات مصر غير المنظورة، وما ترتب على ذلك من آثار انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتبعية في فرص العمل المتاحة.

وعليه، يمكن القول إن الهجرة الخارجية قد أدت دوراً إيجابياً واضحاً قلل من وطأة مشكلة البطالة في مصر في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات. ولكن مع عودة العمالة المصرية خاصة بعد حرب الخليج الثانية تفاقمت المشكلة على نحو يتطلب مواجهتها بكافة الوسائل والسياسات الممكنة.

---

[1] حيث أن نسبة كبيرة من العائدين يعزفون عن العمل لفترات طويلة، نتيجة للاكتفاء المادي الذي حققته تلك النسبة في هجرتها أو لمقارنتها لحجم العائد من عملها بالخارج مع الأجور الضعيفة في الداخل.

4 - **انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى:** لقد انخفض الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي للدولار من 124.3 في عام 1985/84 إلى 101.9 % في عام 1987/86 بحسبان سنة 1980 هى سنة الأساس. وقد ترتب على ذلك؛ إضعاف القوة الشرائية لموارد مصر من العملات الأجنبية لأن الجزء الأكبر منها في صورة دولارات؛ مما قلل من قدرة مصر على الاستيراد وأثر سلبياً في مستويي الإنتاج والعمالة، وخاصة في حالة المشروعات التي تستورد مستلزمات إنتاجية من الخارج. وقد دعم هذا الاتجاه نتيجة للاتجاهات التضخمية العالمية التي انعكست في صورة ارتفاع أسعار الواردات المصرية. ويعوق ذلك كله التوسع في الاستثمار، ومن ثم، يؤثر سلباً في قدرة المجتمع على خلق فرص العمل الجديدة.

5 - **تدهور شروط التبادل في غير صالح المواد الأولية وخاصة الزراعية:** لقد نتج عن إحلال البدائل الصناعية محل بعض المواد الخام الأولية تحول في الطلب العالمي على هذه المواد. ونتج عن هذه الاتجاهات تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدول النامية المنتجة والمصدرة لهذه المواد الخام، ومنها مصر. حيث وصل معدل التبادل التجاري إلى 57 في عام 1988 مقارنة بعام 1981 بوصفها سنة أساس. وذلك لأن السلع الأولية مازالت تشكل نسبة في الصادرات المصرية لها أهميتها؛ حيث مثلت 17.5% في عام 1984/83 وحوالي 18.5% في عام 1987/86. وأى انكماش في حصيلة الصادرات ينعكس - بالضرورة - سلباً بفعل مضاعف التجارة الخارجية، وبشكل أكبر على كل من مستوى الدخل القومي، وقدرة المجتمع على خلق فرص عمل جديدة.

6 – **ارتفاع معدل النمو السكاني:** لقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر تدفق أعداد كبيرة مع مرور الزمن إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية؛ مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها. حيث على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية – عن طريق الحملات المختلفة لتنظيم الأسرة، وسياسة نشر التعليم، ورفع المستوى الصحي بهدف الحد من النمو السكاني – إلا أن معدل النمو السكاني قد ظل مرتفعاً، وقدر هذا المعدل خلال هذه الفترة عقد الثمانينيات بحوالي 2.7% في المتوسط سنوياً؛ بينما كان معدل نمو القوة العاملة خلال الفترة نفسها حوالي 3.2% في المتوسط سنوياً ، وتكشف هذه النسب مدى الارتباط بين معدل نمو السكان ونمو القوة العاملة.

ولقد تزامن مع التغيُّرات السكانية – سالفة الذكر – تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصادياً من 25.4% في عام 1974 إلى 27% في عام 1991/90 وذلك بسبب زيادة معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل؛ رغبة منهن في المساعدة، وتحمل أعباء الأسرة خاصة في ظل ارتفاع نفقات المعيشة، وبالتالي، ارتفعت نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان. ومن ثم، فقد أدت الزيادة السكانية وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً إلى زيادة عرض قوة العمل بما يفوق فرص العمل المتاحة؛ مما انعكس في النهاية في صورة زيادة كل من حجم البطالة ومعدلاتها.

وقد أسهمت هذه الأسباب في إضعاف معدلات الاستثمار المحلي، ومن ثم، ضآلة خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي لمواجهة التدفقات المتتالية والمستمرة من قوة العمل.

ثانياً: الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة:

وتدخل هذه الأسباب تحت سيطرة الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأسهمت إلى حد كبير في تفاقم مشكلة البطالة السافرة، **وتتمثل أهمها فيما يلي:**

1 - تراجع الحكومة في التزامها بتشغيل الخريجين: لقد بدأت الحكومة في تطبيق نظام تعيين الخريجين منذ صدور القانون رقم 14 لعام 1964، والمعدل بالقانون رقم 85 لعام 1973، الذي تكفلت الدولة بمقتضاه بتعيين الخريجين كافة. وهذا النظام قد أدى إلى زيادة الأفراد المعينين بالحكومة والقطاع العام؛ مما نتج عنه انتشار البطالة المقنعة بهما؛ حيث ارتفعت نسبة العاملين بالقطاع العام من أقل من 10% من إجمالي العاملين في عام 1960 إلى حوالي 30% في عام 1976.

وقد بدأت الحكومة في التراجع عن الالتزام بسياسة تشغيل الخريجين في المشروعات العامة منذ منتصف الثمانينيات؛ مما أدى إلى طول فترة الانتظار، ومن ثم، تراكم فائض الخريجين. كما أن تطبيق مبدأ مجانية التعليم لم يقدم حلاً حقيقياً لمشكلة البطالة، إلا أنه قد أدى إلى تغيير شكل المشكلة لتظهر في صورة بطالة المتعلمين في الثمانينيات بدلاً من بطالة الأميين في السبعينيات.

ولقد استوعب القطاعان الحكومي والعام أعداداً كبيرة من الخريجين الجدد، وبالتالي، أديا دوراً إيجابياً في الحد من البطالة خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات. إلا أن العبء المتزايد لسياسة تعيين الخريجين مع مرور الزمن على الموازنة العامة للدولة؛ أدى إلى إتباع سياسة التباطؤ في تعيين

الخريجين في البداية عن طريق إطالة فترة انتظار التعيين؛ الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة فيما بين شباب المتعلمين.

ويتضح مما سبق، أن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين قد أدت إلى ظهور البطالة المقنعة، ولم تستطع – في الوقت نفسه – القضاء على البطالة السافرة ولكنها أرجأت – فقط – ظهورها.

2 – عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل: يتمثل أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين في عدم توجيه الأفراد إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل. ذلك أن عملية التعليم تمتد لسنوات طويلة، وتتطلب أعباءً متنوعة، وتكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع خلال تلك الفترة. وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد – الذي يتمثل في الحصول على فرص أفضل للتوظف والأجر الأعلى – وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع – ويتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وتوفير المهارات الوطنية المطلوبة بدلاً من استيرادها. غير أن انعدام الربط بين سياستي التعليم والتوظف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم بنوعيه؛ الأمر الذي أدى بالخريج أن يختار بين أمرين: إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه أو أن يبقى عاطلاً. وهذا يعنى انخفاض إنتاجيته أو انعدامها، وبالتالي، ضياع الموارد التي خصصت لتعليمه، ومن ثم، تختفي مبررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع.

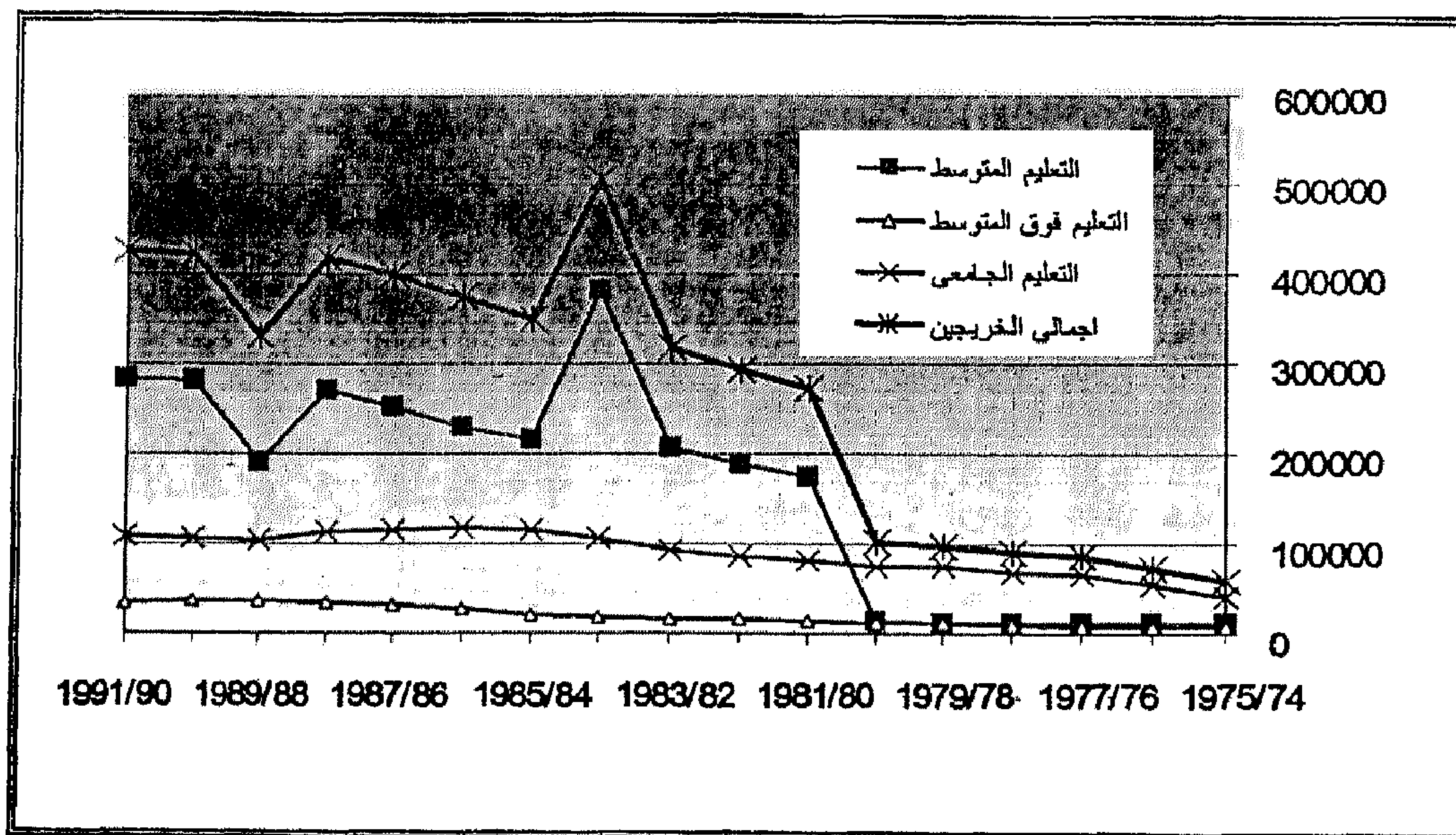
ويلاحظ أنه في واقع الاقتصاد المصري لم تساير برامج التعليم والتدريب الواقع العملي واحتياجات المجتمع. ذلك أن هذه البرامج نمطية وغير متطورة؛ إذ أن الدولة – منذ بداية الستينيات – قد توسعت في التعليم

بكافة مراحله دون تخطيط مدروس، الأمر الذي تمخض عنه مضاعفة أعداد الخريجين منذ بداية السبعينيات؛ فازدادت أعداد الخريجين من حوالي 59 ألف خريج في عام 1975/74 وتجاوز النصف مليون فرد في عام 1984/83. وقد وصل الرقم القياسي لأعداد الخريجين إلى 720 في عام 1991/90 مقارنة بما كان عليه في عام 1975/74، وقد كان النصيب الأكبر من الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة، يليه حملة المؤهلات العليا، ثم حملة المؤهلات فوق المتوسطة، وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم (8 – 10)**. وقد ترتب على ذلك زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل؛ أدت إلى الاختلالات فيه في صورة عجز في بعض التخصصات، وفائض في تخصصات أخرى. ويرجع ذلك بالطبع إلى قصور السياسة التعليمية، وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

شكل رقم (8 – 10)

تطور أعداد الخريجين لكافة المستويات التعليمية كافة في مصر

خلال الفترة (74/75–90/1990)



3 - تدنى معدل الإنفاق الاستثماري: لقد كان معدل الاستثمار في مصر في الفترة (67-1973) منخفضاً، وقدر بحوالي 14% من الناتج المحلى الإجمالي، وقد وجهت نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات إلى عملية الإحلال والتجديد. ونتج عن ذلك أن حجم العمالة لم ينم خلال تلك الفترة إلا بمعدل منخفض قدره 1.7% في المتوسط سنوياً، في الوقت الذي كان فيه معدل نمو كل من حجم السكان وحجم قوة العمل حوالي 2.6%، 2.8% في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة على التوالي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مستوى البطالة الذي يعد تعبيراً عن ضعف قدرة الاستثمار على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوة العاملة.

وبالرغم من ازدياد معدلات الاستثمار خلال فترة الانفتاح الاقتصادي (74-1981/80)؛ حيث وصلت إلى حوالي 25% من الناتج المحلى الإجمالي، إلا أنه قد حدثت تحولات في سياسات الاستثمار لصالح القطاعات الخدمية؛ إذ بلغت 46.3% من الاستثمارات القومية بعد أن كانت تمثل 39.7% في الفترة السابقة عليها (66 - 1973)، وكان ذلك على حساب القطاعات السلعية التي بلغ نصيبها 53.7% من الاستثمارات القومية بعد أن كانت 60.3%؛ مما أثر في نصيب القطاعات السلعية من العمالة؛ حيث بلغت نسبة العاملين بهذه القطاعات 59.3% من إجمالي العمالة، واستحوذت قطاعات الخدمات على 40.7%.

وقد طبقت خلال هذه الفترة سياسة استهدفت زيادة الإنفاق الاستثماري في قطاعات لا يتمخض عنها خلق فرص عمل جديدة؛ بما يتناسب مع حجم الاستثمارات الموجهة إليها؛ فقد استحوذ قطاع البترول على حوالي 12% من إجمالي الاستثمارات القومية في عام 1981/80، وتم

التوسع في مشروعات تطوير قناة السويس، وكذلك السياحة، بوصفها المصادر الرئيسة لموارد النقد الأجنبي بجانب تحويلات العاملين في الخارج خلال هذه الفترة.

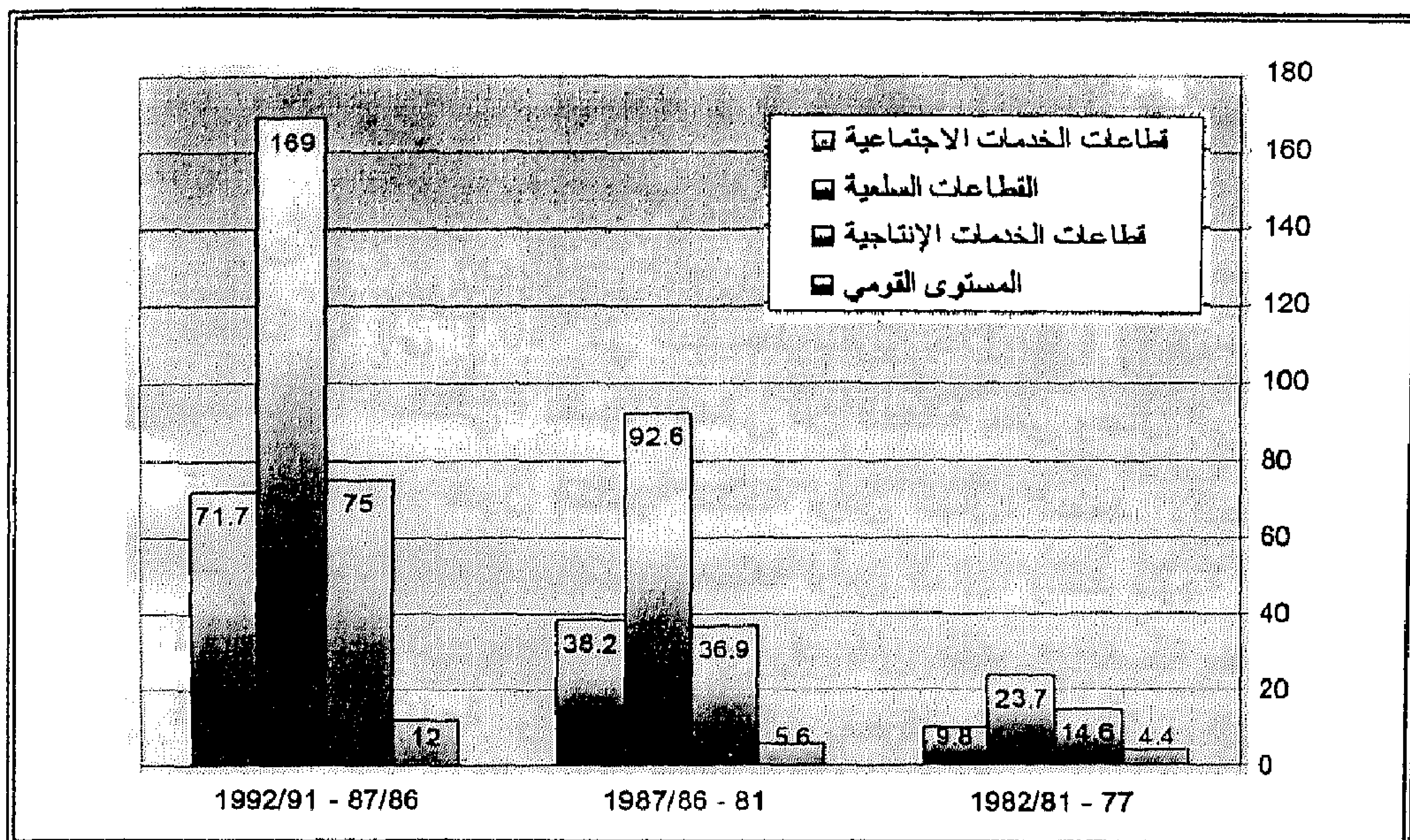
وقد استمر تراجع نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي حتى وصلت 7.3% من الاستثمارات القومية؛ مما أدى إلى انخفاض معدل نمو العمالة به إلى 0.1% في المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، وانخفض – بالتالي– نصيبه النسبي من العمالة حتى وصل إلى 41.3%.

4 – استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال: اعتمد الاقتصاد المصري على استخدام أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال، وذلك نتيجة لإتباع مصر لسياسة الإحلال محل الواردات، وقد كان ذلك – بصفة خاصة – في قطاعي الصناعة والزراعة. ويمكن معرفة كيفية تأثير الفن الإنتاجي المستخدم في البطالة من خلال تطور قيمة معامل رأس المال/العمل؛ الذي يقيس مقدار الاستثمارات اللازمة لتشغيل عامل إضافي واحد، وهذا ما توضحه بيانات **الشكل رقم (8 – 11)**.

ويتضح من هذا الشكل، أنه تم استخدام فنون إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية؛ حيث تزايدت نسبة الاستثمار/العمل من 9.8 ألف جنيه في الفترة (77–1982/81) لتصير 71.7 ألف جنيه في الفترة (87/86–1992/91) وهو ما يدل على استخدام أساليب فنية مكثفة لرأس المال وموفرة للعمل. وقد دعمت التغيرات – التي أخذت مكانها في تشكيلة المنتج – هذا الاتجاه، وخاصة في القطاع الصناعي؛ حيث اتجهت دائماً نحو السلع الصناعية التي تتطلب درجة أعلى من الكثافة الرأسمالية، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية. إن ذلك كله يتبلور في الحد من فرص استيعاب العمالة في قطاع الصناعة بصفة خاصة، وعلى المستوى القومي بصفة عامة.

شكل رقم (8 - 11)

تطور معامل الاستثمار/العمل خلال الفترة (77-91/1992)(ألف جنيه)



<u>المصدر</u>: محسوب من بيانات وزارة التخطيط، *الخطة القومية الأولى والثانية والثالثة*.

5- قوانين العمل وتشريعاته: وتعد من أهم الأسباب وراء انتشار البطالة المقنعة في مصر، وتزايد نسبة البطالة السافرة فيها؛ ذلك أن قوانين العمل وتشريعاته قد أسهمت في تقييد المسار الوظيفي، بحيث صار انتقال العامل أو الموظف من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة. يضاف إلى ذلك، أن الأجور تتحدد وفقاً لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة والإنتاجية.

وقد أدى ذلك كله، إلى انخفاض إنتاجية العامل في قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام. كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص يتسم – بدوره – بالجمود مما يجعله مسئولاً عن تزايد معدلات البطالة. فضلاً عن أن

ارتفاع نفقات المعيشة في ظل تزايد معدلات التضخم تمخض عن قيام كثير من العمال والأفراد بالبحث عن أعمال إضافية – خاصة – في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم؛ مما يؤدى إلى حجب فرص العمل الإضافية عن آخرين يدخلون سوق العمل، ويبحثون عن فرص العمل لأول مرة ولا يجدونها، ومن ثم، تزداد معدلات البطالة.

6 – **قلة الاهتمام بالبحث العلمي:** إن عدم استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج – خاصة المبتكرة محلياً – يؤدى إلى استمرار استخدام طرق الإنتاج التقليدية وهى تنتج سلعاً لا تتواءم مع السوق العالمي، وهذا يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي. ولاشك في أن التقاعس عن استخدام طرق الإنتاج الحديثة يرجع – ولو جزئياً على الأقل – إلى انفصام العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية في مصر؛ مما خلق نوعاً من الضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى مصر، وهذا يؤثر سلباً بدوره في كل من مستويي الدخل والعمالة.

7 – **قصور تخطيط القوة العاملة:** يترتب على عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية – حيث لا يوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب – وجود أعداد كبيرة في بعض التخصصات تعانى من البطالة، هذا، في الوقت الذي يعانى المجتمع نقصاً شديداً في تخصصات أخرى. يضاف إلى ذلك، أنه في ظل غياب إستراتيجية واضحة للتعيين، وفي ظل عدم وجود التنسيق الكافي بين سياستي التعليم والتوظف تُترك قضية التشغيل والتوزيع لعشوائية الأحوال والظروف؛ مما يسهم في زيادة حجم البطالة ومعدلاتها.

ويرجع قصور تخطيط القوة العاملة في مصـ إلى عدد كبير من العوامل أهمها:

(أ) عدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية.

(ب) عدم التنسيق بين تخطيط القوة العاملة وسياسات التعليم والتدريب.

(حـ) تزايد كل من حجم السكان وحجم القوة العاملة بمعدلات كبيرة، وبما يفوق القدرة على استيعابها.

(د) الهجرة غير المخططة للخارج.

(هـ) كثرة الأجهزة المعنية بتخطيط القوة العاملة، وتداخل اختصاصاتها. وتتمثل هذه الأجهزة في وزارة التخطيط، ووزارة القوى العاملة، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(و) قصور الأجهزة الخاصة بقياس الكفاءة الإنتاجية ومعدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة – أى البطالة المقنعة والجزئية – التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجيات مرتفعة أو إعادة تدريبها.

8 – **تعارض عديد من السياسات مع سياسة التوظف:** فمثلاً، يترتب على السياسة النقدية التوسعية زيادة معدلات التضخم؛ مما يؤثر سلباً في الاستثمار، وبدوره في الإنتاج والعمالة. ويترتب على إتباع سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم نقص في الطلب الكلى، وتكون لها آثار انكماشية في كل من مستويي الدخل والتوظف. والسياسة الضريبية المغالى فيها، تؤدى إلى إعاقة الادخار والاستثمار؛ حتى في حالة توجيهها للاستثمارات إلى مجالات دون الأخرى؛ فإنها تؤثر سلباً في فرص العمل والتوظف.

9 – **زيادة معدلات الهجرة الداخلية وسوء التوزيع الجغرافي للسكان:** شهدت مصر نمواً سريعاً في نسبة التحضر بسبب تيارات الهجرة الداخلية المكثفة خلال نصف القرن الأخير؛ وقد تسببت هذه الزيادة غير المخطط لها في تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر في تفاقم مشكلة البطالة، وبخاصة

في الحضر. ذلك أن هذه الهجرة تؤدى إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان في مناطق الجذب. وتتم هذه الهجرة الداخلية ليس – فقط – من الريف إلى الحضر؛ بل –أيضاً – من مناطق أو محافظات طاردة إلى مناطق أو محافظات جاذبة، وذلك بسبب سوء توزيع الإنفاق العام، وعدم توافر الخدمات في المناطق أو المحافظات الطاردة.

وبوجه عام، تعانى مصر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة؛ حيث يتركز 97% من السكان في الوادي والدلتا – أى في حوالي 3.5% من مساحة مصر– وتعد مصر من أعلى الدول من حيث نسبة الكثافة السكانية في المناطق المأهولة بالسكان، وقد ارتفعت تلك الكثافة السكانية في المناطق المأهولة باستمرار من 300 نسمة/ كم^2 في بداية القرن الماضي إلى 695، 917، 1024 نسمة / كم^2 في الأعوام 1976، 1986، 1991 على التوالي، هذا، بالإضافة إلى وجود تباين شديد في الكثافة السكانية في مصر؛ حيث تبلغ الكثافة السكانية أكبر ما يمكن في القاهرة الكبرى حوالي 28.3 ألف نسمة/ كم^2 وفي الإسكندرية 9.3 ألف نسمة/ كم^2؛ بينما تنخفض الكثافة السكانية بدرجة كبيرة في المحافظات الحدودية، مثل: مرسى مطروح والوادي الجديد وشمال سيناء وجنوبها.

ولاشك، أن لهذا التباين تأثيراً واضحاً في بروز مشكلة البطالة وتفاقمها؛ ذلك لأن هذا الخلل التوزيع يخلق ضغوطاً على المنشآت الإنتاجية في المناطق مرتفعة الكثافة السكانية؛ في حين تعانى المناطق ذات الندرة السكانية من عدم الاستغلال الكامل لمواردها بسبب نقص العمالة في عديد من التخصصات، ويسهم هذا الأمر في خلق مزيد من الاختلال في سوق العمل المصري.

10 – عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة: لقد ترتب على عدم التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية الذي

وصل إلى حوالي 0.12 من الفدان في نهاية الثمانينيات، فضلاً عن انتشار الآلية الزراعية إلى تقليل فرص العمل بالريف؛ مما أسهم في زيادة معدلات البطالة به. وذلك لأن ندرة الأراضي الزراعية وقلة المياه تعدان من العوامل المهمة التي أسهمت في ضعف الاقتصاد المصري - والمسئولة إلى حد ما عن ظهور البطالة به خاصة في الريف - نظراً لعدم وجود فرص العمل الكافية في القطاعات الأخرى. وكان من المحتمل مواجهة هذه المشكلة عن طريق إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، والتوسع فيها في الريف؛ حيث تتميز بقدرتها على توفير فرص عمل بتكلفة مناسبة نظراً لانخفاض استثماراتها الثابتة، إلا أن ذلك لم يتحقق لعدم اهتمام الحكومة بها وتشجيعها.

وتمتلك مصر عديداً من الموارد الطبيعية الأخرى، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل الذي يتناسب مع أهميتها، مثل: الآثار والطبيعة والمناخ المعتدل، وذلك كله مناسب جداً لتنشيط الحركة السياحية. ويعزى عدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية القائمة في مصر إلى صعوبة الحصول على المواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج المستوردة منها - خاصة في القطاع الصناعي- بسبب نقص موارد النقد الأجنبي، فضلاً عن نقص الإمدادات من الطاقة، وعدم توافر قطع غيار الآلات، وكذلك، عدم استكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، بالإضافة إلى عدم كفاية الطلب سواء المحلى أو الخارجي وهذا كله يؤثر سلباً في مستويي الإنتاج والعمالة، نتيجة لمحدودية فرص العمل في الوقت الذي يزداد فيه عرض العمل باستمرار.

كل هذا فضلاً عن الطبيعة الانكماشية لسياسات لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وقد أسهمت هذه العوامل في تخفيض قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب مزيد من العمالة الوافدة إلى سوق العمل. وأسهمت هذه الأسباب إلى حد كبير في تفاقم مشكلة البطالة السافرة، هذا بالإضافة إلى

عجز السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في علاج مشكلة البطالة السافرة أو التخفيف من حدتها، لأنها ركزت على الاختلالات قصيرة الأجل دون الاهتمام بالأجل الطويل، فضلاً عن اهتمامها بالآثار المباشرة فقط، بالإضافة إلى عدم اتساقها.

8 - 7 : نماذج الأسئلة

س1 : وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 - لا يختلف المفهوم الرسمي عن المفهوم العلمي للبطالة.

2 - يوجه إلى المفهوم الرسمي للبطالة عديد من الانتقادات.

3 - وفقاً للتحليل الكلاسيكي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية.

4 - وفقاً لتحليل فريدمان أنه لا يختلف شكل منحنى فيلبس في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير.

5 - لا تختلف البطالة الموسمية عن البطالة الدورية لأن كل منها يرجع إلى انخفاض الطلب على العمل.

س2 : وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:

1 - ظاهرة البطالة المقنعة.

2 - ظاهرة الركود التضخمي.

3 - منحنى فيلبس.

4 - البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية عند الكلاسيك.

5 - منحنى عرض العمل الفردي المرتد إلى الخلف.

س3 : التمارين:

تمرين (1) إذا أتيحت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

عدد العاملين = 20 مليون عامل

عدد العاطلين = 5 مليون عامل

معدل البطالة الطبيعي = 5 ٪

الإنتاجية المتوسطة الفعلية = 0.7 من الإنتاجية المتوسطة الممثلة في الاقتصاد.

المطلوب:

1 – تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي.

2 – تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.

3 – تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي.

4 – تحديد معدل وحجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

تمرين (2) إذا كانت الإنتاجية المتوسطة الفعلية تعادل 60% من الإنتاجية المتوسطة المحتملة، والمعدل الطبيعي للبطالة = 5 %، وقوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي = 18 مليون عامل.

المطلوب:

1 – تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

2 – تحديد حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

الفصل التاسع[1]

التنمية الاقتصادية

التنميــة الاقتصــادية هــي عمليــة تسـتهدف زيــادة متوسـط الـدخل الحقيقــي للفـرد، ويفـرق الاقتصــاديون بـين كـل مـن مفهـوم النمـو والتنميـة الاقتصـادية، فـالنمو الاقتصـادي Economic growth يشير إلي الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن، ومن هنا فان مفهوم النمو يركز فقط علي التغير في حجم السلع والخدمات ولكنه يركز أيضاً علـي الكيفيـة التـي يحصـل بهـا الفـرد علـي تلـك السـلع والخـدمات أو كيفيـة توزيعها علي باقي أفراد المجتمع. أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يشير إلي تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد القومي بحيث يترتب عليها في النهاية زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

والتغير الهيكلي هنا يقصد به، التغير في هيكل الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجيــة للمجتمــع، زيــادة الخــدمات التعليميــة والصــحية والثقافيــة لإفـراد المجتمع، تحسين وتطوير البنية الأساسية، استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة. ومعنـي مـا سـبق هـو أن مفهوم التنميـة الاقتصـادية أشـمل مـن مفهـوم النمـو الاقتصادي، فعلي حين يكون النمو الاقتصادي مجرد نمو عابر لفترة زمنية محـددة، أو نمـو تلقائي دون تدخل حكومي، نجـد أن التنميـة الاقتصـادية لهـا صفة الاستمرارية، تحدث بفعل التدخل الحكومي ويترتب عليها تغير هيكلي يغير من المسار الاقتصادي للمجتمع. وسوف يتصدى هذا الفصل لدراسة:

---

[1] كتب هذا الفصل: د. محمدي فوزي أبو السعود.

- استراتيجيات التنمية.
- تمويل التنمية الاقتصادية.
- نماذج الأسئلة.

9 - 1 : استراتيجيات التنمية

لا يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين علي الأسلوب الأمثل للتنمية، وان كان هناك مذهبان أساسيان يتقاسمان الفكر الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن، وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل منهما:

9 -1-1: إستراتيجية النمو المتوازن:

يرجع الفضل في عرض مفهوم تلك الإستراتيجية إلي الاقتصادي المعروف " نيركسه "، والذي يري ضرورة توجيه دفعة قوية إلي مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر.

ويري نيركسه أن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانبي العرض والطلب، فعلي جانب العرض تتميز الدول النامية بانخفاض معدل التكوين الرأسمالي الناجم عن انخفاض معدلات الادخار المترتب علي انخفاض الدخل، الذي يرجع لانخفاض الإنتاجية، والتي ترجع بدورها إلي انخفاض معدل التكوين الرأسمالي. وعلي جانب الطلب يري نيركسه أن انخفاض معدل التكوين يرجع إلي ضيق نطاق السوق، الراجع لانخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع، الذي يرجع بدوره إلي انخفاض الدخول المترتبة علي انخفاض الإنتاجية والتي ترجع بدورها إلي انخفاض معدل التكوين الراسمالي.

وهكذا يري " نيركسه " أن سبب التخلف ونتيجته هو شيء واحد ينعكس في وجود الحلقة المفرغة للفقر وبالتالي لابد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة التي يمكن أن تساعد في كسر حلقة الفقر، حيث تؤدي تلك الصناعات إلي توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة.

و يري "نيركسه" أيضا ضرورة أن يتحقق التوازن في كل من قطاعي الزراعة والصناعة معا، بحيث لا يترتب علي تخلف احدهما عرقلة نماء الأخر، كما ان التوصية بالتركيز علي الصناعات الاستهلاكية ترجع إلي أن الدول النامية لا تستطيع البدء بالصناعات الرأسمالية التي تتطلب تمويل ضخم، وان كانت مشكلة تمويل الصناعات الأستهلاكية، وتمويل كل من القطاع الزراعي والصناعي معا تمثل عقبة أمام نجاح تلك الاستراتيجية. ولا شك ان نقص الموارد التمويلية لا يعني فقط نقص الأموال وإنما يمتد ليشمل نقص الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية في الدول النامية.

9 -1-2: إستراتيجية النمو غير المتوازن

ترجع هذه النظرية إلي الاقتصادي: "هيرشمان" حيث هاجم إستراتيجية النمو المتوازن والتي كانت ترتكز علي إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويري " هيرشمان " بدلا من ذلك التركيز علي عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة علي حث الاستثمار في الصناعات الأخري، بمعني إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه

الاستثمارات إلي عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها علمية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل.

ويري هيرشمان أن عملية اختيار المشروعات الرائدة يتوقف علي مدي قدرتها علي الحث علي الاستثمار في المشروعات الاخرى المتكاملة معها. فمعيار المفاضلة بين المشروعات يتوقف علي مدي ما يتوافر لها من جملة آثار التكامل للأمام أو التكامل للخلف. فالتكامل للخلف يعني أن الاستثمار في مشروع ما يؤدي لزيادة الاستثمار في مشروع سابق عليه، والتكامل للأمام يعني أن الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلي زيادة الاستثمار في مشروع لاحق عليه، ومن هنا يميل "هيرشمان" إلي اختيار صناعات الحديد والصلب لكي تبدأ بها الدول النامية، وذلك لما لها من اكبر قدر من جملة آثار التكامل للأمام والتكامل للخلف.

9 - 2 : تمويل التنمية الاقتصادية

يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى حد كبير على مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير الموارد المالية اللازمة سواء كانت نقدية أو حقيقية، بهدف تمويل البرامج الاستثمارية الطموحة التي تستلزم خطط التنمية الاقتصادية التي تقوم بوضعها تلك الدول.

وتنقسم وسائل تمويل التنمية الاقتصادية عادة إلى مصدرين أساسيين وهما مصادر التمويل المحلى ومصادر التمويل الاجنبى.

9 - 2 -1: مصادر التمويل المحلى للتنمية

بصفة عامة يمكن تقسيم مصادر التمويل المحلى للتنمية الاقتصادية إلى ثلاثة مصادر أساسية وهى: مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع

الأعمال، وأخيرا مدخرات القطاع الحكومي، وفيما يلي نشير بإيجاز إلى كل من تلك المصادر على حدة:

(أ) مدخرات القطاع العائلي:

إذا بدأنا من معادلة الدخل القومي والتي تعرف الدخل القومي على انه مجموع كل من الاستهلاك والادخار، فان الادخار يعرف على انه ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، أو بعبارة أدق فإن الادخار عبارة عن الفرق بين الدخل الكلى المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي وبالطبع فإن الدخل الكلى المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلى والضرائب المباشرة.

وبالمعنى السابق يلاحظ أن الادخار العائلي يتمثل في كونه ادخارا اختياريا نظرا لأنه يعتمد على رغبة القطاع العائلي فى توفير جزء من دخله المتاح بدلا من إنفاقه على الاستهلاك الخاص، وعلى ذلك فان العلاقة بين الاستهلاك والادخار هى علاقة عكسية بمعنى أن زيادة الاستهلاك سيترتب عليها انخفاض الادخار والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الاستهلاك سيترتب علية انخفاض الادخار والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الاستهلاك سيترتب عليه زيادة حجم الادخار وعلى ذلك نجد انه من الأهمية بمكان دراسة العوامل المحددة للاستهلاك الكلى نظرا لأنها تؤثر في السلوك الاستهلاكي لأفراد القطاع العائلي، ومن ثم تؤثر على سلوكه الادخاري.

ولقد قام الاقتصادي كينز بتقسيم العوامل المحددة للاستهلاك إلى نوعين من العوامل وهما العوامل الشخصية والمتعلقة في بواعث الحرص، الحيطة، الحسبان، التحسين، الاستقلال، المغامرة، الكبرياء، والبخل.

والعوامل الشخصية السابقة تتمثل في كل ما يحكم نظرة أفراد القطاع العائلي إلى المستقبل من حيث تدبير الاحتياطيات اللازمة لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقع بجانب المحافظة على مستويات معيشية معقولة.

أما العوامل الموضوعية فهي عوامل يمكن التحكم فيها وتوجيهها ومن أهمها مدى استقرار الأسعار ونمط توزيع الدخول وحجم الأرباح والخسائر ومستوى سعر الفائدة، هذا بالإضافة إلى عامل آخر هام وهو اثر التقليد والمحاكاة Demonstration Effect والذي كان الفضل في اكتشافه راجعا للاقتصادي جيمس دوزنبرى J . S . Duesenberry والذي ركز على دور العوامل السلوكية فى تفسير السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع من حيث أن أنماط السلوك الاستهلاكي الخاصة بالمستهلكين غير مستقلة عن بعضها البعض، فكل مستهلك سيحاول المحافظة دائما على مستوى استهلاكه ثابتا بالنسبة لمستوى استهلاك الآخرين، ويعنى ذلك أن مستوى الاستهلاك لا يعتمد على حجم الدخل المطلق الذي يحصل عليه الفرد بقدر اعتماده على المركز النسبي لدخل هذا الفرد فى سلم توزيع دخول أفراد المجتمع.

ومن الملاحظ أن حجم المدخرات العائلية تتسم بالانخفاض في معظم الدول النامية ومن ثم تنخفض فاعليتها فى إحداث تمويل حقيقي لعملية التنمية، ويرجع أسباب انخفاض حجم المدخرات العائلية إلى عدة أسباب متعددة لعل من أهمها انخفاض حجم دخول معظم أفراد القطاع العائلي بالإضافة إلى انتشار وذيوع ظاهرة التقليد والمحاكاة بين أفراد هذا القطاع مما يجعلهم يزيدون من استهلاكهم بدرجة كبيرة، مما يترتب عليه بالتالي انخفاض حجم المدخرات الحقيقية الموجهة لتمويل برامج التنمية.

وأخيرا فان انتشار ظاهرة الاكتناز أو شراء الأصول الإنتاجية المعمرة والأراضي والعقارات تؤثر بدرجة كبيرة على مدى توفير حجم المدخرات الفائضة لتمويل مشروعات الخطط الاقتصادية التي تضطلع بتنفيذها الدول النامية. -

(ب) مدخرات قطاع الأعمال:

وفي هذا الصدد سوف نقوم بالتمييز بين مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام، فبالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال الخاص فنجد أنها تتمثل فى مقدار الإرباح غير الموزعة حيث أن أصحاب رؤوس الأموال المساهمين فى مشروع قطاع الأعمال الخاص لا يحصلون على كل الأرباح المحققة، حيث يتم تجنيب جزء من هذه الأرباح دون توزيع وذلك بهدف تمويل عمليات الإحلال والتجديد التي تحتاجها مشروعات ذلك القطاع نتيجة لما يتسم به القطاع الخاص فى معظم الدول النامية بالضآلة الشديدة فان مدخرات هذا القطاع سوف تتسم بالتالي بالضآلة لشديدة ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة فى عملية تمويل التنمية الاقتصادية هذا بالإضافة إلى أن جانب هام من الأرباح غير الموزعة قد لا يستخدم كمصدر تمويلي.

أما بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال العام فيلاحظ أن هذا القطاع يتسم بالكبر وخاصة فى تلك الدول التي لازالت تأخذ بالنظم الاشتراكية في إدارة اقتصادياتها وحيث يقوم على كاهل هذا القطاع معظم أعباء تمويل التنمية. وكما سبق ورأينا أن حجم الأرباح غير الموزعة تمثل مدخرات قطاع الأعمال الخاص، فإن قطاع الأعمال العام تتمثل أهم مدخراته أيضا فى تلك

الأرباح غير الموزعة ولكن مع اعتبار أن القطاع العام نفسه هو المالك الوحيد لجميع المشروعات العامة ومن ثم ستؤول إليه كل أرباح تلك المشروعات التى تدخل تحت سيطرته، بالإضافة إلى أن المعايير التي تحكم نشاط القطاع الخاص ستختلف بلا شك عن تلك المعايير التي تحكم نشاط القطاع العام فبينما تتحكم الاعتبارات الاقتصادية ومن أهمها هدف تحقيق أقصى أرباح فى نشاط القطاع الخاص، نجد انه فى ظل القطاع العام لا تكون الاعتبارية الاقتصادية وحدها هى المتحكمة فى نشاط هذا القطاع حيث يوجد بجانبها اعتبارات اجتماعية أخرى يراعيها القطاع العام، ولا شك أن وجود تلك الاعتبارات الاجتماعية سيؤدى ربما إلى تخفيض حجم الأرباح المتحققة فى ذلك القطاع، فمثلا قد يلتزم القطاع العام بإتباع سياسة سعريه معينة تؤدى إلى تسعير منتجاته بأقل من التكلفة وهذا يعنى تحقيق هذا القطاع لخسائر، ويمكن تجنب ذلك عن طريق إتباع سياسة سعريه احتكارية تتحكم فى سعر بيع المنتجات النهائية وأيضا سعر شراء المنتجات الوسيطة، مما يعنى تحقيق أرباح في الحالتين عند شراء المنتجات الوسيطة وعند بيع المنتجات النهائية، مع ذلك فقد يؤدى إتباع مثل تلك السياسة الاحتكارية إلى عدم مراعاة الاعتبارات الاجتماعية حيث ستكون تلك السياسة بمثابة استغلال لظروف المستهلكين والطبقات الفقيرة من المجتمع.

ومن ناحية أخرى قد نجد أن بعض وحدات القطاع العام قد تلتزم من جانب الحكومة بإتباع سياسة وظيفية معينة قد يترتب عليها الالتزام بتعيين كل الخريجين حتى لو كانت حاجة العمل لا تسمح بتشغيلهم، مما يعنى وجود حالة من حالات البطالة المقنعة والتي تعنى أن هناك عددا من العاملين يمكن سحبهم من سوق العمل دون أن يتأثر الإنتاج بالانخفاض،

ومعنى ما سبق هو ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لان مشروعات القطاع العام تلتزم بدفع أجور للعمال دون أن يصاحب ذلك حدوث زيادة حقيقية فى الإنتاج، وارتفاع تكاليف الإنتاج ستؤدى بدورها إلى انخفاض حجم الأرباح التي يحققها هذا القطاع مما يعنى بالتبعية انخفاض حجم المدخرات الموجهة لعملية التمويل الذاتي لتلك المشروعات.

لمواجهة هذا الأمر يجب على الدولة أن تربط الأجر بالإنتاج وان تتبع سياسة رشيدة بشان تعيين القوي العاملة، بالإضافة إلي دور الدولة في إنشاء مراكز التدريب المهني والفني التي تساعد علي رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بها.

(جـ) مدخرات القطاع الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي عندما تتحقق زيادة في الإيرادات الحكومية الجارية عن النفقات الحكومية الجارية ، فبالنسبة للإيرادات الحكومية الجارية نجد أن أهم مصادرها يتمثل في حصيلة كل من الضرائب المباشرة (علي الدخل) والضرائب غير المباشرة (علي السلع والخدمات)، بالإضافة إلي بعض الموارد السيادية الأخرى.

إما النفقات الحكومية فيمكن تقسيمها إلي نوعين: حيث يتمثل الأول في ذلك الإنفاق العام والمتمثل في الإنفاق علي الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل الأمن والدفاع والصحة والتعليم، ولا شك أن هذا النوع من الإنفاق سيؤدي إلي زيادة الناتج القومي ومن ثم يجب إضافة مثل هذا النوع من الإنفاق إلي مكونات الطلب الكلي. أما النوع الثاني من النفقات الحكومية الجارية فيتمثل في الإنفاق التحويلي والمتمثل أساسا في الإعانات والدعم

وفوائد الدين العام. وهذا النوع من الإنفاق لا يترتب عليه زيادة حقيقية في الناتج القومي الإجمالي ومن ثم يجب استبعاده من حساب مكونات الطلب الكلي حيث أن تلك النفقات التحويلية ليست إلا مجرد إعادة لتوزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع بما يحقق درجة ما م درجات العدالة في توزيع الدخول، بالإضافة إلي ما تمثله تلك النفقات من تشجيع للمشروعات الحكومية وحمايتها من المنافسة الاجنبية. فإذا قامت الحكومة بمنح إعانة للقطاع الإنتاجي فإنها بذلك تهدف إلي حماية منتجات هذا القطاع من المنافسة الأجنبية ورفع كفاءة هذا القطاع وتشجيعه علي الاستمرار في الإنتاج.

هنا نجد انه إذا فاقت الإيرادات الحكومية النفقات الحكومية فان الموازنة العامة للدولة ستحقق فائض أو ما يسمي بالادخار الحكومي والذي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي لمشروعات التنمية، ولكن من الملاحظ انه في معظم الدول النامية عادة ما يكون هذا الفائض في الموازنة ضئيلا مما يعني انخفاض أهميته كمصدر تمويلي وقد يكون هذا الفائض سالبا بمعني زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية والذي قد ينتج عن انخفاض حصيلة الضرائب وخاصة الغير مباشرة نتيجة لانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبي. ومع ذلك فإننا نجد في الدول النامية البترولية سنجد أن الإيرادات الحكومية ستفوق كثيرا النفقات الحكومية مما يعني حدوث فائض حكومي أو ما يسمي بالادخار الحكومي، والذي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي هام.

وفي ختام تحليلنا لموضوع مصادر التمويل المحلي تجدر الإشارة إلي مصدر أخر وهام من مصادر ذلك التمويل والمتمثل في التمويل التضخمي

أو ما يسمى بالادخار الإجباري عن طريق التضخم، ويتمثل التمويل التضخمي في شقين الأول نقدي والثاني حقيقي، فبالنسبة للشق النقدي فهو يتمثل في تلك الزيادة النقدية التي يخلقها الجهاز المصرفي نتيجة لطبعه أوراق نقدية جديدة كمصدر تمويلي، والشق الثاني يعني انه مع زيادة كمية النقود سيزداد الطلب علي السلع والخدمات مما يؤدي إلي ارتفاع أسعارها، وارتفاع الأسعار سيترتب عليه انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وذلك عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أعلي من ارتفاع الدخول النقدية، وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد يعني إجبار الأفراد علي إنقاص حجم استهلاكهم أو بمعني أخر إجبار هؤلاء الأفراد علي تكوين ادخار حقيقي يستخدم في تمويل التنمية.

ولكن يثار تساؤل هام وهو لماذا تلجأ بعض الدول النامية إلي أسلوب التمويل التضخمي لتمويل عملية التنمية، في الواقع نجد أن عملية استقراء التاريخ توضح أن معظم الدول النامية وهي في سباقها مع الزمن وفي غمار حلمها بتحقيق معدلات تنمية طموحة تحتاج إلي موارد مالية ضخمة، وكما سبق وذكرنا فان مصادر التمويل المحلي السابق ذكرها والمتمثلة في مدخرات كل مم القطاع العائلي والأعمال والحكومي تتسم بالضآلة الشديدة، نتيجة لكل ذلك فان الطريق الوحيد المتبقي يكن في اللجوء إلي الجهاز المصرفي وإصدار نقود جديدة تساهم في عملية التمويل علي الرغم من المخاطر الكثيرة التي تكتنف مثل هذه الطريقة والمتمثلة في التضخم،وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة، حيث أن التضخم سوف يؤثر بدرجة كبيرة علي أصحاب الدخول-الثابتة والمعاشات. كما أن التضخم يساعد علي إعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الغنية

وفي غير صالح الطبقات الفقيرة مما يعني تعميق حدة عدم العدالة في توزيع الدخول.

وهناك نوع من التضخم أطلق عليه الاقتصادي كينز اسم التضخم الربحي Profit Inflation وهذا النوع من التضخم يأخذ صورة ارتفاع في المستوي العام للأسعار بمعدل اكبر من الارتفاع في أسعار تكاليف الإنتاج وخاصة أجور العمال، وهذا يعني تحقيق أرباح لرجال الأعمال كانت بمثابة حافز قوي لزيادة استثماراتهم، وقد نشأت نتيجة لذلك عدة نظريات دافعت عن ذلك المفهوم الربحي للتضخم وقررت بان ذلك التضخم الربحي كان وراء قيام الرأسمالية الحديثة مما ساعد بدرجة كبيرة في تكوين رأس المال في الدول الغربية. فيري كينز أن ارتفاع معدلات الأرباح كان الحافز الكبير لرجال الأعمال لكي يتحملوا المخاطرة ويتوسعون في إنفاقهم الاستثماري. أما بالنسبة لطبقة العمال الذين تحملوا معاناة التضخم، أو بمعني أخر الذين زادت دخولهم بمعدلات اقل من ارتفاع الأسعار مما يعني انخفاض دخولهم الحقيقية، فهؤلاء الأفراد هم الذين تم إجبارهم علي ادخار جانب هام من دخولهم الحقيقية التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع الأسعار، ومن ثم فان هذا الادخار الاجباري (الحقيقي) هو الذي ساهم في تمويل الزيادة الحقيقية في التكوين الرأسمالي.

وهناك العديد من الاقتصاديين الذين دافعوا عن موضوع التمويل التضخمي كأداة من أدوات تمويل التنمية وذلك علي أساس اعتقادهم بان التضخم يعتبر وسيلة فعالة لتكوين ادخار إجباري يمكن الدول النامية من تحقيق الاستثمار المطلوب الذي لن يتحقق في ظل أشكال التمويل التقليدية. كما أن التضخم يعتبر ضرورة حتمية إذا ما رأت الدول النامية الإسراع

بعملية التنمية الاقتصادية، كما أن إتباع هذا الأسلوب يتسم بالسهولة إذا تم مقارنته بالأساليب الاخرى التقليدية لتمويل التنمية. ومن ناحية أخري فقد ظهر العديد من المعارضين لأسلوب التمويل التضخمي، وقد برر هؤلاء رفضهم لهذا الأسلوب علي أساس أن التضخم يؤدي إلي إحداث آثار اجتماعية خطيرة تمثل أعباء لا يمكن التخلص منها، كما أن التضخم يترتب عليه إضعاف ثقة أفراد المجتمع في النقود وإضعاف الحافز علي الادخار، وأيضا يؤدي إلي توجيه رؤوس الأموال إلي تلك المشروعات ذات الربح السريع والتي لا تساعد علي تنمية اقتصادية حقيقية، وأيضا فان من أهم مخاطر التضخم هو طبيعته التراكمية التي تؤثر بشدة علي النشاط الاقتصادي وتصبح سمة من سماته اللصيقة به.

9 - 2 - 2: مصادر التمويل الأجنبي للتنمية

عندما تشرع الدول النامية في تنفيذ برامجها الإنمائية الطموحة فان مصادر التمويل المحلي بها لا تكفي لتمويل تلك البرامج الانتمانية، حيث أن تلك الدول تعاني من وجود كل من فجوتي الوارد المحلية والتجارة الخارجية، ففجوة الموارد المحلية تنشأ بسبب قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاحتياجات الاستثمارية المستهدفة (الادخار < الاستثمار). أما فجوة التجارة الخارجية فتنشا بسبب انخفاض قيمة الصادرات عن قيمة الواردات خلال فترة زمنية (الصادرات < الواردات). ولهذا فان غالبية الدول النامية عادة ما تلجا إلي الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز في التمويل المحلي لتنمية.

وتنحصر أهم أشكال التمويل الأجنبي للتنمية في كل من القروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفيما يلي سوف نشير في البداية الي تقرير مدي حاجة الدول النامية لرأس المال الأجنبي، ثم يلي ذلك عرض موجز لكل من القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر.

(أ) مدي حاجة الدول النامية لرأس المال الأجنبي:

علي الرغم من الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه الدول النامية في تمويلها تنميتها الاقتصادية يجب أن يرتكز علي مواردها المحلية، إلا أن الواقع يظهر في كثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي وخاصة المدخرات الاختيارية منها. ويرجع الانخفاض في حجم المدخرات الاختيارية بالدول النامية إلي عدة عوامل من أهمها: انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يضاف إلي ذلك أيضا الارتفاع المستمر في معدل زيادة السكان الذي يضغط باستمرار علي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويؤدي إلي انخفاضه، وأخيرا هناك عامل التقليد والمحاكاة الذي ينتشر بين الطبقات الغنية ويؤدي إلي حفز أفراد تلك الطبقة علي زيادة الاستهلاك الترفي.

ونتيجة لانخفاض حجم المدخرات الاختيارية بالدول النامية، فان تلك الدول عادة ما تلجا إلي نوع أخر من المدخرات وهو الادخار سواء عن طريق الضرائب أو التضخم النقدي، إلا أن أتباع وسائل الادخار الاجباري قد يؤدي إلي ظهور بعض المشاكل الحادة وخاصة عندما يتم تمويل التنمية عن طريق التضخم مما قد يؤدي إلي وقوع الاقتصاد القومي في مخاطر التضخم الجامح.

وتشير بعض تقارير الامم المتحدة الي ان معدلات الادخار في الدول النامية منخفضة للغاية فهي لا تتجاوز 5 – 7 % كنسبة من الدخل القومي، في الوقت الذي يجب ان تتجاوز فيه تلك النسبة 15 % او اكثر من الدخل القومي.

وترجع الحاجة الي الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية لتمويل التنمية بالدول النامية الي اعتبارين رئيسيين، اولهما ينصرف الي تعزيز المدخرات المحلية، وبالتالي اتاحة الفرصة لتحقيق معدل اعلي للتكوين الرأسمالي، خاصة وان هناك انخفاض في حجم المدخرات المحلية في المراحل الاولي للتنمية، والاعتبار الثاني يتمثل في ضرورة الاعتماد علي الخارج في الحصول علي الالات والمهمات والسلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق برامج الاستثمار. فحتي لو افترضنا ان معدل الادخار الحالي قد ارتفع الي المستوي اللازم لتحقيق المعدل المرغوب للاستثمار، فان هذا لا يعني توفير احتياجات الاستثمار من راس المال الأجنبي وذلك لعدم امكانية الاحلال بين المدخرات المحلية والنقد الأجنبي مما يستتبع ذلك بالضرورة الاقتراض من الخارج.

وتدل التجربة الاقتصادية في الماضي علي أن أغلب الدول المتقدمة قد حصلت علي تمويل أجنبي لمساندة مدخراتها المحلية في مراحل نموها الاولي، فقد اعتمدت انجلترا في القرنين السابع عشر والثامن عشر علي التمويل الأجنبي من هولندا، ثم أخذت في إقراض الكثير من الدول خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. كما أسهمت الاموال الأجنبية في تمويل التنمية بشكل كبير في كل من كندا واستراليا ونيوزيلندا.

وتأسيساً علي ما سبق يمكن القول بأن الحاجة الي التمويل الخارجي للتنمية إنما تنشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية، وأيضا نتيجة لقصور قيمة الصادرات عم الوفاء بالواردات اللازمة من الخارج خلال فترة زمنية معينة وهو ما يطلق عليه فجوة التجارة الخارجية.

ومن أهم النماذج التي تحدد مدي حاجة الدول النامية لرأس المال الأجنبي نموذج الفجوتين Two gaps model وقد شاع إستخدام ذلك النموذج ضمن نماذج النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، ومن أشهر الاقتصاديين الذين تناولوا ذلك النموذج بالتحليل كل من (تشنرى – ستروت) Astrout and Chenery ، وهيلي Healey ، وفيما يلي نشير إلي تحليل كل منهما بإيجاز:

(1) تحليل (تشيري – ستروت) Astrout and Chenery

يوضح ذلك التحليل في البداية أن هناك ثلاث قيود ترد علي معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، يتمثل أولهما في ندرة المهارات البشرية والقدرات التنظيمية والثاني تتمثل في ضآلة المدخرات المحلية، بينما الثالث يتمثل في ضعف المقدرة الاستيرادية للمجتمع بالنسبة لما هو ضروري لعملية التنمية.

ويوضح ذلك التحليل أيضا أن المحدد الرئيسي للنمو في الدول النامية يبدأ من وفرة أو ندرة التمويل الأجنبي المتاح، وذلك لان عوائق التنمية يمكن التخفيف من حدتها مع تطور الجهود الائتمانية للاقتصاد القومي. أما القيد المتمثل في ندرة التمويل الأجنبي فهو الذي يضع عملية التنمية الاقتصادية

في مواجه فجوتين رئيسيتين وهما فجوة الموارد المحلية (الاستثمار – الادخار)، وفجوة التجارة الخارجية (الواردات – الصادرات)، حيث أن هاتين الفجوتين يمثلان عائقا أمام الوصول إلي المعدل المستهدف للنمو في الدخل القومي.

ولقد قام كلا من تشيري وستروت بصياغة نموذج رياضي يوضح مدي حاجة الدول النامية للتمويل الأجنبي باستخدام عينة من الدول النامية تبلغ حوالي 31 دولة، حيث أوضح النموذج أن هناك قيدين رئيسيين يردان علي معدل النمو الاقتصادي بتلك الدول وهما: قيد الاستثمار وقيد التجارة الخارجية.

فقيد الاستثمار يعني أن وصول الدول النامية إلي مرحلة النمو الذاتي يتطلب حصولها علي مساعدات أجنبية تستطيع سد الفجوة الوقتية بين الاستثمار والادخار.

أما قيد التجارة الخارجية فيعني أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تعديل مستمر في الواردات والصادرات لكي تتعادل فجوة التجارة الخارجية مع الفجوة المرغوبة بين الاستثمار والادخار، وهنا يفترض النموذج أن عملية التعديل هذه سوف تتم أما من خلال ميكانيكية السوق أو من خلال التدخل الحكومي، كما افترض النموذج وجود حد ادني من الواردات لتحقيق مستوي معين من الناتج القومي الإجمالي، كما افترض أن المكاسب المتولدة من الصادرات تتحدد بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي. وقد خلص النموذج الي المعادلتين التاليتين:

1 – ف صفر = ث صفر – خ صفر

بمعني أن التدفق من رأس المال الأجنبي في بداية الفترة = الاستثمار في بداية الفترة – الادخار في بداية الفترة.

2- ف ن = و – ص

بمعني أن تدفق رأس المال الأجنبي في نهاية الفترة = المتطلبات الضرورية من واردات السلع والخدمات – الصادرات من السلع والخدمات.

ويري النموذج انه في الفترة الطويلة يمكن للدول النامية وبعد أن تصل إلي مرحلة النمو الذاتي أن تخفض من اعتمادها علي التمويل الاجنبي.

(2) تحليل هيلي: Healey

قدم هيلي معالج أخري لنموذج الفجوتين تتميز ببيان العلاقة التي تربط بين حجم الفجوتين وتطور الاقتصاد القومي، وتفرق تلك المعالجة أساسا بين حجم الفجوتين منظورا إليهما في فترة ماضية ex- post ، وحجم هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة مستقبلية ex-ante.

أ – حجم الفجوتين منظورا إليهما في فترة ماضية ex-post

وفقا لمبادئ نظرية الحسابات القومية يمكن القول بان فجوة الموارد المحلية لابد وان تتساوي مع فجوة التجارة الخارجية منظورا إليهما في أية فترة ماضية، بمعني أن:

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية

(الاستثمار – الادخار) = (الواردات – الصادرات)

(ث – خ) = (و – ص)

ويدل التطابق بين الفجوتين علي أن ما يستثمره المجتمع زيادة علي مدخراته المحلية لابد وأن يكون قد تم تدبيره عن طريق زيادة الواردات عن الصادرات. والطرف الأيمن من المتطابقة السابقة يعني انه إذا افترضنا أن الادخار المحلي كان أقل من المعدل المرغوب للاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف، فان ذلك يعد دليلا علي وجود فجوة الموارد المحلية. أما الطرف الأيسر من المتطابقة السابقة، فيعني انه إذا افترضنا أن المتطلبات الضرورية من الواردات لتحقيق معدل النمو المستهدف كانت أكبر من الحصيلة المتوقعة من الصادرات فيعد ذلك دليلا علي وجود فجوة الموارد الاجنبية.

والمعني البسيط الذي يمكن استخلاصه من التطابق الذي يحدث بين فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية منظورا إليهما في أية فترة ماضية هو أن ما يستثمره المجتمع زيادة علي مدخراته المحلية إنما يتم تدبيره عن طريق زيادة الواردات عن الصادرات باستخدام وسيلة الاقتراض الخارجي.

أي أن:

(الاستثمار – الادخار) = (الواردات – الصادرات) = التدفق من رأس المال الاجنبي.

(ث – خ) = (و – ص) = ف

ويلاحظ أنه نظرا لأهمية المكون الأجنبي في التكوين الرأسمالي، فان الدول النامية تحتاج إلي مستوي معين من الواردات لتحقيق المعدلات المرغوبة من الاستثمار. وفي غياب الاقتراض الخارجي، فان المجتمع يستطيع فقط الحصول علي الواردات من خلال الصادرات، فإذا كانت

الواردات أكبر من الصادرات فانه يوجد فجوة موارد اجنبية. وفي هذه الحالة إذا كان المجتمع يرغب في تحقيق المعدلات المرغوبة من الاستثمار لبلوغ معدل النمو المستهدف في الدخل القومي، فحينئذ يمكن سد فجوة التجارة الخارجية عن طريق الاقتراض الخارجي.

ب – حجم الفجوتين منظورا إليهما في فترة مستقبلية ex- ante

والآن إذا نظرنا إلى حجم الفجوتين في فترة مستقبلية فليس هناك ما يضمن لنا تساوى حجم هاتين الفجوتين، بعبارة أخرى ليس هناك ما يضمن في فترة مستقبلية أن يكون الفرق بين الاستثمار والادخار معادلا للفرق بين الواردات والصادرات، والسبب في عدم التطابق هذا، هو أن القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار والواردات لا تقوم بها نفس الأفراد أو الهيئات قد ينعدم التنسيق فيما بينهم، خاصة فى مجتمع لا يأخذ بأسلوب التخطيط الشامل كما هو الحال فى العديد من الدول النامية. كما أن الحصيلة المتوقعة من الصادرات تتحدد فى ضوء عوامل غير مؤكدة حيث أنها تتحدد بظروف الطلب العالمي وبالتالي من الصعب التحكم أو التأثير فيها.

وهكذا نجد أن العوامل التي تتحكم فى تحديد المتغيرات الأربعة السابقة (الادخار، الاستثمار، الواردات، الصادرات) إنما هى عوامل متفاوتة وليست متشابهة، وبالتالي ليس هناك ما يضمن تساوى الفجوتين فى أية فترة مستقبلية، بمعني أن الزيادة فى الاستثمار عن الادخار يمكن أن تختلف من الزيادة فى الواردات عن الصادرات.

فإذا افترضنا الآن أن فجوة الموارد المحلية كانت أكبر من فجوة التجارة الخارجية، فإن ذلك يعنى أن فجوة الموارد المحلية هى الفجوة

المسيطرة Dominant ، ويكون القيد المفروض على معدل النمو المستهدف وهو عدم كفاية المدخرات المحلية وليس النقص فى النقد الاجنبى. أما إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية، فإن معنى ذلك أن فجوة التجارة الخارجية هى الفجوة المسيطرة، ومعنى ذلك أن معدل النمو المستهدف يتحدد ليس بالنقص فى المدخرات المحلية وإنما بعدم قدرة المجتمع على استيراد كل السلع والخدمات الضرورية من الخارج.

فإذا افترضنا أن النجاح في الوصول إلى معدل النمو المستهدف فى الدخل القومي يتطلب توفير كل من الاستثمار والواردات فان تدفق رأس المال الأجنبى المطلوب سوف يتحدد على أساس حجم الفجوة الأكبر.

ويرى بعض الاقتصاديين أن فجوة التجارة الخارجية تمثل القيد الاساسى على معدل النمو المستهدف للكثير من الدول النامية، وبالتالي فإن فجوة التجارة الخارجية تعتبر هى الفجوة المسيطرة، ومن ثم إذا أراد المجتمع بلوغ معدل النمو المستهدف، وكانت فجوة التجارة الخارجية هى الفجوة المسيطرة، فإن هناك نوعين من الإجراءات يمكن اتخاذهما فى هذا الصدد:

- يتمثل أولهما فى إتباع السياسات الاقتصادية الملائمة التي تؤدى إلى تضييق فجوة التجارة الخارجية وذلك أما عن طريق التوسع فى الصادرات أو تخفيض الواردات بإتباع سياسة إحلال الواردات. إلا أن هناك بعض الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى مثل ذلك الإجراء، فبالنسبة للتوسع في الصادرات نجد انه لا يوجد قيد على المدى الذي يمكن أن تزيد فيه المكاسب المتولدة من الصادرات أما بسبب عدم مرونة الطلب الاجنبى أو عدم مرونة العرض المحلى. اما بالنسبة لسياسة

إحلال الواردات فان هناك قيود تحد من نجاح تلك السياسة، منها مثلا وجود حدود ضيقة جدا للإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية، كما أن الواردات من السلع والخدمات تميل إلى التزايد وخاصة فى المراحل الأولى للتنمية بسبب كبر حجم الإنفاق الاستثماري الذي يجب أن يوجه إلى الواردات من السلع الإنتاجية، والتي يمكن إنتاجها بالكامل محليا.

- ثاني هذه الإجراءات تلجا إليه غالبية الدول النامية نتيجة للانتقادات السابقة الذكر، الموجهة للإجراء الأول، ويتمثل الإجراء الثاني في الحصول على التمويل الاجنبى اللازم لسد فجوة التجارة الخارجية، وذلك عن طريق المصادر الأجنبية الرسمية والخاصة، وهنا نجد أن الدول النامية قد تفشل فى الحصول على التمويل الاجنبى اللازم لسد فجوة التجارة الخارجية.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من التحليل المختصر السابق هى:

1) أن التطابق بين كل من فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية لابد وان يحدث فى أية فترة ماضية ex- post وذلك بناء على ما توضحه لنا مبادئ نظرية الحسابات القومية.

2) أما التطابق بين هاتين الفجوتين في أية فترة مقبلة ex- ante فليس هناك ما يضمن تحقيقه نتيجة للأسباب السابقة الذكر، ففي غياب التمويل الاجنبى نجد أن التساوي بين حجم الفجوتين فى أية فترة مقبلة سوف يحدث عن طريق التفاعل الذي سينشأ بين قوى العرض الكلى والطلب الكلى، ومن ثم فلن يتحقق معدل النمو المستهدف. أما إذا كانت

الفجوتين غير متساويتان فى أية فترة مقبلة، وكان التمويل الاجنبى متاحا، فانه لكي يتم تحقيق معدل النمو المستهدف فلابد من الحصول على قدر معين من التمويل الاجنبى يكون كافيا لتمويل الفجوة الأكبر.

(ب) القروض الأجنبية: Foreign Loans

من أهم أشكال التمويل الخارجي للتنمية القروض الأجنبية، هذه القروض إما أن تكون عامة أو خاصة. ويقصد بالقروض العامة تلك القروض التى تحصل عليها حكومات الدول النامية من الحكومات الأجنبية (القروض الثنائية) وأيضا تلك القروض التى تحصل عليها حكومات الدول النامية من الهيئات الدولية المختلفة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (القروض الدولية).

أما القروض الخاصة فتتمثل فى شراء أصحاب رؤوس الأموال بالدول المتقدمة للأوراق المالية مثل الأسهم والسندات التى تصدرها الهيئات العامة والخاصة بالدول النامية، ومن أهم تلك القروض ما يطلق عليه القروض المصرفية وقروض المصدرين. ومن الممكن تصنيف القروض الأجنبية التى تحصل عليها الدول النامية إلى نوعين وهما القروض بشروط ميسرة (القروض السهلة)، والمقصود بالقروض السهلة تلك القروض التي يسمح بسدادها على فترات طويلة نسبيا وبسعر فائدة منخفض، كما تزيد فيها فترة السماح عن المعتاد، ولهذه الأسباب تحتوى تلك القروض فى جزء منها على عنصر المنحة والذي يمكن اعتباره على حده من قبيل المعونة الأجنبية الحرة.

أما القروض الصعبة فالمقصود بها تلك القروض التى تعقد لفترات قصيرة نسبيا وبسعر فائدة مرتفع، وتقل فيها فترة السماح عن المعتاد أو تنعدم تماما، وبالتالي تقترب من القروض التجارية ومن ثم لا يمكن اعتبارها من قبيل المعونة الأجنبية.

ويترتب على استخدام القروض الأجنبية فى تمويل التنمية بالدول النامية عدة مشكلات من أهمها مشكلة التزايد السريع فى المديونية الخارجية لتلك الدول. ولقد شكل النمو السريع للمديونية الخارجية التى تعانى منها الدول النامية، وكذلك المدفوعات الناشئة عن خدمات هذه الديون مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي منذ أواخر الستينات، ويلاحظ أن مشكلة التزايد السريع فى المديونية الخارجية يمكن إرجاعها إلى نوعين من العوامل، عوامل خارجة عن سيطرة الدول النامية المدينة، وعوامل داخلية خاصة بالدول النامية المدينة.

فبالنسبة للعوامل الخارجية عن سيطرة الدول النامية المدينة: نجد أن ارتفاع نسبة القروض الصعبة إلى اجمالى القروض يؤدى إلى ازدياد حدة مشكلة الديون الخارجية التى تعانى منها الدول النامية، ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الصعبة وقصر أجال استحقاقات القروض، مما يؤدى فى النهاية إلى ازدياد المدفوعات عن كل من الفائدة وأقساط الاستهلاك.

وبالنسبة لظروف الطلب العالمي على منتجات الدول النامية: ويلاحظ أن الزيادة فى حجم صادرات الدول النامية تواجه مشكلات عديدة

من أهمها اتجاه معدلات التبادل الدولي فى غير صالح تلك الدول والذي يرجع إلى عدة عوامل منها:

(1) عدم استطاعة الدول النامية مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة أو عدد قليل جدا من السلع، في حين أن تجارة الدول المتقدمة ترتكز علي أنواع عديدة من سلع التصدير، وبالتالي تكون لديها القدرة علي مواجهة تقلبات الاسعار.

(2) اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسات أسعار الصرف مما يؤثر علي معدلات التبادل بين الدول النامية والدول المتقدمة، فالدول النامية يجب عليها أن تبادل كمية أكبر من المواد الأولية في سبيل الحصول علي كمية ثابتة من المواد المصنعة، مما يؤدي بطبيعة الحال إلي تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية.

(3) اختلاف الطلب علي المنتجات الأولية التي تصدرها الدول النامية عن الطلب علي المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة، حيث يتميز الطلب علي المنتجات الأولية بأنه قليل المرونة.

أن تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية يعني في التحليل الأخير تدهور القوة الشرائية لصادرات تلك الدول، كما يعني أيضا تعرض حصيلة النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات للتذبذب والتناقص، ويلاحظ انه في الوقت الذي تزيد فيّة صادرات المواد الأولية ببطء شديد، باستثناء عدد قليل من هذه المواد، فإن طلب هذه الدول علي الواردات الصناعية وغير الصناعية في تزايد مستمر، ومن هنا فان فجوة التجارة الخارجية للدول النامية تتجه نحو الاتساع المستمر، مما يستلزم استمرار

اللجوء للاقتراض الخارجي، وبالتالي تزايد أعباء خدمة القروض الأجنبية التي تمتص جانبا يعتد به من حصيلة الصادرات.

أما العوامل الداخلية الخاصة بالدول النامية: فهي عوامل تتعلق بكيفية استخدام تلك الدول للقروض التي تحصل عليها، فالدول النامية لم ترسم لنفسها سياسية واضحة وسليمة للاقتراض الخارجي، وقد أدي غياب تلك الساسة إلي المساهمة في ازدياد حدة مشكلة خدمة الديون الخارجية. ويمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية:

1) استخدام الدول النامية للقروض التجارية قصيرة الأجل ذات التكلفة العالية (القروض المصرفية وقروض التصدير) في تمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل، مما أدي إلي حلول آجال سداد هذه القروض في أوقات غير ملائمة.

2) يتطلب الاقتراض الخارجي تخصيص مبالغ لخدمة أعباء هذا الاقتراض، وهو ما يتطلب العمل علي تنمية مصادر العملات الأجنبية وعلي الأخص الصادرات حتي لا تواجه الدول المقترضة حرجا في السداد، أو تضطر للضغط علي وارداتها بشكل غير مرغوب، ولكن لوحظ أن السياسات الاقتصادية بالدول النامية لم تعط الأهمية المطلوبة لتنمية قطاع الصادرات، ومن ثم فان أعباء خدمة الديون الخارجية تنمو بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الصادرات في الكثير من الدول النامية.

3) قد تضطر الدول النامية إلي استخدام القروض الأجنبية في إنشاء مشروعات تنتج سلعا وخدمات استهلاكية فقط بمعني أنها غير قابلة للتصدير أو للإحلال محل الواردات، وتستلزم هذه المشروعات استيراد

بعض المستلزمات الإنتاجية من الخارج، وهنا نجد أن مثل هذا النوع من المشروعات سوف يكون له تأثير سلبي علي الميزان التجاري للدول النامية حيث لا يترتب عليه أي زيادة تذكر في الصادرات في حين يترتب عليه زيادة في الواردات. وهذا يؤكد علي ان استخدام القروض الأجنبية في زيادة الإنتاج الوطني لا يكفي ما لم تقترن الزيادة في الإنتاج بزيادة في الصادرات حتي يمكن الوفاء بجزء من أعباء خدمة الدين الخارجي.

(جـ) الاستثمار الأجنبي المباشر: Direct Foreign Investment

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الادارة.

ويتعين هنا التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية، حيث أن الاستثمار في الأوراق المالية يعني حيازة المستثمر الأجنبي لهذه الأوراق دون أن تكون له أي رقابة علي المشروعات المرتبطة بذلك الاستثمار. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيختلف عن ذلك من حيث انه يتضمن حق اتخاذ القرار والرقابة والمشاركة من جانب المستثمر الأجنبي.

وفي السنوات السابقة علي الحرب العالمية الأولي كان الاستثمار في الأوراق المالية Portfolio Investment هو الشكل الأكثر انتشارا وشيوعا، فقد كانت توجد حينذاك أسواق كبري لرأس المال متمثلة في أسواق لندن ونيويورك وباريس، وفي خلال تلك الفترة كانت المملكة المتحدة لها

السيطرة علي مقاليد الاقتصاد الدولي، وكانت هي الدولة المقرضة الرئيسية في العالم.

ولكن مع بداية عام 1945 والذي شهد نهاية الحرب العالمية الثانية وأثارها المدمرة علي العديد من اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة، بدأ الاستثمار في الأوراق المالية يتناقص بشكل سريع جدا وأصبح الشكل تفضيلا هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك العديد من العوامل التي أدت إلي خلق مناخ ملائم للاستثمار المباشر وذلك في أعقاب عام 1945، منها مثلا ظهور مشروع مارشال عام 1948 ، الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية المساهمة الايجابية في إعادة تشييد وبناء الاقتصاد الأوروبي. ففي ذلك الوقت كانت دول أوروبا الغربية في حاجة ملحة لاستيراد السلع الأساسية والصناعة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها كانت تعاني من نقص شديد في العملات الأجنبية، ومن هنا بدأت تلك الدول في إصدار التشريعات المشجعة للمستثمرين الأجانب مما حقق لها هدفين في نفس الوقت، أولهما الحد من خروج العملات الأجنبية، وثانيهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الاوروبي.

يستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدور أساسي في الاستثمارات المباشرة في الفترة التالية علي الحرب العالمية الثانية، نظرا لان اقتصاد الولايات المتحدة لم يتأثر كثيرا لظروف الحرب العالمية الثانية. بينما كان الكثير من الدول الأوربية يعاني من الدمار. مع الرغبة في البناء والتعمير أصبح الاقتصاد الأوروبي يواجه نقصا كبيرا في رؤوس الأموال

الأجنبية ، مما انعكس أثره بالتالي علي استعداد تلك الدول لاستقبال رؤوس الأموال الأمريكية إليها علي الأقل في المراحل الاولي.

ومع أواخر الستينات وبداية السبعينات كانت غالبية دول أوروبا قد قطعت شوطا كبيرا في عملية إعادة البناء، وأصبحت أكثر رغبة في الاعتماد علي الذات، واقل رغبة في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من استمرار تدفق تلك الاستثمارات اليها.

ومن ثم أصبحت دول أوروبا الغربية واليابان تقفان جنباً إلي جنب مع الولايات المتحدة وازداد نصيبها بالتالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتميز نصيب الدول النامية من الاستثمارات المباشرة بالضآلة النسبية، وذلك إذا ما قورنت بنصيب الدول المتقدمة من تلك الاستثمارات. ويمكن تفسير أسباب انخفاض نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمارات المباشرة بعدة عوامل منها: صغر حجم الأسواق في تلك الدول وبالتالي فان اغلب المستثمرين الأجانب يفضلون استثمار أموالهم في الدول المتقدمة التي تتمتع بوجود أسواق كبيرة، ومن ضمن تلك العوامل أيضا أن الدول النامية تفرض بعض القيود المتشددة علي نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة في أراضيها مثل تحديد نسبة تحديد العمالة الأجنبية في تلك الشركات، والحد من إعادة تحويل الأرباح للخارج، في حين أن الدول المتقدمة تقدم كافة التسهيلات الممكنة للمستثمرين الأجانب سواء كانت تسهيلات ضريبية أو جمركية.

إن المناخ الاستثماري غير الملائم في الدول النامية من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية لا يتأتي فقط نتيجة لفرض تلك الدول القيود المتشددة علي نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة في أراضيها، وإنما يتأتي أيضا نتيجة لوجود أوجه كثيرة من عدم وضوح الرؤية بين المستثمرين الأجانب والدول النامية مما يتيح الفرصة لزيادة فرض مثل تلك القيود.

ولكن من الملاحظ في السنوات الأخيرة الماضية قيام بعض الدول النامية بإعادة تقييم مواقفها بالنسبة للاستثمارات المباشرة، حيث أخذت تلك الدول في إصدار قوانين للاستثمار الأجنبي متضمنة في طياتها علي بنود تشجع المستثمرين الأجانب علي العمل في أراضيها مع إعطائهم الحوافز الضريبية والجمركية الملائمة مما يؤدي في النهاية الي خلق مناخ استثماري ملائم في الدول النامية.

ومن أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط الشركات متعددة الجنسية، ولا شك ان الدول النامية حينما تفتح أبوابها للاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية، فإنها تتوقع من وراء ذلك الحصول علي مساهمة هذه الشركات في النهوض بمعدلات التنمية الاقتصادية بها. وعلي ذلك فان دور الشركات متعددة الجنسية فى تنمية اقتصاديات الدول النامية إنما يتوقف فى المجال الأول على مدى مساهمتها الفعلية فى تمويل بعض المواد الإنتاجية لهذه الدول سواء رأس مال أو تكنولوجيا متطورة. وأيضا مدى مساهمتها فى تحسين أوضاع موازين المدفوعات والعمالة، كما يتوقف ذلك الدور أيضا على عدم تأثيرها على القدرة التنافسية للشركات المحلية والاستقلال الاقتصادي للدول النامية. فمن الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسية قد تستطيع التأثر فى هيكل السوق

الداخلي للدول النامية والذي يتميز بصغر حجمه نسبيا، وتحويله إلى ما يلائم أهدافها الأساسية خاصة وان هذه الشركات تعمل فى ظروف احتكار القلة التي تتيح لها القضاء على منافسيها المحليين كما أن هذه الشركات تستطيع أن تؤثر في السيادة والاستقلال الاقتصادي للدول النامية المضيفة، حيث نجد أن هذه الشركات تستطيع أن تفرض شروطها وقراراتها على حكومات الدول النامية طالما أن هذه الدول فى حاجة شديدة إلى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات.

وعندما نريد تقييم عمل الشركات متعددة الجنسية، فنجد أنه لا يوجد مؤشر قاطع يفيد إلى التوصل لمعرفة الحد الفاصل بين الآثار الايجابية والسلبية لنشاط هذه الشركات. إلا انه يمكن القول بصفة عامة أن تلك الآثار قد تكون ايجابية بالنسبة لموازين المدفوعات والعمالة ونقل التكنولوجيا، بينما هى سلبية بالنسبة للسيادة والاستقلال الاقتصادي والقدرة التنافسية للشركات المحلية، وعلى الرغم من وجود بعض المساوئ التي ترد على نشاط الشركات فى الدول النامية، إلا أن هذه الدول لازالت في حاجة ماسة إلى استثمارات هذه الشركات خاصة فى مجال تحسين موازين المدفوعات ونقل التكنولوجيا المتقدمة.

ويلاحظ أن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تمويل التنمية بالدول النامية يترتب عليه بعض الأعباء التي تتحملها تلك الدول، من أهمها ما تحوله تلك الاستثمارات إلى الدول الأم من دخول وعوائد مختلفة يتمثل أهمها فى الأرباح المحولة للخارج والمدفوعات الفنية الأخرى مقابل رسوم التكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

والعبء الرئيسي الذي قد ينشأ من تواجد الاستثمارات المباشرة فى الدول النامية إنما يتمثل فيما تقوم به تلك الاستثمارات من تحويل جانب كبير من أرباحها للخارج، ونظرا لضخامة حجم الأرباح التي تحققها تلك الاستثمارات فى الدول النامية، فان ذلك يترتب عليه فى الأجل الطويل عملية نقل عكسي من الدول النامية (المصنعة) إلى الدول المتقدمة (الأم).

وبالإضافة إلى ذلك فهناك أعباء أخرى قد تترتب على الاستثمارات المباشرة بخلاف تحويلات الأرباح للخارج، منها على سبيل المثال الفائدة على رأس المال المستثمر ومدفوعات خدمة التكنولوجيا مثل رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص والخدمات الفنية، وكل ذلك يزول بلا شك تأثيرا سلبيا على موازين المدفوعات بالدول النامية.

ويلاحظ أن الاختلاف الأساسى فى الأعباء المترتبة على استخدام الاستثمارات المباشرة، إنما يعزى إلى أن المبالغ التى تخصص لخدمة أعباء القروض الأجنبية إنما تتحدد بشكل تعاقدي وثابت بين البلد المدين والبلد المقرض، ويجب أن تسدد تلك المبالغ سواء أدى القرض المستخدم إلى زيادة الموارد الإنتاجية للبلد المدين أم لا. أما الأعباء المترتبة على الاستثمارات المباشرة والتي تتمثل فى تحويلات الأرباح ورسوم التكنولوجيا فإنها غير ثابتة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالنتائج الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي للمشروعات الأجنبية داخل الدول النامية، بمعنى انه إذا حققت تلك المشروعات نجاحا ترتب عليه تحقيق أرباح فإنها تستطيع حينئذ تحويل نسبة من هذه الأرباح للخارج وفقا للشروط المتفق عليها.

وبمقارنة أشكال التمويل الأجنبى للتنمية نجد أن القروض الأجنبية تترتب عليها مشكلات عديدة من أهمها مشكلة خدمة الديون الخارجية، كما ان الاستثمارات المباشرة يترتب عليها بعض الآثار الاقتصادية الضارة، حيث لوحظ ان معدل انسياب أرباح هذه الاستثمارات للخارج يفوق فى كثير من الأحيان معدل انسياب قيمة تلك الاستثمارات للدخل، مما يعنى وجود نوع من الانتقال العكسي للموارد المالية من الدول النامية غالى الدول المتقدمة.

نستنتج مما سبق، أن التمويل الأجنبى للتنمية وهو شر لابد منه، وانه لا يوجد شكل مناسب تماما من أشكال التمويل الأجنبى للتنمية، حيث أن لكل شكل من هذه الأشكال مزاياه وعيوبه.

9 - 3 : نماذج الأسئلة

س1- بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 - لا يختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن مفهوم التنمية الاقتصادية.

2 - وفقاً لإستراتيجية النمو المتوازن، فإنه يتم التركيز على الصناعات الاستهلاكية في المراحل الأولى للتنمية.

3 - ترى استراتيجية النمو غير المتوازن ضرورة تحقيق التوازن بين الاستثمارات في كافة القطاعات بالاقتصاد.

4 - يعد الدخل هو المحدد الوحيد الذي يؤثر في مدخرات القطاع العائلي.

5 - تلعب مدخرات قطاع الأعمال دوراً كبيراً في تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

6 - يعد التمويل التضخمي أحد أشكال التمويل الاختياري للتنمية.

7 - لا تختلف فجوة الموارد المحلية عن فجوة الموارد الخارجية.

8 - وفقاً لتحليل هيلي أنه يجب أن تتعادل فجوتي الموارد في أي فترة زمنية ماضية أو مستقبلية.

9 - تأخذ القروض الأجنبية التي تحصل عليها الدول النامية أكثر من شكل.

10 - يترتب على القرض الخارجية كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية عديد من المشكلات.

11 - لا تختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

12 - تستحوذ الدول النامية على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

س2 - أذكر دون أن تشرح:

1 - أهم مصادر التمويل المحلي للتنمية الاقتصادية.

2 - أهم صور التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية.

3 - أهم أسباب تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية.

4 - أسباب زيادة الديون الخارجية وأعبائها بالدول النامية.

5 - الأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول النامية المتدفقة لها.

المحتويات





دار التعليم الجامعي
للطباعة والنشر والتوزيع
٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى -الإسكندرية-ج.م.ع.
تليفاكس :٠٣/٥٥٦٣٩٦١-٠٠٢ موبايل :٠١٠٠١٨٣١٧٩٦-٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩-٠٠٢
Email:dartalemg@yahoo.com